المياه في المنطقة العربية

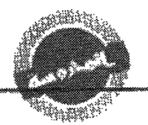



بسم الله الرحمن الرحيم

صراع المياه فى الشرق الأوسط ٩٧-٩٨

المجلد الرابع

اعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى - ت: ٣٧٥٢٠٣٣



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلد رقم ٤ صراع المياه فى الشرق الاوسط ١٩٩٧ - ١٩٩٨(المجلد الرابع)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اعلان القاهرة يرفض محاولة امريكا			
صلاح بديوى	الشعب	١	٩٧-٠٥-٠٢
العراق يتهم اجانب بمنع المياه عنه			
	غير موجود	٢	٩٧-٠٥-١٤
مؤتمر لبحث عدالة توزيع المياه فى اوروبا			
	الاهرام	٣	٩٧-١٠-١٨
مدير "يونيكو" يحلم بايصال المياه الاوروبية			
شوقى الريس	الحياة	٤	٩٧-١٠-١٨
لعبة غير مفهومة من حكومة اسرائيل			
	المصور	٥	٩٧-١٠-١٩
العراق يرفض انشاء سد تركى على نهر الفرات			
	الوفد	٦	٩٧-١٠-٢٠
بورصة المياه !			
عبدالعظيم حماد	الاهرام	٧	٩٧-١٠-٢٠
العراق يرفض المشاريع المائية التركية على الفرات			
	الوفد	٨	٩٧-١٠-٢١
تجدد الاشتباكات بين الحزبين الكرديين			
	الاهرام	٩	٩٧-١٠-٢١
ع الطاير			
مجدى قطب	المساء	١٠	٩٧-١٠-٢١
سورية تعرض على تركيا حوارا من دون شروط			
ابراهيم حميدي	الحياة	١١	٩٧-١٠-٢٢
العراق ينفى الاتفاق مع سوريا وتركيا على تقسيم مياه دجله والفرات			
	الوفد	١٢	٩٧-١٠-٢٣
تركيا تحاول تطبيق مشروع "المياه مقابل السلام" فى قبرص			
	الاهرام	١٣	٩٧-١٠-٢٣

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
محاوله للسياحة السياسية فى المياه الدولية			
محمود عبد المنعم مراد	المصور	١٤	٩٧-١١-٢٣
وزيره خارجيه السويد			
	الكفاح العربى	٢١	٩٧-١٠-٢٣
لجنه المياه السورية - العراقية			
ابراهيم حميدي	الحياة	٢٤	٩٧-١٠-٢٣
بحث تنفيذ مشاريع مشتركة			
	الاهرام	٢٥	٩٧-١٠-٢٥
ديميريل يدشن مشروعين لتخزين مياه دجلة			
	الحياة	٢٦	٩٧-١٠-٢٦
سياسة خارجية			
عبدالعظيم حماد	الاهرام	٢٧	٩٧-١٠-٢٧
احزاب مصرية معارضة ترحب رفض مبارك			
حازم شريف	الحياة	٢٨	٩٧-١٠-٢٨
العبور الثانى .. والشائعات المغرضة			
	الجمهورية	٢٩	٩٧-١٠-٢٨
دمشق وبغداد تدعوان انقره الى اجتماع لبحث موضوع المياه			
	الكفاح العربى	٣٠	٩٧-١٠-٢٩
بالقوانين الدولية : سوريا والعراق			
عبدالناصر سلامة	الاهرام	٣١	٩٧-١٠-٢٩
تدعو تركيا الى احياء اللجنة الثلاثية			
ابراهيم حميدي	الحياة	٣٣	٩٧-١٠-٢٩
مياه دجله بعد الفرات			
	الاهرام	٣٤	٩٧-١٠-٣٠
ياتبر سايل بين شطين			
عادل الجوجرى	الاحرار	٣٥	٩٧-١١-٠٣
السياسى المصرى			
	السياسة	٣٨	٩٧-١١-٠٣
كتاب جديد "انهار النزاع"			
عبد الله عبد السلام	الاهرام	٣٩	٩٧-١١-٠٣
سياسة خارجية			
عبدالعظيم حماد	الاهرام	٤١	٩٧-١١-٠٣

مجلد رقم ٤ صراع المياه فى الشرق الاوسط ١٩٩٧ - ١٩٩٨ (المجلد الرابع)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اقامة ٢٢ مشروعات مشتركا			
اشرف بدر	الاهرام المسائى	٧٧	٩٧-١٢-٠٢
مشروع جديد للتعاون بين دول حوض النيل			
ناصر فياض	الوفد	٧٨	٩٧-١٢-٠٢
الشورى يحذر من مخطط امريكى للسيطرة على منابع النيل			
صالح شلبى	الاحرار	٧٩	٩٧-١٢-٠٢
دول حوض النيل تناقش فى القاهرة تمويل ٢٢ مشروعا			
احمد نصرالدين	الاهرام	٨٠	٩٧-١٢-٠٢
قضية المياه والدواء المر !!			
احمد البطريق	الاهرام	٨١	٩٧-١٢-٠٣
ماذا اعددنا للسنوات العجاف ؟			
محمد شتلة	الاخبار	٨٢	٩٧-١٢-٠٣
مصر حريصة على دعم التعاون مع دول حوض النيل			
احمد نصرالدين	الاهرام	٨٣	٩٧-١٢-٠٤
واشنطن تحرض اثيوبيا			
	الاحرار	٨٤	٩٧-١٢-٠٦
القذافى يحر من محاولات اسرائيل سرقة المياه العربية			
	الاهرام	٨٥	٩٧-١٢-٠٨
البنك الدولى يمول ٢٢ مشروعا لدول حوض النيل			
احمد نصرالدين	الاهرام	٨٦	٩٧-١٢-٠٩
ندرة المياه.. تهدد الامن القومى للشرق الاوسط			
	اخرساعة	٨٧	٩٧-١٢-١٠
باريس تستضيف المؤتمر العالمى الثانى			
	الحياة	٨٨	٩٧-١٢-١٢
صراع عام ١٩٩٨			
وجية ابو ذكرى	الاخبار	٨٩	٩٧-١٢-١٢
اسرائيل ومشاكل التمويل تعيق المشاريع المائية			
	الحياة	٩٠	٩٧-١٢-١٣
البنك المركزى للمياه			
	الاهرام	٩١	٩٧-١٢-١٦
٢مليار شخص يعانون نقص المياه			
	الاحرار	٩٢	٩٧-١٢-١٧

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اجتماع دولى على عقد مؤتمر المياه القادم بمصر			
كريمة السروجى	الاخبار	٩٥	٩٧-١٢-١٧
مدير تجمع "التيكونيلب" ينفى قيام اثيوبيا بتنفيذ مشروعات			
ناصر فياض	الوفد	٩٦	٩٧-١٢-١٩
ترشيد استخدام المياه فى الوطن العربى			
وجية الصقار	الاهرام	٩٧	٩٧-١٢-٢٠
قبول دول حوض النيل اعضاء دائمين			
	الاحرار	٩٨	٩٧-١٢-٢١
دعوة مصر للمشاركة فى المؤتمر الدولى			
اشرف بدر	الاهرام المسائى	٩٩	٩٧-١٢-٢٤
مشروعات المياه الاسرائيلية والخيار التركى ..			
	الاهرام	١٠٠	٩٧-١٢-٢٦
سوريا تشير الى جمود علاقاتها بتركيا بشان المياه			
عاطف صقر	الاهرام	١٠١	٩٧-١٢-٣٠
الاعضاء يحذرون من اطماع اسرائيل			
	الوفد	١٠٢	٩٧-١٢-٣٠
المياه الجوفية .. كنز مجهول فى افريقيا			
	المساء	١٠٣	٩٨-٠١-٠٢
هل تصلح الغابات ما افسدته السياسة ؟			
	المجلة	١٠٤	٩٨-٠١-٠٤
اخبراء يناقشون المياه فى الخليج وتحديات القرن الجديد			
	العالم اليوم	١٠٦	٩٨-٠١-٠٤
الامم المتحدة تطالب افريقيا بالاستادة من المياه الجوفية			
	الاحرار	١٠٧	٩٨-٠١-٠٦
الامارات : استهلاك المياه الاعلى عالميا			
	الحياة	١٠٨	٩٨-٠١-٠٦
زيادة السكان فى الشرق الاوسط وشمال افريقيا			
بتسى لاون المعلوف	الحياة	١٠٩	٩٨-٠١-٠٧
مصر تدعو ٣٠ دولة للمؤتمر العربى			
احمد نصرالدين	الاهرام	١١٢	٩٨-٠١-١٠
منظمة دولية تتهم حكومة اسرائيل بتسميم مياه البحر المتوسط			
	الاهرام	١١٣	٩٨-٠١-١٠

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مصر تشارك فى مؤتمر وزراء حوض النيل			
كريمة السروجى	الاخبار	١١٤	١٣-٠١-٩٨
مؤسسة وورلدواتش الامريكية تحذر من الزيادة			
بتسى لاون المعلوف	الحياة	١١٥	١٤-٠١-٩٨
خلافات مصرية اثيوبية ترجىء اجتماع اللجنة المشتركة			
ربيع شاهين	الشعب	١١٧	١٦-٠١-٩٨
ازمة المياه القادمة !			
علاء غنام	الاهرام	١١٨	١٧-٠١-٩٨
"الاثنين بدء الاجتماعات الثنائية بين البنك الدولى			
ناصر فياض	الوفد	١١٩	١٧-٠١-٩٨
مصر ليس لديها فائض من المياه			
	الاهرام المسائى	١٢٠	١٨-٠١-٩٨
اجتهادات			
لطفى الخولى	الاهرام	١٢١	١٨-٠١-٩٨
مساع مصرية لتجنب صدام مع اثيوبيا فى ملفات مياه النيل والصومال			
محمد علام	الحياة	١٢٣	١٩-٠١-٩٨
اجتهادات			
لطفى الخولى	الاهرام	١٢٤	١٩-٠١-٩٨
السياسة فى قطرات الماء !			
	الاهرام الاقتصادى	١٢٥	١٩-٠١-٩٨
اجتماع دولى بالقاهرة اليوم لتنمية موارد مياه النيل			
كريمة السروجى	الاخبار	١٢٨	١٩-٠١-٩٨
اليوم بدء اجتماعات دول حوض النيل			
ناصر فياض	الوفد	١٢٩	١٩-٠١-٩٨
استراتيجية متكاملة لتنمية ادارة مياه حوض النيل			
اشرف بدر	الاهرام المسائى	١٣٠	١٩-٠١-٩٨
فى افتتاح مؤتمر خبراء التيكونيل			
عصام الشيخ	الجمهورية	١٣١	٢٠-٠١-٩٨
البنك الدولى يتراس اجتماعات "التيكونيل"			
مها عبد المجيد	العالم اليوم	١٣٣	٢٠-٠١-٩٨
الاتفاق مع دول حوض النيل لتنمية المصادر المائية			
كريمة السروجى	الاخبار	١٣٤	٢٠-٠١-٩٨

مجلد رقم ٤ صراع المياه فى الشرق الاوسط ١٩٩٧ - ١٩٩٨(المجلد الرابع)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اسباء هيئة مياه جديدة لدول حوض النيل			
ناصر فياض	الوفد	١٣٥	٢٠-٠١-٩٨
المشروعات المشتركة بين دول حوض النيل			
اشرف بدر	الاهرام المسائى	١٣٦	٢٠-٠١-٩٨
نحن والنيل			
عربى اصيل	المساء	١٣٧	٢١-٠١-٩٨
جميع المشروعات المائية			
	الاهرام	١٣٨	٢٢-٠١-٩٨
دول حوض النيل تقر خطة مشروعاتها المشتركة			
سعاد طنطاوى	الاهرام	١٣٩	٢٢-٠١-٩٨
اولوية لمشروعات مياه الشرب المشتركة بين دول حوض النيل			
اشرف بدر	الاهرام المسائى	١٤٠	٢٣-٠١-٩٨
خطر عند منابع النيل			
	الاهرام المسائى	١٤١	٢٤-٠١-٩٨
مؤتمر دولى عربى للمياه بمصر			
	الاهرام المسائى	١٤٢	٢٥-٠١-٩٨
العطش التركى -الاسرائيلى			
	الحياة	١٤٣	٢٦-٠١-٩٨
تعثر مفاوضات المياه بسبب التعنت الاسرائيلى			
	الاحرار	١٤٥	٢٧-٠١-٩٨
دول حوض النيل تبحث استراتيجية المياه فى القرن المقبل			
	الحياة	١٤٦	٢٩-٠١-٩٨
لا مساس بحصتنا بمياه النيل			
محمود نفادى	الجمهورية	١٤٧	٣٠-٠١-٩٨
مصر تشارك فى اكبر مؤتمر دولى للمياه بباريس			
اشرف بدر	الاهرام المسائى	١٤٨	٣٠-٠١-٩٨
وكالة تنمية كندية تمول مشروعات فى دول حوض النيل			
	القبس	١٤٩	٣١-٠١-٩٨
مجلس الشورى يحذر من تفاقم ازمة المياه			
	الاحرار	١٥٠	٠١-٠٢-٩٨
سلاح العطش لتركيع العرب			
محمد نعمان	العربى	١٥١	٠٢-٠٢-٩٨

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مواقف انيس منصور	الاهرام	١٥٤	٩٨-٠٢-٠٣
بالصوت .. والصورة	المساء	١٥٥	٩٨-٠٢-٠٣
البنك الدولى يسعى لتخفيض حصة مصر من مياه النيل !	الدستور	١٥٧	٩٨-٠٢-٠٤
النيل والاتفاقية الجديدة	القبس	١٥٨	٩٨-٠٢-٠٥
دراسة تلقى ضوءا على ازمة المياه شفيق الاسدى	الحياة	١٦٥	٩٨-٠٢-٠٥
الاردن ينتج ثلث حاجته الغذائية	الحياة	١٧٠	٩٨-٠٢-٠٧
النهضة الوطنية عماد جاد	الاهرام	١٧١	٩٨-٠٢-٠٩
استئناف اجتماعات هيئة مياه النيل ربيع شاهين	الشعب	١٧٥	٩٨-٠٢-١٠
بعد انقطاع استمر خمس سنوات	الاحرار	١٧٦	٩٨-٠٢-١٣
مشكلات المياه بافريقيا .. نعمة او نقمة ؟ محمد هزاع	المساء	١٧٧	٩٨-٠٢-١٥
الذهب الازرق محمود أبو زيد	الاهرام	١٧٩	٩٨-٠٢-١٦
زيادة حصص مياه النيل حق لجميع دول الحوض احمد نصرالدين	الاهرام	١٨٠	٩٨-٠٢-١٧
وزير الاشغال يؤكد التزام مصر باتفاقية مياه النيل	العالم اليوم	١٨١	٩٨-٠٢-١٩
الغد الاسبوعى	الوفد	١٨٢	٩٨-٠٢-١٩
عمرو موسى فى اثيوبيا لبحث مشكلة المياه والسودان والصومال اشرف العشرى	الأهرام العربى	١٨٣	٩٨-٠٢-٢١
الوجه الاخر للصراع على المياه فى الشرق الاوسط	الاهرام	١٨٤	٩٨-٠٢-٢١

مجلد رقم ٤ صراع المياه فى السرق الاوسط ١٩٩٧ - ١٩٩٨((المحلد الرابع)

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
موقف مصرى - سودانى موحد للرد على استفسارات دول حوض النيل			
	الاهرام	١٨٥	٩٨-٠٢-٢١
انخفاض نصيب الفرد من الماء الى النصف خلال الثلاثين *			
محمد علام	السياسة	١٨٦	٩٨-٠٢-٢٣
وزير تى شغال العامة			
احمد نصرالدين	الاهرام	١٨٧	٩٨-٠٢-٢٤
وزير خارجية مصر والسودان			
محمد علام	الحياة	١٨٨	٩٨-٠٢-٢٤
مصر تراس المؤتمر العالمى للمياه بباريس			
كريمة السروجى	الحياة	١٨٩	٩٨-٠٢-٢٥
الحديث عن امداد اسرائيل بمياه النيل			
كمال حامد	الحياة	١٩٠	٩٨-٠٢-٢٦
البنك الدولى يسهم فى مشروعات دول حوض نهر النيل			
	الاهرام	١٩١	٩٨-٠٢-٢٦
خطة مصر لمضاعفة ايرادات نهر النيل			
عصام حشيش	الاخبار	١٩٢	٩٨-٠٢-٢٦

إعلان القاهرة يرفض محاولة أمريكا إصدار قرار دولى يفرض على العرب دفع ٧٢ مليار ثمناً للمياه

كتب صلاح بديوى

اختتم فى القاهرة صباح أول أمس الأربعاء مؤتمر وزراء الزراعة والرى العرب، تحت رعاية المنظمة العربية للتنمية الزراعية.. يبحث المؤتمر سبل التصدى للمشروع الأمريكى الرامى لاستصدار قرار من الأمم المتحدة بإنشاء آلية لتسعير المياه وبيعها.

حضر المؤتمر وزراء الزراعة والرى من سوريا، لبنان، السودان، السعودية، اليمن، قطر. عمان، الإمارات، الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا وليبيا.

فى هذا الإطار حذرت المنظمة العربية فى تقرير لها من مغبة تنفيذ هذا المخطط الرامى لتكريس استيلاء إسرائيل على المياه العربية فى الجولان والأراضى الفلسطينية المحتلة.. وأوضح التقرير أن تسعير المياه وبيعها سوف يكبد ميزانية الدول العربية أكثر من ٧٢ مليار دولار، تتحمل مصر وحدها منها ٢٧,٧٥ مليار دولار، والسودان ١١,٨ مليار دولار، والعراق ١١,١ مليار دولار، وسوريا ١١,٠٥ مليار دولار، وموريتانيا ٥٠٠ مليون دولار.. مشيرا إلى أن مصر التى تصل نسبة سكانها إلى حوالى ٢٤٪ من سكان الوطن العربى ستكون أكثر الدول تضررا على المستوى الاقتصادى والاجتماعى.

وتوضح التقارير التى طرحت على الوزراء اليوم فى مؤتمرهم أن مخطط قيام آلية تسعير المياه الدولية وبيعها يستهدف اعتبار دول المنبع هى المالكة لموارد المياه، على أن يقام صندوق مشترك لكل الدول المشتركة فى المجرى المائى أو الراغبة فى الاشتراك فيه، ويفتح حسابا لها يسجل فيه سعر المياه دوليا، وتدفع كل دولة ثمن المياه الذى تستهلكه أو تطالب بالحصول عليه.. وتحتسب هذه القيمة من حصيلة الدولة بالصندوق المشترك، فإما أن يكون الحساب بالسالب فتدفع الفرق..وإما أن يكون موجبا فتحصل على الفرق.

وفى هذا الإطار رصد التقرير أربع مخالفات لقواعد القانون الدولى تتضمنها آلية بيع المياه، الأولى: إعطاء حق تملك المياه لدول المنبع، الثانية: الإضرار بالدول المشتركة فى المجرى، الثالثة: خصوصية المياه، الأخيرة: تتعلق بانتهاك مبدأ حسن الجوار.

وتشير الدراسات إلى أن «إسرائيل» تحتاج إلى ٣,٥ مليار متر مكعب من المياه خلال الأعوام الـ٧ المقبلة، وهو ما لا تستطيع تغطيته من خلال جيرانها دون التطلع إلى مياه النيل.. وأن «إسرائيل» تستهلك حاليا ما يقرب من مليارى متر مكعب من المياه، منها ٦٥٪ من الأراضى المحتلة بعد عام ١٩٦٧.

تجدر الإشارة إلى أن هذا المخطط يدعم بقوة طلب الحكومة الإثيوبية إعادة توزيع حصص المياه على دول حوض النيل بالمخالفة للاتفاقيات الدولية المبرمة فى هذا الشأن، وقد تصاعدت حدة الموقف الإثيوبى فى أعقاب ما أعلنته مصر من إقامة مشروع توشكى.

فى هذا الاطار نفى وزير الرى السودانى يعقوب أبو شورة وجود أى تحفظ سودانى على مشروعات مصر المائية مثل مشروع قناة توشكى فى الوادى الجديد، مؤكدًا ضرورة أن تتم هذه المشروعات على أساس اتفاقية مياه النيل التى تحكم تقسيم المياه بين مصر والسودان. كما نفى كذلك وجود نية سودانية لطلب تعديل اتفاقية مياه النيل مع مصر، وأكد أن مناطق النيل الأزرق وخزان الروصيرص التى هددتها القوات المتمردة من ناحية الشرق آمنة حاليا وأن قوات الحكومة أحبطت المخططات ضدها.

كما حذر أبو شورة من أن الهدف الأكبر من وراء التحركات والحروب التى تجرى حاليًا فى منطقة البحيرات العظمى بجوار مجرى النيل هو حصار العالم العربى وإضعافه فى كل الاتجاهات، سواء فى الشرق أم الجنوب أم القلب. وقال الوزير يعقوب أبو شورة فى تصريحات خاصة لـ«الشعب» إن هناك مخططا أمريكيا مدعوما بالمال والسلاح تنفذه بعض دول الجوار هناك ضد السودان، وإن المقصود هو حصار العالم الإسلامى الذى يشكل العالم العربى منطقة القلب منه. وأكد أن لدى السودان معلومات عن دعم إسرائيلى فنى لبعض المشروعات التى تقام على النيل فى إثيوبيا وإريتريا. وأشار الوزير السودانى إلى وجود تنسيق مصرى سودانى بشأن التعامل مع المشروعات الإثيوبية الجديدة على النيل، مؤكدًا رفض هذه المشروعات مادام لم يتم التشاور بشأنها مع دول المصب «مصر والسودان».



المصدر : الحياة العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / مايو ١٩٩٧

العراق يتهم أجانب بمنع المياه عنه

اتهمت العراق اليوم عملاء أجانب بمنع تدفق المياه إلى اثنين من السدود التي تقع في شمال العراق ويسيطر عليها الأكراد وحذرت من إنها لن تتحمل مثل هذه التصرفات التي أصابت المناطق التي تقع تحت سيطرة بغداد بالجفاف.

وقد أكد وزير الري العراقي بأن سدي دوكان ودباندخان لا تصلهما المياه منذ أن خرجا من سيطرة الحكومة العراقية منذ حرب الخليج عام ١٩٩١.

وإن كان الوزير لم يفصح عن هوية تلك الأطراف واكتفى بالإشارة إليهم كعملاء أجانب.

الجدير بالذكر أن السدين يقعان في منطقة السليمانية معقل متمردي الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني.


جلال طالباني



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/١٠/١٩٩٧

مؤتمر لبحث عدالة توزيع المياه فى أوروبا

نيقوسيا - أ.ف.ب - بدأ ممثلو ٣٩ دولة من اعضاء المجلس الاوروبى مؤتمرا فى منطقة «ليماسول» بجنوب قبرص لبحث وسائل تامين ادارة جيدة للمياه العذبة في القارة الاوروبية وتحقيق توازن اقليمى بها. وذكرت مصادر اوروبية ان المؤتمر الذى بدأ امس الاول سيبحث اقامة نظام اكثر توازنا للمدن الاوروبية وايجاد علاقة جديدة تقوم على تكافؤ الفرص فى البنية التحتية بين المدينة والريف الاوروبى.

وقال أحد الخبراء المشاركين ان المؤتمر سيناقش قضية ادارة مصادر المياه بأوروبا ومدى التفاوت الكبير فى توزيع تلك المصادر بين شمالها وجنوبها. وأوضح ان منطقة شمال اوروبا يبلغ عدد سكانها نحو مائة مليون نسمة - وهوعدد قليل بالنسبة للجنوب - تتمتع بمصادر مياه اكبر بمقدار يتراوح بين ٦ و٨ مرات عن بقية مناطق القارة.

واشار الى ان مشاكل المياه تختلف من حيث طبيعتها من منطقة لاخرى فبينما يهتم شمال اوروبا بنوعية المياه نتيجة تلوث المياه السطحية بسبب النفايات الصناعية، تواجه دول الجنوب وخاصة بلدان حوض البحر المتوسط تدهورا كبيرا فى كمية المياه ونوعيتها. واوضح الخبير ان بعض الدول الاوروبية تعتمد على البلدان المجاورة فى تزويدها بالمياه أى القرارات التى تتخذها الدول المزودة.

وقال منظمو الاجتماع ان المؤتمر يهدف لوضع خطة لتأمين تلاحم اقتصادى واجتماعى وتوازن اقليمى لاوروبا فى القرن الحادى والعشرين.

وذكر المحللون ان صعوبة تلك المهمة تتزايد مع استمرار المجلس الاوروبى فى التوسع ليضم دولا شيوعية سابقة مازال مستوى التنمية فيها لايتلاءم مع المستوى فى غرب أوروبا.



المصدر : الحياة

التاريخ : ١٨/١٠/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مدير "يونسكو" يحلم بايصال المياه الأوروبية الى شمال افريقيا

□ مدريد - من شوقي الريّس:

■ قال فـريديريكو مـايور تاراغوتا المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) انه «يحلم بايصال الماء من شمال اوروبا الى بلدان المغرب العربي، وبرفع محكمة المياه في مدينة فالنثيا - التي أسسها العرب أيام الأندلس - الى مصاف دولي». وكان مايور تاراغوتا يتحدث في افتتاح المؤتمر الدولي الحادي والعشرين لشبكات توزيع المياه، الذي عقد أواخر الشهر الماضي في مدريد. ودعا الى انشاء بنى تحتية لنقل المياه وتوزيعها، على غرار القنوات والسواقي التي اقامها الرومان والعرب في أوروبا واسبانيا، او عبر شبكات حديثة كتلك التي تستخدم اليوم لنقل الغاز والنفط في الاتجاه المعاكس.

وقال العاهل الاسباني الملك خوان كارلوس في كلمته أمام المؤتمر الذي يشارك فيه ١٥٠٠ خبير عالمي: «ان ملايين الكيلومترات من الطرق التي شققناها لتسهيل النقل والمواصلات قد دفعنا ثمنها من تلوث البيئة واستنزاف كميات ضخمة من موارد الطاقة... لقد أزف الوقت الآن لتركيز جهودنا وقدراتنا الابداعية على استنباط وسائل ناجعة لتنظيف بيئتنا من التلوث، وتوزيع المياه واستهلاكها بصورة رشيدة ومنصفة».

وكانت الأمم المتحدة دقت ناقوس الخطر منذ عشرين عاماً، منبهة الى مخاطر هدر المياه في الدول الصناعية وحرمان عدد كبير من الدول الفقيرة منها. وأبرزت تقارير الخبراء ان ٩٨ في المئة من المياه الموجودة في العالم مالحة، وأن عشر الباقي فقط صالح للاستهلاك البشري.

وتفيد الدراسات انه رغم العوارض الراهنة التي تنذر بأزمة مياه خطيرة على الصعيد الدولي، ما زالت توجد آمال في معالجة هذه الأوضاع وتجاوز الأزمة، باعتماد سياسة عالمية لصون الموارد المائية، تقوم على الاقتصاد في استهلاكها وتنظيم الطلب عليها وتصفيتها وتطبيق سياسات تسعيرية تزيد من وعي المواطن الى أهمية المياه وشح مواردها.

ويستفاد من الدراسات التي تداولها الخبراء في المؤتمر، ان سكان العالم قد تضاعف عددهم ثلاث مرات منذ بداية هذا القرن، في الوقت الذي تضاعف الطلب على مياه الري والشفة سبع مرات. ويؤكد التقرير الذي وضعته دائرة التنمية البشرية في الأمم المتحدة ان الطلب على المياه في القرن المقبل سيكون أكبر بكثير مما هو عليه حالياً، وأن ١٢٨٠ مليون نسمة في البلدان النامية ستكون محرومة في القرن المقبل من امكانات الحصول على مياه الشفة. ويُقدر ان ٢٦ دولة ستعاني من مشاكل صحية خطيرة ناجمة عن الجفاف أو قلة الموارد المائية، وأن خمسين ألف طفل قد يموتون يومياً بسبب اصابتهم بأمراض ناجمة عن عدم توفر المياه الصالحة للشرب والعناية الصحية.



مبارك : لعبة غير مفهومة من حكومة إسرائيل
مياه النيل تصل إلى سيناء اليوم

□ قال الرئيس حسنى مبارك : إن تأجيل اتفاقية إعادة الانتشار الإسرائيلى لعبة غير مفهومة ، وتثير الشكوك لأن معناه أن ماتوقع عليه إسرائيل لا يمكن الاطمئنان إليه .

وأعرب الرئيس عن شكوكه فى عقد كامب ديفيد ثانية ، وأشار إلى أنه لا يعتقد أن بعض الأطراف سيقبل ذلك خاصة الإسرائيليين .

ووصف الرئيس التقارير التى تشكك فى صحة الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات بأنها دعاية إعلامية ضده ، وأن المعلومات لدينا أن صحته جيدة .

من ناحية أخرى يشهد الرئيس حسنى مبارك اليوم - الأحد - الاحتفال بإطلاق مياه النيل إلى سيناء لأول مرة عبر الانفاق الأربعة لسحارة ترعة السلام تمهيدًا لاستزراع ١٢٥ ألف فدان فى إطار المشروع العملاق لتنمية سيناء .

كان الرئيس قد افتتح يوم الأربعاء الماضى توسعات محطة كهرباء غرب القاهرة وحقل بترول بنى سويف .

وقد أكد الرئيس أن تركيز مشروعات التنمية والتعمير فى محافظات جنوب مصر هدفه امتداد التطوير ليشمل كل المدن والقرى فى مصر ، وأشار إلى إن كل المشروعات التى يتم إنجازها لمصلحة كل المصريين .

كما أعطى الرئيس إشارة البدء يوم الثلاثاء الماضى لعدد من المشروعات الجديدة للمياه والصرف الصحى .

وقد أعطى الرئيس من خلال دائرة تليفزيونية خلال تفقده لمعرض آفاق التعمير فى عصر مبارك ، الأذن لمحافظ بورسعيد لبدء تجارب التشغيل لخط نقل المياه العكرة من القنطرة إلى بورسعيد بتكلفة ٢٥٠ مليون جنيه ومحطة الصرف الصحى بالمدينة بتكلفة نصف مليار جنيه .

وقد تابع الرئيس تطور العمل فى مشروعى مد مواسير مياه الشرب النقية من نهر النيل إلى الغردقة بدءًا من الكريمات ، حيث تم إنجاز ٩٠٪ من أعماله ، ومشروع الصرف الصحى لمدينة شرم الشيخ .



العراق يرفض إنشاء سد تركي علي نهر الفرات

بغداد ـ أ. ش. أ:

جدد العراق رفضه امس انشاء تركيا سد أتاتورك على نهر الفرات ووصف انشاء السد بانه انتهاك لقواعد القانون الدولى والمعاهدة الموقعة بين البلدين في ١٩٤٦، اوضح اكرم الوترى المستشار القانونى بوزارة الخارجية العراقية ان السد يحرم العراق وسوريا من حوالى ١٢ مليار متر مكعب من المياه سنويا واكد ضرورة ضمان حد ادنى من حصص المياه لكل من العراق وسوريا، وينبع نهر الفرات من تركيا ويمر بسوريا ثم العراق ويقطع مسافة ١٢٠٠ كيلو متر فى الاراضى العراقية ويشتمل مشروع انشاء سد اتاتورك على ٢١ سدا صغيرا منها ٨ سدود على حوض نهر دجلة مما يشكل اضرارا بالغة على العراق.

سياسة خارجية

بورصة المياه!

برغم أن المشروع لايزال أفكارا على الورق، فإنه يستحق أعلى درجة من الانتباه، إنه مشروع بورصة المياه أو السوق الدولية للمياه الذى بحثه مؤتمر دولى عقد فى أستانبول يومى ٢٩ و ٣٠ سبتمبر الماضى، والمؤتمر عقد بمبادرة من الحكومة التركية وصحيفة «هيرالدتريبيون» الدولية «الأمريكية» وبمشاركة من البنك الدولى وصندوق النقد وهيئات المعونة الأمريكية والأوروبية والكندية وإسرائيل والأردن وبعض الدول الاسلامية والأمريكية اللاتينية. وكان جدول الأعمال ينحصر فى البحث عن سبل تمويل مشروعات البنية الأساسية اللازمة لتخزين الفائض المائى فى مناطقه ونقله إلى مناطق العجز المائى للبيع.

وفيما نعلم فإن مصر دعيت إلى المؤتمر، ولكنها قاطعته، أما سوريا فقد انتقدته بشدة، وقامت بحملة دبلوماسية موسعة لشرح مخاطر المشروع عليها، وعلى منطقة المشرق العربى كلها، ومع أن عدداً كبيراً من رؤساء الدول والحكومات المدعوة امتنع عن الحضور، فإن ذلك لا ينفى أن الفكرة التى طرحها لأول مرة رئيس تركيا ورئيس وزرائها الراحل تورجوت أوزال فى أوائل التسعينات قد أصبحت الآن مشروعا قيد البحث والتمويل، وأن هناك دوائر دولية واقليمية بعينها تؤيده ليس لأسباب اقتصادية فحسب، ولكن أيضا لأسباب استراتيجية.

لا يتطلب الأمر جهداً كبيراً لاكتشاف أن اسرائيل سوف تكون أحد أكبر المستفيدين من هذا المشروع، وأن الدوائر الأمريكية والدولية التى يوحى إليها من واشنطن تقف وراءه لهذا السبب، وأن التحالف المائى بين تركيا واسرائيل - إذا جاز التعبير - هو الوجه الآخر لتحالفهما الاستراتيجى، كما لا يخفى على أحد أن مشروعا مثل هذا إذا نفذ فى ظل التفوق الاقليمى الحالى للتحالف التركى الاسرائيلى سوف يجعل الدول العربية دولا من الدرجة الثانية والثالثة وربما العاشرة فى المنطقة.

ولن تكون الحاجة لعبور خطوط المياه من تركيا إلى اسرائيل عبر الأراضى السورية مانعا نهائيا من التنفيذ.. فلربما فكروا فى مد الأنابيب عبر البحر، ولربما فضلوا الانتظار حتى تتغير الأوضاع الحالية، وها هم فى مؤتمر استانبول قد لوحوا لسوريا «بالجزرة» بعد أن لوحوا لها من قبل «بعصا» المناورات المشتركة، والجزرة هنا هى مشروع لزيادة إيراداتها من مياه الفرات بضخ مياه جديدة من انهار تركيا الداخلية اليه مقابل تمرير الفائض إلى اسرائيل والأردن ودول الخليج.

ومع أن النيل كان بعيداً عن أعمال مؤتمر بورصة المياه الأخير فى استانبول، فإنه على مايبدو لم يكن بعيدا عن أذهان المخططين لمثل هذه المشروعات، بدليل أن فكرة بيع مياه النيل تتردد الآن بقوة فى بعض عواصم القرن الإفريقى، التى تحاول بدورها تسويق الفكرة إلى بعض رموز المعارضة السودانية فى المنفى.

إن الاكتفاء برفض مثل هذه المشروعات من جانب العرب لن يحل المشكلة، ولكن لابد من تشكيل قوة ضغط سياسى وآليات تنفيذية عربية تربط مشروعات التعاون الإقليمى بترتيبات سياسية تحفظ للعرب وزنهم النسبى (الكبير) فى حاضر المنطقة ومستقبلها.

عبد العظيم حماد



العراق يهاجم المشاريع المائية التركية على الفرات

تقرير دولى يكشف تدهور الزراعة العراقية بشكل خطير

بغداد ـ أ. ش. أ: استمرت امس حملة الهجوم العراقية على تركيا بسبب مشاريعها المائية على نهر الفرات. اتهم العراق تركيا بمحاولة حرمانه وسوريا من حصتهما من مياه النهر. اكدت الخارجية العراقية قيام الموقف العراقى بهذا الشأن على الاسس والقواعد القانونية الدولية التى تنظم حقوق الدول المطلة على نهر واحد بشكل عادل ومعقول واتهمت مصادر عراقية انقرة بالتدخل فى شئون العراق الداخلية وانتهاك امنه وسيادته ووصفت الممارسات التركية بأنها تتناقض مع الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية بين بغداد وانقرة كما يلحق اضرارا فادحة للمصالح المشتركة والمشاريع المستقبلية للتعاون التجارى والاقتصادى بين البلدين وينبع نهرا دجلة والفرات من تركيا. يمر الفرات بسوريا ثم العراق فى حين دجلة مباشرة بالاراضى التركية الى العراق ويلتقى النهران فى جنوب العراق ويشكلان «شط العرب».

فى الوقت نفسه كشف تقرير اعدته بعثة دولية تضم ممثلين عن منظمة الاغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمى «الفاو» عن تدهور القطاع الزراعى بالعراق بصورة خطيرة اكد التقرير انخفاض الحصة التموينية التى يحصل عليها العراقيون شهريا اضافة الى افتقادها الى عناصر غذائية مهمة. واوضح التقرير حاجة القطاع الزراعى للدعم خاصة فى مجالات الانتاج الحيوانى والفواكه والخضراوات. وأكد التقرير فشل اتفاق النفط مقابل الغذاء فى مرحلته الأولى فى تغطية المستلزمات الزراعية للعراق.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ١٠ / ١٩٩٧

تجدد الاشتباكات بين الحزبين الكرديين

العراق يتهم تركيا بحرمانه من المياه ويدعو لاجتماع عاجل لإعادة التقسيم

الفاو وبرنامج الغذاء العالمى يؤكدان تدهور قطاع الزراعة العراقى بشكل خطير

انقرة وكالات الأنباء فى الوقت الذى تجددت فيه الاشتباكات من الأكراد اتهم العراق تركيا بمحاولة الاستئثار بمياه نهرى دجلة والفرات ومحاولة حرمان العراق وسوريا منها.

وقالت وزارة الخارجية العراقية/ فى بيان الهامش ان تصريحات الرئيس التركى الاخيرة بشأن مياه نهرى دجلة والفرات وقوله بأن العراق وسوريا يصممان على تقسيم مياه النهرين الى ثلاث حصص متساوية. امر غير دقيق مؤكدة انه لم يسبق للعراق ان عرض مثل هذا المقترح خلال الاجتماعات التى عقدت بين الدول الثلاث بشان المياه.

واوضحت الخارجية العراقية ان موقف العراق من هذا الموضوع يقوم على الاسس والقواعد القانونية الدولية التى تقر بحق كل دولة متشاطئة على نهر دولى بحصة عادلة ومعقولة من مياه ذلك النهر.

ودعت الجانبين التركى والسورى وعلى الفور لعقد اجتماع وتحديد سقف زمنى لانجاز نظام الحصص المائية للبلدان الثلاثة وبما لا يتعدى سنة واحدة.

يأتى ذلك فى الوقت الذى كشف فيه تقرير اعدته بعثة دولية زارت العراق مؤخرا وضمت ممثلين عن منظمة الاغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمى عن ان القطاع الزراعى بالعراق تدهور بصورة خطيرة خلال السنوات الأخيرة.

وذكر التقرير ان هذا القطاع يعانى من تدهور واضح وخطير كما ان الحصة التموينية التى يحصل عليها العراقيون شهريا مازالت تفتقر الى عناصر غذائية مهمة.

وأشار التقرير الى انه برغم الامددات الغذائية التى وفرها تطبيق اتفاق النفط مقابل الغذاء للشعب العراقى الا ان القطاع الزراعى مازال بحاجة ماسة للدعم والاستثمارات خاصة فى مجالات الانتاج الحيوانى والفواكه والخضراوات.

ومن ناحية أخرى عقد مجلس الوزراء العراقى اجتماعا برئاسة الرئيس العراقى صدام حسين.

وذكرت مصادر عراقية أن من بين الموضوعات التى بحثها المجلس خلال الاجتماع سبل تطوير منفذ الوليد الحدودى العراقى البرى مع سوريا وهو المنفذ الذى وافقت الامم المتحدة عليه فى شهر اغسطس الماضى لكى يتلقى العراق عبره جانبا من وارداته بموجب اتفاق النفط مقابل الغذاء.

وعلى صعيد العمليات العسكرية بين اكراد شمال العراق قالت إذاعة صوت كردستان الناطقة باسم حزب الديمقراطى كردستانى بزعامة مسعود البارزانى أنا قوات الاتحاد الوطنى بزعامة جلال طالبانى هاجمت منطقة باليك الخاضعة لسيطرة بارزانى مما أدى الى مقتل العديد من قوات الجانبين وذلك رغم اتفاق إطلاق النار الذى تم التوصل اليه بين الجانبين يوم الجمعة الماضى.

وفى نيويورك ذكرت مصادر بالامم المتحدة انها تلقت تاكيدات من الحزب الديمقراطى الكردستانى فى شمال العراق بأنه لن يفرض قيودا على امدادات الاغاثة الدولية الى المنطقة.

ونقل راديو لندن عن متحدث باسم منسق الشئون الانسانية التابع للامم المتحدة دنيس هايدى قوله ان مسعود برزانى زعيم الحزب الديمقراطى الكردستانى وعد بعدم فرض قيود على توزيع المساعدات الانسانية فى شمال العراق.



المصدر : المســـــاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ١٠ / ١٩٩٧

ع الطاير

إسرائيل .. ومنابع النيل

●● بعيدا عما يجرى فى الأراضى العربية المحتلة وعليها وحولها.. والى جانب التركيز على غزو الأسواق الأفريقية.. وتحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة فى القارة السوداء وعلى حسابها.. فان التغلغل الاسرائيلى فى افريقيا.. له بعد استراتيجى خطير.. يهدد الأمن القومى العربى.. خاصة بالنسبة لمصر والسودان.. فقد أكدت الأنباء مؤخرا.. ان اسرائيل.. وبمساعدة وبمباركة الولايات المتحدة.. نجحت فى التسلل الى منطقة البحيرات العظمى.. من خلال ابرام صفقات لاقامة مشروعات للرى.. بما فى ذلك عرض بناء ٣ سدود فى هذه المنطقة الاستراتيجية.. حيث أهم وأكبر منابع نهر النيل.. وذلك بالطبع الى جانب النشاط الاسرائيلى فى اثارة الحروب الأهلية فى منطقة البحيرات العظمى.. لخلق مناخ من عدم الإستقرار.. يجبر الاطراف المتحاربة.. او بعضها على اللجوء الى اسرائيل وامريكا.. طلبا للدعم العسكرى والسياسى.. وبالتالى تتهيأ لاسرائيل فرصة التسلل.

استراتيجية المواجهة

●● وازاء ذلك.. يجب ان تكون المواجهة المصرية.. فى اطار استراتيجية ثابتة شاملة مدروسة ومستمرة.. كما ان أسواق افريقيا ومواردها الطبيعية الهائلة.. تعتبر منفذا هاما وواسعا.. لخدمة اهداف مسيرة التنمية داخل مصر.. كما يجب دعم وتعزيز التنسيق والتعاون مع فرنسا فى هذا الصدد.. على أساس ان هذا التغلغل الاسرائيلى.. يهدد أيضا مصالحها فى افريقيا.

تأملات

●● أجمل امرأة.. تستطيع أن تقود أقوى رجل.
(أحد الحكماء)

●● النسمة الخفيفة التى تطفىء الشمعة.. هى نفسها التى تذكى النار.. كذلك الفراق.. يقتل الحب التافه.. ويغذى الحب العظيم.
(لاروشوفوكو)

●● شكوت لأن ليس لى حذاء.. وما ان رأيت رجلاً بدون اقدام.. حتى عدلت عن التذمر وشكرت!!
(أحد الحكماء)

●● اذا ابتسم المهزوم.. فقد المنتصر لذة النصر.
(وليام شكسبير)

●● لن تكون محبوبا.. الا اذا أحببت.. ولن تحب الا اذا اعتقدت انك محبوب.

مجدى قطب



المصدر : الحياة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/١٠/١٩٩٧

سورية تعرض على تركيا "حواراً من دون شروط"

□ دمشق -
من ابراهيم حميدي:

■ تبدأ اليوم في مبنى وزارة الري السورية اجتماعات اللجنة السورية - العراقية الخاصة بالمياه، لتنسيق المواقف ازاء السياسة التركية في شأن نهري الفرات ودجلة، وتبادل المعلومات بين الطرفين.

واستبق وزير الخارجية السوري السيد فاروق الشرع الاجتماع بتوجيه رسالة الى تركيا يدعو فيها الى «الحوار على ارضية جديدة من دون شروط مسبقة». وجاء في مقابلة بثتها محطة «ام. تي. في» التلفزيونية التركية مساء اول من امس: «من المؤسف الا يلتقي الجانبان (التركي والسوري) خلال السنتين الاخيرتين، لكن الجانب السوري لم يكن طرفاً في انقطاع الحوار، ونحن لا نفكر في فرض اي شروط مسبقة على الجانب التركي، وعندما نلتقي نستطيع بحث كل الامور». واشار الى قول الرئيس حافظ الأسد في القاهرة الشهر الماضي ان «سورية مستعدة لاجراء الحوار مع تركيا» وقال الشرع: «اننا بانتظار سماع شيء من الجانب الآخر، ومستعدون لمناقشة كل المسائل على ارضية جديدة ومن دون شروط مسبقة».

وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان الوفد العراقي برئاسة وكيل وزارة الري السيد عبدالستار سلمان حسين وصل امس الى دمشق عبر نقطة التنف الحدودية، حيث كان عدد من اعضاء الوفد السوري في استقباله. وأشارت الى ان المدير العام لـ «المؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي» المهندس ابراهيم مخول او معاون وزير الري المهندس بركات حديد سيرأس الوفد السوري.

وأوضحت ان الاجتماع يعقد بناء على «دعوة رسمية» سورية وان الطرفين اتفقا على عقده خلال لقاء وزير الري العراقي السيد محمود دياب الأحمد الوفد السوري الخاص بموضوع الحدود في بغداد الشهر الماضي.

وكان خبراء المياه في سورية والعراق اجتمعوا في شباط (فبراير) العام الماضي في دمشق واتفقوا على مقاطعة الشركات التي تمول مشاريع تركية من دون تنسيق مع دولتي المجرى الادنى، وجددوا المطالبة بالتوصل الى «قسمة عادلة» لمياه الفرات ودجلة.

وأوضحت المصادر ان الجانبين العراقي والسوري سيبحثان في «تشكيل لجان فنية تعبر الحدود دورياً لاجراء القياسات المائية، وسيتبادلان المعلومات في شأن المشاريع القائمة والتي يخطط لها، اضافة الى السياسة التركية في شأن موضوع المياه». وأضافت ان الجانب السوري «ينتظر ان يطلعه الجانب العراقي على نتائج مؤتمر «مياه العالم: تمويل مشاريع المستقبل» الذي عقد بداية الشهر في اسطنبول»، علماً ان دمشق قاطعت المؤتمر. وقالت المصادر السورية لـ «الحياة»: «رغم عدم حضور سورية، فان الجانب العراقي استطاع كشف اغراض السياسة التركية فاتضحت لدى الدول العربية التي شاركت في المؤتمر النيات الخفية لتركيا لجهة مبادلة المياه بالنفط العربي». وأكدت المصادر وجود «اجماع عربي واضح ضد ممارسات تركيا المتعلقة بالمياه».

وجاء في مذكرة رسمية عراقية سلمت الى جامعة الدول العربية ان موقف بغداد من موضوع قسمة مياه الفرات يستند الى «تأكيد كون نهري دجلة والفرات دوليين استناداً الى القوانين والاعراف الدولية». واضافت المذكرة التي ارسلت بغداد نسخة عنها الى دمشق ان «حوض دجلة منفصل عن حوض الفرات».



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/١/١٩٩٧

العراق ينفي الاتفاق مع سوريا وتركيا علي تقسيم مياه دجلة والفرات

نفت وزارة الخارجية العراقية، اتفاق العراق مع سوريا على تقسيم مياه نهرى دجلة والفرات الى ثلاث حصص متساوية بين سوريا والعراق وتركيا. تسلمت الامانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة من الخارجية العراقية بشأن تصريحات سليمان ديميريل رئيس تركيا حول تصميم سوريا والعراق على تنفيذ هذا الاتفاق . وصفت المذكرة تصريحات «ديميريل» بعدم الدقة. وأكدت ان العراق لم يطرح مثل هذا الاقتراح خلال الإجتماعات التى عقدت بين البلدان الثلاثة بشأن مياه النهرين.



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٢/١٠/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واشنطن تايمز:

تركيا تحاول تطبيق مشروع «المياه مقابل السلام» فى قبرص

اليونان تدرس الاقتراح رغم الخلافات السياسية الثنائية

واشنطن - وكالات الأنباء - فى تقرير مطول لها عن مشروعات المياه التركية ذكرت صحيفة «واشنطن تايمز» الأمريكية ان تركيا تحاول الآن إحياء مشروع «المياه مقابل السلام» الذى يستهدف الوصول بالمياه التركية الى قلب شبه الجزيرة العربية من خلال خط أنابيب، وهو مشروع يتكلف ٢١ مليار دولار.ومع أن المشروع لا يتوقع له أن يبرح حيز الرسم فى المستقبل المنظور إلا أن تركيا بدأت التحرك فى جبهة أخرى هى جبهة قبرص، إذ يتوقع خلال ٤ أشهر ان تنقل المياه التركية فى بالونات ضخمة على سفن الى الجزء الشمالى «التركى» من قبرص التى لاتبعد عن تركيا أكثر من ٤٠ ميلا.

ورغم أغراءات المشروع بالنسبة لجزيرة قبرص التى تعانى من جفاف شديد فإن المتوقع ان يرفضه القبارصة اليونانيون، إذ يشعر مسئولوهم ان التعامل مع تركيا فى أية قضية هو اعتراف بتقسيم قبرص الى شمال تركى وجنوب يونانى، وبالوجود العسكرى التركى فى الجزيرة.

وقد وقعت تركيا بالفعل اتفاقية مياه مع جمهورية شمال قبرص التركية، ومن المقرر ان يبدأ شحن المياه فى البالونات الى الجزيرة فى غضون أربعة أشهر، وستحمل كل سفينة نحو ١٣ ألف متر مكعب من المياه. وتقول حكومة أنقرة إن الاتفاق يعنى أن بث ماء الحياة فى شمال قبرص.وتشير حكومة شمال قبرص الى ان تلك العملية تحدث فى وقت تنفق فيه قبرص الجنوبية اليونانية مليون دولار يوميا على الأسلحة، ولاسيما أنظمة الدفاع الجوى الروسية. وعلى الجانب الآخر من الحدود تقول صحيفة «قبرص ميل» الناطقة بالانجليزية إن الحكومة القبرصية «اليونانية» تنفق المال على السلاح بدلا من بناء محطات التحلية بينما تعمل مستودعات المياه بنحو ١٧٪ فقط من طاقتها.ورغم مابين أنقرة وأثينا من خلافات سياسية جمة إلا أن نائب وزير الزراعة اليونانى فاجأ المراقبين عند سؤاله عن قضية المياه التركية بقوله إن بلاده ستبحثها، ولم ترفضها تماما مضيفا انها قضية سياسية!.وسبق لتركيا أن عرضت اقتسام مياهها التى تحصل عليها أساسا من نهرى دجلة والفرات مع دول الشرق الأوسط عام ١٩٩١، واقترحت مد خط أنابيب مزدوج ينتهى أحد طرفيه فى مكة المكرمة وينتهى الطرف الآخر فى دولة الامارات العربية المتحدة.

وحديثا اقترحت تركيا تزويد إسرائيل وليبيا بالمياه عبر السفن أو بالونات ضخمة، وأشارت بعض التقارير الى انفاق ٥٧ مليون دولار بالفعل فى هذا المشروع.



المصدر : أكتوبر
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ / ١١ / ١٩٩٧

محاولة للسباحة السياسية فى المياه الدولية

محمود عبد المنعم مراد

السباحة فى المياه الدولية أمر صعب ، فهذه المياه لابد أن تكون بعيدة عن الشواطئ بضعة كيلو مترات ، تتفق أو تختلف بشأنها تطبيقات القانون الدولى . وهكذا تكون السباحة البعيدة عن الشواطئ محفوفة بالمخاطر ، حيث تعلو الأمواج ، وتسرع ، وتتعرض الأجواء للعواصف والأنواء ، فما بالنا إذا كانت السباحة ليست فى الماء ، بل فى السياسة ، المضطربة المتقلبة المحيرة ، التى لا تستقيم مع قانون ولا تخضع لمنطق ، ولا تلتزم بما تتضمنه الأديان السماوية والأخلاق والقيم الإنسانية من مبادئ وتوجيهات فظن خطأ أنها موضع القبول والرضا والرعاية من كافة البشر الذين يعيشون على أرض كوكب واحد ، ويدعون انهم بصدد وضع نظام عالمى واحد ، يكفل للجميع ، الحق والعدل والمساواة والسلام .

وربما كانت السياسة فى عصور مضت أكثر تقبلا لكنهم ، واتفاقا مع العقل والمنطق النفعى للأقوى ، على حساب الضعفاء والمستذلين فى الأرض . لقد كانت العبودية مفهومة ومتفقا عليها فى زمانها . وكان الإقطاع نظاما مرعيا له قوانينه وحدوده وأوضاعه المتفقة مع النظم الاقتصادية والاجتماعية ولكننا ، ومنذ بدايات هذا القرن الذى يوشك على الرحيل ، نعيش فى مجتمع دولى يستعصى على الفهم ، ويراوغ أمام كل محاولة لتقنية ووضع القواعد التى تميزه وتحدده . ومن العجيب الذى قد تكون وراء حكمة خافية علينا ، اننا فى الزمن الذى تقدمت فيه العلوم ، تقدما سريعا متلاحقا ، تطورت فيه التكنولوجيا تطورا مذهلا ، غير أن الجوانب الروحية والمستويات الأخلاقية تتدهور وتتداعى وتخلق تناقضا واضحا جليا بين التقدم العلمى والمادى من ناحية والتدهور الأدبى والروحى من ناحية أخرى .

وإلا ، كيف يمكن أن نفسر هذه الظواهر التى تحيط بنا



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ / ١١ / ١٩٩٧

فى عالمنا المعاصر ؟ كيف يمكن أن نستسيغ الأوضاع التى تهيمن على المجتمع البشرى الذى نحيا فيه الآن ؟ والقليلون من أصحاب الثروات الطائلة والسلطة والنفوذ فى عالم الشمال ، يحيون حياة الترف والبذخ والوفرة غير القابلة للقبول العقلى والأدبى وبجانبهم فى العالم الثالث شعوب كتلك التى نراها على شاشات التليفزيون تعيش على أوراق الشجر أو جذور النبات ، وعظامهم نافرة يكسوها جلد بغير لحم أو شحم ، لا تقوى أجسادهم على الوقوف أو الحركة ويتخاطفهم الموت بلا توقف . وربما تكون الحيوانات الوحشية أو الأليفة تتمتع برعاية أكبر وعناية أرحم . هل يمكن أن نتصور أن الجوع الذى يعانى منه أكثر من نصف عدد سكان الأرض مرجعه إلى ندرة الطعام والملبس وقلة المواد اللازمة لبناء المساكن وأن المرض الذى يعانون منه راجع إلى الجهل به أو بطرق الوقاية به أو العلاج منه ، أو أن المسألة لا تعدو أن تكون سوء توزيع للثروة وما يمكن أن تؤديه من خدمات صحية وثقافية بحيث تحتكر قلة من الأفراد أو الجماعات خيرات الأرض والبحار والمحيطات وما فى بطون الأرض من ثروات وما يوجد فى الجبال وفى الصحارى من المكونات الفائقة الوصف ، وترك الباقية من البشر ، يموتون من الجوع ويتهالكون من المرض ، ويقاسون الإهمال والتغاضى المنافى للإنسانية وللأخلاق ولتعاليم جميع الأديان السماوية والأرضية أيضا .

وأمام التقدم العلمى والتكنولوجى المذهل والمحير والسريع المتلاحق ، أمام قدرة الإنسان على السفر إلى الفضاء واستكشافه ، والهبوط على القمر والمريخ وتصوير سطحيهما وقياس حرارتهما وما يتصل بالأجواء الخاصة بهما ، إضافة إلى الكثير من المخترعات التى لا يكاد العقل يصدقها ، ولو كانت قد ظهرت نتائجها قبل مائة عام لقال الناس إنها من فعل السحر أو ما إليه أمام هذا الطوفان من تراكم المعلومات وتوافر الاتصالات وانجاز الحاسبات الألكترونية . وقهر ومحاصرة الأمراض والأوبئة ، والتطور العجيب فى الوقاية والعلاج واستغلال الهندسة الوراثية فى الطب والزراعة وعلوم



الحيوان والنبات وكل ما ترتب على انجازات الألكترون والليزر وما إليهما ، كان المفترض والمتوقع والمعقول أمام كل هذا الإنجاز العلمى والتكنولوجى الباهر أن تسعد به الإنسانية وترقى أحوالها المعيشية ، وتتدعم روابطها الإنسانية على أسس من العدالة والمساواة واحترام الحقوق والواجبات والتعاطف والود والإخاء الذى يجمع بين الناس ولا يفرقهم بالحياة ولا يهبط بها ، ويوفر للبشر أكبر قدر من السعادة والأمن ويجنبهم كل ما يعانونه من الفقر والجهل والمرض والخوف والسلبيات الأخرى . ولكنا نحن الذين نعيش فى العالم الثالث ، نحن الذين يسموننا بالدول النامية تأدبا وتحشما ، نحن أبناء الدول الفقيرة والمتوسطة أيضا لا نعرف كيف تصبح الدنيا فى عصر العلم والتقدم التكنولوجى غابة يمرح فيها الكبار ويستذلون الصغار ، ويأكل الأقوياء حقوق الضعفاء ، ويصيغون لهم من القوانين ويستخدمون لهم من القرارات ، ما يزيد الأغنياء غنى ، ويزيد الفقراء فقرا ، ويروجون بوسائل الإعلام المتاحة لهم إننا بصدد وضع نظام عالمى جديد متطور ، يكفل الأمن للجميع ، ويوزع ثروات الأرض بالعدل ويتيح للإنسان مهما يكن لونه أو دينه أو وجهة نظره - قدرا مناسبا من الظروف التى تجعل حياته سعيدة وجديرة بأن تعاش .

وما أظن أحدا فى حاجة إلى أن نضرب له الأمثال ونقدم له الدلائل على المتناقضات الشريرة الغبية المثيرة للأسف والغضب ، تلك المتناقضات التى خلقها الكبار الأغنياء المسلحون بأسلحة الدمار الشامل المسيطرون على أرزاق الناس ومصائرهم مهما يكن موقع الكبار الجغرافى بعيدا عن مواقع المستضعفين فى الأرض الواسعة .

وربما كان الذين يعانون هذا الوضع ، يتبرمون منه ، ويستنكرونه ، ويحاولون الثورة عليه ، قلة من البشر ، فالأغنياء الأقوياء المتقدمون علما والمتفوقون سلاحا ، لا يهمهم من يمرض أو يموت ، جوعا أو مرضا أو عريا فى الخلاء الذى تزمجر فيه الرياح والعواصف فهم سعداء بما تحت أيديهم ، وغير مبالين بغيرهم من الناس بل إنهم مشغولون بزيادة الثروة ومصادر القوة وابتكار الأحدث والأقوى من الأسلحة الأشد فتكا وتدميرا .

وعلى الجانب الآخر يعيش المرضى المتخلفون الضعفاء من أبناء الجنوب وخاصة فى القارة السوداء التى نعيش فيها ، يعيشون فى شبه غيبوبة لا يعون ما هم فيه ، ولا يفكرون فى أسبابه ونتائجه ، ولا يتعاونون فيما بينهم على رفع الخطر عن نفوسهم وحياتهم على العكس ، يتصارعون ويختلفون ويتقاتلون فيما بينهم . وليس فى الدنيا أكثر عددا من الثورات التى تقوم فى هذا الجزء من العالم ، ولكنها للأسف الشديد لا تقوم ضد أعدائهم الحقيقيين بل تقوم بين بعضهم وبعض لأن مستغليهم من العالم الأول يوقعون بينهم ويدفعونهم إلى قتل بعضهم بعضا ، وغير بعيد ما يحدث كل يوم فى دول أفريقيا المنكوبة بالصراعات المحلية والقبلية ، وآثارها واضحة فى دول يموت عدد كبير من سكانها صرعا ومرضا ، مع أن هذه الدول تزخر بالثروات المعدنية الضخمة والأراضى الشاسعة الصالحة للزراعة والرعى وغير ذلك من الموارد الهائلة . إن ما يجرى خلال السنوات الأخيرة فى بلاد كالصومال ، والسودان ، والكونغو واريتريا وأوغندا ونيجيريا وغيرها ، تتردد أنباؤه فى كل وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة ، حيث يرى الناس أطفالا كالأشباح ، وجثثا يقضى عليها البعض من شدة الجوع وافتراس المرض .

ونحن - القريبين من هؤلاء موقعا جغرافيا ومستوى اقتصاديا - نشعر شعورا قويا بهذه المأساة البشرية المستعصية على الفهم . كيف يتجرد الأغنياء والأقوياء من كل العواطف والنزاعات والإنسانية إلى هذه الدرجة التى تجعلهم يرون بأعينهم ما تنتجه تدخلاتهم وسياساتهم من بؤس وشقاء للملايين من البشر .

ونحن نزعم أننا الآن أصحاب منظمة للأمم نسميها الأمم المتحدة ، ترعى مصالح البشر جميعا كما هو مفترض ، وتعمل على ترقية أوضاعهم وتحسين أحوالهم المعيشية وصحتهم وتنمية مواردهم بحيث أصبحت فى هذه المنظمة مجالس ولجان ومكاتب متخصصة لا تترك جانبا من جوانب الحياة إلا وتعمل من أجل إصلاحه وترقيته ومواجهة مشاكله . ومع ذلك فنحن نرى كل يوم ونسمع ونقرأ عن ضياع الحق والعدل فيما بين الكبار والصغار بين الأقوياء والضعفاء وبين الأثرياء والفقراء وبين الأصحاء والمرضى . وكلما زاد التقدم العلمى والتكنولوجى تطورا وتقدما ، زاد الجانب الروحى والخلقى تدهورا وتأخرا والحلالا .

وإذا كنا نحن الذين نعيش بالقرب من الفقراء والمرضى والمستضعفين نشعر بذلك الظلم والتحيز والسيطرة والهيمنة أكثر مما يشعر به غيرنا من المتطرفين غنى أو فقرا ، فإننا نحن العرب بالذات وعلى وجه الخصوص نشعر فى الأعوام الأخيرة ، وبخاصة فيما بعد انحلال الاتحاد السوفيتى وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة الدولية التى تخولها بالزعم بأنها قائدة العالم المتحكمة فى شئونه ، نحن العرب الآن ، نشعر شعورا متزايدا بأننا أكثر دول العالم تعرضا للظلم ومحاولات الهيمنة والسيطرة والحصار من جانب الغرب الذى تقوم فيه الولايات المتحدة بالدور الأكبر .

الأمثلة حصار الغرب أو أمريكا بالذات للعالم العربى ماثلة أمامنا نتحدث عنها باستمرار ، وخاصة فى الأيام الأخيرة ، مما يجعلها واضحة للعيان وسأخص هنا ثلاثة شعوب عربية

بالحديث عن مشكلاتها ومعاناتها من الغرب لأن هذه الشعوب الثلاثة قد تحملت فى السنوات الأخيرة ما يكاد يستعصى على التحمل ويجىء فى المقدمة الشعب الفلسطينى المكافح الصبور المفترى عليه ، والذى لقى من التعنت والظلم والتحيز مالا يتصوره عقل بشر . أما الشعبان الآخران فهما شعب ليبا وشعب العراق . وقبل أن يعترض علىّ معترض ، أقول إن الشعبين الأخيرين ، الليبى والعراقى ، هما ضحية تصرفات لا تكون مقبولة أو مشروعة من جانب الحاكمين المطلقين فى الدولتين المشار إليهما . أما الشعب الفلسطينى فهو الذى يقع عليه الظلم غير المبرر ، وحالته حالة خاصة تحددها وتميزها

السياسة الدولية الضالعة مع إسرائيل ، المتخذة منها رأس حربة موجهة ضد العرب عامة والفلسطينيين خاصة ، لأهداف استعمارية ترمى إلى فرض هيمنة وسيطرة على العالم العربى لأسباب استراتيجية ونفطية والمأساة الفلسطينية قائمة منذ خمسين عاما ، بشكل عملى سياسى ملموس ، إضافة إلى ما سبق هذه الفترة من أعوام نشطت فيها الحركة الصهيونية العالمية الداعية إلى اتخاذ الأرض الفلسطينية موطنا قوميا ليهود العالم .

هذه المشكلة العربية الإسرائيلية المزمنة ، التى مضى على قيامها بشكل عملى مباشر نصف قرن من الزمن لا يكاد التاريخ الحديث يعرف لها مثيلا . وقد ظهرت على سطح السياسة العالمية مشكلات كثيرة منذ الحرب العالمية الأولى وحتى الآن ، وأصبح الكثير من هذه المشكلات طى النسيان ، سواء ما كان منها خاصا بالصراع الدولى والتسابق بين الدول الكبرى على الاستيلاء على المستعمرات ، أو كان منها خاصا بحركات التحرر من الاستعمار والصراع بين الدول الاستعمارية من ناحية المستعمرات فى أفريقيا وآسيا من ناحية أخرى . وبقيت المشكلة الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى قائما ممتدا خلال هذا النصف الآخر من القرن ، دون حل ولا حتى أمل فى حل منصف حتى الآن ، بعد أن حدثت بسبب هذا الصراع أربع حروب هى حرب ٤٨ ثم العدوان الإسرائيلى الأمريكانى الفرنسى عام ٥٦ ثم العدوان الإسرائيلى على الأراضى العربية عام ٦٧ ، ثم حرب ٧٣ التى استطاعت فيها مصر أن تسترد أراضيها . وقد حدث خلال هذه المشكلة تهجير شعب كامل من أرضه التى يعيش فيها منذ آلاف السنين ، واغتصاب هذه الأرض وإقامة دولة بقرار من الأمم المتحدة ، لم تحدد حتى الآن حدودها التى لا تزال حتى اليوم موضع نظر هذه المأساة الفلسطينية هى قمة الظلم السياسى الذى اقترفه الغرب وتنازع عليه الكبار من العالم الحديث الذين تعاونوا وشاركوا فى إقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين عربية ، بقرارات دولية وحروب عسكرية ومؤامرات وأساليب إرهابية لم يحدث لها مثيل من قبل . ونحن الآن نشهد قمة الإفلاس الدولى متمثلة

فى تناقض عجيب يدعو إلى الدهشة ، إذ بينما تنشأ أزمة مفتعلة حديثة بين أمريكا والعراق حول التفتيش على الأسلحة فى العراق ، يعرف العالم كله أن فى إسرائيل أسلحة نووية لا تجرؤ دولة غربية أن تشير إليها أو تدعو إلى التخلص منها ولو بالامتثال للمعاهدات الدولية الخاصة بعدم انتشار الأسلحة النووية . إن العالم العربى كله موضع مراقبة مستمرة من جانب الغرب وعلى قمته الولايات المتحدة ، بينما تقدم الأسلحة المتطورة ومليارات الدولارات الكفيلة بتطويرها ودعمها إلى إسرائيل هدية مجانية ، حتى تستطيع التصدى للنضال الفلسطينى المشروع فى سبيل الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى والتصدى كذلك لأية قوة غربية قد تفكر يوما فى اللجوء إلى العنف لاستخلاص هذه الحقوق . وبعد مضى خمسين عاما لا يزال الملايين من أبناء الشعب الفلسطينى مشردين فى أماكن كثيرة من العالم ، تحرمهم إسرائيل من حق العودة إلى أرض الآباء والأجداد ، وتحرم اخوانهم الذين فى أراضيهم فى قطاع غزة والضفة الغربية من حق إقامة دولة مستقلة بل تحرمهم من حق الحياة والعمل ، وإذا لجأ الفلسطينيون إلى ألوان من المقاومة فى سبيل استرداد حقوقهم المشروعة ، تصدت لهم إسرائيل بكل ما تملكه من قوة عسكرية وروح انتقامية وما تشعر به من تأييد وعطف أمريكى مدعم بالمال وأحدث الأسلحة المتطورة . وكما قلنا ، استطاعت البشرية خلال تاريخها الطويل أن تغلق ملفات الحروب والأزمات والصراعات المتعاقبة وتمحى آثار الحروب الكبرى ، والإقليمية ، ولكن المشكلة الفلسطينية هى وحدها الباقية دون حل ، رغم كل ما بذله الفلسطينيون خاصة والعرب عامة من جهود وتضحيات فى سبيل إعادة الحق إلى أصحابه .

ويغمض العالم جفونه على هذه المأساة البشرية التى ليس لها مثيل فى التاريخ كله . ويقوم الآن على رأس دولة إسرائيل رئيس وزراء متشدد ومتعصب ومستهين بكل المبادئ والقيم والمعاهدات والمواثيق الدولية ، مستنكرا لذلك كله ، متحديا لكل الأصوات المعارضة لأساليبه البربرية المطالبة بالسلام العادل والشامل فى منطقة تعد أهم مناطق العالم وأشدها احتياجا للأمن والهدوء والسلام والرخاء والتنمية .

هذا هو مسلك العالم المتمدين المتحضر حيال شعب عربى لا يريد أكثر من الحياة على أرض ينتمى إليها من آلاف السنين ، فلا يجد الا صمتا أمام شكواه واستهانة واستعلاء من الغاصبين لأرضه .

ثم ننتقل إلى شعبين عربيين آخرين أحدهما يعانى الحصار والإذلال والحرمان من موارده التى يسرها الله له والثانى يعانى حصارا وإذلالا وحرمانا من كل شىء ، الأول يعانى منذ حوالى عشر سنوات ويتعرض للتهديد والغارات الجوية



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ / ١١ / ١٩٩٧

والثانى يدفع ثمن فعل أحمق ارتكبه قائده ولا يزال يعانى ويدفع منذ أكثر من سبع سنوات ، وكلا الشعبين برىء من كل ذنب . وضحية لمسالك لم يرتكبها . الأول هو الشعب الليبى الذى اتهمت أمريكا وبريطانيا اثنين من مواطنيه بأنهما هما اللذان قاما بتفجير طائرة الركاب الأمريكية فوق لوكيربى باسكتلندا منذ قرابة عشر سنوات ، والثانى هو الشعب العراقى الذى قام حاكمه صدام حسين بجريمة الاعتداء على جارته الكويت العربية المسلمة ، فدفع الشعب العراقى الثمن الغالى لهذه الجريمة ، وهو منها براء . وها هو ذا يريد أن يتخلص من عبء الحصار والجوع والهواء ، فإذا به يتعرض للتهديد بالغارات الجوية والمدافع المنطلقة من طائرات الجو وأساطيل البحر ، ولا نعلم حتى كتابة هذه السطور كيف يمكن أن تنتهى الأزمة الطارئة المؤذنة بالدمار والخراب الشامل .

وقد يقول الكثيرون إن الشعبين العربيين الليبى والعراقى ، هما اللذان يتحملان أوزار ما حدث . فأحدهما كما تدعى أمريكا وبريطانيا هو الذى قام من بينه مواطنان فجرا طائرة مدنية تحمل على ظهرها أكثر من مائتى راكب لا ناقة لهم ولا جمل ، فتحطمت الطائرة ومات كل ركابها وطاقمها بدون ذنب جناه أحدهم أو جريمة ارتكبها . ولكنا نقول فى هذا الصدد إنه لم يثبت حتى الآن بالدليل القاطع الحاكم إن المتهمين الليبيين هما اللذان قاما بتفجير طائرة الركاب الأمريكية . وقد حاول العقيد معمر القذافى بشتى الجهود المكثفة اقناع أمريكا وبريطانيا بتقديم المتهمين المطلوبين للتحقيق أو المحاكمة ، ولكن فى بلد محايد حتى لا يكون الأمريكيون هم الخصم والحكم وهو مطلب معقول وإنسانى وعادل ، لأنه إذا كانت أمريكا تملك الدليل القاطع الحاسم على أن المتهمين الليبيين هما اللذان قاما بالفعل بتفجير الطائرة فإن أية محاكمة عادلة تقوم بها محكمة محايدة على أرض محايدة ، سوف تدين المتهمين إذا ثبتت الجريمة عليهما ، ورغم أنه مضى على الحادث قرابة عشر سنوات ، عانى فيها الشعب الليبى من الحصار المفروض عليه وحرمانه من استخدام الطائرات فى تنقلاته ، وغير ذلك من العقوبات التى فرضها الأمريكيون عليه بلا رحمة .

أما الشعب العراقى فهو ضحية حاكم بأمره ، ارتكب عملا طائشا غادرا على أرض عربية مجاورة فتصدى له أغلبية العرب الآخرين ونددوا بجريمته وطالبوا بعقابه ولكن الحلفاء الذين تجمعوا ضده ، رأوا أن يكتفوا بتدمير الكثير من منشآته وقتل الكثير من أفراد جيشه بل من المدنيين الذين لا ذنب لهم ، وظلوا منذ نهاية حرب الخليج يحتلون أرضه ويقومون بالتفتيش المستمر على منشآته بحثا عما يقال من وجود أسلحة



دمار شامل ، أو خطط لإنتاجها ، وترك شمالى العراق نهبا للقوات الكردية المناوئة للعراق ، وللقوات التركية التى تطارد الفريق الآخر من الأكراد حتى أصبح الشعب العراقى فى وضع أسوأ مما يتصور الكثيرون جوعا ومرضا وبطالة وهوانا طيلة أكثر من سبع سنوات متواصلة .

ونحن لا ننكر حق المجتمع البشرى . والأمم المتحدة . فى توقيع العقوبات الرادعة على أولئك الذين يستهينون بالقانون والمعاهدات والمواثيق الدولية . ولم نتردد عند وقوع العدوان العراقى على الكويت منذ اللحظة الأولى فى المطالبة بالعقاب اللازم . ولكنا منذ بدء القصة نبهنا الحلفاء الذين تتزعمهم أمريكا إلى أن إنهاء الحرب ضد صدام حسين . مع تركه حرا طليقا ، هو قرار سوف يندم عليه الجميع وفى مقدمتهم أمريكا ذاتها . ونحن لا نعلم حتى الآن لماذا فضلت أمريكا الإبقاء على صدام حسين حيا يرزق . وحاكما بأمره مطاعا من جموع شعبه المغلوب على أمره ؟ وربما كان ذلك فى رأى أمريكا فى ذلك الوقت ، هو إبقاء دول الخليج تحت الحماية الأمريكية ومنح أمريكا قواعد عسكرية ، تضمن عدم تكرار الغزو العراقى فى الظاهر ، وتقوم بحماية النفط الخليجى والتحكم فى ضخه واسعاره لصالح أمريكا فى الباطن .

ومهما يكن من أمر ، سواء كان هذا أو ذلك أو أن أمريكا لم تشأ التخلص من صدام حسين إلا بعد أن تطمئن إلى وجود خلف له ، فإن الأيام اثبتت صدق توقعاتنا ، وها هم أولاء يتربصون به ويؤكد الرئيس كلينتون فى خطاب له أذيع فى العالم كله ، أن العقوبات سوف تستمر على العراق ما دام صدام فى الحكم . فلماذا إذن تركوه كل هذه السنوات المتصلة يمرح فيها كما يشاء بينما يعانى شعبه الضحية الجوع والمرض والمذلة والحرمان .

ثم إن هذه المعاملة الصارمة الخالية من الإنسانية والتسامح التى تمارسها الولايات المتحدة على الشعب الفلسطينى والشعب الليبى والشعب العراقى ، لا تجد لها مثيلا فى التعامل مع دولة إسرائيل رغم إعاقتها بطريق السلام ونقضها للعهود والوعود واستعلائها وغطرستها وادعائها أنها دولة ذات سيادة لا تخضع لضغط من أحد ، حتى لو كان هذا الأحد هو الرئيس الأمريكى نفسه .

ونبحث عن الحق فى العالم كما نبحث عن العدل والسلام والأمن ونتكلم كثيرا عن العالم ونظامه الجديد فلا نجد إلا متناقضات وتصرفات مثيرة للشكوك والمخاوف .

أما عن الطريق الذى ينبغى أن تسلكه الدول الصغيرة والمتوسطة ، الدول الصغيرة النامية المحتاجة إلى العون والمساعدة والتغلب على الفقر والجهل والمرض والخوف ،



فذلك ينبغى أن يكون له مجال أوسع . وحبذا لو أجرى بحث أو استقصاء عام تشارك فيه الأحزاب والنقابات والمؤسسات والطوائف للإجابة عن سؤال واحد ينبغى أن نخصص له المساحة الكبرى من وقتنا وتفكيرنا ومشاوراتنا ، هذا السؤال هو : ما العمل ؟ وماذا ينبغى علينا أن نفعل ؟ !!

—



المصدر : الكفاح العربي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات - التاريخ : ٢٣/١٠/١٩٩٧

وزيرة خارجية السويد يلم-فالين لـ «الكفاح العربي»:

اسرائيل تعرقل المفاوضات طمعاً بالمياه.. والأرض

استوكهولم – قاسم حمادي

عادت وزيرة خارجية السويد لينا يلم فالين الى عاصمتها ستوكهولم، بعد زيارة الى المنطقة التقت خلالها الرئيس حافظ الأسد ووزير الخارجية فاروق الشرع. ودامت زيارتها الى سوريا ثلاثة ايام، حاولت خلالها توضيح موقف الاتحاد الاوروبي والسويد من مباحثات السلام التي توقفت منذ تسلم نتنياهو الحكم، حسب قولها.

جريدة «الكفاح العربي» كانت في انتظارها في مبنى وزارة الخارجية، ولكن لاسباب تتعلق بالوقت فضلت فالين التحدث عبر الهاتف.

«توقفت مفاوضات السلام بين لبنان وسوريا من جهة واسرائيل من جهة اخرى بسبب سياسة حكومة نتنياهو، نحن في الاتحاد الاوروبي والسويد نحاول اليوم إزاحة العقبات التي تواجه المساعي السلمية التي بحاجة لها المنطقة الآن اكثر من اي وقت مضى» وتتابع لتؤكد بأنه ليس من الممكن ان تجرى مفاوضات فردية، لبنانية-اسرائيلية، وسورية-اسرائيلية، مفاوضات من هذا النوع غير قابلة للنجاح، وتشرح: «المشكلة في منطقة الصراع اليوم هي الجولان السوري والجنوب اللبناني المحتلان، لا نستطيع تجزئتها بسبب الترابط السياسي الذي يفرض نفسه على ارض الواقع، وأي حل يريد له الاطراف المتصارعة النجاح يكون حلاً جماعياً وليس فردياً».

هذه هي اول زيارة تقوم بها وزيرة الخارجية فالين الى دمشق منذ تسلم الحزب الاشتراكي الديمقراطي السلطة في السويد عام ٩٤. ولكن ليست اول مرة تلتقي القادة السوريين، ففي العام ٩٥ قام الشرع بزيارة الى ستوكهولم وناقش حينها الموضوع نفسه، ولكن حسب تحليل فالين هناك بعض الليونة في نظرة القادة السوريين الى الصراع.

«لقد لمست بعض التغييرات في الموقف السوري من الصراع مع اسرائيل، عندما قابلت السيد الشرع في ستوكهولم منذ عامين تقريباً، كان موقف سوريا في وقتها شمولياً من الاحزاب الاسرائيلية، ولكن اليوم وجدنا انهم يعتقدون ان التفاوض مع قادة حزب «العمل» يعطي نتيجة اكثر من الحوار مع الحكومة الحالية، وهذه نقلة نوعية للموقف السوري»، وتؤكد على الدور العاقل والمتفهم للرئيس السوري.

«فالرئيس الأسد، سياسي قدير وحكيم ونحن نتفهم موقفه العاقل من الازمة، فهناك منطقة محتلة يجب ان تعود الى اصحابها ولكن في الوقت نفسه نريد ان يثبت عملياً ضمان الأمن لإسرائيل»، وتعني ان الذي قدم من ضمانات في مشروع الأمن مقابل الانسحاب الكامل والسلام لا يكفي، ولكنها لا توضح ما هي الخطوات العملية التي يجب ان تقوم بها سوريا ويتخذها لبنان من اجل ان تنسحب اسرائيل. ولكن في حديثها عن المياه تتبلور الصورة اكثر.

«مشكلة الجولان وجنوب لبنان لم تعد قضية ارض وصراع عسكري كما كانت سابقاً، فجميع الاطراف تطالب اليوم بالمياه التي باتت العقبة الرئيسية في وجه السلام»، وتتحفظ وزيرة الخارجية بعض الشيء في اتهامها طرفاً اكثر من آخر في استغلال مشكلة المياه. ولكن إذا اردنا تحليلاً جغرافياً للمشكلة فنرى ان السلطة الاسرائيلية تمتد على اكثر من سبعين في المئة



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣/١٠/١٩٩٧

ارضاً خالية من الثروة المائية. ومحاولات اسرائيل المستمرة للحصول على المياه ان كان باتفاق مع الاردن او سرقة المياه اللبنانية تؤكد ما تقوله السيدة فالين من ان الصراع اصبح على المياه. وبهذا تتبلور الصورة اكثر.

لم تشمل زيارة السيدة فالين، اسرائيل لقيامها بذلك في وقت سابق ولكنها كانت مقررة ان تزور لبنان.

«كان لبنان موجوداً على برنامج زيارتي للمنطقة ولكن عدم وجود وزير الخارجية فارس بويز في لبنان، جعلني اكتفي بلقاء القادة السوريين ولكن من المحتمل ان اقوم بزيارة لبنان في المستقبل القريب»، وتتابع لتؤكد بأن السويد تستطيع، من خلال ارسال وفود لها الى المنطقة ان تجتمع بالاطراف كافة دون ان تتحيز لجهة معينة او تختلف مع احد، ولكنها تؤكد ان هذا لا يمنع السويد المحايدة من ان تدعم الجهة الضعيفة والمظلومة مثل الفلسطينيين في القدس.

«الصراع على مدينة القدس اليوم على اشده ونحن من طبيعة سياستنا ان نعطي دعمنا للجهة الضعيفة، مثل وضع الفلسطينيين في القدس ولكن في الوقت نفسه لا نقول ان القدس هي عاصمة فلسطين بل نسعى الى حل عادل للمشكلة يرضي جميع الاطراف».

وبالفعل، السويد تسعى دائماً لارضاء الجميع. ولكن هناك قادة سويديون طغى موقفهم الشخصي على سياسة الحياد التي تتحلى بها بلادهم، على سبيل المثال عندما قامت نائبة رئيس الوزراء السابقة، منى سالين بزيارة السلطة الفلسطينية قبل ثلاثة اعوام تقريباً، منعتها القوات الاسرائيلية من مقابلة الزعماء الفلسطينيين في بيت الشرق في القدس، فقطعت زيارتها فوراً وعادت الى السويد من دون ان تجتمع بالقادة الاسرائيليين احتجاجاً على الممارسات التي واجهتها. اغضب هذا الزعماء الاسرائيليين واحتجوا للحكومة السويدية.

سالين لم تكن وحيدة في اتخاذ مثل تلك المواقف، فرئيس الوزراء السويدي اولوف بالمه الذي اغتيل في ظروف غامضة في شباط (فبراير) عام ٨٣، اشتهر في مواقفه الداعمة لدول العالم الثالث واشتراكه بتظاهرات ضد الاحتلال الاميركي لفيتنام، ولكن السؤال الذي يفرض نفسه اليوم، هل يؤثر الموقف السويدي على الصراع في الشرق الاوسط؟

«نحن دولة محايدة نستطيع ان نتدخل في صراع لحله دون تأييد اي جبهة، ووجودنا في الاتحاد الاوروبي ومجلس الامن يعزز دورنا ويقوي موقفنا الداعم لكل الحلول العادلة. وفيما يتعلق في الشرق الاوسط فلا شك ان الدولة العظمى وأعني الولايات المتحدة الاميركية، تريد ان تخفف من دور مجلس الامن في حل الصراع العربي-الاسرائيلي ولكن نحن نريد العكس. يجب ان يصبح موقف مجلس الأمن اكثر فعالية لحل الصراعات. والموقف الاميركي المساند لاسرائيل يعطينا دوراً اكبر في احتلال مركز مهم في عملية التفاوض كدولة محايدة تثق فيها معظم الاطراف».

ولكن من الملفت للنظر انه ليس اول مرة تحاول فيها السويد حل الصراع العربي-الاسرائيلي. فقبل اتفاق اوسلو والدور النروجي كان وزير خارجية السويد السابق ستن اندرسون الصديق الشخصي لرئيس سلطة الحكم الذاتي ياسر عرفات، قام برسم بنود اوسلو وطرح الفكرة على الفلسطينيين والاسرائيليين ولكن مع احتلال اليمين مركز السلطة في السويد وخسارة حزب اندرسون «الاشتراكي الديموقراطي»، اعطى الفرصة للنروج في اخذ دور المفاوض، وإلا لما كان سمي الاتفاق بأوسلو بل باتفاق ستوكهولم.

المفاوضات السرية التي قام بها اندرسون اواخر الثمانينات موجودة اليوم في كتاب يحمل اسم «الديبلوماسية الصامتة» للكاتبة ليزبت بالمه، يشرح من خلال لقاءات مع سياسيين سويديين، الدور الهام لبلادهم في اتفاق اوسلو، مما يجعلنا اليوم نتساءل ما اذا كانت السويد تحاول استرجاع دورها في المنطقة كوسيط اساسي قبل سنة واحدة من الانتخابات.

«نحن كنا الاوائل في طرح فكرة تشبه اتفاق اوسلو، وذلك عبر وزير الخارجية السابق اندرسون ولم نتراجع لحظة واحدة عن تقديم يد العون لتنفيذ اتفاقات سلمية وهكذا سيستمر دورنا في المستقبل، ندعم مشاريع السلام مثلما ندعم اتفاق مدريد وأوسلو ونطالب ان يعود جميع الاطراف الى مبادئ مدريد التي تمنح السلام العادل. ولكن نحن في الحزب «الاشتراكي الديموقراطي» نتمنى ان لا يعود اليمين الى السلطة حتى نستمر في دعمنا لمشروع السلام الذي اذا نجح يوفر الأمن والاقتصاد للجميع».



المصدر : الكفـاح العـربي

التاريخ : ٣٠/١٠/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وناقشت فالين موضوع التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين سوريا والاتحاد الاوروبي وشددت على ان اي تقدم سياسي ناجح لعملية السلام يعطي سوريا والمنطقة نجاحاً اقتصادياً واسعاً، وركزت على ان الاتحاد الاوروبي لم يفرض على سوريا شروطا سياسية للتعاون التجاري، مقابل التنازل عن بعض النقاط في الصراع مع اسرائيل ولكنها تريد ان توضح أن السلام والامن يوفران اقتصاداً قوياً يضمن الازدهار للمنطقة ويحل معظم المشاكل التي احداها اليوم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في الخارج.

«يوجد اليوم جزء كبير من اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ولبنان، يعتبرون شبه منسيين، نحن من خلال محاولتنا لدفع عجلة السلام الى الامام نعطي الامل لهؤلاء في مستقبل افضل، وكانت مشكلة الفلسطينيين محور نقاش مع الرئيس الأسد». ولكن السؤال الذي يبقى دون جواب حتى الآن هو، هل تستطيع السويد، وهل بامكان الاتحاد الاوروبي معها، الضغط على اسرائيل واجبارها على الانسحاب من المناطق العربية المحتلة، وخصوصا في وقت تستمر فيه الدولة العبرية في تعزيز تحالفها العسكري مع تركيا التي تهدد العرب بقطع المياه، وفي وقت تمتد الايادي الاسرائيلية الى قلب الاقتصاد العربي لتشاركهم فيه عبر فرض نفسها على مؤتمر الدوحة الذي يفتتح منتصف الشهر المقبل.

مساعي السويد والاتحاد الاوروبي السلمية قد تساعد العرب في استرجاع بعض اراضيهم المحتلة، ولكن حتى الآن لا يزال الغرب يلبس نظارته القديمة التي تعطي صورة غير واضحة عن تلك التي تعطيها النظارات العربية عن الصراع مع اسرائيل.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٣/١٠/١٩٩٧

لجنة المياه السورية - العراقية بدأت اجتماعاتها في دمشق

دمشق -
من إبراهيم حميدي:

■ اكد وكيل وزارة الري العراقية المهندس عبدالستار سلمان حسين لـ «الحياة» ان اجتماعات اللجنة السورية - العراقية الخاصة بالمياه التي بدأت امس في دمشق تستهدف «تنسيق المواقف لضمان حصول البلدين العربيين على حقوقهما» في مياه الفرات، لافتاً إلى ان دمشق وبغداد «متمسكتان بحقوقهما العادلة بحسب القانون الدولي».

وكان سلمان حسين يتحدث بعد انتهاء الجلسة الأولى لاجتماعات اللجنة التي عقدت في وزارة الري وشارك فيها نظيره المهندس بركات حديد وخبراء من وزارتي الخارجية والري، بينهم مدير الإدارة القانونية السوري الدكتور امين اسبر.

واشار احد اعضاء الوفد السوري إلى ان الحديث تناول «المشاكل أو المصائب التي ستاتينا من تركيا بسبب تصريف المياه المالحة» إلى الاراضي السورية. وقال رئيس الوفد العراقي: «نبحث في تنسيق المواقف بما يضمن حقوقنا بحسب مبادئ القانون الدولي».

وكانت اللجنة تأسست بموجب اتفاق عام ١٩٩٠ الذي نص على أن تمرّر سورية للعراقيين ٥٨ في المئة من الـ ٥٠٠ متر مكعب من المياه في الثانية، والتي تعهد الاتراك تصريفها بموجب الاتفاق المرحلي لعام ١٩٨٧. ولا تضم هذه اللجنة خبراء اتراكاً، بل هي ثنائية، علماً ان اللجنة الثلاثية تأسست بداية الثمانينات.

وقالت مصادر المجتمعين لـ «الحياة» إن «الهدف الأساسي للاجتماع هو تنسيق المواقف ازاء السياسة المائية التركية، إضافة إلى ما يتعلق بتصريف مياه ملوثة إلى الأراضي السورية ومياه مالحة إلى مجرى نهر الفرات». واشارت إلى أن الطرفين تبادلا المعلومات حول الموارد المائية والخطط التي ينفذها كل منهما.

وعقد الجانبان اجتماعاً ثنائياً مساءً واطلع الوفد العراقي السوريين على نتائج «مؤتمر المياه: تمويل مشاريع المستقبل» الذي عقد في اسطنبول. وسيزور الخبراء في الوفدين السوري والعراقي سد «تشرين» جنوب مدينة جرابلس الحدودية السورية - التركية، الذي احتفل كبار المسؤولين السوريين بتحويل مجرى الفرات لبنائه نهاية الشهر الماضي.



المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ٢٥ / ١٠ / ١٩٩٧

بحث تنفيذ مشاريع مشتركة للمياه بين الأردن وإسرائيل

عمان ـ القدس ـ وكالات الأنباء : صرح وزير المياه والرى الاردنى الدكتور منذر حدادين بأنه سيبحث مع نظيره الاسرائيلى وزير البني التحتية ايريل شارون الاسبوع المقبل عددا من المشاريع المشتركة بين البلدين والمتعلقة بتنمية وتطوير وادى السلام وادى الاردن. واضاف في تصريحات صحفية لدى عودته من اسرائيل أمس أنه سيتم خلال هذا اللقاء وضع اللمسات الاخيرة للانطلاق فى عدة مشاريع تنموية وصناعية وأشار الوزير الاردنى إلى ان من أبرز المشاريع التى سيتم تنفيذها بين البلدين مشروع انشاء قناة تربط البحر الاحمر بالبحر الميت بطول ١٩٠ كيلو متراً بهدف تحلية المياه بأستخدام الطاقة الكهرومائية وتبلغ تكاليف تنفيذ هذا المشروع حوالى ٥ مليارات دولار. وسيجتمع شارون خلال زيارته للأردن الأسبوع القادم بالعاهل الأردنى الملك حسين والأمير حسن ولى العهد. وتعد هذه أول زيارة من نوعها لوزير اسرائيل للأردن منذ قضية خالد مشعل.



المصدر : الحيـــاة

التاريخ : ٢٠ / ٨ / ١٩٩٧

فيما اتفقت بغداد ودمشق على التنسيق للحصول على حصتيهما

ديميريل يدشن مشروعين لتخزين مياه دجلة

■ دمشق، انقرة - «الحياة»، ا ف ب - اتفقت دمشق وبغداد على «التنسيق والعمل في المحافل الدولية» معاً للحصول على حقوقهما في مياه نهري الفرات ودجلة اللذين تتشاطان عليهما مع تركيا، وذلك في اجتماعات اللجنة السورية - العراقية الخاصة بالمياه، فيما باشرت تركيا امس تخزين مياه دجلة وراء سدين في محافظة ديار بكر (جنوب شرقي الاناضول)، واقامت لهذه المناسبة احتفالين حضرهما الرئيس سليمان ديميريل ورئيس الحكومة مسعود يلماظ.

ويأتي بناء السدين على دجلة في اطار برنامج تركي شامل للري وتوليد الطاقة في جنوب شرقي الاناضول، يعترض عليه العراق وسورية.

وقال ديميريل في كلمة امس: «كان دجلة منذ كانت الارض، لكنها المرة الأولى التي يستغل فيها لخدمة الشعب والحضارة». ومن المقرر ان يبدأ انتاج الطاقة الكهربائية في المحطة التابعة لسد كر الكيزي في حزيران (يونيو) ١٩٩٨ بعد ان يكون السد امتلأ ببليوني متر مكعب من المياه.

الى ذلك يوقع وكيل وزارة الري العراقية المهندس عبدالستار سلمان حسين ونظيره السوري المهندس بركات حديد اليوم في مبنى وزارة الري محضر اجتماع لجنة المياه السورية - العراقية بعد عودة الوفد العراقي الذي يضم خبراء من وزارتي الخارجية والري من زيارة تفقد خلالها أول من امس المشاريع التي تنفذها سورية في حوض الفرات شمال البلاد.

وشملت الجولة محادثات مع خبراء عاملين في سد «تشرين» الذي تقيمه سورية جنوب مدينة جرابلس على الحدود مع تركيا بعد قيام الخبراء بتحويل مجرى النهر لاستكمال بناء السد الذي سيشكل بحيرة تخزن ١،٩ بليون متر مكعب من المياه، وسيولد ٦٣٠ ميغاواط من الطاقة الكهربائية. وتقدر نفقات مشروع السد بنحو ٥٠٠ مليون دولار ساهمت مؤسسات كويتية وعربية بتسديد ١٦٥ مليون دولار منها.

وقالت مصادر المجتمعين لـ «الحياة» ان محضر الاجتماع سيتضمن «تأكيد استمرار الاتصالات والتنسيق والعمل في المحافل الدولية للحصول على حقوق سورية والعراق في المياه» اضافة الى اجراء اتصالات بمؤسسات التمويل الدولية لحضها على عدم المساهمة في مشاريع تقيمها تركيا من دون التنسيق مع دولتي المجرى الأدنى».

ورفضت انقرة دعوات سورية لعقد اجتماع آخر للجنة الثلاثية الخاصة بالمياه، وعقد آخر اجتماع نهاية ١٩٩٢ وفشل في التوصل الى اتفاق على قسمة نهائية لمياه الفرات بسبب «عدم وجود توجيه سياسي» لتحقيق ذلك. وقالت مصادر ديبلوماسية ان تركيا جمّدت كل اللقاءات الثنائية الخاصة بالأمن والمياه والاقتصاد منذ اكثر من سنتين بسبب اتهامها دمشق بدعم حزب العمال الكردستاني. لكن انقرة ملتزمة الاتفاق المرحلي للعام ١٩٨٧ الذي نص على تصريف اكثر من ٥٠٠ متر مكعب من المياه في الثانية.



سياسة خارجية

سباحة ضد تيار النيل

الوزير المفوض الدكتور عزمى خليفة بوصفه من الدبلوماسيين المصريين المتمرسين فى قضايا حوض النيل بعث بتعقيب بالغ الأهمية على مانشر هنا فى الأسبوع الماضى تحت عنوان «بورصة المياه». وفى حدود المساحة نلخص تعقيبه فيما يلى:

١ـ فكرة السوق الدولية للمياه فى الشرق الأوسط لم تولد تركية، ولكنها ولدت أمريكية على يد الأستاذة جويس ستار، وطورها البروفسور جون ووتربيرى رئيس الجامعة الأمريكية فى بيروت حاليا، وطبقها على النيل الاسرائيلى اليشع كيلى.

٢ـ مضمون الفكرة هو استحداث قواعد جديدة تتيح لدول المنابع توصيل المياه إلى مناطق جديدة عن طريق البيع.

٣ـ الجديد فى مؤتمر بورصة المياه الأخير فى استانبول هو دخول الفكرة حيز المؤتمرات السياسية، وقد أعقب مؤتمر استانبول ندوة فى نيبال لمدة ٣ أيام تحت عنوان المؤتمر الدولى للمشروعات العملاقة لتطوير الموارد المائية للدول النامية، وفى افتتاح الندوة قال وزير الموارد فى نيبال إن دول النفط العربية لم تكن تملك رأس المال اللازم لاستخراج بترولها، ولم تكن تملك سوق توزيعه، وبمساعدة مستهلكى النفط انتقلت هذه الدول.. إلى مصاف الدول المتطورة، فلماذا لايحدث ذلك فى حالة المياه؟

٤ـ أتفق معك فى أن النيل لم يكن بعيدا عن أذهان المؤتمرين فى استانبول وفى نيبال، ولكن هناك خصوصية لحالة النيل تجعل أية محاولة لادخال حوضه كله أو بعضه فى بورصة المياه الدولية مجرد «سباحة ضد تياره فى منطقة شلالات».

ومن معالم هذه الخصوصية أن حوض النيل ويشكل وحدة جغرافية وهيدرولوجية واحدة، وأنه هناك اتفاقيات دولية راسخة وقديمة بين دول الحوض، وأنه لاتوجد دراسة محترمة واحدة حتى الآن تستطيع أن تثبت أن نقل مياه النيل خارج حوضه (خصوصا إلى اسرائيل) سوف تكون أرخص من الرسائل الأخرى للحصول على المياه، كما أن شدة انحدار الهضبة الاثيوبية، وتعدد روافد النيل الأزرق يجعل من المستحيل التحكم فى منابع النهر.

٥ـ الدراسة الموسوعية التى أجريت فى أمريكا عام ١٩٦٤ تؤكد كل هذه الحقائق.. ومن ثم فإن أى حديث عن بيع مياه النيل لأطراف خارج حوضه هو مجرد عمليات سياسية ترتبط مباشرة برغبة بعض القوى أو حاجتها إلى تحجيم الدور المصرى، الذى هو إرث لسبعة آلاف سنة وترجمة لحقائق جغرافية وثقافية وسياسية واقتصادية لايستطيعون تغييرها.

٦ـ وفوق كل ذلك هناك قرار سياسى مصرى نهائى بإبقاء النيل خارج أية مفاوضات أو ترتيبات متعددة الأطراف فى الشرق الأوسط.

■ شكرا للدكتور عزمى خليفة الدبلوماسى المتميز على اهتمامه بالقضية وعلى تقديره الشخصى الذى أظنه فوق ما أستحق.. ولنا عودة للمقارنة الخاطئة بين النفط والمياه.

عبدالعظيم حماد



المصدر : الحيـــاة
التاريخ : ٢٨/١٠/١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أحزاب مصرية معارضة ترحب برفض مبارك مد مياه النيل إلى إسرائيل

□ القاهرة -
من حازم محمد:

■ رحبت احزاب معارضة مصرية بتأكيد الرئيس حسني مبارك ان «مياه النيل لن تذهب الى اسرائيل» غير انها طالبت السلطات باعلان قرارها مقاطعة مؤتمر الدوحة الاقتصادي المقرر الشهر المقبل.

واعتبر حزب التجمع اليساري ان تصريحات مبارك في مناسبة مد مياه النيل الى سيناء «تمثل رداً على المطالب الاسرائيلية المتكررة بمد مياه النيل الى صحراء النقب وتطمينا لمخاوف المصريين من الاستجابة لها».

ودعا متحدث رسمي باسم الحزب الحكومة المصرية الى «اتخاذ اجراءات لحماية سيناء من التسلل الصهيوني الاسرائيلي وحظر تملك الاجانب اراضي فيها لانها تمثل حزام الامن لمصر».

في غضون ذلك انتقد الحزب الناصري «تراخي السلطات المصرية في اعلان قرارها مقاطعة مؤتمر الدوحة وربطه بتحقيق تقدم في مسيرة السلام»، وقال متحدث رسمي باسم الحزب ان «من غير المقبول تعليق الموقف على خطوات سلام مزعوم ومنعدم السمات والامل في ظل استمرار النهج الصهيوني المتعالي المتغطرس».

وحذر من «خطورة إقدام مصر على قبول حضور المؤتمر وخروجها على الرأي العام العربي كله الذي ما سيمثل فتح بواب جديدة لتنازلات تتم لصالح الارادة الاميركية».



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/١٠/١٩٩٧

الجمهورية تقول

العبور الثاني.. والشائعات المغرضة

ركزت وكالات الأنباء الغربية، على تاكيدات الرئيس حسنى مبارك.. بان مياه النيل على قدر حاجتنا.. ولن نعطى أحداً قطرة واحدة، وان الاتفاقات مع دول حوض النيل تمنعنا من ذلك.

وهذه التاكيدات التى اعلنها الرئيس مبارك.. قضت على حرب الشائعات التى تزعم ان هناك اتفاقا بين مصر واسرائيل، تقوم مصر بمقتضاه بمد اسرائيل بمياه النيل. وهى شائعات لا اساس لها من الصحة، ولاتستند الى وقائع صحيحة، وانما الهدف منها التقليل من انجاز رائع.. كان الرئيس اول من حرص على ان ينسبه الى شعب مصر العملاق، فهو الذى قام بالعبور الثانى المتمثل فى وصول المياه لأول مرة الى سيناء الحبيبة، ليحول الصحراء الى أرض خضراء.. وليعم الخير والرخاء.

حرص الرئيس ايضا على ان يؤكد على اننا على اتم استعداد للدفاع عن كل سنتيمتر من أرضنا.. وسيناء قطعة غالية من أرض مصر.. لايمكن ان نتركها للطامعين.

وفى هذا الاطار أكد الرئيس على اننا لسنا دعاة حرب، ولكن لايمكن ان يجرؤ أحد على العدوان على اراضينا.

وكانت كلمات حاسمة وقاطعة للرئيس مبارك، ضد مايتردد حول حروب المياه القادمة، والتى أغرت بعض الخبراء فى الوصول الى أجتهاد مؤداه ان وصول المياه الى سيناء قد يغرى اسرائيل بالعدوان عليها، واعادة احتلالها.. اذا لم تستجب مصر للمطلب الاسرائيلى بمد مياه النيل اليها.

لقد حسم الرئيس بوضوح كل هذه الشائعات.



المصدر : الكفــاح العــربــي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩/١١/١٩٩٧

دمــشق وبغــداد تدعــوان أنقــرة الى اجتماع لبحث موضوع المياه

دعت لجنة المياه السورية العراقية في ختام اجتماع في دمشق أمس تركيا الى عقد اجتماع مشترك لبحث موضوع نهري دجلة والفرت.

وأكد معاون وزير الري العراقي عبد الستار سلمان حسين «استمرار التنسيق مع سوريا» للوصول الى «أتفاق ذاتي مشترك لاقتسام المياه المشتركة لنهر الفرات ولحض الجانب التركي على الجلوس الى طاولة المفاوضات الثلاثية» التي ستتم دعوة أنقرة الى استئنافها وهي التي توقفت منذ العام ١٩٩٢.

وأشار الى «التزام سوريا بالاتفاق المعقود بين الجانبين السوري والعراقي عام ١٩٩٠ ويمنح ٥٨ ٪ من نهر الفرات للعراق و٤٢ ٪ لسوريا».

وشدد مدير المياه الدولية في وزارة الري السورية عبد العزيز المصري على انه «لا بد من دعوة تركيا» الى حضور الاجتماعات المخصصة لاقتسام مياه الفرات، مشيرا الى دعوات سابقة في الاعوام ١٩٩٣ و١٩٩٥ و١٩٩٦.

وبموجب اتفاق حول الفرات يعود الى العام ١٩٨٧، تسمح تركيا بمرور ٥٠٠ متر مكعب من المياه في الثانية الى سوريا التي تعطي العراق حصته.

ويخشى البلدان العربيان ان تؤدي السدود المائية التي تقيمها تركيا على الفرات ودجلة الى خفض للمياه التي تصلهما. (أ.ف.ب)



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩/١٠/١٩٩٧

تقرير إخباري:

بالقوانين الدولية: سوريا والعراق يواجهان التحديات التركية في مياه نهري دجلة والفرات

عبدالناصر سلامه

نظرا لأن غالبية مصادر المياه العربية تقع خارج نطاق الوطن العربي، فإن السدود العديدة والمشروعات الكثيرة التي تقام على مصادر هذه المياه أصبحت تثير قلق العديد من الدول العربية نظرا لما تشكله تلك المشروعات من انعكاسات سلبية على مستقبل التنمية بها.

ويأتي ذلك في الوقت الذي أصبحت قضايا المياه تشكل أحد المصادر الأساسية في التعامل الدولي وليس الإقليمي فقط، ومن هنا فقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في مايو الماضي اتفاقية دولية تحت اسم «اتفاقية استخدام المجاري المائية في الأغراض غير الملاحية».

ومن المؤسف أن إحدى الدول المجاورة للوطن العربي وهي تركيا قد صوتت ضمن ثلاث دول فقط ضد الاتفاقية رغم موافقة ١٠٣ دولة عليها حيث تنظم هذه الاتفاقية عملية تقسيم المياه بين الدول المتشاطئة.

وتتصدر مشكلة نهري دجلة والفرات وبشكل حاد قائمة قضايا المياه في المنطقة حيث قامت تركيا بإنشاء سلسلة من السدود على النهرين، ومنها سدود عملاقة جدا مثل «بيراجاك» و«قراقامش» من بين ١٣ مشروعا رئيسيا وعشرات غيرها متوسطة وثانوي، إضافة الى ما يسمى بمشروع جنوب شرق الأناضول، وقبل ذلك في عام ١٩٧٤ كان سد أتاتورك وسد كيبان.

ومن هنا فقد ألحقت هذه المشروعات التي تمت دون التشاور مع سوريا والعراق ضررا بالغا بحصصهما المائية خلافا لأحكام القانون الدولي التي تلزم دولة المنبع بالتشاور مع الدول التي يمر بها النهر الدولي قبل الإقدام على أية مشروعات تؤثر على حصصها.

وفي هذا الصدد دعت جامعة الدول العربية - من خلال عدة قرارات لوزراء الخارجية العرب - المؤسسات الدولية المالية التي تقدم قروضا لتركيا لإنشاء مثل هذه المشروعات إلى التوقف عن التمويل لحين التوصل إلى اتفاق ثلاثي بين الدول التي يمر بها النهران «تركيا - العراق - سوريا» والدخول في مفاوضات ثلاثية بشأن التوصل إلى اتفاق يضمن قسمة عادلة للمياه وفق أحكام القانون الدولي مع التوقف عن القيام بمثل هذه المشروعات.

ورغم ذلك يبدو أن تركيا لا ترغب في الاستجابة للإرادة العربية ولاتزال تتمسك بمفهومها لقسمة المياه ومستمرة في إقامة المشروعات العملاقة على كلا النهرين وذلك من خلال مخطط كبير يتم الانتهاء منه عام ٢٠٠٥، وكل هذا يتم بالمخالفة للقوانين والأعراف الدولية.

السفير نبيل نجم مندوب العراق الدائم لدى جامعة الدول العربية أكد «للأهرام» أن موقف العراق نحو هذه القضية ينطلق من عدة قناعات أهمها:

■ التأكيد على أن نهري دجلة والفرات نهران دوليان إستنادا إلى القوانين والأعراف الدولية، حيث يمران بأكثر من بلد.

■ أن حوض دجلة مستقل عن حوض الفرات من خلال حدود جغرافية وطبيعية.

■ أن هدف اللجنة الفنية المشتركة المؤلفة من الدول الثلاث هو بحث موضوع قسمة المياه وليس الاستخدام الأمثل لها.

■ ضرورة تحديد سقف زمني لحسم موضوع قسمة المياه.

■ يعارض العراق خطة المراحل الثلاث التي تدعو إليها تركيا ويؤكد مبدأ الحقوق المكتسبة للمشروعات القائمة كما يؤكد أيضا على موضوع نوعية المياه بالإضافة إلى الكمية.

■ يرى العراق أن مفهوم الاستخدام الأمثل للمياه يتضمن التنمية الشاملة للموارد المائية وحمايتها من التلوث بهدف ضمان استثمارها على أفضل وجه، إضافة إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة التي تحول دون تصريف المياه المتخلفة عن النشاطات الزراعية والصناعية والمدنية إلى الأنهار للحد من أسباب التلوث.

أما الموقف التركي في هذا الشأن فلا يقبل بمبدأ الحقوق المكتسبة والتاريخية ويؤكد استخدام المياه وليس قسمتها، كما يعتبر حوضي دجلة والفرات حوضا واحدا وليسا منفصلين، إضافة إلى أنه يرى أن مياه دجلة والفرات هي مياه عابرة للحدود ولا يمكن اعتبارهما نهرين دوليين، وأن لها حق السيادة المطلقة على مياههما، واستغلالهما بالشكل الذي تراه مناسبا دون مراعاة حقوق الدول المتشاطئة معها «سوريا والعراق».

كما تقوم تركيا بإطالة أمد المفاوضات لتحقيق أهدافها في الاستحواذ على أكبر كمية ممكنة من المياه، وتدعو من خلال خطتها المسماة «خطة المراحل الثلاث» إلى دراسة واقع المياه من حيث الزراعة والتربة والتخطيط الهندسي للمشروعات الحالية والمستقبلية في البلدان الثلاثة، وتخصيص المياه للأراضي ذات التربة الجيدة والتي يقع معظمها في تركيا.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الاتفاقيات المبرمة مع تركيا والخاصة بنهري دجلة والفرات منها البروتوكول الخاص بتنظيم مياه النهرين الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة بين العراق وتركيا عام ١٩٤٦، وكذلك بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بينهما عام ١٩٧١، وقد أشار الأول منهما إلى اطلاع العراق على أية

إلى.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩/١٠/١٩٩٧

مشروعات تركية على النهرين، كما أشار الثانى الإسراع بالمباحثات حول المياه المشتركة.

ثم وافق الطرفان عام ١٩٨٠ على عقد لجنة فنية مشتركة تقدم تقريرها إلى حكومات الدول الثلاث، يعقبها اجتماع على مستوى وزارى للوصول إلى تحديد الكمية المناسبة التى تحتاجها كل دولة، وعلى الرغم من ذلك فقد امتنعت تركيا عن حضور إجتماعات اللجنة وسعت إلى أن تكون الاجتماعات ثنائية بينها وبين العراق من جهة، وبينهما وبين سوريا من جهة أخرى.

وحول ما ذكره الرئيس التركى سليمان ديميريل أخيرا من أن العراق وسوريا دعيا إلى تقسيم المياه إلى ثلاث حصص متساوية قال السفير نبيل نجم أن هذا الإدعاء لا أساس له من الصحة، كما أن الادعاء بأن تركيا لاتريد إلحاق الضرر بكل من العراق وسوريا لا صحة له ايضا، حيث أن الثابت عمليا أن تركيا قامت بقطع مياه نهر الفرات لمدة شهر فى بداية تغذية خزان سد أتاتورك بالمياه رغم عدم وجود مبرر لتلك الخطوة.

كما قامت أيضا بتقليص كمية المياه المطلقة خلال فترة إعادة تغذية الخزان عام ١٩٩٠ والأعوام التى تلته مما أدى إلى انخفاض وارد نهر الفرات إلى الثلث، وحدوث تلوث خطير للمياه هدد الصحة العامة وأضر كثيرا بالزراعة، إضافة إلى توقف العديد من المشروعات الصناعية والزراعية، وتأثر الملايين من المواطنين الذين يعيشون على هذا النهر.

والغريب فى الأمر هنا هو الترويج التركى لفكرة بيع المياه أو مقايضتها بالبترول، وذلك لأن المياه لايمكن إعتبارها سلعة حيث إنها تشكل - كالهواء - عصب الحياة، وهو ماجعل الدول العربية تقف ضد أى توجه لهذه الفكرة التى يرفضها أيضا المجتمع الدولى حيث تشكل سابقة خطيرة تسعى تركيا من خلالها إلى امتصاص ثروات الشعوب والتحكم فى مصائرها.

وفى هذا الصدد شارك العراق بوفد فنى وقانونى فى مؤتمر إسطنبول الذى عقد بتركيا فى الثلاثين من الشهر الماضى تحت عنوان «مياه العالم.. التمويل فى المستقبل» وأوضح وفد العراق وجهة نظر بلاده فى هذا الشأن.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن المؤتمر لم يتطرق إلى مسألة بيع المياه أو إنشاء بورصة مثلا كما ورد فى بعض أجهزة الإعلام، حيث كان مخصصا لمناقشة سبل تشجيع إجراءات تمويل المياه فى المستقبل، وكانت تركيا تستهدف من ذلك جذب المزيد من رؤوس الأموال لتمويل مشروعاتها فى إطار مشروع الـ G.A.P مشروع شرق الأناضول، وهو الأمر الذى تصدى له الجانب العراقى وقدمت بشأنه الخارجية العراقية أخيرا مذكرة إلى جامعة الدول العربية ردت فيها على مزاعم الرئيس التركى فى هذا الشأن، كما طالبت أيضا بإعادة عمل اللجنة الثلاثية.

على أية حال.. فلم يعد التحدى التركى للعالم العربى مقصورا على مسألة المياه التى تستهدف العبث بمقدرات دولتين عربيتين شقيقتين، وإنما تعداه إلى ذلك الحلف العسكرى التركى - الإسرائيلى الذى يهدد المنطقة بأسرها، ثم أخيرا إنشاء مايسمى بالمنطقة الآمنة فى شمال العراق، وكل هذا وذاك يعكس أن تركيا أصبحت تنفذ مخططات خارجية يمكن أن تعود بالمنطقة إلى الوراء عشرات السنين.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/١/١٩٩٧

لجنة المياه السورية - العراقية تدعو تركيا إلى احياء اللجنة الثلاثية

□ دمشق -
من إبراهيم حميدي:

■ انتهت امس اجتماعات لجنة المياه السورية - العراقية بالاتفاق على «استمرار التنسيق» وعقد اجتماع اخر في بغداد في حزيران (يونيو) المقبل وتوجيه «دعوة رسمية» إلى الجانب التركي إلى «بدء مفاوضات جدية وصولاً إلى قسمة عادلة للمياه» بين دمشق وبغداد وانقرة.

ووقع معاون وزير الري السوري المهندس بركات حديد ونظيره العراقي عبدالستار سلمان حسين محضر الاجتماع بعد جلسة محادثات قصيرة مع وزير الري المهندس عبدالرحمن المدني.

وقال رئيس الوفد العراقي لـ «الحياة» ان الجانبين اتفقا على «توجيه دعوة رسمية لتركيا إلى احياء اللجنة الثلاثية الخاصة بالمياه» التي لم تجتمع منذ نهاية العام ١٩٩٢، إضافة إلى «استمرار التنسيق مع سورية للوصول إلى حل عادل لموضوع المياه».

وتطالب الدولتان العربيتان تركيا بالتفاوض للتوصل إلى «قسمة عادلة ثلاثية» للمياه بينهم والتوقف عن تنفيذ المشاريع دون التشاور معهما. وتلتزم دمشق حالياً تصريف ٥٨ في المئة من الـ ٥٠٠ متر مكعب في الثانية من المياه التي تسمح انقرة لها بالمرور إلى سورية بموجب الاتفاق المرحلي للعام ١٩٨٧.

واكد سلمان حسين «التزام الاخوة السوريين الاتفاق ولسنا قلقين على كمية المياه التي ستمرر لنا رغم اقامة سدود سورية»، لكنه اشار إلى أن «القلق يأتي بسبب المشاريع التركية الكبيرة من دون تنسيق» مع دمشق وبغداد.

ورفضت انقرة عدداً من الدعوات الرسمية إلى استئناف الاتصالات وتستمر في بناء سدودها في إطار مشروع تطوير جنوب شرقي الاناضول (غاب).



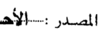


مياه دجلة بعد الفرات

تعيد تركيا من جديد فتح موضوع خلافاتها حول مياه دجلة والفرات مع كل من العراق وسوريا. فقد أقدمت تركيا مؤخرا على انشاء سدين على نهر دجلة بعد انشاء العديد من السدود على نهر الفرات. وقد اجتمعت اللجنة المشتركة بين كل من سوريا والعراق وطالبت بضرورة التوصل لاتفاق فوري مع تركيا بشأن مياه كل من دجلة والعراق مستندة في ذلك الى القانون الدولي الذي تم مؤخرا التوصل اليه وناقشته الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث أن هذا القانون يحتم ضرورة الاتفاق بين الدول الأطراف في أية انهار دولية قبل الاقدام على انشاء اية انشاءات - خاصة في دولة او دول المنبع - قد تشكل اضرارا جسيمة بحقوق الأطراف الأخرى الواقعة على نفس النهر.

والواقع أن تركيا تحاول جاهدة الآن الهروب من قضية التوصل لاتفاق حول توزيع مياه الفرات ودجلة اذ حذرت من قبل سوريا من محاولاتها لتدويل النزاع بهذا الشأن - ويأتي ذلك بعد لجوء سوريا الى جامعة الدول العربية، وتدخل الجامعة مطالبة بضرورة الاسراع بالتوصل الى اتفاق لتوزيع المياه وفقا لقواعد القانون الدولي. وقد أثار هذا الأمر الحكومة التركية الي أقصى الحدود حيث كانت تخشى دائما من الاضرار بمصالحها الحيوية العديدة مع بقية أرجاء العالم العربي، الى الحد الذي دفع الرئيس التركي أثناء زيارته للولايات المتحدة الى اتهام سوريا بانها تدعم الارهاب ، لبنان واسرائيل.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩/١١/١٩٩٧

يا تبر سايل بين شطين

عادل الجوجرى

ثبت بالدليل القاطع، ومنذ ايام الفراعنة، أن الحاكم الذى يحب مصر هو الذى يحب النيل، ربما لأن مصر هبة النيل كما قال هيرودوت، وربما أن النيل هبة المصريين، وهذه هى الحقيقة، فهذا الحلو الأسمر هو سر حياة هذا الشعب وهو سر استمرار أو زوال أنظمة الحكم، واذا كان عبدالناصر عشق النيل، وراح يبحث بكل الطرق عن تمويل لبناء السد العالى للحفاظ على نقطة المياه وحماية البلاد من خطر الفيضان، فإن السادات لم يكن يحب النيل، بدليل انه وافق على مد اسرائيل بمياه النهر الخالد، وكان ابوخالد عاشقا للنيل، مدركا أنه لا نهضة لمصر من دون تامين الغذاء عن طريق زراعة مساحات كبيرة من الاراضى الصحراوية، بينما كان السادات يعتبر مياه النيل صفقة يمكن مبادلتها ببعض الاحاديث الصحفية والتليفزيونية فى وسائل الاعلام الامريكى.

لقد اتصل بى - هاتفيا - صديق صحفى عربى لكى يهنئنى ببدء وصول مياه النيل إلى سيناء، وكان هذا الصديق هنأنى من قبل على انطلاقة العمل فى مشروع توشكى، وقد راى - والحق معه - ان مصر تسير فى طريق صحيح طالما هى ارتبطت بالنيل، وحاولت تطوير امكاناته، والاستفادة من عطائه، والواقع ان نهر النيل هو اجمل معجزة فى تاريخ الشعب المصرى، وهو الأمل الوحيد فى تخطى مازق المعونة الامريكية، وازمات الازدحام داخل المدن، وربما ايضا البطالة وعمال التراحيل، لأن الخروج من دلتا النهر الضيقة كان حلما للفراعنة الذين عشقوا النيل لكن لم تكن هناك امكانات او ظروف تسمح لهم بتحويل الحلم إلى حقيقة.

وجاء زمن تحقيق الأحلام الكبرى مع ثورة يوليو التى نظرت إلى النيل كشريان للخير والمستقبل، وحدثت انتكاسة مؤقتة فى العهد الساداتى الذى وعد اسرائيل بمياه النيل، لكن الغمة زالت مع الرئيس مبارك الذى اكد بشكل قاطع أن مصر لن تقدم المياه إلى اسرائيل وهذا موقف وطنى محترم، لانه ليس من المعقول ان نعطى اسرائيل المياه لكى تزرع صحراء النقب، وتقوم بتصدير المحاصيل، لكى تشترى بعائداتها اسلحة تقتل بها الشعب العربى، وليس من المنطقى فى ظل الصراع الاقتصادى القائم ان نعطى لاسرائيل مقومات التفوق الزراعى لكى تهيمن فى زمن لاحق على الاسواق العربية، ولا يوجد مبرر واحد لاعطاء اسرائيل فرصة الانتصار فى حرب المياه. ومن المعروف ان الحرب العربية - الاسرائيلية القادمة ستكون حرب مياه فالمنطقة كلها سوف تعانى من نقص فى المياه، وربما من هنا سرقت اسرائيل مياه الآبار فى الضفة الغربية، وسرقت مياه نهر الليطانى اللبنانى، وهى تحاول ان تقيم مشروعات مائية مع الاردن، وبذلك تعتبر اسرائيل هى اول لص للمياه فى التاريخ.

ونهر النيل هو القصيدة التى لم يكتبها أحد، وليس لها مؤلف سوى الله سبحانه وتعالى، وربما يكون الفراعنة هم الذين حفروا النهر، او شقوا الترع، ولكن النهر نفسه يظل هبة من الخالق، لذا لا تفريط فى ما وهبه الله للمصريين، ومن يفرط يلقى المصير المحتوم، فى حين أن من يبدع، ويجدد، ويطور يستحق احترام الشعب والتاريخ، وهذا هو محمد على الكبير الذى بنى خزان اسوان ليكشف عن وعى مبكر بحيوية نهر النيل فى حياة المصريين، فعلى ضفاف النهر قامت الحضارة الفرعونية، ونشات حضارات اخرى، وعبرت الحداثة عن نفسها خلال المشروع النهضوى الذى تبنته مصر فى عهد محمد على، واحبطته القوى الاوروبية بعدما صار يهددها بزوال عروشها، والأمر نفسه تكرر مع مشروع عبدالناصر النهضوى، حيث ناصبته واشنطن واخواتها العداء، ولعل اكبر معارك مصر فى هذا القرن هى معركة بناء السد العالى، التى استلزمت تاميم قناة السويس والعدوان الثلاثى، وتتويج عبدالناصر زعيما قوميا، ساهم بنضاله فى انهاء عصر الامبراطوريات.

وفى الواقع اننى من المتحمسين لمشروع توشكى، ولست خبيرا فى المياه ولا الزراعة ولا الجيولوجيا، كما اننى ممن لا يثقون فى التقديرات والدراسات الغربية التى شككت فى جدوى قناة توشكى، فخلف هذه الدراسات مراكز مخابرات غربية تحاول ان تئد اى مشروع طموح فى مصر، وارى ان مجرد التفكير فى توظيف مياه النيل فى مشروعات استصلاح الاراضى فى جنوب الوادى هو تفكير صحيح ومستقبلى لانه لا نهضة بدون توسع افقى، ولا استقرار بدون فك الحزام عن دلتا النهر والخروج الى الصحراء، ولن يتحقق ذلك بدون رؤية مستقبلية تؤمن للاجيال القادمة فرصة الحياة بكرامة، وتذهب تقديرات الخبراء إلى ان ترعة الشيخ زايد فى جنوب الوادى وقناة توشكى تساهمان فى زراعة ٢,٥ مليون فدان كما من المتوقع ان تساهم ترعة السلام فى زراعة ٤٠٠ الف فدان فى سيناء و٢٢٠ الف فدان فى خمس محافظات تقع فى وسط الدلتا والاسماعيلية وبورسعيد وهذه المشروعات هى الرد العملى والمستقبلى على الذين حاولوا تحويل الارض الزراعية إلى تجارة. فقاموا باهدار حوالى مليون فدان فى عمليات تجريف، او بناء على الارض الزراعية فضلا عن قمائن الطوب الاحمر

التى كانت تاكل وتحرق اجود انواع الطمي.

إن سماسرة الارض الزراعية الذين ظهروا فى عصر الانفتاح غير السعيد هم اعداء للنيل والحياة، اذ هناك دول تحاول أن تزرع أسطح المنازل بانواع من الفاكهه او الخضراوات حتى لا تضطر الى الاستيراد من الخارج، وهناك ما يسمى «المزرعة المصنع» اى محاولة صناعة بعض انواع الخضر والفاكهه داخل المعامل عن طريق التلقيح الصناعى، وباستخدام علم الهندسة الوراثية، وكل هذه الاساليب مشروعة فى دول لا تمتلك نهرا مثل النيل، ولا خصوبة فى اراضيها مثل خصوبة دلتا وادى النيل، والغريب ان يظهر سماسرة الانفتاح لادخال الاراضى الزراعية فى كردون المدن لكى تباع الارض الزراعية باسعار مرتفعة يجنى من ورائها السماسرة اموالا ضخمة بدون النظر إلى خطورة هذه الجريمة على الاجيال القادمة.

لقد تراجع الانتاج الزراعى فى مصر منذ عهد الانفتاح بصورة مخيفة، وبدا وكان مصر سوف تضطر إلى استيراد كل ما تحتاجه من المواد الغذائية ومازالت البلاد تدفع يوميا ١٠ ملايين جنيه لسداد فاتورة الغذاء المستورد ومازالت المحاصيل الاساسية والاستراتيجية مثل القمح والارز والذرة فى تراجع مستمر، بفضل سياسة الكنتالوب والفراولة التى يتبعها وزير الزراعة، ولعلى اجاهر بالقول ان وزارة الزراعة تنظر تحت اقدامها، ولا تمتلك القدرة فى النظر إلى المستقبل، بدليل ان الصادرات الزراعية تراجعت فى عصر يوسف والى، فى حين التهبت فاتورة الغذاء المستورد، ولو كان وزير الزراعة يمتلك رؤية مستقبلية لقاتل من اجل زراعة القمح والارز والذرة، التى هى محاصيل لا غنى عنها للشعب المصرى لكن ماذا نفعل اذا كانت اسرائيل نجحت فى زراعة القطن طويل التيلة، وهى تبيعه حاليا فى الاسواق الاوروبية باسعار اقل واسرائيل هى التى تنافس مصر فى تصدير البرتقال والموالح إلى اوروبا، ليس لكفاءة فيها وانما لقصر نظر فى وزارة الزراعة المصرية، التى راحت تركز على «الكنتالوب» الماسخ والفراولة التى هى لون بلا طعم، والخوخ المنفوخ على الفاضى واهملت القمح والسكر والارز والذرة.

ولقد اصابت عدوى الانفتاح الفلاح المصرى الذى بات كسولا، محبطا يبحث هو الآخر عن المحاصيل التى تدر ربحا عاليا حتى وان اجهدت الارض او نقلت إليها الامراض بفعل التقاوى والبذور الاسرائيلية وكانت هجرة الفلاحين الى بلاد النفط كارثة على الزراعة المصرية لان الفلاح عاد وفى فمه سيجارة اجنبية، وراديو كاسيت، ولم يعد يعطى اهتماما بالارض او بالماشية، فكان طبيعيا ان ينقص المحصول الزراعى، وان ينهار رصيدنا من الماشية، وان نستورد من بلاد الله الواسعة.

والنيل كمجرى مائى لا قيمة له من دون الفلاح الفصيح، ومن دون قدرة على التطوير، ومن دون تعاون مع دول الجوار، وهذا يفتح امامنا المجال للسؤال عن اقرب واعز الجيران وهم الشعب السودانى، وكيف افسدت السياسة العلاقات التعاونية حول النهر، وكيف قامت حكومة الترابى «الارهابية» باغلاق مكاتب ومراكز رعاية وتطوير نهر النيل التى اقامتها مصر منذ عشرات السنين فى السودان، ولعل المتابع للازمة المصرية - السودانية يدرك ان العرب لا يجيدون فن الاختلاف، فهناك فرق فى ان تختلف الحكومات فى السياسة، وان تتواصل مصالح الشعوب فى الاقتصاد، والمدهش بل المثير للاسى هو ان تتطوع وزارة الزراعة المصرية وحدها - دون باقى الوزارات - بالتطبيع مع اسرائيل، بينما هى لا تبذل اى مجهود للتطبيع مع السودان، وهى ترسل شبابنا إلى تل ابيب بدعوى الاطلاع على تكنولوجيا الزراعة، ولا تتكرم بارسال خبراء زراعيين إلى السودان، مع ان الاخيرة يمكن ان تصبح سلة غذاء لكل العرب لو تم زراعة نصف اراضيها، التى هى أجود انواع الاراضى فى العالم.

إن الذين يعشقون النيل هم الذين لديهم القدرة فى النظر إلى السودان، وعلى تجاوز الخلافات السياسية، اما الذين يعشقون الاضواء فهم الذين يتجهون صوب اسرائيل، فالنيل سنبلة وطوفان.

محطات عربية

● انتفاضة شعبية فى مصر عام ٧٧ وتظاهرات رغيف الخبز فى الاردن العام الماضى، وثورة الجياع فى لبنان، ترافق معها انتفاضة الفلاحين فى اليمن مؤخرا، السؤال هو: على مين الدور؟!

○○○

● بثت قناة «A.N.N» الاخبارية العربية برنامجا وثائقيا عن الرئيس الكوبى فيدل كاسترو، شعرت ان كاتبه عضو فى المخابرات المركزية الامريكية.

○○○

● التزوير الفاضح فى الانتخابات المحلية التى جرت مؤخرا فى الجزائر يجيب عن سؤال: لماذا الارهاب فى بلد المليون شهيد؟

○○○

● وقعت ٩ انفجارات فى عدن مؤخرا وقبلها ٤ انفجارات ولكن عدد المعتقلين على ذمة الانفجارات تجاوز ٢٠٠ شخص واجهزة الامن تعتقل السياسيين فى حزب «راى» بزعامة عبدالرحمن على الجفرى، مع ان الأخير من قادة المعارضة السلمية، وهو ادان العنف اكثر من مرة، والمطلوب ان تبحث حكومة صنعاء عن الفاعل الحقيقى، فقد تجده موجودا داخل الحكومة.



المصدر : السياسى المصرى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ١١ / ١٩٩٧

رأى السياسى المصرى

بتدفق مياه النيل الى سيناء ، تحت قناة السويس ، تكتمل المحاور الاستراتيجية الأربعة لخطة التنمية العملاقة ، التى تؤهل مصر لأن تصبح قوة اقتصادية كبرى فى منطقة الشرق الأوسط خلال القرن الحادى والعشرين .

يتمثل المحور الاستراتيجى الأول فى مشروع تنمية جنوب الوادى ، الذى لايقتصر على التوسع الزراعى وإضافة ٣.٤ مليون فدان ، وانما يسمح بامكانات ومقومات عديدة للتصنيع الزراعى ومختلف انشطة الانتاج الصناعى والتعدينى والسياحى .

ويستهدف المحور الاستراتيجى الثانى المتمثل فى مشروع ترعة السلام ، الذى يستهدف زراعة ٦٢٠ الف فدان فى ٧ محافظات ، وإقامة مجتمعات زراعية وصناعية وسياحية جديدة شمال سيناء ، الامر الذى يحقق التكامل المنشود بين البعدين التنموى والامنى .

ويحدث المحور الاستراتيجى الثالث والمتمثل فى مشروع شرق التفريعة طفرة كبرى فى ميدان التجارة العالمية ، التى تربط شرق أوروبا ووسطها بكل من الشرق الأوسط والاقصى ، فالميناء الدولى الجديد المتوقع أن تصل تكلفته الى ١٢ مليار دولار سوف يطور صناعة النقل البحرى متعدد الوسائط الذى يقلل الوقت والتكلفة علاوة على تكامله مع المنطقة الحرة الجديدة التى ستقام على مساحة ١٢ الف فدان .

أما المحور الاستراتيجى الرابع لخطة التنمية العملاقة ، فيتمثل فى مشروع تنمية شمال غرب خليج السويس ، الذى يعد نقلة نوعية فى مجال التنمية الصناعية المعتمدة على التعميق المستمر للصناعات المحلية ، والمستوعبة للتغيرات التكنولوجية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية الجارية فى العالم .

لقد اجتازت مصر المرحلة الاولى من الاصلاح الاقتصادى بنجاح ، وهاهى تنطلق من مرحلة الاستقرار الاقتصادى الى آفاق التنمية العملاقة التى تستهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين الكفاءة الانتاجية ليزيد معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الى ثلاثة امثال معدل النمو السكانى .

إن مصر تتأهب لصنع حضارة جديدة فى جنوب الوادى وسيناء ، وتلك الخطة العملاقة تتطلب مفهوما جديدا فى التخطيط والبناء والتشييد ، وتستلزم بناء قاعدة عريضة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وربط المشروعات التنموية القومية الأربعة بمراكز البحث العلمى والجامعات ، بالاضافة الى تضافر الاستثمارات المصرية والعربية .

إن المواطن المصرى هو محور التنمية وهدفها .. واذا كان من حقه ان يجنى ثمار جهده وصبره ، فإن من واجبه أن يتأهب لدخول مرحلة الانطلاق بروح جديدة تراكب تحديات القرن الحادى والعشرين .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١١/١٩٩٧

كتاب جديد «أنهار النزاع»

المياه فى الشرق الأوسط بين الاحتياجات العربية والأطماع الإسرائيلية (١)

لم تكن للمياه فى أى وقت مضى تلك الأهمية التى تحتلها فى عصرنا الحاضر، فمع التزايد السكانى الرهيب واجتياح الجفاف لمناطق كثيرة من العالم والتغيرات المناخية المؤثرة سلبا على موارد المياه والتسابق بين الدول للحصول على الطاقة الكهربائية من مصادر مائية أصبح الماء سلعة استراتيجية تمس صميم الأمن القومى للدول.. وفى منطقة كالشرق الأوسط توصف بأنها أكثر مناطق العالم جفافا يصبح الماء ليس فقط سلعة أيا كان تصنيفها، بل قضية حياة أو موت.

وتدل الشواهد الظاهرة للعيان على أن اى تسوية محتملة للصراع العربى الإسرائيلى مالم تأخذ فى الحسبان مشكلة المياه فإنها لن يكتب لها النجاح وهذا لا يعنى أن المياه ستكون مصدر الحرب المقبلة بالضرورة لكنها ستظل تمثل عاملا من عوامل عدم الاستقرار قد تدفع بعوامل أخرى إلى تفجير النزاع من جديد.

وتنبع أهمية الكتاب الذى بين أيدينا وهو بعنوان «أنهار النزاع.. خلافات المياه الدولية فى الشرق الأوسط» من أن المؤلف يتناول وبشكل شامل مصادر المياه فى المنطقة ككل دون أن يركز على مصدر واحد فى دولة أو دول معينة، بل يدرس ويحلل طبيعة الخلافات بين إسرائيل وكل من السلطة الوطنية الفلسطينية وسوريا والاردن ولبنان على المياه وفرص الحرب والسلام ودور المياه فى ذلك .كما يفرد ثلث كتابه عن النيل و الاتفاقات حوله وفرص الخلاف ووسائل حل أى نزاع، ثم يتناول فى الثلث الأخير أزمة المياه بين تركيا و كل من سوريا والعراق حول توزيع حصص مياه نهرى الفرات ودجلة.

يتميز المؤلف، وهو جريج متابلاند المسئول عن قسم الابحاث الخاص بقضايا المياه وعملية السلام فى الشرق الأوسط بوزارة الخارجية البريطانية، بين طبيعة الخلافات حول المياه فيما يتعلق بأنهار سوريا ولبنان والأردن وفلسطين وفيما يتعلق بنهر النيل، وكذلك نهر دجلة والفرات فالخلافات تصل إلى قمتها بالنسبة للقضية الأولى وتقل إلى حد ما مع دجلة والفرات لتصل إلى حد كونها طبيعة يمكن تسويتها بشكل ودى وسلمى فيما يتعلق بالنيل. وأتاحت ظروف عمل المؤلف فى الخارجية البريطانية ورئاسته لوفد بلاده فى اللجنة المتعددة الأطراف فى محادثات سلام الشرق الأوسط حول قضايا المياه له أن يضمن كتابه الذى صدر فى العام الحالى بلندن، معلومات ثرية مفيدة فى رؤية المشكلة فى اطارها الأوسع وان كانت بعض احكامه أو توقعاته مثار جدل ونقاش.

المياه فى الصراع العربى الإسرائيلى

بنشوء المشروع الصهيونى للاستيطان فى فلسطين كان عنصر المياه فى قلب تفكير واهتمام الزعماء الصهاينة فإذا كان على اليهود أن يقيموا دولتهم ويؤكدوا مزاعمهم فإن عليهم أن يصبحوا مزارعين وأصحاب مشروعات تقام على الأرض الفلسطينية وكلها تحتاج إلى مياه بالطبع. فالمهاجرون اليهود الذين قدموا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر إلى فلسطين كان السعى للحصول على مصادر المياه أحد أهدافهم الأساسية. وعقب دخول القوات البريطانية فلسطين عام ١٩١٧، ضغط اليهود على بريطانيا لتنفيذ التزاماتها بإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين.. وكيف يتأتى اقامة وطن دون امتلاكه لمصادر المياه! ولذلك نجد أنه منذ ١٩١٧ حتى انتهاء الانتداب وقيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ توسع اليهود بصورة كبيرة فى مشروعات الزراعة وإقامة المشروعات الهيدروليكية على حساب الفلسطينيين ومالم يستطع اليهود الحصول عليه عن طريق بريطانيا حصلوا عليه بالقوة.

إن امدادات المياه فى فلسطين والأردن ضئيلة بالقياس لأى معدلات عالية فحوض نهر الأردن يغطى فقط ١٨ الف كيلو متر مربع بالمقارنة بـ ٣ ملايين و١٠٠ ألف كيلو متر مربع بالنسبة لحوض النيل كما أن تدفق المياه من نهر الأردن ضئيل للغاية وكذلك الانهار الأخرى فى المنطقة مثل بانياس والحصبانى واليرموك ولذلك عمدت إسرائيل منذ قيامها إلى وضع خطة لتوفير المياه وسحبها للزراعة وتحويل الصحراء، كما كان يحلو لبن جوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل أن يقول، إلى جنة خضراء. ولن يحدث ذلك سوى بتحويل مياه نهر الأردن واستغلال جميع مصادر مياه الأنهار والمياه الجوفيه الأخرى وتفجير أى مشروع تقيمه الدول العربية للاستفادة من أنهار مثل مهاجمة السدود التى كانت تنوى سوريا اقامتها على نهر اليرموك. ولم تنجح القيادة العربية الموحدة التى نشأت عقب قمة ١٩٦٤ فى وقف الهجمات. وبانتصار إسرائيل فى حرب يونيو ١٩٦٧ سيطرت على كل نهر بانياس و١٠ كيلو مترات اضافيه من نهر اليرموك وكل الضفة الغربية لنهر الأردن وكل المياه الجوفية فى قطاع غزة وأتاحت هذه المصادر الجديدة لإسرائيل أن تستولى سنويا على مئات الملايين من المترات المربعة من المياه المربعة تستغلها فى الزراعة ويستخدمها مستوطنوها فى الأراضى المحتلة كالضفة الغربية وغزة والجولان ويتم توليد الكهرباء عن طريقها.

وتحول الأمر بمرور الزمن إلى حق تاريخى مزعوم أضفت عليه إسرائيل منفرد، صفة القانونية وأصبح استمرار الوضع الراهن هو الهدف الاسمى للسياسة الإسرائيلية فى كل العهود. وعندما يتعلق الامر بقضية المياه فإن إسرائيل فضلت تأجيلها فى اتفاقها مع السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٥ إلى مفاوضات المرحلة النهائية وإذا استطاعت فقد لا تناقشها ابدا. ورغم أن اتفاقية إسرائيل مع الأردن عام ١٩٩٤ تعيد كمية ضئيلة للغاية إلى الأردن من المياه فإن الأمر بالنسبة لإسرائيل كان نصرا فقد تحول ما تسيطر عليه بحكم الأمر الواقع إلى اتفاق قانونى.

ومع أن قضية الجولان معقدة من نواح عديدة إلا أن مسألة المياه أساسية وقد أشار رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق اسحق رابين إلى الخطورة الكبيرة التى تواجه إسرائيل إذا فقدت موارد المياه فى الجولان. وتحاول إسرائيل أن تغلف عمليات استيلائها بالقوة ورفضها إعادة هذه الموارد المائية لاصحابها العرب بمزاعم عنصرية منها: أن العرب لا يحتاجون لهذه المياه لانهم غير قادرين على استغلالها ومنها أيضا أن سوريا ولبنان والأردن لديها موارد مائية أخرى بينما إسرائيل فى حاجة ماسة لها ولكن ينبغى أن هذه الموارد المائية بالفعل تحت يد إسرائيل ومسألة رد بعضها غير واردة على الاطلاق .. إن النيل.. شريان الحياة لمصر وهناك ٩ دول تشارك فى حوض النيل: مصر والسودان وأثيوبيا واريتريا وأوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندى لكن النيل ارتبط تاريخا وحضارة باسم مصر والسودان وإلى درجة ما إثيوبيا، اما الدول الأخرى فإنها لاتعتمد كثيرا على النيل وهناك تمايزات بين مصر والسودان وإثيوبيا فإذا كانت أثيوبيا لديها موارد أخرى للمياه وكذلك السودان بدرجة مغايرة فإن ٩٥٪ من اعتماد مصر على المياه يأتى من النيل وهى نسبة لاتحتاج إلى تاكيد أهمية النيل لمصر.

ولأن النيل ليس نهراً داخليا فى دولة بل



المصدر : الأهــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/١١/١٩٩٧

هو نهر إقليمي دولي فإن الاتفاق بين دول الحوض على إستغلال مياهه أمر ضروري ويمثل اهمية عظمى لمصر، فقد كان الهاجس الكبير الذي سيطر على حكام مصر منذ قرون هو ضمان وصول مياه النهر إلى مصر دون عائق وطبقا لأسطورة قديمة فإن ملوك مصر وسلاطينها كانوا يرسلون البعثات إلى امبراطور إثيوبيا محملة بالتقدير والثناء حتى يستمر تدفق النهر دون مشاكل. وحتى الغزاة الذين حكموا مصر كالاحتلال البريطاني، أدركوا أهمية النيل لحياة المصريين فعملوا على ضمان سريانه دون توقف وجرى توقيع العديد من الاتفاقات في هذا الصدد بين مصر واثيوبيا وأوغندا سواء مباشرة أو عن طريق الدول المحتلة لها.

لكن اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان لتقاسم المياه تعتبر الاهم في تاريخ الاتفاقات، وجاءت بعد سنوات من المفاوضات واعطت الاتفاقية مصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب والسودان ١٨,٥ مليار متر مكعب إلى جانب موافقة السودان على بناء مصر للسد العالي وتعويض مصر للمتضررين من أهالي النوبة السودانيين. وكان رد فعل دول حوض النيل متباينا بشأن الاتفاقية لكن إثيوبيا كررت دائما أنها تحتفظ بحقها في استخدام مياه النيل الازرق أحد روافد نهر النيل لمصلحة شعبها.

وقد سعت إثيوبيا منذ الخمسينات إلى الحصول على مساعدة الولايات المتحدة لاظهار حقها في استغلال مياه النيل وكان الأمر نظرياً أكثر مماهو عمليا نظراً لعدم حاجتها الملحة لهذه المياه وفي عام ١٩٥٧ فوضت حكومة إثيوبيا الامبراطورية مكتبا أمريكيا لاستصلاح الاراضي لبحث امكانية استخدام مياه النيل الازرق في الزراعة وتوليد الكهرباء وأعد المكتب دراسة في عام ١٩٦٣ نصح فيها ببناء ٤ سدود كبرى على النيل الازرق لتوليد الكهرباء وخلصت الدراسة إلى أنه لوجرى انجاز هذه المشروعات فان تدفق المياه للسودان من النيل الازرق سيقل بنسبة ٨,٥٪ لكن فقر إثيوبيا الشديد وضع الدراسة على الرف لسنوات لكنها عادت فيها الروح وعاد الحديث عن بناء السدود خلال عقد التسعينيات.

ومن جانبها فإن مصر اتبعت سياسة حكيمة في هذا المجال فالرئيس حسني مبارك وكبار المسئولين المصريين اكدوا مراراً أهمية تدفق مياه النيل دون عائق لمصر وأن المساس بمياه النيل مساس بمصر وسترد مصر على ذلك بحسم، من أى مصدر كان وفي الوقت نفسه سعت الحكومة المصرية إلى إجراء محادثات مع اثيوبيا ضمت دول حوض النيل حيث كللت المحادثات بين البلدين بتوقيع اطار للتعاون المشترك في يوليو ١٩٩٣ كان أساسه أن "أيا من الدولتين لن يقوم بأي عمل من شأنه الأضرار بحقوق الدولة الأخرى في النيل والزم الإطار الدولتين بالتشاور والتعاون من أجل المصلحة المشتركة وأعطت الاتفاقية

عرض:

عبدالله عبدالسلام

مصر ضمانة لوصول امدادات النيل اليها من اثيوبيا دون أى عائق.

لكن مع التزايد السكاني الكبير في دول حوض النيل ورغبة بعض دوله في استغلال المياه سواء للزراعة أو لتوليد الكهرباء يبقى السؤال حول الوسائل التي ستمكن بها دول الحوض من استخدام مياه النيل بشكل جماعي دون اضرار من دولة لأخرى مع الاعتراف بأن هناك من يعتمد كليا على النهر مثل مصر وهناك من تفتحت شهيته لمشروعات ربما لاتوجد حاجة ملحة لها.

دجلة والفرات.. عامل شخصي

ينبع نهرا دجلة والفرات اللذان يعدان أطول نهرين في جنوب غرب أسيا، من الجبال في شرق تركيا ويمر نهر الفرات بالعراق وسوريا قبل أن يتحول للعراق ويلتحم بنهر دجلة في شط العرب لينتهي في الخليج العربي. وطوال التاريخ ارتبط النهران بالزراعة في العراق ثم سوريا وكان اهتمام تركيا بهما قليلا نظراً لوجود موارد مياه كثيرة لديها وقطع العراق شوطا طويلا حتى الثمانينات في تنمية زراعته المعتمدة على مياه النهرين تلته سوريا اعتماداً على نهر الفرات.

لكن مع بداية السبعينات أولت تركيا اهتماما أكبر لتوليد الطاقة الكهربائية من النهرين بعد أن شهدت أسعار البترول ارتفاعا كبيرا عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣. وقد عم الاهتمام بتحول عامل شخصي فالرئيس التركي الراحل تورجت أوزال الذي أصبح رئيسا للوزراء في عام ١٩٨٣ ثم رئيسا ١٩٨٩، تخرج في قسم الهندسة الكهربائية وعمل في مشروعات لتوليد الطاقة على النهرين، كما أن سليمان ديميريل الرئيس التركي الحالي الذي تولى رئاسة الوزراء مرات عديدة قبل أن يصبح رئيسا عام ١٩٩٣، كان رئيسا لادارة مياه الدولة عام ١٩٥٥ ولقب أنذاك «بملك السدود» وتلخصت خطط تركيا في الاستفادة من مياه النهرين في مشروع جنوب شرق الاناضول المعروف اختصار «بجاب» وهو يتضمن اقامة ٢٢ سداً لتوليد الكهرباء وري مابين ١,٦ و١,٧ مليون هيكتار «الهيكتار يساوي ٢,٤ فدان» من الأراضي، وقطعت تركيا شوطاً طويلا في تنفيذ المشروع الذي أعتبر ولادة جديدة لتركيا.

ولايجادل أحد في حق تركيا في استغلال مياه النهرين لكن المشكلة تكمن في أن هذه الاستغلال أثر سلبا للغاية على سوريا والعراق وأعتبرت تركيا أن كون النهرين ينبعان منها يعطيانها الحق في استغلالهما كيفما شاءت وتلجأ إلى التهديد بسلاح المياه ضد سوريا إذا لم توقف دعمها لحزب العمال الكردستاني التركي. وتدرك أنقرة أن لها اليد الطولى في القضية كما أن انشغال سوريا بصراعها مع إسرائيل وظروف العراق، الراهنة لاتسمح له بعمل شئ ولذلك تمضي قدما في تنفيذ مشروعاتها التي تؤثر على حصص سوريا والعراق ومع تزايد السكان في سوريا والعراق والرغبة في الحفاظ على الرقعة الزراعية ان لم يكن زيادتها، فان استمرار الوضع الراهن غير مقبول من كل من سوريا والعراق في الوقت الذي لاتبدو في الافق بوادر تراجع في الموقف التركي.

سياسة خارجية

الماء والنفط

الباحث السورى عبد العزيز المنصور، وقد حصل على ماجستير فى النزاع المائى بين سوريا وتركيا من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ويعد الآن رسالة الدكتوراه فى الموضوع نفسه، بعث هو الآخر بتعقيب على ما نشرناه فى الأسبوعين الماضيين حول مشروع السوق الدولية للمياه فى الشرق الاوسط او بورصة المياه، وهو يبدأ تعقيبه من النقطة التى انتهينا إليها فى الأسبوع الماضى اى المقارنة المفتعلة بين الماء والنفط التى هى أساس الخطاب التركى فى النزاع.

وهو يقول :

١ - المياه الدولية هى مورد طبيعى مشترك بين أكثر من دولة ولايسرى عليها مبدأ السيادة .

٢ - العنصر الأساسى فى الماء هو انه متنقل، وليس ساكنا كالنفط حتى ياتى من ينقله.

٣ - إن النفط ثروة قابلة للنضوب، وتبقى تحت الأرض ويمكن الاستغناء عنها بطاقات بديلة، كما يمكن الاحتفاظ بها إذا لم يتم بيعها، اما الماء فهو ثروة متجددة، وتجرى خارج حدود الدولة المنبع، وبصرف النظر عن إرادتها، وتحويل مجراه - وهو أمر مستحيل فى كثير من الحالات - لا يتم إلا بشكل مصطنع وينجم عنه ضرر مقصود بالدولة أو بالدول المجاورة. لذلك فالماء كالأرض، من ياخذ منه اكثر من حقه، فإنه يعتدى على غيره.

٤ - تتمتع المياه - على خلاف الموارد الطبيعية الأخرى - بحرمة خاصة فى العلاقات الدولية فلايجوز مهاجمة منشاتها اثناء الحرب، وهذا ما أكده البروتوكول الاول لعام ١٩٧٧ من إتفاقيات جنيف حول القانون الدولى الإنسانى للمنازعات المسلحة، إذ يحظر تدمير مرافق وأشغال الرى مهما يكن الباعث، فى حين لاتتمتع الموارد الطبيعية الأخرى، كالبترول والمناجم بمثل هذا الحماية. إذا لايمكن اعتباره المياه الدولية ملكا لدولة بعينها، فى حين تسمح قوانين الحرب بتدمير الثروات الوطنية والاقتصادية للدول المعادية.

● ونضيف نحن إلى ملاحظات الإستاذ عبدالعزيز المنصور بعد شكره طبعاً. أن الأتراك لا يقارنون بين الماء عموما وبين النفط عموما ولكنهم يقارنون بين ماء الفرات ودجلة وبين نفط العرب فقط، وكانه لاتوجد دول منتجة وبائعة للنفط إلا الدول العربية، ولاتوجد انهار دولية سوى الفرات ودجلة اللذين ينبعان من تركيا ويرويان سوريا والعراق العربيتين، ومعهما النيل حسب ماتروج له بعض الدوائر الأمريكية والاسرائيلية على نحو ما عرضناه من قبل، وبذلك لا يحتاج الأمر إلى مزيد من الإفصاح فيما نظن.

عبدالعظيم حماد



المصدر : الوسط

التاريخ : ٣/١١/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر

النيل يعبر الى سيناء ... لا الى اسرائيل!

القاهرة - عبدالله كمال

في الموقع الجغرافي نفسه الذي شهد، بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، اولى المعارك التي دشنت حرب الاستنزاف بين مصر واسرائيل، وفي منطقة راس العش، على بعد ٢٨ كيلومترا جنوب محافظة بورسعيد، ضغط الرئيس حسني مبارك على زر فتدفقت مياه النيل في انفاق تحت قناة السويس تنطلق للمرة الاولى في التاريخ الى شبه جزيرة سيناء مدشناً بذلك عملية تنموية في مساحة هائلة من الاراضي الصحراوية، في ما يعرف بالمشروع القومي لتنمية سيناء.

ولم تكن هذه المرة الاولى التي تصل فيها مياه النيل الى سيناء، اذ حدث هذا قبل اسابيع عدة حين اجرت وزارة الري تجربة لانتقال المياه بعدما تم تركيب الانفاق الناقلة للمياه تحت القناة، ثم حُبست المياه بعض الوقت حتى حضر الرئيس بنفسه ليدشن المشروع في نهاية شهر تشرين الاول (اكتوبر) الذي اعتادت فيه الدولة الاعلان عن بداية اعمالها البارزة كل عام باعتباره شهر الاحتفال بالنصر العسكري والاحتفال بعام جديد في حكم مبارك.

وعلى رغم ان صور الاقمار الاصطناعية، حسب ما تقوله وزارة الري المصرية، تثبت ان مياه النيل العابرة الى سيناء تعود الى مجرى كانت تمر فيه بالفعل قبل الاف السنين، الا ان المشروع نفسه لم يطرح الا بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر)، ثم زادت سخونة الحديث عنه بعد توقيع اتفاقات السلام مع اسرائيل. وبدأت عجلة تنفيذه تتزايد بعد حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩١ حين حصلت مصر على نحو مليار دولار من صندوق التنمية الاقتصادية الكويتي كقرض ميسر بفائدة بسيطة. هذا العمل الضخم يطلق عليه حينا اسم «ترعة السلام» باعتبار ان التفكير فيه بدأ في مرحلة ما بعد توقيع اتفاقات السلام، كما يطلق عليه حينا اخر اسم «ترعة الشيخ جابر» كنوع من الاعتراف بالجميل للدور الكويتي في تنفيذ المشروع وهو ما تم تأكيده حين دعي وفد من صندوق التنمية الكويتي لحضور الاحتفال.

وبعيداً عن التسمية فإن المشروع الكبير هدفه ري نحو ٦٢٠ الف فدان على جانبي الترعة، ٢٢٠ الف فدان منها في الناحية الغربية لقناة السويس حيث يمر مسار الترعة في محافظات الدقهلية ودمياط وبورسعيد والاسماعيلية والشرقية بينما تروي الترعة نفسها على الجانب الشرقي للقناة ٤٠٠ الف فدان في سهل الطينة شمال سيناء بتكاليف اجمالية قالت وزارة الري انها ستبلغ في العام ٢٠٠٢ - مع نهاية المشروع - خمسة مليارات و٧٤٢ مليون جنيه.

وتستمد الترعة، التي ستنقل ٥ مليارات متر مكعب من المياه سنويا، امدادها من الفرع الايمن للنيل (فرع دمياط) عند نقطة تقع في الكيلو ٢١٩ من الفرع حيث تم تصميم سد لحجز المياه امامه



المصدر : ... ... الوسط

التاريخ : ٢٠/ ١١/ ١٩٩٧

بمنسوب يسمح بتغذية الترعة بالمياه. وبعدما تمر الترعة في خمس محافظات تمضي في اتجاه الشرق اسفل قناة السويس، من خلال اربعة انفاق طول كل منها ٧٥٠ مترا، وقطره ٥١٠ سنتيمترات، مبطنة بالخرسانة بسماكة ٣٠ سنتم بحيث لا تتسرب اليها مياه قناة السويس، بتكلفة اجمالية للانفاق وحدها بلغت ١٨٨ مليون جنيه.

وترى الحكومة المصرية ان المشروع سيؤدي الى توطين نحو مليون ونصف مليون مواطن على جانبي القناة، يقيمون في ٣٧ تجمعا عمرانيا، اغلبها في شمال سيناء حيث ستؤدي الترعة الى زراعة ٥٠ الف فدان في سهل الطينة و٧٠ الف فدان جنوب القنطرة، و٧٠ الف فدان داخل سيناء الشمالية و٧٠ الف فدان في بئر العبد، و١٣٥ الف فدان في مناطق السرو والقوارير. وكانت هذه المناطق من قبل ساحات لمعارك عسكرية كبرى وفي هذا السياق كان محافظ شمال سيناء السابق اللواء منير شاش وهو احد قادة سلاح المدفعية في حرب تشرين الاول (اكتوبر) قد اعتاد اصطحاب وفود اعلامية الى سهل الطينة حيث يذكر الجميع بان هذه الساحة الهائلة ذات التربة الطينية الصفراء كانت مكانا مميزا لمعارك الدبابات وهي الآن في طريقها لان تزرع بالقمح.

ويشكل المشروع جزءاً من الاستراتيجية المصرية الهادفة الى تعمير سيناء، ليس فقط بحثا عن فرص تنموية افضل وانما ايضا في اتجاه تعبئة سيناء بالبشر الذين يمثلون خط الدفاع الاول عن شبه الجزيرة ضد اي هجوم محتمل من الشرق خصوصا ان خلو شبه الجزيرة من السكان كان يجعلها مساحة سهلة وواسعة للمعارك المفتوحة.

في هذا السياق ياتي مشروع ترعة السلام كجزء مما تسميه الحكومة المصرية بالمشروع القومي لتنمية سيناء، الذي يعتمد في خطته على محاور عدة اولها محور التنمية السياحية في جنوب شبه الجزيرة حيث نشأت مئات من الفنادق والقرى السياحية التي تضم قرابة ٤٠ الف غرفة. والمحور الثاني هو التنمية العقارية والصناعية في شمال سيناء، بينما ستقوم ترعة السلام بعملية التنمية الزراعية في مناطق اغلبها يقع ايضا شمال شبه الجزيرة.

وليس مستبعداً ان تكون ترعة السلام المشروع الاول الذي ستستفيد منه بعض مناطق وسط سيناء، حيث توجد ابرز الممرات التي تتمتع باهمية استراتيجية في شبه الجزيرة.

وبشكل عام فإن وصول مياه ترعة السلام التي يطلق عليها اعلاميا عملية العبور الثاني بعد العبور الاول للقناة في حرب ١٩٧٣ ليست المرة الاولى التي تقرر فيها الدولة من خلال مشروعات كبرى القيام بعبور المنشآت الى شبه الجزيرة، اذ سبق وان عبرت المنشات الى سيناء من خلال نفق الشهيد احمد حمدي شمال مدينة السويس كاول طريق بري تحت القناة يربط سيناء بالدلتا، وهي ايضاً في طريقها الى عبور اخر من خلال جسر معلق يتم انشاؤه الان بالتعاون مع الحكومة اليابانية فوق القناة ايضا سيكون من بين اهدافه مد خط سكة حديد هو الاول من نوعه في شبه الجزيرة منذ ادت حرب ١٩٤٨ الى ايقاف الخط الحديدي الذي كان يمر من العريش الى رفح ومن العريش الى الاسماعيلية.

وفي حين بدات الدولة بالفعل في جني ثمار الاستغلال السياحي لمناطق جنوب سيناء فإنه لا يتوقع ان تبدا ثمار ترعة السلام في النضج قبل فترة تتراوح بين عام وعامين ستستغرقها عمليات غسيل التربة بالمياه قبل ان تبدا عمليات استصلاح الاراضي والزراعة الفعلية في اطار عملية هدفها الحفاظ على كميات المياه من خلال دمج مياه الري بمياه الصرف الزراعي التي سيعاد استخدامها مرة اخرى.

وعلى عكس مشاريع استصلاح اراض اخرى في الدلتا، فإن المشروع الحالي يرمي الى قيام الشركات الكبرى، وكبار المستثمرين بعمليات الزراعة وليس صغار المزارعين بهدف تحقيق انتاج زراعي ضخم. وفي هذا السياق ستكون الاراضي موزعة على ثلاث فئات: مستثمرون كبار لمساحات فوق ٥٠٠ فدان، ومستثمرون اقل لمساحات اقل من ٥٠٠ فدان في حين ستكون هناك مساحات اقل من عشرة افدنة تستوعب المتضررين من تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستاجر الذي ادى الى وجود عدد من المستاجرين بلا ارض يزرعونها بعدما عادت للاكها. هذه السياسة في التوزيع هي التي تتحدث الدولة عن تطبيقها ايضا في مشروع توشكى حيث يتم تحويل جزء من مياه النيل الى اراض في جنوب مصر.

وكان الرئيس مبارك تحدث خلال تدشينه مشروع ترعة السلام عن هؤلاء «الذين يقولون اننا لا نقوم بمشروعات قومية»، وقال «ها هي المشروعات القومية امامكم الان» في اشارة منه الى ثلاثة مشاريع ترتكز عليها جهود الحكومة الان الاول في سيناء والثاني في جنوب الوادي في توشكى والثالث في منطقة العوينات في الجنوب الغربي من مصر. ولوحظ ان هذه المشاريع القومية الكبرى التي تحاول الدولة جذب اكبر قدر ممكن للاستثمار فيها، هي في النهاية من نتاج مؤسسات الانتاج التقليدية العريقة في مصر، هي مؤسسة الري ومؤسسة الزراعة، في مقابل عمليات تنموية صناعية متركزة على جهود القطاع الخاص في المدن الجديدة.

ولان المشاريع الثلاث تعتمد في الاساس على استغلال اكبر قدر ممكن من مياه النيل فإن هناك



جدلا حول اذا كانت حصة مصر من مياه النهر البالغة ٥٥ مليار متر مكعب سنويا ستفي بالاحتياجات الكبيرة لهذه المشاريع.

وفي سيناء تحدث الرئيس مبارك عن استغلال كل قطرة من المياه، وفي توشكى كان الرد هو ان المياه التي ستقدم في عمليات الزراعة هي في الاصل من فائض مياه النيل في ايام الرخاء في حين ستعتمد مشاريع شرق التفريعة في العوينات في الاصل على استغلال اكبر قدر ممكن من مخزون المياه الجوفية الى جانب مياه النيل .

على ان مشروع ترعة السلام اعاد الى الاذهان من جديد الاحاديث التي ترددت بعد توقيع اتفاقات السلام مع اسرائيل حين طرحت افكار تتحدث عن نقل مياه النيل من مصر الى اسرائيل، لكن الرئيس مبارك كان حاسما وهو يفتتح الترعة حين رد على الصحافيين قائلا: «ان مياهنا على قدر حاجتنا ولن نعطي احدا قطرة ماء».

ودفع هذا الموقف حزب التجمع الوطني الى اصدار بيان سريع قال فيه انه يقدر التصريح المهم الذي ادلى به الرئيس مبارك حين قال ان مياه النيل لن تذهب الى اسرائيل. واضاف ان اهمية هذا التصريح تكمن في انه يرد على المطالب الاسرائيلية المتكررة بمد مياه النيل الى النقب ويرد على مخاوف متبقية لدى المصريين من الاستجابة لهذا المطلب ■



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١١/١٩٩٧

الغناء فقط لا يكفي

النيل فى خدمة الأمن القومى!

شطبت الحرب وجه سيناء بالسكين .. وألقت ماء النار على شفتيها .. وسممت المياه والرمال والنخيل والأسماك .. ورشت الحقد على الممرات والوديان .

كسرت الحرب سنبلة القمح التى تنبت بين شفتى سيناء وجففت خط الحليب الذى ينزل من ثديها إلى الخليج .. وكادت أن تفقدها ذاكرتها القديمة القوية التى تحولت بفعل الصبر والشوق إلى فيروزة زرقاء فى لون السماء .. مملكة الله .

ليس سهلاً فى زمن الحرب أن يسترجع الإنسان وجه المكان .. فالحرب ضد الذاكرة .. لكن .. الحرب انتهت منذ ربع قرن ولم نسترجع وجه سيناء .. لم ننصفها .. لم نفهمها .. لم نستوعبها .. ظللنا نحبها كالبدو الرحل .. نأوى لفراشها بعض الليل وعند الفجر نهجرها .. ونهاجر .. كالبدو الرحل .

وقد عشت عملية استعادة سيناء بولادة قيصرية .. رأيت سيناء وقد شقت بطنها فى الحرب .. وأحسست بالألم المجنون الذى عاشته .. وشممت رائحة الدماء المختلطة بغبار القتال والرمال .. وتابعت استعادتها مرحلة مرحلة .. ونخلة نخلة .. وخيمة خيمة .. واحتفظت فى خزانة مستنداتى ووثائقى السياسية بمنديل كلينكس عليه دموع مجندة إسرائيلية انهارت وهى تنسحب مع وحدتها من شرم الشيخ إلى إيلات .. وقد أسعدنى ذلك كثيراً رغم الخراب والدمار الذى تركه الإسرائيليون وراءهم .

واعترف بأننا اندفعنا إلى سيناء فى لهفة العاشق المحروم .. حملنا معنا السمن والقمح والأسمنت وأسلاك البرق والكهرباء ، وكتب القراءة والحساب .. لكن حملنا معنا أيضاً جهلنا بسيناء .. فرغم المليارات التى أنفقت لم يزد عدد سكانها .. لم يستقر أحد من سكان وادى النيل فيها .. ظلوا زواراً .. وسائحين .. فتضاعف إحساس أهلها بعدم الاستقرار .. وواصلوا الرحيل .. ظلوا



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣/١١/١٩٩٧

* متحركين على ارض ثابتة .. ظل كل ما بُنى على هذه الارض مهدداً بالضياع .. وباستيلاء إسرائيل عليها .. فالامن ليس دبابة ، وإنما مزرعة .. وشرط الدفاع عن الارض هو ان تمتد جذورى فيها .. وفضيلة الاستشهاد لا تُولد ، ونحن على سفر .. او على عجلات .. او على سيور متحركة .. وإنما تُولد بالاندماج والتوحد وتداخل اللحم في اللحم وامتزاج النفس بالنفس .. مثل لحظات العشق النارية .

إن هذه النظرية الإنسانية ، الصوفية ، السياسية هى النظرية التى استغلتها إسرائيل في التخفف من عقدة الامن المزمنة التى تسيطر عليها .. فهى تزرع المستوطنات وتفرضها بالقوة ثم تترك المستوطنين يدافعون عنها .. وهى تدرك بخبرتها في سرقة الاراضى ان من السهل إعادة انتشار القوات ، وان من الصعب إعادة انتشار المستوطنات .. وليست صدفة ان معظم وزراء الدفاع في إسرائيل بدأوا حياتهم في الكيبوتز ومروا قبل ان يشهروا السلاح في وجوهنا على وزارة الزراعة .

وقد اكتسحت إسرائيل سيناء - في حرب يونيو ١٩٦٧ - في ست ساعات لانها كانت خالية من مراكز التواطن والاستقرار .. لكنها دفعت ثمناً غالياً من دماء جنودها عندما توغلت في الثغرة إلى المناطق السكانية المستقرة بالزراعة في غرب القناة .

إن الخضرة ليست مجرد شجرة تحطم سم الصحراء وليست مجرد ثمرة نشم فيها رائحة الجنة ، وليست مجرد مهنة نمنحها لشاب يعانى من البطالة .. إنها امن قومى .

لذلك .. فإن وصول النيل إلى سيناء سابحاً بمياهه العذبة في قناة السويس هو انقلاب استراتيجى بكل المقاييس .. فقطرات المياه ستصبح شرياناً للحياة في صحراء العطش .. ستوسع مساحات الخضرة في بيئة لا تتعاطى - إلا نادراً - اوراق الشجر .. ستدخل الزراعة المدرسة لأول مرة لتعالج امية الرمال .. وستغلب الزراعة كيان البدو الرحل وتقنعهم بالإقامة وبمد جذورهم في تربة اصبحت قادرة على استيعاب هذه الجذور بعد إن شربت من مياه النيل .. وستجعلهم يحملون السلاح دفاعاً عن هذه الجذور .. إن البشر والشجر هم الذين يقاومون العواصف .

وبهذا المفهوم الحضارى والعسكرى يكون وصول النيل إلى سيناء عبوراً جريئاً للقناة التى حُفرت بالدماء .. وأُغلقت بالدماء .. وفُتحت بالدماء .. وفصلت وفطمت سيناء عن ثدى النهر الذى يجرى في الوطن الام .. لكن .. مشروع بهذه الاهمية والحيوية مر علينا مرور البدو الرحل .. لم نتوقف لنتامله .. ولم نشرح للناس وظيفته .. ولم نكشف لهم مدى صعوبة تنفيذه .. لم تسافر الكاميرات والكلمات مع خيوط المياه في رحلتها الشاقة من الوادى القديم إلى سيناء عبر القناة لنعرف حجم وثقل المشروع .. واكتفينا بالاغانى المملة التى نستعملها في التعبير عن كل ما يمر بنا .. من ماتش كرة إلى مشروع قومى بهذا المستوى سيقلب كيان هذا الوطن .. والمذهل بعد ذلك إننا نتساءل : لماذا ينصرف الناس عن القضايا الجادة إلى الغرق في نميمة شبكات الآداب ؟!■

عادل حمودة



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ١١ / ١٩٩٧

برافو يا ريس

بقلم: د. الشافعى بشير

لسنا من حزب بالروح والدم نفديك يا مبارك.. وإنما نحن من فصيلة لا ونعم..

لا.. عندما يجب أن تُقال للحاكم.. ونعم.. عندما ينبغى أن تصدر عن نفس واعية بالحدث الوطنى مثل ذلك الذى شاهدناه وسمعناه مساء الاحد والمياه تتدفق من السحارة تحت القناة إلى سيناء من أجل الزراعة والتعمير.

فقد تابعنا وانتظرنا.. تابعنا الحدث العظيم وانتظرنا الموقف الرئاسى من مسالة توصيل مياه النيل إلى إسرائيل.. أما المتابعة فقد كانت منذ نوفمبر ١٩٧٩ عندما صرح الرئيس السادات فى حيفا بانه يعتزم توصيل مياه النيل التى تروى سيناء إلى صحراء النقب فى إطار التعاون مع إسرائيل.. عندئذ عارضنا الرئيس بشدة ونشرنا مقالاً بجريدة «الشعب» تحت عنوان (عشرة أخطاء فى قرار الرئيس بتحويل نهر النيل إلى إسرائيل)، ثم زدنا معرفة بخبايا ذلك القرار عندما قرأنا ماقاله مناحم بيجين وعيزرا وايزمان وموشى ديان والاستاذ محمد حسنين هيكل والدكتور بطرس غالى والمهندس عبد العظيم أبو العطا والدكتور مفيد شهاب.. واتضح أن الامر أعمق وأخطر كثيراً من مجرد كلمات وُضعت على لسان رئيس دولتنا فى حيفا عام ١٩٧٩.. اتضح أنه مخطط صهيونى قديم وخطير، «وأن ترعة السلام والسحارة تحت قناة السويس إنما هى خطوات فى طريق تحقيق الأمل المصرى الكبير فى تعمير سيناء، وكذلك تحقيق الأمل الصهيونى الأكبر فى تعمير صحراء النقب فى الأرض الفلسطينية المحتلة وتوطين ثلاثة ملايين يهودى لكى تزيد إسرائيل قوة وعدواناً.. كان ذلك مبلغ علمنا إلى أن ذهب الرئيس مبارك إلى شرق القناة لإطلاق مياه النيل إلى سيناء، وساله أحد الصحفيين (هل يمكن مد مياه النيل إلى إسرائيل؟.. وكان جواب الرئيس.. لا.. هذا المشروع مصرى والمياه على قدر احتياجاتنا فقط، ونحن لا نعطى المياه لاحد، لان الاتفاقية الخاصة بمياه النيل لا تعطينا حق التصرف فى هذه المياه...).

عندئذ.. أحسست برغبة فى أن أصفق للرئيس، بل لقد طلبت من طلابى فى كلية الحقوق بجامعة المنصورة أن يرسلوا خطابات تأييد للرئيس مبارك فى هذا الموقف الوطنى القوى.

ولكن.. فقط.. نرجو من السيد الرئيس أن يتمسك بهذا الموقف فى مواجهة الضغوط الامريكية والإسرائيلية، وألا يحيد عنه أبداً.. ولا نريد أن نستعيد ذكرى مواقف أعلنها الرئيس ثم عدل عنها.. أولها بشأن مطالبة الرئيس ريجان بالاعتذار عن خطف الطائرة المصرية، وثانيها بشأن التصريح بعدم التوقيع على معاهدة حظر إجراء التجارب الذرية ثم العدول عنه، وأسبق من ذلك التصريح بضرورة الانسحاب المتزامن للقوات العراقية والامريكية من الكويت ثم العدول عنه..

نريد ثباتاً على المبدأ وتمسكاً بالموقف الوطنى القومى الصحيح.. فهل هذا كثير؟



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ / ١١ / ١٩٩٨

مشروعات مشتركة بين مصر والسودان فى مجال المياه

بحث وسائل الترشيد.. ومواجهة الفيضانات العالية مستقبلاً

قررت الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل المصرية السودانية، تنظيم سلسلة من الندوات والمؤتمرات فى كل من القاهرة والخرطوم بالتناوب لأستعراض القضايا المتعلقة بالمياه والمشاكل المائية المفاجئة وكيفية مواجهتها ووسائل ترشيد استخدامات المياه بالطرق المختلفة. أكدت الهيئة ضرورة التنسيق والتعاون بين البلدين فى مواجهة الفيضانات العالية والمنخفضة فى السنوات القادمة والاستعداد لمواجهتها ووسائل مقاومة «ورد النيل» على طول مجرى النهر والحد من عمليات الاطماء بالخزانات وتشغيلها التشغيل الامثل.

صرح المهندس أحمد فهمى وكيل أول وزارة الاشغال والموارد المائية، رئيس وفد مصر فى اجتماعات الهيئة الفنية المشتركة، التى اختتمت اجتماعاتها بالخرطوم، بأنه تقرر عقد اجتماعات الدورة القادمة للهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل المصرية السودانية فى القاهرة فى ديسمبر القادم. وأوضح ان اجتماعات الهيئة المشتركة التى استغرقت أسبوعا بالخرطوم تمت فى جو ساده الود والاخاء والتلاحم بين الشعبين الشقيقين وشهدت الاجتماعات تفاهما كاملا بين الخبراء والفنيين فى البلدين من أجل الاستغلال الامثل لحصتى مصر والسودان من مياه النيل ولصالح شعبى البلدين ، والتأكيد على تنفيذ المشروعات والدراسات المشتركة لمياه النيل.

وأضاف المهندس أحمد فهمى أنه تم الاتفاق فى اجتماعات الهيئة على البدء فى عمل الدراسات الخاصة بكيفية تقدير كميات الفيضانات فى الفروع المختلفة لنهر النيل والتنسيق المستمر بين البلدين من خلال مركزى التنبؤ بالخرطوم، والقاهرة، وتم الاتفاق على تطوير مواقع التصرفات على مجرى النهر واستخدام التكنولوجيا الحديثة فى قياس التصرف ورصد مناسيب المياه فى البلدين، مما يجعل التنبؤ اكثر دقة. وأكد ان هناك تعاونا استراتيجيا بين مصر والسودان فى مجال المياه انطلاقا من ان مصر والسودان دولتا مصب لنهر النيل، وان ما يؤثر على السودان يؤثر على مصر وما يضر مصر يضر السودان. وقال انه ليس هناك ما يمنع من اقامة مشاريع مشتركة بين مصر والسودان واثيوبيا، وأكد ان هناك تعاونا وتنسيقا وتفاهما بين دول حوض النيل العشر فى المشاريع الشاملة، والتى تتعلق بتبادل المعلومات والتنمية البشرية وحماية البيئة وحماية نهر النيل من التلوث وبرامج التدريب والتطوير والاستغلال الأمثل لمياه النهر.



مؤتمر الدوحة

مفاجآت التقارير والوثائق الاقتصادية الرسمية

إسرائيل تطالب بمياه النيل

وائل الإبراشي



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ / ١١ / ١٩٩٧

مؤتمر الدوحة ليس مؤتمرا اقتصاديا ، ولكنه (مؤتمر سياسى يرتدى عباءة اقتصادية)
إن ذلك الوصف ينطبق تماما على المؤتمرات الثلاثة السابقة فى كازابلانكا وعمان والقاهرة
كلها مؤتمرات سياسية .. أهدافها وأغراضها سياسية رغم ورش العمل الاقتصادية الشكلية المتعددة
ورغم المصطلحات الاقتصادية وتعبيرات رجال البيزنس الشهيرة
التى تنهمر كالمطر فى قاعات الاجتماعات وعلى موائد الطعام
ورغم عشرات المشروعات الاقتصادية التى تقدمها كل دولة .

ولقد حضرت المؤتمرات الثلاثة السابقة فى كازابلانكا ثم عمان ثم القاهرة ، واكتشفت ان المشروعات الاقتصادية التى قدمتها كل دولة فى كازابلانكا هى نفسها التى قدمتها فى عمان وهى نفسها التى قدمتها فى القاهرة .. وتاكدت انه لم يتم تنفيذ اى مشروع اقتصادى إقليمى مشترك حتى الآن .. وايقنت من خلال المستندات التى سنعرضها بعد قليل أن جميع اللجان الاقتصادية الهامة التى انبثقت عن هذه المؤتمرات قد منيت بالفشل الذريع وعلى راسها : لجنة تنمية خليج العقبة ولجنة تنمية الساحل الجنوبى الشرقى .

وتاكدت اكثر واكثر ان المسالة عبارة عن (سياسة مع قليل من وهم التعاون الاقتصادى) - واكتشفت - ايضا من خلال الوثائق والمستندات - ومنها تقرير سرى هام مرسل من السفارة المصرية فى إسرائيل بتوقيع المستشار التجارى مجدى فرحات - أن إسرائيل لا تريد ولا تهتم بالتعاون الاقتصادى مع الدول العربية ، وانها اتجهت اقتصاديا وتجاريا نحو أوروبا والولايات المتحدة .. ولكنها فقط تريد ان تستفيد من (وهم التعاون



الاقتصادى مع العرب) لتحقيق ثلاثة اهداف :

اولا : تحقيق مكاسب باتجاه التطبيع .

ثانيا : الاستفادة سياسيا من الخلافات العربية التى تتجدد وتزداد قبل واثناء كل مؤتمر اقتصادى مثلما حدث فى قمة عمان ومثلما يحدث مع مؤتمر الدوحة الآن .

ثالثا : ان إسرائيل على استعداد فقط لتحويل « وهم التعاون الاقتصادى » إلى مشروعات اقتصادية حقيقية فى حالة ما إذا كانت هذه المشروعات الإقليمية المشتركة تمثل ضررا او تشكل تهديدا للمصالح الاقتصادية لدولة عربية كبيرة مثل مصر او سورية ، ولعل هذا يفسر اهتمامها الكبير بمجموعة مشروعات الطرق البرية التى تضر بقناة السويس (وسنؤكد هذا التهديد بالوثائق الرسمية ايضا) .

الامر إذن اشبه بـ « حفلة تنكرية » .. وجوه سياسية ترتدى اقنعة اقتصادية .. واهداف ومناورات سياسية تتستر وراء مشروعات اقتصادية شكلية او « للعرض فقط » .

ليس ادل على ذلك من ان الولايات المتحدة الأمريكية التى تستميت من اجل عقد المؤتمر فى موعده تراجعت عن تعهداتها المتعلقة باهم مشروع اقتصادى إقليمى طرح فى المؤتمرات الثلاثة ، وهو مشروع إنشاء « بنك التنمية للشرق الاوسط » لتمويل مشروعات التنمية فى المنطقة ، وبدات تتهرب من سداد حصتها الأمر الذى عطل إنشاء البنك لدرجة ان البعض وصفه بعبارة (مات قبل ان يولد) .. لا احد جادا فى اى تعاون اقتصادى حقيقى ، والولايات المتحدة تتعامل مع المؤتمر باعتباره مؤتمرا سياسيا يتعاطى فيه الجميع « وهم التعاون الاقتصادى » .

وإسرائيل نفسها هى الوحيدة التى استفادت (سياسيا) من فكرة بنك التمويل حتى قبل إنشائه ، فقد حققت مكاسب سياسة من وراء الخلافات العربية حول إنشاء البنك .

وجاء فى تقرير ارسل إلى وزارة الخارجية من المكتب التجارى فى سفارة مصر فى روما مايلى : تردد الدوائر الاقتصادية فى إيطاليا انه حدث انتقاد شديد من فرنسا إلى إيطاليا لانضمامها لتؤيد الولايات المتحدة فى فكرة إنشاء البنك الإقليمى لتنمية الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، والذى سيكون من اختصاصه تدبير الموارد اللازمة للمنطقة فى الوقت الذى انتقدت فيه السعودية كلا من مصر والاردن وفلسطين بسبب تحمسهم لإنشاء البنك .

وفى كل مؤتمر اقتصادى تحدث ازمة سياسية تطغى على كل المناقشات الاقتصادية ، ففى كازابلانكا حدثت ازمة « القدس » حينما تحدث رابين فى الجلسة الافتتاحية عن القدس باعتبارها عاصمة موحدة ابدية لإسرائيل ، ورد عليه بعنف وزير الخارجية عمرو موسى وايده فى ذلك عاهل المغرب الملك الحسن الثانى ، وغطت هذه الازمة على اعمال المؤتمر .

وفى عمان .. اشتعلت ازمة الهرولة حينما حذر وزير الخارجية عمرو موسى من الهرولة باتجاه إسرائيل ، ورد الملك حسين بعنف ، وزاد وزير الخارجية القطرى الشيخ حمد بن جاسم الموقف اشتعالا بهجومه على مصر .. وطغت هذه الازمة على كل الموضوعات الاقتصادية الاخرى .

وفى القاهرة .. غطت قضية الجاسوس الإسرائيلى عزام على اعمال المؤتمر وكانت إشارة مصرية واضحة إلى ان إسرائيل لا تفهم التعاون ولا تعرف إلا لغة التجسس والمؤامرات ، بل إن محاولة تهميش إسرائيل اقتصاديا داخل المؤتمر كان نوعا من العقاب السياسى بسبب سياسات نتانياهو .

وفى الدوحة وضحت الازمة (او الأزمات) السياسية مبكرا .. خلافات عربية عربية ، وخلافات عربية امريكية .

وفى كازابلانكا ـ اول مؤتمر اقتصادى لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا ـ ابدى الدكتور عصمت عبد المجيد الامين العام للجامعة العربية اندهاشه مما يحدث ، وقال لهم : انا مش فاهم حاجة ، كيف تضعون العربة امام الحصان .. إزاى تتكلموا عن تعاون اقتصادى قبل حل المشاكل السياسية .

وفى عمان فجرت اهم ندوة عقدت فى المؤتمر ، وكانت بعنوان : « الشرق الاوسط : هل هو سوق مفتوحة للصفقات ؟ » مفاجاة كشفت وهم التعاون الاقتصادى فى الشرق الاوسط ، واثبتت ان المؤتمر حفلة تنكرية سياسية يرتدى فيها الجميع اقنعة اقتصادية .. وكشفت الندوة انه من بين ٥٦ مليار دولار امريكى تم استثمارها عام ١٩٩٤ فى الأسواق الصاعدة فى العالم كان نصيب الشرق الاوسط مليار دولار فقط ، وان منطقة الشرق الاوسط تحتاج لكى تسد حاجتها من الطاقة الكهربائية اللازمة للنمو فقط إلى استثمار مبلغ ٣٠٠ مليار دولار خلال

■ وزارة الخارجية : نطمئن الجهات الأمنية لن نوافق على أى مشروع الابعد الرجوع إليكم

■ تقرير : إسرائيل اتجهت اقتصاديا إلى أوروبا وأمريكا ولا تركز على التعاون الاقتصادى مع العرب

■ ورسالة رسمية تحذر : إسرائيل اتجهت إلى روسيا للحصول على الغاز الطبيعى



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/ ١١/ ١٩٩٧

الخمسة عشر عاما القادمة .

وقد سجلت السفارة المصرية في روما هذه المعلومات في تقرير لها عن اهتمام الدوائر الاقتصادية الإيطالية بهذه الندوة التي كشفت وهم التعاون الاقتصادي في المنطقة .. بينما يكتفي الجميع بالحديث عن النوايا الحسنة ، وحينما يتساءل البعض عقب كل مؤتمر اقتصادي : ماذا تحقق ؟ تأتي الإجابة سريعة ووهمية · يكفي ان يجتمع رجال البيزنس ، ويكفي ان النوايا حسنة ، وكأننا يجب أن نطلق على هذه المؤتمرات «مؤتمرات النوايا الحسنة» .

نبدأ في عرض الوثائق :

تقرير رسمي ارسله المكتب التجاري في السفارة المصرية في إسرائيل منذ شهر ونصف الشهر إلى وزارات الخارجية والاقتصاد والتجارة ، مضمونه ان إسرائيل اتجهت اقتصاديا وتجاريا نحو الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ، وانها لم تعد مهتمة بالتعاون الاقتصادي مع الدول العربية ، وان علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع مصر تضعف وتقل بدرجة كبيرة جدا .

جاء في التقرير الذي وقعه المستشار التجاري بالحرف الواحد : تعتبر إسرائيل في مصاف الدول الغنية اقتصاديا والمتقدمة تكنولوجيا ، حيث تعدى متوسط الدخل القومي للفرد فيها العام الماضي مبلغ ١٧ الف دولار امريكي ، وبلغ حجم تجارتها الخارجية السلعية عام ١٩٩٦ حوالى (٤٨,١٢٦) مليار دولار امريكي ، منها صادرات قيمتها (٢٠,٢٩٩) مليار دولار ، وواردات قيمتها (٢٨,٣٢٢) مليار دورلا ، إلا ان نصيب مصر - اكبر جيران إسرائيل من حيث المساحة والتعداد السكاني والقاعدة الاقتصادية المتطورة والمتنوعة من تلك التجارة كان متواضعا للغاية ، حيث بلغت صادرات مصر إلى إسرائيل عام ١٩٩٦ حوالى ٢٥ مليون دولار ، مقابل صادرات إسرائيلية لمصر خلال نفس الفترة بلغت قيمتها حوالى ٥٧,٩ مليون دولار بحجم إجمالي اقل من ٨٣ مليون دولار ، اى اقل من ٠,٢٪ من إجمالي تجارة إسرائيل الخارجية ، واضاف تقرير السفارة المصرية : يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الأكبر لإسرائيل في تجارتها الخارجية ، حيث بلغت صادراته لإسرائيل خلال عام ١٩٩٦ حوالى (١٥٤٨٣) مليون دولار

سفارة جمهورية مصر العربية
تل أبيب
المكتب التجاري

رقم : ٩٧/١٠٠
تاريخ : ١٩٩٧/٦/١
مرفقات (بدون)

السيد الأستاذ / الوزير المفوض التجاري
مدير إدارة المعلومات

تحية طيبة وبعد ..

إشارة لبرقية الإدارة بتاريخ ٣ الجاري ، بشأن طلب موافاتكم بالأحداث الإقتصادية الهامة ذات المردود المحتمل على الإقتصاد المصري

نتشرف بالإفادة بأن السيد/ Ariel Sharon وزير البنية التحتية الإسرائيلي (والمسئول عن ملف الطاقة بالحكومة الإسرائيلية الحالية) سافر مساء الأمس إلى روسيا الإتحادية ، بغرض إجراء مشاورات مع نظيره الروسي ... وزير الوقود والطاقة السيد/ Boris Nemtsov حول إمكانية قيام روسيا بتزويد شبكة محطات الطاقة الكهربائية الإسرائيلية بإحتياجاتها من البترول الخام والغاز الطبيعي والفحم الحجري. كما أن من المتوقع أن يجري السيد Sharon مفاوضات مع عدد من المسئولين في قطاع البترول الروسي ، وعلى رأسهم ممثلي شركة GAZPROM (والتي تعتبر أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم)

تعليق

كان رئيس الوزراء الإسرائيلي/ Benyamin Netanyahu قد إتفق مع نظيره الروسي/ Victor Chernomyrdin في مارس الماضي بموسكو على تنظيم تلك المشاورات ، علماً أن المباحثات تأجلت نظراً للتعديلات الوزارية التي أجراها الرئيس الروسي/ Boris Yeltsin على حكومة السيد/ Chernomyrdin الشهر الماضي .

تحذير : الغاز الطبيعي من روسيا للضغط على مصر

امريكي ، اى حوالى ٥١,٧٪ من الإجمالي العام للواردات .

في حين بلغت صادرات إسرائيل لدوله حوالى (٦٥٧٦) مليون دولار امريكي ، اى بنسبة حوالى ٣٢,٦٪ من الإجمالي العام لصادراتها .. وتأتي الولايات المتحدة في المقام الثاني ، حيث بلغت صادراتها إلى إسرائيل خلال عام ١٩٩٦ حوالى ٥٩٨١,٦ مليون دولار - بنسبة حوالى ٢٠٪ من الإجمالي العام - مقابل صادرات إسرائيلية إليها قيمتها (٦٢٨١,٧) مليون دولار ، تمثل ٣٠,٦٪ من الإجمالي العام .. ويتضح من ذلك جليا ان الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة سويا حظيا بحوالى ٧٢٪ من سوق الاستيراد في إسرائيل مقابل حوالى ٦٣,٢٪ من الاسواق الخارجية للبضائع الإسرائيلية ، ويمكن إرجاع اهم اسباب تلك الهيمنة الاوروبية الامريكية على تجارة إسرائيل الخارجية إلى اتفاقي التجارة الحرة اللذين وقعتهما إسرائيل معهما ، واللذين يسمحان لدول الاتحاد والولايات المتحدة بالتصدير المباشر دون قيود كمية إلى إسرائيل ، ودون خضوع الواردات منها لرسوم جمركية .

ويبدأ تقرير السفارة المصرية في إسرائيل في تحديد اسباب ضعف الصادرات المصرية إلى إسرائيل كما يلي :

١ - الظروف المتذبذبة للعلاقات السياسية بين الدولتين ، وحساسيتها لتطورات العملية السلمية على المسارات الإسرائيلية العربية المختلفة ، وهو ما يؤثر سلبا وبصورة عنيفة وفجائية على استعداد الجانب المصري للتعامل تجاريا مع شركات إسرائيلية حتى ولو كانت شركات مملوكة للعرب المقيمين في إسرائيل (عرب ١٩٤٨) ويظهر الأثر السلبي هذا بصورة واضحة على توقف تبادل زيارات العمل لتجمعات رجال الاعمال في البلدين منذ مارس ١٩٩٦ في الوقت الذي تتكرر فيه زيارات وفود رجال الاعمال إلى إسرائيل من دول رئيسية منافسة لمصر مثل الصين والهند وجنوب افريقيا وتركيا .

٢ - ظهور شركاء تجاريين جدد لإسرائيل من دول المنطقة ودول شرق اوروبا وامريكا اللاتينية يتمتعون ببعض المزايا الجمركية التي يتمتع بها الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة ، وذلك من خلال قيام إسرائيل على مدى العامين الاخيرين بالتوقيع على اتفاقيات تجارة حرة مع كل من تركيا والأردن والهند والمكسيك وسلوفاكيا والتشيك وغيرها ، ولا يخفى على احد ان الميزة النسبية الاولى التي تتمتع بها مصر في إطار المنافسة في السوق الإسرائيلية وهي العمالة الرخيصة نسبيا عالية التدريب تتمتع بها ايضا دول أخرى مثل تركيا ودول شرق اوروبا ، وقد دخلت هذه الدول المنافسة بقوة ، مما ضاعف الضغط على القدرة التنافسية لعدد من السلع التصديرية المصرية الرئيسية .

٣ - التطبيق الصارم للشروط والمواصفات القياسية الإسرائيلية على الواردات الداخلة إلى إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية على السواء ، وذلك تطبيقا للاتفاق الاقتصادي الموقع بين منظمة التحرير وإسرائيل في باريس عام ١٩٩٤ ، ويظهر ذلك جليا من عجز المصدرين المصريين عن الوفاء ببعض طلبات الاستيراد التي ترد من الجانب الفلسطيني ، مثلما يحدث حاليا في إطار المحاولات المصرية المستميتة لإنهاء صفقة للسيارات الـ «Jeep» - جيب - للشرطة الفلسطينية .

وهنا نتساءل : كيف يقوم تعاون اقتصادي ومصر لا تستطيع إنهاء



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٧

صفقة سيارات جيب ابرمتها مع الشرطة الفلسطينية .

٤ ـ لجوء إسرائيل تكرارا إلى الإجراءات الحمائية لمواجهة تدفق سلع مصرية ذات ميزة نسبية إلى السوق الإسرائيلية ، وقد حدث علم ١٩٩٦ ان فرضت إسرائيل رسما جمركيا قدره (٨٪) على الواردات القادمة إليها من مصر من مادة الـ « LABS » المستخدمة في صناعة المنظفات الصناعية حماية للمنتج المحلى لها (شركة داليا للكيماويات) .

٥ ـ تجمد الإطار التعاقدى للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين منذ التوقيع على اتفاق التجارة الحالى عام ١٩٨٠ وعدم اجتماع اللجنة التجارية المشتركة المنشاة في إطاره بصفة دورية منتظمة لبحث تلك المعوقات وسبل علاجها ، وفي هذا النطاق فإن اللجنة المذكورة لم تنعقد منذ عام ١٩٩٤ على الرغم من أن دورة انعقادها سنوية .

انتهى تقرير السفارة المصرية في إسرائيل الهام والخطير .

وبالحسابات السياسية والاقتصادية .. وبحسابات فيثاغورث التى تعتمد على البراهين والإثباتات نستطيع ان نتساءل :

ـ إذا كانت إسرائيل لا تريد التعاون الاقتصادى مع العرب كما اثبت التقرير السابق ، وإذا كانت تركز نشاطها التجارى والاقتصادى على الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة ، وبعض الشركاء التجاريين الجدد في شرق اوروبا ، وإذا كانت المؤتمرات الاقتصادية الخاصة بالتنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا تعقد بهدف إدماج إسرائيل اقتصاديا في المنطقة .. فلماذا نهرول باتجاه إسرائيل ، ولماذا نشجع على عقدها من الاصل ، طالما اننا عاجزون عن توجيهها لخدمة المصالح الاقتصادية العربية .

إن رسالة اخرى ارسلها المكتب التجارى في سفارة مصر في تل ابيب في شهر يونية الماضى إلى الوزارات المعنية تعبر عن ذلك التراجع الإسرائيلى حيث حذرت الرسالة من اتجاه إسرائيل إلى روسيا للحصول على احتياجاتها من الطاقة والغاز الطبيعى ، وجاء فيها : بالإشارة إلى طلبكم بالاحداث الاقتصادية الهامة ذات المردود المحتمل على الاقتصاد المصرى ، اتشرف بالإفادة بان السيد اريل شارون وزير البنية التحتية الإسرائيلى والمسئول عن ملف الطاقة سافر امس إلى روسيا الاتحادية بغرض إجراء مشاورات مع نظيره الروسى حول إمكانية قيام روسيا بتموين شبكة محطات الطاقة الكهربائية الإسرائيلية باحتياجاتها من البترول الخام والغاز الطبيعى والفحم الحجرى .

واضاف التقرير : إن المكتب التجارى المصرى في تل ابيب يعتقد ان هذه المشاورات ماهى إلا محاولة إسرائيلية لكسر الجمود في المفاوضات الموازية مع مصر والمتعلقة بالحصول على احتياجاتها من الغاز الطبيعى من مصر كما ان إسرائيل سبق ان قامت بمحاولات مشابهة مع كل من قطر وتركيا واليونان وتركمانستان لممارسة ضغط غير مباشر على مصر لحثها على سرعة إنهاء المفاوضات الثنائية على اعتبار ان الغاز الطبيعى المورد إليها من مصر عبر انابيب برية هو البديل الأكثر منطقية والأقل تكلفة بالنسبة لصناعة توليد الطاقة الكهربائية من مصادر حرارية .

إذن إسرائيل لا تنتظر وتبحث عن البدائل الاقتصادية خارج المنطقة ، وتركز على مصالحها الاقتصادية جيدا .

ويكفى ان نتعرف ايضا انه رغم العلاقات الوثيقة التى تربط إسرائيل بكل من الأردن وقطر إلا ان تل ابيب هى التى الغت (او على الاقل جمدت) المشروع الثلاثى المشترك بين الدول الثلاث ، والمتعلق ببناء مصنع لتسييل الغاز في ميناء العقبة ، ويتولى هذا المصنع تزويد إسرائيل والأردن بالغاز المسال من قطر ، إن هذا المشروع ولد في قمة عمان الاقتصادية واثار جدلا وقتها لان بموجبه كان الغاز المسال القطرى سينتقل عام ٢٠٠١ من قطر عبر البحر إلى كل من الأردن وإسرائيل ، وبموجبه كانت تل ابيب ستحصل على ٧٥٪ من الغاز بينما تحصل عمان على ٢٥٪ فقط .

إلا ان إسرائيل ـ ونحن ننقل هذه المعلومات من احتجاج رسمى أردنى ضد تل ابيب لتجميدها المشروع ـ اكتشفت ان تكلفة نقل الغاز من قطر باهظة ، فعطلت المشروع ، وعقدت المفاوضات مع الشركة النفطية الأمريكية التى كانت ستتولى إقامة المشروع .

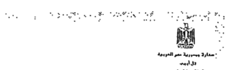
إن إسرائيل بالتالى تستفيد من الهرولة سياسيا .. ولكنها غير مستعدة لدفع اى ثمن اقتصادى .. هى تستفيد من اللغط والجدل الذى يثار حول كل مشروع اقتصادى إقليمى مشترك ، وتستفيد من حالة الانقسام العربى في هذا الشان ، وتستفيد من كل شرخ في جدار الرفض الشعبى العربى للتطبيع مع إسرائيل ، ولكنها (اقتصاديا) تحسب التعاون الاقتصادى بالورقة والقلم ، بالارباح والخسائر ، ومستعدة للتراجع إذا كانت الحسابات الاقتصادية في غير صالحها .

ومن جانب اخر تتحمس إسرائيل للمشروعات الاقتصادية المشتركة التى تهدد المصالح الاقتصادية لدولة عربية كبيرة مثل مصر .

إن حماس إسرائيل الشديد لمجموعة مشروعات النقل البرى سببه أن هذه المشروعات تهدد إيرادات قناة السويس .

ومن خلال متابعتى للمؤتمرات الاقتصادية الثلاثة السابقة كنت مندهشا من حماس إسرائيل البالغ للاجتماعات المتعلقة بإحدى اللجان المنبثقة عن هذه المؤتمرات ، وهى لجنة مشروع تنمية الساحل الجنوبى الشرقى للبحر المتوسط ، والتى تشترك فيها مصر والسلطة الفلسطينية وإسرائيل والاتحاد الاوروبى .. وبذلت إسرائيل جهدا كبيرا لإقناع الاتحاد الاوروبى بتمويل المشروع .. ونظرا لاهمية وحساسية المشروع فقد عقدت من اجله ثلاثة اجتماعات داخل وزارة الخارجية اقتصرت على وفود الوزارات المصرية المعنية بالمشروع فقط ، وزال هذا الاندهاش بمجرد الاطلاع على المحضر الخاص باحد هذه الاجتماعات الثلاثة ، والذى عقد منذ عدة أشهر في مقر وزارة الخارجية وحضره مندوبون وممثلون لوزارات الصناعة والزراعة والرى والنقل والكهرباء والبيئة والخارجية والدفاع والأمن القومى .. واكتشفت من خلال محضر الاجتماع ان إسرائيل متحمسة لاعمال هذه اللجنة بسبب اطماعها في نقل مياه النيل إلى سيناء ، ومنها إلى إسرائيل من خلال هذا المشروع على اعتبار ان سيناء هى





سفارة جمهورية مصر العربية

تل أبيب

المكتب التجاري

دراسة مختصرة

عن معوقات التصدير إلى إسرائيل

مقدمة

التوزيع الجغرافي لتجارة إسرائيل الخارجية

تقرير المكتب التجارى فى تل ابيب : إسرائيل لا تريد التعاون الاقتصادى مع العرب

الجزء الجغرافى المصرى فى المشروع الذى يدخل بعد ذلك على غزة ثم إسرائيل .

وجاء فى محضر الاجتماع بالحرف الواحد : فجر مندوب هيئة الأمن القومى فى الاجتماع مشكلة المياه ، وقال ان هذه المنطقة تعانى من ضعف وندرة مصادر المياه ، وحذر من ان إسرائيل متحمسة لهذا المشروع لتعيد من خلاله فتح ملف نقل مياه النيل إلى إسرائيل عبر سيناء ، وهذا الموضوع يدخل فى إطار الأمن القومى .

وهنا تدخل ممثل وزارة الرى وقال : نحن نعلم إن إسرائيل تفتح موضوع نقل مياه النيل باستمرار ، ونعلم انها لا ترحب بوجهة نظرنا الرافضة تماما لهذا الموضوع ، ومايمكننا الدخول فيه هو إنشاء مشروعات لتطوير مصادر المياه غير التقليدية ، وتقليل تكلفة الحصول على مياه الرى ، وأضاف : ثم إننا نعلم ان إسرائيل لديها مشاريع مشتركة مع تركيا لاستيراد المياه .

ورد السفير رءوف غنيم ممثل وزارة الخارجية : اطمئن الجهات الأمنية بانه لن تكون هناك موافقة على اى مشروع قبل استطلاع رأى الجهات المعنية ، والجهات الأمنية الأخرى كالأمن والدفاع وغيرهما ، وانه لا مجال إطلاقا للتفكير فى مشروعات للاستفادة المشتركة من مياه النيل او حتى المياه الجوفية ، واضاف السفير ولمزيد من الاطمئنان سنطالب باستبعاد موضوع المياه من جدول الأعمال .

وفى نفس الاجتماع حذر ممثل وزارة الصناعة المصرية من ان يؤثر ضعف الكثافة السكانية فى العريش على استفادة مصر من المشروع ، وقال : يوجد عدم توازن فى الكثافة السكانية فى المنطقة التى سيقام عليها المشروع ، وخاصة ان الكثافة السكانية فى غزة ، وكذلك فى اشدود مرتفعة مقارنة بالعريش .

ثم ينبه ممثل وزارة الخارجية إلى ان الفلسطينيين يشعرون بالإحباط لحصولهم على فتات المعونات الدولية ، وان الجانب الفلسطينى فى المشروع لديه رغبة فى تنفيذ بعض المشروعات التى ليس لها اعتبارات اقتصادية كبيرة ، ولكنه يصر عليها لما لها من دلائل لتاكيد الشعور بالسيادة مثل مشروع إنشاء مطار غزة .

وفى انتظار مؤتمر الدوحة يبقى السؤال مطروحا : هل نتخلى عن فكرة إدماج إسرائيل اقتصاديا فى المنطقة خاصة بعد ان كشفت التقارير الرسمية التى اوردناها ان تل ابيب لا تريد التعاون الاقتصادى مع العرب إلا فى المشروعات الضارة بمصالحنا الاقتصادية ؟!■



أجرى محادثات "شبه سرية" مع الأمير الحسن

شارون في عمان لمتابعة مشاريع المياه

□ عمان – من سلامة نعمات:

■ اجرى وزير البنى التحتية الاسرائيلي اريل شارون امس محادثات «شبه سرية» في عمان مع ولي العهد الأردني الأمير الحسن اعتبرها الجانب الاسرائيلي مؤشراً الى عودة العلاقات الى طبيعتها بين الجانبين، فيما اكد الجانب الأردني انها اقتصرت على البحث في تنفيذ بنود معاهدة السلام بين الجانبين على صعيد المشاريع الاقتصادية المشتركة.

وفرض الإعلام الرسمي الأردني تعتيماً شبه كامل على زيارة شارون ومحادثاته مع ولي العهد، والتي كانت تأجلت بانتظار انتهاء الانتخابات النيابية الأردنية التي اجريت الثلثاء الماضي، تفادياً للحساسيات المرتبطة بزيارة الوزير الاسرائيلي المعروف بتطرفه عشية الاقتراع.

ولم تبث وكالة الأنباء الأردنية الرسمية والتلفزيون الأردني حتى بعد مغادرة شارون اي نبأ عن المحادثات التي لم يعلن عنها مسبقاً في عمان.

وجاءت زيارة الوزير الاسرائيلي، الذي اعلن عام ١٩٧٤ ان الأردن هو الوطن البديل للفلسطينيين، بعد ستة اسابيع على محاولة الاغتيال الفاشلة التي نفذها جهاز الموساد الاسرائيلي ضد السيد خالد مشعل، رئيس

المكتب السياسي لـ «حركة المقاومة الاسلامية» (حماس) في عمان. وكان الأردن ابرم صفقة مع اسرائيل اطلق بموجبها عدداً من عملاء الموساد الذين اعتقلوا إثر العملية الفاشلة، مقابل اطلاق مؤسس «حماس» الشيخ احمد ياسين وعدد من السجناء الفلسطينيين والأردنيين يتراوح بين ٣٠ و٥٠ سجيناً. ورحبت «حماس» في حينه بالافراج عن الشيخ ياسين لكنها دانت الصفقة التي اطلق بموجبها زعيمها الروحي.

ويقول مسؤولون اردنيون ان محادثات الحسن - شارون امس، التي شارك فيها عدد من الوزراء المعنيين، ركزت على تنفيذ اسرائيل مشاريع في منطقة وادي الأردن المحاذية للضفة الغربية، فضلاً عن مشاريع لتقاسم المياه المشتركة. وكان العاهل الأردني الملك حسين وجه انتقادات الى رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو متهماً اياه بعدم الايفاء بالتزاماته ووعوده تجاه الأردن وفق معاهدة السلام.

ويشير ديبلوماسيون غربيون الى ان المسؤولين الأردنيين يرون في شارون، رغم تطرفه السياسي، وزيراً فاعلاً في الحكومة الاسرائيلية، يلتزم وعوده والتزاماته تجاه المملكة مقارنة بنتانياهو. ويرى الديبلوماسيون ان الضرر الذي ترتب على محاولة اسرائيل اغتيال مسؤول «حماس» في الأردن في ٢٥ ايلول (سبتمبر) الماضي، كان محدوداً على صعيد تأثيره في العلاقات الثنائية.

وذكرت مصادر موثوق بها ان شارون اجتمع مع ولي العهد الأردني ووزير الخارجية الدكتور فايز الطراونة لمدة ثلاث ساعات تم خلالها «بحث المشاريع المشتركة والتجارة وقضايا المياه والكهرباء والسياحة. وتمخضت المحادثات عن قرار بتشكيل لجنة مشتركة لمتابعة المشاريع».

وقالت المصادر ان المحادثات مع شارون، الذي رافقه مساعده للشؤون العربية مجالي وهبة (درزي) «تمت في اجواء عملية». واستقبل شارون لدى وصوله عبر جسر الملك حسين (اللنبي) وزير الصناعة والتجارة الدكتور هاني الملقي، فيما رافقه لدى وداعه وزير المياه والري الدكتور منذر حدادين. وتابعت المصادر ان الجانبين اتفقا على عقد لقاءات عمل اخرى بعد المؤتمر الاقتصادي المقرر في الدوحة، والقيام بزيارات ميدانية

لمنطقة وادي الأردن والبحر الميت والعقبة وايلات، حيث تتركز المشاريع المشتركة التي تنتظر التنفيذ.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١/١١/١٩٩٧

المشروعات التركية على دجلة والفرات.. ومستقبل ٢٥ مليون عراقى وسورى

التهديد لمصائر الشعوب أمر يجب مواجهته والوقاية من اخطاره.. لهذا لا يمكن السكوت على ما تفعله تركيا من انتقاص لحقوق سوريا والعراق فى مياه نهرى دجلة والفرات، بالقدر الذى يهدد حياة حوالى ٢٥ مليون شخص يعيشون فى أرض ازدهرت فيها الحضارات بمساعدة مياه النهرين المهددة الآن.

هذه التهديدات تزايدت أخيرا مع المشروعات التركية فوق نهر دجلة، فى الوقت الذى تستمر فيه مشروعاتها على نهر الفرات لرى مساحات إضافية تقدر بحوالى ٤ ملايين فدان، مما يؤثر على الزراعة السورية والعراقية.

ولتوضيح هذه المخاطر التقى مراسل الأهرام فى دمشق مع مسئولين عراقيين وسوريين مختصين بمسالة المياه الدولية، حيث صححوا بعض المعلومات وقدموا معلومات جديدة، فضلا عن حصولة على وثائق خاصة بالخارجية السورية تتناول حقيقة الموقف.

رسالة دمشق:
عاطف صقر

يقول ناجى على حرج ممثل وزارة الخارجية العراقية فى اللجنة السورية - العراقية لبحث المياه المشتركة: كان وارد نهر الفرات للعراق من المياه على مدار التاريخ بمتوسط قدره ٣١ مليار متر مكعب سنويا، ولكن بعد أن تكتمل السدود التركية فانه من المتوقع انخفاض الوارد إلى النصف، وهو ما لن يكفى بحاجة العراق، ويعنى ذلك تهديد حوالى عشرة ملايين عراقى يعيشون على نهر الفرات، كذلك حياة عدد مقارب لذلك على نهر دجلة، فى حين يبلغ عدد سكان منطقة جنوب شرق الأناضول فى تركيا - حيث تقام هذه المشاريع - حوالى ٣ ملايين نسمة حاليا.

ويوضح أن تركيا تحاول إجراء تغييرات ديموجرافية بجنوب شرق الأناضول، بجذب سكان مناطق تركية أخرى إليها ليصبح عدد السكان بها حوالى ٩ ملايين نسمة، وسيتم هذا الجذب باقامة مشاريع خدمية ومصانع ومستشفيات ومدارس وخدمات أخرى ليزداد السكان بالمنطقة التى كانت منطقة طرد سكانى، ويؤكد أن العراق ليس ضد تنمية الاقتصاد التركى وتركيا، لكن ضد أن تكون هذه التنمية على حساب حقوقه، لأنه كان من الفروض أن تتشاور تركيا مع سوريا والعراق بشأن المشاريع الجديدة، لأن كل دولة من الدول الثلاث يجب أن تضحى بجزء من مخططاتها المستقبلية لتكون مياه النهر كافية لحاجات هذه الدول، باعتبار ان هذا مفهوم الاستخدام المنصف للمياه،

ويضيف معاون وزير الرى العراقى عبد الستار حسين أن مشاريع بعض السدود على نهر الفرات قد انجزت مثل كيبان وقراقايا وأتاتورك، لكن «بيرة جيك وقراقميش» تحت التنفيذ وهناك خطة لإنشاء مشاريع جديدة على نهر دجلة، حيث دعت تركيا لتنفيذ مشروع سد دجلة الرئيسى «سد اليصوى» فى إطار خططهم المستمرة لإنشاء ٢٢ سدا فى النهرين.

٤ ملايين فدان

ويوضح أن الخطورة تكمن فى أنه فور استكمال هذه المشاريع عام ٢٠٠٥ واستثمار مياه خزانات السدود لرى أراض جديدة مساحتها ١.٧ مليون هكتار (حوالى ٤ ملايين فدان)، فإن هذه المساحة ستستهلك كميات هائلة من المياه، ويضاف إلى ذلك أن المشاريع التركية مصممة على أساس صرف مياه الصرف الزراعى تجاه الجنوب فى الوديان المتشعبة التى تصب فى نهر الفرات فى سوريا ثم تذهب إلى العراق ويكون العراق اكثر تضررا من سوريا التى تتضرر ايضا، بحيث يزداد الضرر كلما ذهبنا جنوبا لزيادة تردى نوعية المياه وتلوثها.

قطع المياه

ويقول المهندس عبد العزيز المصرى مسئول المياه الدولية بوزارة الرى السورية إن الوارد المائى لنهر الفرات عند الحدود السورية - التركية ٣١,٤ مليار متر مكعب سنويا وسطيا، إلا أن مجموع ما تخزنه السدود التركية على هذا النهر حوالى ٩٠ مليار متر مكعب مقابل ١٦ مليار متر مكعب فى سدى الفرات وتشرين فى سوريا و ١٢ مليار متر مكعب فى سدى حديثة والقادسية بالعراق وبالتالى فإن مجموع ما تخزنه السدود التركية يفوق ثلاثة اضعافا كامل الوارد المائى السنوى لنهر الفرات ويزيد ايضا ثلاثة اضعاف ما تخزنه السدود السورية والعراقية، وبالتالى فإنه يفوق اضعاف مضاعفة حصة تركيا من مياه نهر الفرات إذا ما تم تطبيق أحكام القانون الدولى العام والخاص بشكل عادل ومعقول بين البلدان الثلاثة.

ويضيف أن حجم تخزين سد أتاتورك يمكن الجانب التركى من قطع مياه نهر الفرات عن سوريا والعراق قطعا كاملا مدة تزيد على السنة ونصف السنة، وهو ما حدث عندما قطع الجانب التركى مياه النهر لمدة شهر كامل فى بداية ١٩٩٠ ولمدة ٤٨ ساعة عام ١٩٩١ لأسباب غير مقبولة من الناحية الفنية وينوه إلى أنه إذا كان الوارد المائى السنوى الوسطى لنهر الفرات يكفى لرى ٢,٥ مليون هكتار، بعد أخذ التبخر من سطح الخزانات والمياه الراجعة من المشاريع الزراعية بعين الاعتبار، فإن تركيا تخطط لرى ما يقرب من ٢ مليون هكتار أى استهلاك ما يقارب ٧٥٪ من مياه نهر الفرات فى حين أنه من الثابت بشكل قاطع فى جميع الوثائق الرسمية الدولية أن سوريا هى الدولة الأفقر بالمياه والأكثر حاجة حيوية للحصول على حقوقها من مياه الفرات.

.. ودجلة أيضا

ويشير إلى نهر دجلة، وأن وارده المائى إلى الحدود السورية - التركية حوالى ١٨,٥ مليار متر مكعب سنويا، فى حين يبلغ حجم تخزين السدود التركية ١٨,٥ مليار متر مكعب ايضا، فى حين لا توجد سدود فى سوريا على دجلة.

وبالإضافة إلى مخاطر التخزين والتلوث ومحاولة استغلال حوالى ٧٥٪ من مياه



نهر الفرات من جانب دولة المنبع وانتقاص حقوق الدولتين المتشاطئتين (سوريا والعراق) فإن المطامع التركية تمتد إلى الثروات الوطنية العربية، وفي هذا الصدد يشير المصرى إلى تصريحات وزير الدولة التركى صالح بلدرهم المسئول عن مشروع تنمية الأناضول (جاب) فى أغسطس الماضى، فقد ذكر الوزير التركى أنه توجد فى الشرق الأوسط موارد بترولية كبيرة، وأن هذه الموارد طبيعية وهبة من الله كالمياه، وانه إذا رضى العرب بضخ نفطهم دون مقابل، فإن تركيا سترسل لهم المياه الموجودة لديها فى بحيرات السدود، واضاف الوزير أن مشروع الـ «جاب» يهدف إلى القضاء على الفقر الذى يعانى منه القسم الاكبر من الشعب التركى وانه لا يحق لأحد التدخل فى سياسة تركيا

وينقل المصرى عن وزير الدولة التركى نفسه قوله لإحدى وكالات الأنباء: إن تركيا ستباشر فى بورصة المياه لبيع مياه الجاب إلى العرب ودول الشرق الأوسط، وانها ليست مستعدة لإعطاء «مياهها» دون مقابل، لذلك تعمل على تسويقها وأضاف الوزير أنه سيتم تعديل إدارة الـ «جاب» بحيث تتحول إلى إدارة محلية خاصة بالمشروع، بحيث تتمكن الإدارة من طرح سندات بورصة الـ «جاب» فى أسواق البورصة العالمية.

المراحل الثلاث

وتعمل تركيا على تنفيذ مخططاتها عبر التباطؤ والتملص من التوصل إلى اقتسام عادل لمياه نهرى دجلة والفرات ويتضح ذلك مما طرحته تركيا بشأن الخطة ذات المراحل الثلاث لحل مشكلة المياه، أى مراحل إجراء مسح هيدرولوجى، وتصنيف التربة، والتقويم الاقتصادى.

ويفند هذه الخطة معاون وزير الرى العراقى، الذى قال: إن هذه الخطة تحتاج إلى وقت طويل للتنفيذ، وهو ما تستغله تركيا لتنفيذ مشاريعها وأيجاد أمر واقع، وأوضح ناقدا الخطة أن مراحلها هى:

١ - إجراء دراسات ومسح للمعلومات الهيدرولوجية لقياس هطول الأمطار وتصاريف المياه ونوعيتها فى تركيا وسوريا والعراق عن طريق فرق مشتركة تقوم بذلك، وهو ما يحتاج لسنوات عديدة لاعتماد معدلات للقياس عليها.

٢ - تصنيف التربة حيث إنه من المعروف أن أصناف التربة تتدرج من الدرجة الأولى حتى الثامنة وكل صنف له مواصفات إنتاجية ويتميز الصنف الأول بقبول زراعة كل المحاصيل وبإنتاجية عالية، وكلما انخفض الصنف قلت الإنتاجية وتحددت نوعية المحاصيل، وإذا أردنا استكمال تصنيف التربة فى الدول الثلاث نحتاج إلى ما لا يقل عن ٢٥ عاما وقد ينتهى الأمر إلى أن المؤشرات التى تم التوصل إليها غير مقبولة.

ويوضح أن الواقع يقول: إن أراضى تركيا التى لم تستثمر بطريقة الرى هى صنف أول، وأنه نظرا لأن العراق يزرع منذ زمن طويل فإن تربته ضعفت وأن الصنف الأول به قليل، لذلك لجأ إلى، استصلاح الأراضى لتحسين صنف التربة.

٣ - التقويم الاقتصادى أى تحديد افضلية توظيف المياه، بمعنى أن تكون هناك أولوية للصنف الأفضل من الأراضى على ما يليه ويعنى ذلك تخصيص معظم المياه لأراضى الصنف الأول الموجودة فى تركيا، ويتم تحويل المتبقى لسوريا والعراق، وتكون خطورة هذا النهج فى أنه يهمل البعد التاريخى، فهناك حضارة وادى الرافدين الموجودة منذ القدم، وهناك مجتمع يضم ملايين الأشخاص، وهناك زراعات واستقرار، لذلك لا يمكن أن نوافق على تخصيص المياه لجانب واحد يعرف مسبقا أن حصته ستكون العظمى وفق تفسيره.

زراعة الأرز

ويستطرد قائلا إنه إذا قومنا السياسة المائية لتركيا، فانها تمثل تدخلا فى الشئون الداخلية للدول، فعندما تسأل تركيا عن السبب وراء زراعة محصول يستهلك كميات كبيرة من المياه مثل الأرز فإن هذا يعتبر تدخلا فى السياسة الزراعية لبلد اخر فقد اعتاد العراقيون فى محافظة النجف على نهر الفرات زراعة الأرز منذ القدم ولا يعرف الفلاحون هناك سوى زراعة الأرز التى تحتاج لمياه وفيرة،، لكن لا يمكن أن تأتى تركيا - وفق الخطة الثلاثية وتقول: لا تزرعوا الأرز لأنه يستهلك مياها أكثر لديكم ويوضح أن المفروض حصول العراق على حصته عند الحدود، وله حرية التصرف فيها.

كما يرد معاون وزير الرى العراقى على ما تروج له تركيا بشأن أن حوض نهر دجلة وحوض نهر الفرات حوض واحد، ويمكن للعراق استثمار مياه دجلة لتغطية النقص فى مياه الفرات وقال: إن هذا المنطق لا يمكن قبوله لأنه ليس صحيحا من الناحية الطبوغرافية لأن أحواض التغذية بالمياه لكل نهر معزولة عن الأخرى، مما يصعب معه نقل المياه من دجلة إلى الفرات.

ويوضح المهندس عبد العزيز المصرى أن نهر دجلة يجرى فى تركيا فى خوانق عميقة يصل عمقها إلى ما يزيد على ١٩٠ مترا ولا توجد أراض واسعة فى حوض بتركيا لريها، فضلا عن أن ٦٠٪ من واردات النهر تأتى من العراق، وهى حقائق طبيعية تجعل من الصعب على تركيا الاستفادة من النهر، لذلك تربط بينه وبين الفرات للاستئثار بالحصة الكبرى من مياه الفرات.

وتضيف إلى ذلك وثيقة من الخارجية السورية حصل عليها الأهرام أن جميع الدراسات التركية تعتبر أن دجلة والفرات حوضان منفصلان وقد أعطى ترتيب الأحواض فى مؤسسة أعمال مياه الدولة التركية رقم (٢١) لحوض الفرات ورقم (٢٦) لحوض دجلة، وكذلك هما فى سوريا والعراق حوضان منفصلان لأن قناة الثرثار (بالعراق) حتى وأن وصلت بينهما، فإن ذلك لا يرتب أثرا قانونيا لاعتبارهما حوضا واحدا، وقد أوردت لجنة القانون الدولى ما ينسجم مع ذلك فى قانون استخدام المجارى الدولية فى الأغراض غير الملاحية بقولها: فمثلا كون حوضى صرف مختلفين يتصلان بواسطة قناة، لا يجعل منهما جزءا من مجرى مائى واحد بالمعنى المقصود فى هذه المواد، وتعقب الوثيقة أنه إذا كانت تركيا لم ترض لنفسها أن تعتبرهما حوضا واحدا، فكيف ترضى لغيرها أن يؤمن بهذه الفكرة المنافية للعلم اصلا.

توحيد المقترحات

وإذا كانت تركيا قد اقترحت خطة ثلاثية المراحل، وأقامت السدود وتواصل مشاريعها على الفرات ودجلة وما يرتبط بذلك من تلويث المياه القادمة لسوريا والعراق فما هو تصور السوريين والعراقيين لحل هذه المشاكل؟

حصة المياه: تتضمن وثيقة للخارجية السورية أن سوريا اقترحت اجتماع اللجنة الفنية المشتركة التركية - السورية - العراقية للنظر فى توحيد الاقتراحات الخاصة بالأطراف الثلاثة فى اقتراح واحد يقبله الجميع وأوضحت أن المقترح السورى يتضمن مشاركة الأطراف الثلاثة فى القياسات المائية فى محطات القياس على نهرى الفرات ودجلة، لتحديد الجريان الطبيعى لكل من النهرين عند الحدود المشتركة، ويقترح أن تضع اللجنة المشتركة خريطة مناسبة تضم مشاريع الرى القائمة والجارى تنفيذها والمخطط لها على النهرين، والمساحة الاجمالية والصافية لكل مشروع رى، والاحتياجات المائية والسنوية، وحجم المياه فى الخزانات وراء السدود ويجرى رفع تقرير مشترك من اللجنة يضم احتياجات كل طرف حسب الموارد، ورفعه للوزراء المختصين لتمكينهم من اتخاذ القرار النهائى بهذا الخصوص، حيث ستحدد فى هذا التقرير حصة معقولة ومناسبة لكل بلد من مياه نهرى الفرات ودجلة.

٢ - تلوث المياه: يقول معاون وزير الرى العراقى إن سوريا والعراق يسعيان للجلوس مع الأتراك لبحث هذا الموضوع جديا ويوضح أنه من الناحية الفنية يمكن وضع حلول لمثل هذه المشكلة عن طريق وضع تصميمات جديدة تأخذ بعين الاعتبار التلوث، حيث يمكن رمى مياه الصرف الزراعى فى مسطحات مائية وأحواض تبخير بدلا من اطلاقها نحو النهر، أو ايجاد معالجات لتخفيف ملوحتها ثم رميها فى المصادر، وإذا لم يتم هذين الحلين، فيفترض مستقبلا تأمين تصاريف مائية إضافية فى نهر الفرات لتخفيف حدة الملوحة.

٣ - السدود والمشاريع التركية: يقول ناجى حزج ممثل الخارجية العراقية: إنه يجب رفض المطلب التركى الخاص بالغاء زراعات فى العراق لتزرعها هى بأراضيها بحجة أنها عندما تزرع فى تركيا تستهلك كمية أقل من المياه ويوضح أن ذلك أمر مرفوض لأنه يشكل خطرا على الأمن الغذائى لكل دولة، فلكل طرف الحق فى



المصدر : الأهـــــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/١١/١٩٩٧

تامين الحاجة الأساسية لشعبه ويشير إلى أن تركيا تسعى إلى تحويل مشروع جنوب شرق الأناضول إلى سلة غذائية تصدر منها للمنطقة العربية والشرق الأوسط عموما.

ويضيف أنه منذ أن بدأت تركيا مشاريعها والعراق يكثف اتصالاته معها (تركيا) بهدف تحديد الحصة العادلة والمعقولة من المياه التى تحتاجها البلدان الثلاثة، وأنه على الرغم من عقد ١٦ اجتماعا للجنة المشتركة مع تركيا لكن تركيا قدمت مقترحات هدفها إطالة عمل اللجنة الذى كان محددا له سنتان لإنهاء مهامها.

وأوضح أن الشركات الدولية - المشاركة فى إنشاء السدود التركية على الفرات ودجلة - وصلت إليها رسائل توضح لها أن هذه السدود مخالفة للقانون الدولى، لأنه لا تجوز إقامة مشاريع على أنهار المياه الدولية المشتركة إلا بعد الاتفاق النهائى بين الدول المتشاطئة وذكرت هذه الشركات أن مشاركتها تعد مخالفة للقانون الدولى، وأنه لابد من وقف تمويلها للمشاريع إلى حين التوصل إلى اتفاق.

واستطرد أن الفترة القادمة ستشهد تكثيف الجهود العراقية والسورية عبر الاتصال بهذه الشركات والدول الأوروبية التى تساعد فى تمويل هذه المشاريع لاقناعها بالتوقف عن الاسهام إلى حين التوصل إلى اتفاق نهائى.

وذكر أن تركيا تحاول انجاز مشاريعها ثم تتحدث عن الاتفاق النهائى بعد ذلك، لذلك تسعى سوريا والعراق إلى السعى بكل الوسائل للتوصل إلى اتفاق مع تركيا بأسرع وقت ممكن، لأنه لا يجوز لتركيا الانتهاء من هذه المشاريع دون أن تنتهى من تحديد حصة كل دولة.

واستبشر معاون وزير الرى العراقى بموافقة الأمم المتحدة أخيرا على قانون استخدام المجارى المائية فى الأغراض غير الملاحية لأنه يضمن حقوق الدول المشتركة فى الأنهار الدولية، باعتباره مؤشرا يمكن الركون إليه عند الاحتكام والتفاوض حول مياه دجلة والفرات.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ / ١١ / ١٩٩٧

استراتيجية لمواجهة تناقص نصيب المواطن من المياه

كتب ـ أحمد نصر الدين:

اكد الدكتور محمود أبوزيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية انه تم تشكيل ست مجموعات عمل لوضع استراتيجية خاصة بالموارد المائية لمواجهة النقص المتوقع في نصيب المواطن من المياه خلال العشرين سنة المقبلة.

وحذر الوزير من أن نصيب الفرد سوف يصل إلى أقل من ٦٠٠ متر مكعب سنويا بحلول عام ٢٠١٧ وأكد ازدياد هذا التناقص حتى عام ٢٠٥٠ مرجعاً ذلك إلى زيادة الطلب على المياه فى ظل التزايد السكانى المستمر واستمرار عمليات التنمية الشاملة.

وأضاف أن مجموعات العمل يشارك فى وضعها عدد من الوزراء السابقين، وكبار خبراء المياه والموارد المائية فى مصر، وأنها تعتمد على تنفيذ خطط وبرامج تنبع من ستة محاور تشمل ترشيد الاستخدامات المائية الحالية لتعظيم الاستفادة من قطرة الماء وتنمية الموارد المائية الجوفية فى الدلتا ووادى النيل والصحارى المصرية والاستفادة من مياه السيول والأمطار والتوسع فى مشروعات الرى التكميلى والحفاظ على حصة مصر من مياه النيل وتنفيذ المشروعات القومية للتوسع فى مساحة ٣.٤ مليون فدان حتى عام ٢٠١٧ وأخيراً مكافحة التلوث، وحماية النيل.



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢/١١/١٩٩٧

النمو السكاني والمسألة المائية في الوطن العربي

النقص في المياه سيفاقم الفجوة الغذائية التي تبلغ كلفتها ١٧ مليار دولار سنويا

يعتبر النمو السكاني العربي من اعلى المعدلات المسجلة في دول العالم، إذ يبلغ بالمتوسط حوالى ٣٪ سنويا، الامر الذي ينعكس سلباً على الموارد الطبيعية المتاحة، ويزيد الطلب عليها، ومن بين هذه الموارد، المياه من المصادر التقليدية المتمثلة في المياه السطحية والجوفية، وكذلك من المصادر غير التقليدية، اي مياه الصرف الصحي المعالجة والمنقاة من الفضلات التي تحتويها، ومياه الصرف الزراعي المعالجة، فضلا عن المياه المالحة التي خضعت لعمليات «اعذاب» وتسمى مياه التحلية، ويكون مصدر هذه المياه البحر، او المياه الجوفية متوسطة الملوحة، او المياه السطحية المالحة ومتوسطة الملوحة. وبشكل عام فإن الموارد المتاحة من المياه التقليدية وغير التقليدية في الوطن العربي تقدر في النصف الاول من عقد التسعينيات بنحو (٢٤٧) مليار متر مكعب، يستخدم (١٥٨) مليار متر مكعب منها لكافة الاغراض في الوطن العربي اي نحو ٦٤٪ من اجمالي الموارد المائية المتاحة، ويستأثر قطاع الزراعة العربي بحوالى ٩١٪ من الكميات المائية المستخدمة، ويذهب ٥٪ من المياه للاستخدامات المنزلية، في حين تنحصر حصة الصناعة العربية بـ ٤٪ فقط.

وتقدر الموارد المائية السطحية في الوطن العربي بحوالى (٢٠٥) مليار متر مكعب، يأتي معظمها من الاودية الموسمية، من ٤٢٪ من مصر والسودان، يليها المشرق العربي ٣٣٪، ثم المغرب العربي ٢٠٪، ثم منطقة الجزيرة العربية حوالى ٥٪ من اجمالي الموارد المائية السطحية في الوطن العربي. اما المخزون الجوفي في الوطن العربي من المياه فيقدر بحوالى (٧,٧) الف مليار متر مكعب، بينما لا تزيد كميات التغذية السنوية عن (٤٢) مليار متر، ويقدر المتاح للاستخدام بحوالى (٣٥) مليار متر مكعب. وبالمقابل تبلغ كمية الموارد المائية العربية غير التقليدية (٧,٦) مليار متر مكعب، يوجد الجزء الاكبر منها في الاقليم الاوسط، اي مصر والسودان، بنسبة تقدر بـ ٦٥٪، يلي ذلك الجزيرة العربية ٣٠٪ ثم المغرب العربي ٤٦٪، ويمتلك المشرق العربي جزءاً ضئيلا من تلك الموارد يقدر بنحو ٠,٤٪ فقط.

وتبعاً لمعدلات النمو السكاني في الوطن العربي، فإن اجمالي الطلب على المياه، ولكافة الاستخدامات (مياه الشرب، الاغراض المنزلية، والزراعة والصناعة) يقدر بنحو (٣٦٨) مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠٠٠، وحوالى (٦٢٠) مليار متر مكعب عام ٢٠٣٠، وتشكل كمية المياه المطلوب تأمينها لاغراض الزراعة حوالى ٩٣٪ و٧٢٪ من اجمالي الطلب على المياه خلال الفترتين المشار اليهما على التوالي، وبناء على الموارد المتاحة المقدرة في الوطن العربي عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٣٠ والتي تصل الى (٣٣٨) مليار متر مكعب فإن الوطن العربي سيواجه عجزا مائيا متوقعا قدره (٣٠) مليار متر مكعب و٢٨٢ مليار متر مكعب خلال الفترات المذكورة على التوالي، وسينعكس ذلك سلبا على اداء قطاع الزراعة الذي يستحوز القسم الاكبر من المياه، خصوصا في ظل طلب متنام على الغذاء، الامر الذي سيؤدي في نهاية المطاف الى ارتفاع قيمة الفجوة الغذائية العربية التي وصلت قيمتها في السنوات الاخيرة (١٩٩٠-١٩٩٧)) حوالى (١٧) مليار دولار للسنة الواحدة، وهذا الوضع يتطلب رفع الكفاية في تنمية الموارد المائية المتاحة، وترشيد استثمارها، واللجوء في كثير من الاحيان الى استخدام الموارد غير التقليدية، من مياه محلاة او معالجة، مع مراعاة المردود الاقتصادي وكذلك رفع كفاية استغلال المياه، وإعداد برنامج متكامل للتدريب والتوعية في مجال الموارد المائية العربية.

فضلا عن ذلك يجب مواجهة التحديات الخارجية مع دول الجوار، وبالتحديد دول المنبع مثل تركيا (نهر الفرات ودجلة) واثيوبيا وغيرها (النيل)، من خلال تنسيق الجهود العربية في مجال حيوي، متمثل بالمياه، والذي



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ١٩٩٧/١١/١٣

يعتبر جزءا مهما من الامن القومي العربي حاضرا ومستقبلا، واذا اخذنا بعين الاعتبار ان ٨٥٪ من الموارد المائية العربية ينبع من ارض غير عربية، فان المسألة المائية العربية تبرز بشكل كبير الى الامام بكونها أهم تحديات المستقبل للوطن العربي، التي تفرض بدورها على اصحاب القرار في الوطن العربي بلورة موقف عربي حقيقي وفاعل وجاد، تجاه التحديات التي سيواجهها الوطن العربي، وخصوصا تحدي الأمن المائي العربي.

نبيل محمود السهلي

(باحث/مكتب الاحصاء



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٥/١١/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وجعلنا من الماء كل شيء حى

نقطة الماء التى تنساب هدرا من الصنبور وتسكب ارضا دون حاجة وتسيل غفلا من المواسير المهترئة أو يساء استعمالها جهلا فى الزراعة هو من باب الكفر بنعمة الله علينا.

اذكر هذا كل يوم وأنا أحلق ذقني تاركا الحنفية تبعزق الماء أمامي ولا أدري ماذا أفعل؟ هل اقفلها ثم افتحها كل مرة أمرر فيها الموس أم اتركها تنساب فى البالوعة وغيري يحتاج الى نقطة ماء؟ واقول فى نفسي ان هذا التسيب يحدث علي كل المستويات علي مستوي الجمهورية.

وينتقل تفكيري الى مشكلة المياه فى حوض نهر النيل والشرق الاوسط واتذكر حلم اسرائيل الكبري من النيل الي الفرات، ومحاولاتها المستمرة لأخذ حصة من ماء النيل أو نهر الاردن، واحاول ان اربط الخيوط مع بعضها ويشطح خيالى الى آفاق مخيفة.

ان مصر تحتاج وسوف تحتاج أكثر في المستقبل الى كل نقطة من ماء نهر النيل، وان مصر مع الزيادة السكانية وامتداد العمران الى خارج ضفتي النهر سوف تضطر الى ان تحافظ على كل نقطة من حصتها حفاظها علي الحياة نفسها.

وان اسرائيل ولها نفس المشاكل من التوسع الزراعي وزيادة السكان سوف تطمع فى مياه الدول التى تحيط بها وقد يمتد الطمع الى بلدان اخرى.

ان اسرائيل مع تناميها العسكري وتفوقها فى اسلحة الدمار الشامل سوف تشكل نقطة ضغط بل وعنف فى المستقبل.

ان سياسة اسرائيل فرق تسد فى ضرب الدول العربية بعضها مع بعض وضرب وحدة الشعوب في العراق ومصر والجزائر والسودان هى سياسة بعيدة المدي تخدم اهداف توسعها وهو امر بوادره واضحة من ضرب وحدة مصر الوطنية، ولا أكون مبالغا اذا ما قلت ان كل قلقلة تصيب دول الشرق الاوسط أيا كان نوعها تجد اسرائيل خلفها. لقد كان هذا تاريخها الاسود فى المنطقة عندما قالوا ان الله سبحانه وتعالى أخرجهم من بيت العبودية مصر ليعطيهم ارض كنعان.

اعود واقول ان نقطة الماء سوف تصبح فى المستقبل هى سر الحياة أو الموت بل سوف تحرك الجيوش ،واسلحة الدمار، لهذا ومع توسعنا فى توشكي وسيناء يجب ان نحافظ على جيش مصري قوي وعلي اعلى مستوي.

رمزي زقلمه

٠٠٠٠٦٤



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨/١١/١٩٩٧

القانون الدولى وبورصة المياه

تعد مشكلة المياه، إحدى المشكلات الرئيسية للصراع بين الدول، فإلى جانب مشكلات الحدود والمشكلات المرتبطة بحق تقرير المصير والسباق على التسلح والهيمنة الاقتصادية وغيرها، تعد مشكلة المياه، أحد اهم أسباب الصراع الدولى. ويرجع ذلك إلى أهمية المياه بالنسبة لحياة الإنسان، بالإضافة إلى ندرة هذا المصدر الحيوى فى بعض المناطق ووفرته فى بعضها الآخر، وفى هذا الصدد يلاحظ أن ٤٠٪ من سكان العالم يعيشون على أحواض مائية مشتركة، ويوجد فى العالم ٢١٤ حوضا مائيا مشتركا تنازعت عليها الدول مرات عديدة، ومن امثلة ذلك، أن الهند والباكستان عرفتا ثلاث حروب فى الأعوام ١٩٤٨/٤٧، ١٩٦٥، ١٩٧١ بسبب المياه، كما أن احد أسباب حرب يونيو ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل كان المياه أيضا، وكان الاستيلاء على مياه الجنوب اللبنانى احد الاهداف الرئيسية للغزو الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢.

وعامة، فإنه رغبة فى عدم توتر العلاقات بين الدول بسبب المياه، فقد سعى بعضها تاريخيا لعقد اتفاقات عديدة ثنائية ومتعددة الأطراف، لحل مشكلات استغلال المياه الدولية بينها، بلغت ٢٨٧ معاهدة. ومع ذلك، لاتزال أحواض مهمة فى المنطقة العربية، مثل الفرات ودجلة والأردن واليرموك وأنهار اخرى اقل أهمية، تفتقر إلى اتفاقات عامة بين دولها المتشاطئة، وإن كانت توجد معاهدات تطبق على مياه هذه الأحواض بصورة جزئية.

وتجنبا لمنازعات وصراعات المياه وإسهاما فى حل ما نشأ منها حول المياه التى لم تعقد بصددها اتفاقات شاملة، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٠ من اللجنة السادسة المكلفة بدراسة القواعد القانونية التى تحكم المياه الدولية من اجل تقنينها، وقد نجحت هذه اللجنة - التى استغرق عملها نحو ٢٧ عاما - فى التوصل إلى اتفاق إطارى لإستخدام المجارى المائية الدولية للأغراض غير الملاحية (مايو ١٩٩٧).

وتضافرت هذه الجهود مع قيام العديد من الهيئات الرسمية والمؤسسات الجامعية والمنظمات غير الحكومية بإعداد بحوث ودراسات جماعية أو فردية قام بها خبراء المياه، تتناول هذه الدراسات مشكلات استغلال المياه الدولية فى البلدان العربية و «الشرق الأوسط». وكان من أهم هذه الدراسات وأحدثها، اقتراح يدعو إلى تسعير المياه الدولية وبيعها، اى إنشاء بورصة للمياه الدولية. ويتمثل فحوى هذا الاقتراح بإيجاد صندوق مشترك لكل الدول المتشاطئة فى مياه نهر دولى، بحيث يفتح فيه حساب لتسجيل ثمن المياه الدولية لدى هذه الدول، على أساس أن قيمة المتر المكعب تعادل أرخص قيمة ماء بديلة (على سبيل المثال قيمة المتر المكعب من مياه البحر المحلاة) وتدفع كل دولة قيمة الماء الذى تستهلكه أو تطالب بالحصول عليه، وتحتسب هذه القيمة من حصة الدولة فى الصندوق المشترك، فإما أن يكون الحساب سالبا فتدفع الدولة الفرق، أو موجبا فتحصل عليه. ولتسهيل عملية البيع والشراء، لا تطبق هذه العملية على المياه الدولية المشتركة كافة، بل على الحصص المختلف عليها فقط.

إلا أن هذا الاقتراح لا نجد له مثيلا فى ممارسات الدول ولا فى معاهداتها، حيث تخلو المعاهدات الدولية من اية إشارة إلى مبلغ من المال يدفع مقابل استهلاك المياه التى تجرى من أراضى دولة إلى اخرى. كما أن فكرة بورصة المياه تتجاهل وجود قانون دولى للمياه، حيث تفتقر هذه الفكرة إلى اى سند من مصادر القانون الدولى. ولذلك، إذا ظنت بعض الدول أنها حرة فى أن تعقد المعاهدات المائية التى تريد، بما فيها المتضمنة النص على تسعير المياه، فإن مثل هذه المعاهدات تندرج فى إطار المعاهدات اللامتكافئة التى تستغل فيها دولة المجرى الأعلى وضعها الجغرافى للضغط على جارتها أو جاراتها، فضلا عن ان اتفاقا يقضى بتسعير المياه الدولية وبيعها يخالف مبادئ ثابتة فى القانون المائى الدولى العرفى: كمبدأ الاستخدام المنصف والمعقول للمياه (وهو المبدأ الذى يعتبر المياه مجانية لكل الدول المتشاطئة)، ومبدأ حق جميع الدول المتشاطئة فى استخدام مياه النهر الدولى، ومبدأ حسن الجوار، ومبدأ عدم الإضرار بالغير. وهذه المبادئ هى من القواعد القانونية العرفية الآمرة التى لا يمكن مخالفتها فى آية معاهدة، وإلا تكون هذه المعاهدة لاغية وفقا لأحكام المادة (٥٣) من اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩ حول قانون المعاهدات.

وفى هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى أحدث مثال على الانتهاك الصارخ للمبادئ والأعراف الدولية الراسخة بشأن استغلال المياه الدولية، هو دعوة الحكومة التركية لعقد مؤتمر دولى للمياه بعنوان «مياه العالم: تمويل مشاريع المياه فى المستقبل» عقد فى اسطنبول برعاية صحيفة «هيرالد تريبيون» الدولية فى الفترة من ٣٠ سبتمبر - ١ أكتوبر ١٩٩٧، وبمشاركة من البنك الدولى وصندوق النقد والهيئات والمؤسسات المانحة الأمريكية والأوروبية والكندية. وحضر المؤتمر ممثلون من إسرائيل وقطر والأردن وبعض الدول الإسلامية والأمريكية اللاتينية. وكانت الغاية الأساسية للمؤتمر تنحصر فى تامين مصادر تمويل المشاريع المائية وما يتعلق بها من بنى تحتية، وبحث سبل تجنب عامل المجازفة فى استثمار تلك المشاريع، وبحث سبل إقامة مشاركة دولية أو تعاون إقليمى ومحلى بين القطاعات العامة والخاصة، بحيث يتم تخزين الفائض المائى فى مناطقه ونقله إلى مناطق العجز المائى بسعر متفق عليه.

وبهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ان المؤتمر اعتذر عن عدم المشاركة فيه فرناندو كردوسو رئيس البرازيل، ونواز شريف رئيس وزراء باكستان، والأمير حسن بن طلال ولى عهد الأردن، وقاطعته معظم الدول العربية وفى مقدمتها مصر، اما سوريا فقد انتقدته بشدة، واعتبرت أن إسرائيل هى المستفيد الأكبر من ذلك. كما قامت سوريا بحملة دبلوماسية واسعة لشرح مخاطر مشروع بورصة المياه عليها وعلى منطقة المشرق العربى.

وفى الواقع، تعد دعوة تركيا لإيجاد بورصة للمياه الدولية، مخالفة صريحة لمبدأ حسن الجوار، الذى يعتبر قاعدة أخلاقية أو سلوكا تقتضيه العلاقات الدولية الطبيعية. وليس هناك شك فى إلزامية هذا المبدأ فى العلاقات المائية، وهو لا يقل أهمية فى القانون الدولى عن مبدأ المساواة بين الدول أو مبدأ السيادة على الأرض والسكان. لذلك، فإن كان القانون الدولى يجيز قطع العلاقات الاقتصادية أو التجارية بين دولتين متجاورتين لأسباب يعود تقديرها إلى كل منهما، فلا يجوز قطع المياه عن الدولة المجاورة أو وضع شروط مالية أو غيرها، ثمنا لمرور هذه المياه، كما لا يجوز لدولة تحتل موقعا جغرافيا متميزا (دولة المجرى الأعلى) - كما هو حال تركيا بالنسبة لنهرى دجلة والفرات - ان تفرض شروطها، لأن القانون الدولى يحمى الدولة الأضعف، اى دولة المجرى الأدنى.

ولذلك، يمكن القول إن ما تسعى إليه تركيا من أجل صياغة ووضع مبادئ فى السياسة المائية على ضوء مصالحها الخاصة، هو خروج عن التوصيات والقواعد القانونية المتعلقة بالمياه الدولية المشتركة التى اقرتها جمعيات القانون الدولى، ومن امثلتها: توصيات سالزبورج (١٩٦١) وقواعد هلسنكى (١٩٦٦)، وما اتخذته اللجنة الاستشارية القانونية الأفروآسيوية بشأن الأنهار الدولية



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/١١/١٩٩٧

خلال دورتها فى نيودلهى (١٩٧٣)، وتوصيات مؤتمر ماردل بلاتا (١٩٧٧)، فضلا عن مخالفتها للاتفاقية الإطارية لاستخدام المجارى المائية الدولية للأغراض غير الملاحية التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٩٧/٥/٢١. كما أن فكرة مؤتمر اسطنبول ليست إلا محاولة جديدة لتكريس فكرة بيع المياه الدولية، واعتبارها سلعة قابلة للتداول بهدف إعطاء تركيا - وحليفتها إسرائيل - شرعية قانونية للسيطرة على الموارد المائية، والتحكم فى السياسات العربية الداخلية والخارجية من خلال وضع الأمن المائى العربى فى خزانات وسدود مشروع «غاب» التركى.

ولعل الطرح التركى هو نتيجة طبيعية للتحالف التركى - الإسرائيلى، وهو ما تؤكده الاستراتيجية المشتركة التركية - الإسرائيلية للسيطرة على الموارد المائية العربية، مما يشكل تهديدا جديا وسافرا للأمن القومي العربى. كما انه محاولة لإيجاد مخرج للطريق المسدود إسرائيليا فى المفاوضات المتعددة الأطراف.

إن إسرائيل قد حصلت - من خلال احتلالها لأجزاء من البلدان العربية - على أكثر من نصف ما تستهلكه من مياه سطحية وجوفية، حيث تحصل إسرائيل - كما تشير إحدى الدراسات - على ٦٥٠ مليون كم٣ من نهر الأردن، و١٠٠ مليون م٣ من نهر اليرموك، مع العلم أن مشروع جونسون الأمريكى (١٩٥٥) الذى كان كريما مع إسرائيل، قد خصص لها ٣٧٥ مليون كم٣ من نهر الأردن، و٢٢ مليون م٣ من نهر اليرموك. وتشير دراسة أخرى إلى أن الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧، يعنى فقدان إسرائيل ٦٥٪ من موارد المياه المتاحة، ولعل هذا ما يجعل إسرائيل تعترض فى محادثات لجنة المياه فى المفاوضات متعددة الأطراف (فيينا، مايو ١٩٩٢) على أية إعادة توزيع للمياه فى المنطقة.

إن خطورة المنحى التركى لتسويق المياه الدولية، تكمن فى انه يأتى فى ظل تعطل وجمود مسيرة التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى، وتفعيل تركيا تعاونها مع إسرائيل وانتهاكها لسيادة العراق على أراضيه وانتقامها من بعض السياسات السورية.

جدير بالذكر أن الدعوة التركية تترافق مع مقارنتها للمياه بالنفط وهذا ما جرى تأكيده أخيرا على لسان وزير الدولة التركى «صالح يلدرم» المسئول عن مشروع جنوب شرق الأناضول (غاب)، حيث قال: «سنباشر فى بورصة المياه لبيع مياه (غاب) للعرب ودول الشرق الأوسط ولسنا مستعدين لإعطاء مياهنا دون مقابل، لذلك سنعمل على تسويقها».

عبد العزيز شحاتة المنصور

غير أن تركيا تخطئ لو اعتقدت أن بورصة المياه تمثل حلا للمشكلات المائية بينها وبين سوريا والعراق، لأن هذا الاقتراح يعد مخالفة صريحة لمختلف مبادئ القانون الدولى المتعلقة باستغلال المجارى المائية الدولية، ويشكل سابقة خطيرة إذا أريد تعميمها على مختلف المجارى المائية الدولية فى العالم، وبالتالى قلب مفاهيم القانون الدولى للمياه رأسا على عقب، إذ أن ذلك سيستتبع إعادة النظر فى نحو ٣٠٠ معاهدة ناظمة للعلاقات المائية بين الدول.

أما بالنسبة للموقف العربى من المقترح التركى، فإنه على الدول العربية ألا تكتفى بالردود السلبية، بل لابد من وجود إرادة سياسية عربية لوضع مشروع مائى عربى قابل للتنفيذ، ولابد من وجود آليات ضغط عربية سياسية - اقتصادية تحتفظ للعرب مصالحهم فى عالم جديد لا مكان فيه للضعفاء.

المصدر : الأهـــــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠/١١/١٩٩٧

فى تقرير عن الموارد المائية فى مصر

مجلس الشورى يؤكد : قطرة المياه عنصر حاكم فى صياغة مستقبل الوطن

■ المطالبة بترشيد استخدام المياه فى كل قطاعات الدولة
■ تحذير من تدنى حصة الفرد من المياه العذبة

وزير الأشغال والموارد المائية :

خطط وبرامج جديدة لتوفير المياه من أجل المشروعات القومية العملاقة

حذر مجلس الشورى من تدنى نصيب الفرد من المياه إلى أقل من ٦٥٠ مترا مكعبا سنويا، مؤكدا ان استمرار التدنى فى حصة الفرد قد يصل به إلى مستويات الفقر المائى، الذى يشكل خطرا على جهود ومشروعات التنمية.

واشار التقرير إلى أن نصيب الفرد بلغ فى عام ١٩٩٠ ١٢٢٠ مترا مكعبا، بينما اصبح حاليا ١٠٠٠ متر مكعب.

وقد أوصى تقرير الموارد المائية، الذى استهل به المجلس اعمال دورته البرلمانية الجديدة بحتمية ترشيد المياه وتنمية مواردها باعتباره مشروعا قوميا لمصر بهدف تحقيق الأمن الغذائى للأجيال القادمة ومحاولة دخول القطاع الزراعى فى مجال التجارة الخارجية.

تابع الجلسة:

أحمد البطريق



كما طالب التقرير الذى أعدته لجنة الزراعة والرى بالمجلس، والذى استعرضه المهندس أحمد عبد الآخر بضرورة مراجعة نظام التركيب المحصولى بقصد رفع كفاءة أستخدام المياه والعمل على تنمية الموارد المائية من نهر النيل كذلك الموارد المائية الأخرى، واضاف التقرير أن هذا الأمر يكتسب اهمية خاصة فى ضوء ما يتوقع من زيادة متسارعة فى احتياجات المياه تحت وطأة ضغوط الزيادة السكانية وانجاز طموحات التنمية.

واكد ضرورة ترشيد استخدام المياه في قطاع الزراعة باعتباره اكثر القطاعات استهلاكا للمياه لارتفاع نسبة الفاقد فيه، مشيرا إلى تأهيل وتطوير نظام الرى والصرف وتحسين إدارة واستخدام التقنيات المختلفة لترشيد فاقد المياه سواء فى مجال نقل وتوزيع المياه والزام المزارعين باستخدم طرق الرى بالتنقيط وتشجيع الفلاحين على الرى الليلى لتقليل نسبة الفاقد من التبخر والاستعاضة عن المساقى المكشوفة بمواسير تدفن فى الأرض مع تبطين المساقى المكشوفة لتقليل الرشح والتسرب.

كما طالب بضرورة تطبيق قانون حماية البيئة من اجل حماية النهر والمجارى المائية من مخاطر التلوث والزام المصانع باعمال تقنية حديثة تمكنهم من إعادة استخدام المياه التى سبق أستخدامها فى مجالات التبريد أو فى الغلايات المستخدمة في توليد بخار المياه، واكد ضرورة اتخاذ خطوات جادة وسريعة لإنشاء شبكة خاصة لمياه الصرف الصناعى.

وحذر التقرير من خطورة الفاقد فى قطاع الاستهلاك المنزلى، والذى وصل إلى حوالى ٤٠٪ قياسا بما انفق من موارد على معالجة وتنقية المياه، مؤكدا ضرورة الاهتمام بحملات التوعية ونشر ثقافة مائية جديدة بين المواطنين.

واشار إلى ضرورة إعادة النظر فى نظام تسعير المياه للاستهلاك المنزلى والصناعى بما يحقق اغراض الترشيد واستنباط سلالات، واصناف جديدة من المحاصيل قصيرة العمر تكون اقل استهلاكا للمياه، وأكثر تحملا للجفاف والملوحة.

واكد المجلس ضرورة استكمال دراسات مشروعات تنمية موارد النهر فى إطار التعاون الإقليمى بين دول حوض مجرى نهر النيل، بالإضافة إلى اهمية تنفيذ مشروعات صون بحيرة ناصر والاهتمام بدراسات تقليل الفاقد وما يتطلبه من إنشاء شبكة رصد فى منطقة بحيرة ناصر تكون عين مصر الساهرة على المياه المصرية، وقال التقرير إن قطرة المياه أصبحت عنصرا حاكما فى صياغة مستقبل مصر كما انها ستكون محورا للصراع على المستويين الاقليمى والدولى وقال التقرير أن ارتفاع منسوب المياه فى بحيرة ناصر الى مستوى لم يصل اليه من قبل بسبب الفيضان الاخير لايعنى ان لدينا وفرا من المياه خاصة ان جميع الدراسات العلمية المتخصصة قد اجمعت علي ان نصيب الفرد فى مصر فى تناقص سريع مطالبا بوقفة جادة مع قضية المياه مما يحتم ضرورة السعى لتعزيز التعاون الاقليمى في حوض نهر النيل واتمام المشروعات المشتركة مع الدول المتشاطئة على النهر كما يزيد من موارد مصر المائية.

وقال التقرير ان مصر تعتمد فى المقام الاول على مياه النيل التى تمثل ٩٨٪ من احتياجاتها المائية وان الفقد منها يصل الى اكثر من ٣٠٪ منها

واكدت اللجنة ضرورة البدء من الان فى تنفيذ مشروعات تطوير الرى مع ضرورة اسهام كل مزارع بمبلغ يتراوح مابين ٥٠ و ١٠٠ جنيه عن كل فدان وذلك لمدة عشر سنوات التى قد يستغرقها تنفيذ تطوير الرى فى الاراضى الزراعية على ان تقوم الدولة باستكمال التمويل بما يساوى ٥٠٪ من تكلفة المشروع.

وقال انه من المستهدف زيادة حجم الموارد المائية المتاحة حتى عام ٢٠١٧ بمقدار ١٩,٥ مليار متر مكعب لاستصلاح وزراعة حوالى ٣,٤ مليون فدان بكل من الوادى القديم والجديد ومليار متر مكعب للوفاء بالاغراض الاخرى. فتح الدكتور مصطفى كمال حلمى باب المناقشة عقب استعراض التقرير حيث تحدث فى البداية الدكتور عبدالفتاح القصاص فقال ان هذه القضية الخطيرة تتطلب الصدق فى تناولها خاصة اننا بصدد القيام بمشروع ضخم فى جنوب مصر وذلك بمد قناة توشكى وهذا يتطلب ضرورة ترشيد استخدام المياه بشكل حقيقى حتى يكون هناك أمكان لتغذية القناة الجديدة بالمياه والا فلن يكون هناك فرصة لذلك.

وقال الدكتور عبدالفتاح القصاص يجب التاكيد ان مصر فى حاجة لعقد اجتماعى لتنمية موارد المياه تفاديا حدوث مشكلات. واكد ان البدائل المطروحة حاليا مثل تحلية مياه البحر يمكنها ان تقضى على مشكلات كثيرة نتيجة للاعتماد المتزايد على مياه النيل وطالب بزيادة الوعى للمواطنين فى ضرورة الحفاظ على المياه ومحاربة كل السلبيات.

وتحدث الدكتور محمود ابوزيد وزير الاشغال والموارد المائية معلقا على إشارة الدكتور القصاص فقال إن مصر لاتفكر مطلقا وليس فى نيتها تسعير مياه الرى مؤكدا ان مثل هذا الاتجاه لايؤثر على معدلات استخدام المياه وترشيدها. وقال ان اسلوب التوعية افضل كثيرا من التسعير وعن توفير المياه للمشروع القومى فى توشكى قال: هناك خطط وبرامج يتم اعمالها من اجل تنمية مواردها. وقال ان هناك وفرة فى المياه حاليا تتيح تنفيذ المشروعات القومية العملاقة مشيرا الى ان الاستفادة من مياه الصرف الصحى بعد المعالجة قد ساعدت فى توفير المياه. وقال ان مايصب فى البحر من مياه عذبة يؤكد ان هناك امكانا حقيقيا للاستفادة منها فى المشروعات القومية التى يتم تنفيذها حاليا.

ويستانف المجلس جلسته صباح اليوم



حدث فى الجلسة

● حضور مكثف من نواب الشورى شهدته القاعة فى جلسة الأمس.

● نواب المحافظات انتهزوا فرصة عدم بدء الجلسة ليتصفحوا الجرائد بالقاعة.

● كمال الشاذلى وزير مجلسى الشعب والشورى حضر الجلسة وبصحبته الدكتور محمد زكى أبو عامر وزير الدولة للتنمية الإدارية.

الشاذلى حرص على إجراء حوار باسم مع النواب الذين بادروا بتحيته.

● الدكتور مصطفى كمال حلمى طالب رؤساء اللجان النوعية بسرعة الانتهاء من إعداد تقارير لجانهم حول بيان الرئيس وتقديمه لوكيل المجلس السيد ثروت أباظة.

● السبت بعد القادم حدد موعدا لمناقشة بيان الرئيس هذا ما أعلنه رئيس المجلس.

● تقرير جديد عن الإرهاب سوف يتم اعداده فى اللجنة المشتركة من لجنة العلاقات الخارجية والأمن القومى وهيئة مكتب لجنة الثقافة يشتمل على تفاصيل الزيارة الأخيرة التى قام بها الأعضاء للمنطقة الأثرية بالأقصر فى أعقاب الحادث الإرهابى الأخير.



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠/ ١١/ ١٩٩٧

المياه - المسألة الاهم في الشرق الاوسط

ج. أي. آلن وشبلي ملاط (اعداد).
محمد أسامة قوتلي (ترجمة).
المياه في الشرق الاوسط - إلماحات قانونية وسياسية واقتصادية.
وزارة الثقافة، دمشق.
١٩٩٧.
٢٧٠ صفحة.

يقول المترجم في مقدمته: «ان قراءة هذا الكتاب الذي هو عرض لموضوع بالغ الاهمية والحساسية لنا نحن العرب لا بد ان يشعرنا بالخطر الحقيقي الذي يتهدد حياتنا ومصائر اجيالنا... ان استمرارنا في تبديد المياه بلا تبصر سيوقعنا في كارثة ان لم نبادر الى تداركها قبل فوات الأوان، والآن وليس غداً». اما فلسفة الكتاب فهي قرع شديد لناقوس الخطر.

ويتالف هذا السفر النفيس من مقدمة ضافية وستة اقسام يضم كل قسم منها عدة فصول. وتتناول هذه الاقسام مجالات شتى تحيط بمشكلة المياه من الجوانب القانونية، والادارية، والعلمية، والاجتماعية، والمشروعات الاقتصادية والهيدروليكية، وكذلك الجوانب الاقتصادية والتجارية، والتقنية لاستخدام مصادر المياه والاستفادة منها. كما لا بد ان نشير الى الجداول المهمة التي الحقها مُعدأ الكتاب، والتي يتعلق بعضها بتصنيف بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا بالنسبة لتوفر المياه، وكذلك تصنيف هذه البلدان بحسب السكان ونسب استهلاكهم لموارد المياه، ومقدار العجوزات المائية والغذائية التي تعاني منها، كما لا بد من الاشارة الى ملحقين يتعلق احدهما ببيان «الندوة البرلمانية العربية حول المياه» وتحليله، والملحق الخاص بـ «المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العزبي»، والترابط الوثيق ما بين الامن المائي والامن الغذائي.

كيراً ما تطالعنا في الدوريات العربية مقالات او دراسات حول مشكلة المياه وشح الموارد المائية المتزايد في المنطقة مع تزايد السكان والهدر والاستهلاك. ولكننا ونحن نستعرض هذا الكتاب نجد انفسنا لاول مرة امام عمل اكاديمي متكامل يحيط بمثل هذا الشمول وهذا العمق مشكلة من اخطر المشكلات التي ستواجهنا في نهاية هذا القرن وبدايات القرن المقبل، والتي بدأت ارهاصتها منذ الآن تلوح برايات الخطر الداهم.

يستعرض الباحثان في مقدمتهما المطولة قضايا عامة تتعلق بدور المياه في الاقتصادات الاقليمية والعالمية، والمياه والبيئة، والمياه والقانون الدولي، والمياه والتعاون الدولي. وجميع هذه القضايا ضرورية لفهم الابحاث والموضوعات التي



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠/١١/١٩٩٧

يتناولها الباحثون فيما بعد في سياق هذا المؤلف. فاذا ما دخلنا القسم الاول الذي يتناول مبادئ القانون الدولي بالنسبة لتحاصص المياه الدولية يطالعنا فصلان مهمان يتحدث احدهما عن البنك العالمي ودوره في تمويل المشروعات المائية المشتركة والسياسات التي ينتهجها ازاء المسائل المائية في العالم. وقد تصدى لهذا الفصل الباحث الهندي الاصل راج كريشنا الذي اقترن اسمه في العقود الثلاثة الماضية بالاستشارات القانونية المتعلقة بقضايا المياه وتمويل مشروعاتها. ولا بد ان نشير هنا ايضاً الى البحث المهم الذي اعده الخبير القانوني الاردني عون خصاونة حول موقف القانون الدولي من مياه الشرق الاوسط. والفصل الآخر المهم في هذا القسم هو الفصل الذي اعده الباحث الاميركي جوزف ويلا بينا الذي يتناول فيه بناء مؤسسات ادارة المياه الدولية، ودور المعاهدات والترتيبات القانونية الاخرى في هذا الشان. فبعد ان يتناول الباحث القوانين والاعراف الدولية المتعلقة بمياه الانهار العابرة، ينتقل على وجه التخصيص الى مسالة بالغة الاهمية بالنسبة للعرب وهي مسالة تحصيص مياه نهر النيل، والنظام السائد حالياً في هذا التحصيص. ولا يقتصر على بحث مسالة مياه النيل، بل يتناول ايضاً ادارة مياه وادي الاردن وكيفية تحاصص المياه فيه.

وفيما يقتصر القسم الثاني على مسائل قانونية تعني المتخصصين بالدرجة الاولى وتتناول موقف القانون الدولي من حماية الحقوق البيئية والمائية، والاحكام والقرارات التي اصدرتها الهيئات المتخصصة التابعة للامم المتحدة، يعوذ بنا شبلي ملاط في القسم الثالث الى الشرق الاوسط ليبحث في الاعراف والاحكام المتعلقة باستخدام المياه في هذه المنطقة. فيما تتناول هيام ملاط، الاستاذة في الجامعة اللبنانية، التشريعات المائية في لبنان تحديداً.

من الطبيعي ان يحظى نهر النيل العظيم، المصدر المائي الاكبر في المنطقة، باكثر من دراسة واحدة. ولهذا نجد الباحث ايميرو تامرات، الباحث في كلية «الدراسات الشرقية والافريقية» يدرس نهر النيل وتوزع مياهه من منظور قانوني تاريخي يبدأ من الحقبة الاستعمارية وصولاً الى مرحلة ما بعد الاستقلال وحتى المرحلة الراهنة. ولا يفوته بالطبع ان يتناول اسس التعاون الاقليمي الخاص بمياه النيل، ووجهة نظر القانون الدولي ازاء الانظمة الراهنة الخاصة بالنهر. واذا كان نهر النيل قد استاثر بكثير من الاهتمام كمصدر مائي رملي في المنطقة، فمن الطبيعي ان يتناول الكتاب مصدراً دولياً آخر قد لا يقل اهمية وهو حوض الفرات. وهذا ماتعرض له الباحثان حسن شلبي (استاذ القانون الدولي في جامعتي بغداد وبيروت) وطارق المجذوب (مؤلف كتاب: القانون الدولي للانهار في الشرق الاوسط).

في هذا الفصل يتناول الباحثان موقف كل من تركيا، والقانون الدولي العام من تحاصص مياه النهر. ويستعرض الباحثان سلسلة الاتفاقات منذ فترة الانتداب، والتي تشمل الاتفاق الفرنسي – البريطاني لعام



١٩٢٠، والاتفاقيات الفرنسية - التركية لفترة ١٩٢٠ - ١٩٣٠، كذلك البروتوكول التركي - العراقي لعام ١٩٤٦. كما يتحدث الباحثان عن اسباب فشل المشروعات المشتركة ما بين الدول المتشاطئة على هذا النهر، ونجاح المشروعات المستقلة. كما يتناولان بالتفصيل عرضاً للمشروعين المائيين الكبيرين اللذين اقامتهما تركيا على هذا الحوض، وهما مشروعا: الاناضول الكبير (GAP) وسد اتاتورك.

هذا الفصل الممتد على مساحة ٨٠ صفحة من هذا المجلد يعتبر بحق مرجعاً قانونياً وتاريخياً مهماً للدول المعنية بمياه النهر، وخاصة الدولتين المتضررتين (سورية والعراق) من الدولة - المنبع المتحكمة بالتصرف بمياه هذا المورد المائي والشريان الحيوي لكلا البلدين الزراعيين العربيين.

الأقسام الاخيرة من هذا الكتاب بفصولها المتعددة تتناول كثيراً من الجوانب الفنية المتعلقة بالحد من ظاهرة الهدر، وبالاساليب الحديثة لاستخدامات المياه في الزراعة، والصناعة، والاستهلاك المنزلي. ويدرس عدد من الباحثين هنا ظاهرة الاردن بوصفه مثالاً للبلدان ذات مصادر المياه الشحيحة في المنطقة. كما تتناول هذه الفصول البحث عن مصادر المياه البديلة مثل المياه الجوفية الاحضورية، وتحلية مياه البحر.

هذا الكتاب الذي ساهم في انتاجه باحثون عرب وأجانب ليس مرجعاً اكاديمياً فحسب، بل هو مرجع لكل قارئ مهتم.

هشام الدجاني



برر طرحه الكونفيدرالية بأنه "موقف تكتيكي"

قرنق طمأن مبارك في شأن المياه والانفصال

□ القاهرة –
من جيهان الحسيني
ومصطفى ابو هارون:

■ اختتم رئيس «الحركة الشعبية لتحرير السودان» الدكتور جون قرنق لقاءاته الرسمية في القاهرة أمس بعقد جلسة محادثات مع الرئيس حسني مبارك في مقر الرئاسة استمرت نحو الساعة في حضور وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى واعضاء في الوفد المرافق لقرنق في زيارته لمصر.

وعلمت «الحياة» ان قرنق سعى الى تطمين القيادة المصرية في شان قضيتين رئيسيتين هما مياه النيل وانفصال جنوب السودان.

واكد قرنق انه لا يسعى الى الانفصال وسعى الى ازالة مخاوف مصر في شان المياه بتاكيده التزامه اتفاقية المياه الموقعة بين دول حوض النيل.

وهذا هو اللقاء الثاني بين مبارك وقرنق، إذ كان الرئيس المصري كشف انه اجتمع مع زعيم التمرد في جنوب السودان في اديس ابابا.

وقال قرنق بعد اللقاء ان زيارته لمصر تاتي تلبية لدعوة من مبارك. ووصف محادثاته في القاهرة بانها «طيبة»، قائلاً انه اطلع القيادة المصرية على الوضع في السودان.

واكد انه متمسك بوحدة السودان وانه يدعو الى رفع شعار «الدين للفرد والوطن للجميع». وشدد قرنق على انه لا يتحدث بوصفه رئيساً لـ «الحركة الشعبية» ولكن بصفته عضواً في التجمع الوطني الديموقراطي الذي يتزعمه السيد محمد عثمان الميرغني.

وابدى قرنق رغبته في ان يكون للقاهرة دور في تحقيق تفاهم بين الأطراف السودانية وتحقيق السلام في السودان، لكنه لم يحدد طبيعة هذا الدور، مكتفياً بالقول انه وجد «تفهماً كبيراً لقضية الشعب السوداني» خلال زيارته للقاهرة ومحادثاته مع مبارك.

وانتقد قرنق الحكومة السودانية بشدة ووصفها بانها «احادية التفكير»، وكرر رفضه نهج الجبهة الاسلامية الحاكمة، واصرارها على فرض مفهوم الدولة الدينية، معتبراً ان هذه القضية هي السبب في افشال محادثات نيروبي التي عقدت في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي في



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١/١٢/١٩٩٧

نيروبي-
واعتبر ان نظام الخرطوم «يصر على الطريق الترابية» في اشارة الى رئيس البرلمان السوداني الدكتور حسن الترابي. وقال «انهم يصرون على عدم فصل الدين عن الدولة، وهذه هي المشكلة الرئيسية التي افشلت المحادثات».

وكان قرنق التقى مساء اول من امس، اعضاء جمعية «اسرة وادي النيل»، وقال انه سيقوم بجولة عربية على دول المنطقة في ختام زيارته لمصر.

وبرر قرنق طرحه اقامة كونفيديرالية بين دولتين في السودان خلال المفاوضات الأخيرة بانه «كان موقفاً تفاوضياً تكتيكياً قصد به مواجهة رفض حكومة الجبهة الاسلامية فصل الدين عن الدولة لكنه اوضح أن الكونفيديرالية «احدى مطالب الحركة الشعبية لتحرير السودان». وقال إن الخرطوم «اتفقت مع المنشقين عن الحركة الشعبية الذين يطالبون بتقسيم السودان وترفض الكونفيديرالية التي تعني دولة موحدة مهما كانت الامور».

وتابع ان حركته «لا تطالب بالانفصال، وان طرحها الاستراتيجي يركز على «سودان موحد من دون تمييز او عنصرية».

ورفض قرنق وقف اطلاق النار في الجنوب ورهنه بالتوصل الى الحلول المناسبة في شأن «قيام سودان جديد يتحقق فيه فصل الدين عن الدولة والوحدة الوطنية لكن الحكومة ترفض هذه المطالب».

وفي شأن الجدل الذي ثار بعد نشر خريطة توضح تصوره لتقسيم السودان الى دولتين كان قدمها في المفاوضات الأخيرة، قال إن الخريطة «كانت ايضاً امتداداً للموقف التكتيكي وقصد بها عدم المطالبة بكونفيديرالية تقتصر على اقاليم الجنوب التقليدية حتى لا يبدو الامر كما لو كان مطالبة بالانفصال وانما ضمت مناطق اخرى حتى تؤكد ان المطلب الحقيقي للحركة الشعبية هو وحدة السودان شمالاً وجنوباً».

واشار الى موافقة حركته على انضمام مصر والكويت والسعودية وجنوب افريقيا وماليزيا كاصدقاء لدول الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف (إيغاد) التي ترعى مفاوضات السلام «للمساهمة في حل القضية السودانية». وأكد قرنق رغبته في مواصلة بناء قناة جونغلي بعد تحقيق السلام لانقاذ نحو ١٤ مليون متر مكعب من المياه سنويا تفقد في منطقة السدود في جنوب السودان.

وحاول قرنق تاكيد عدم وجود خلافات بين اطراف المعارضة السودانية، وقال إن «الحركة الشعبية عضو في المعارضة ونحن متحدون تماماً»، مشيراً الى ان تجمع المعارضة يمثل غالبية الشعب السوداني.

وعن طلباته من مصر قال: «علاقتنا مع مصر مهمة ونرتبط معها برباط نهر النيل، ومصر تستطيع المساعدة في التوصل الى تفاهم بين ابناء الشعب السوداني وتحقيق السلام».

المهدي

الى ذلك قال الناطق باسم حزب الامة في منطقة الشرق الاوسط السيد صلاح جلال ان رئيس الوزراء السابق زعيم الحزب السيد الصادق المهدي بدأ امس جولة مغاربية تشمل ليبيا وتونس والجزائر وتستمر اسبوعين.

واضاف ان الجولة تهدف الى الحصول على تاييد الدول الثلاث لقضية الشعب السوداني ورغبته في استعادة الديموقراطية والتعددية السياسية.



المصـدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريـخ : ١/١٢/١٩٩٧

النيل فى سيناء تجدد لإرادة التحرر الوطنى

د . فوزى فهمى
رئيس أكاديمية الفنون

إن العجز عن التجدد ينتج ذاكرة مجتمع هزم تاريخيا، ولا ينتج مجتمعا حقيقيا، كما يعكس إخفاقا فى الوصول لوعى يدرك لحظته التاريخية. ويتجلى التجدد فى حشد طاقات المجتمع حول طموح مشترك يجسد تطلعاته الحيوية براب الانشقاقات والانشاءات الاجتماعية والزمنية بين قطاعاته، بإعادة بناء أدوات المجتمع فى مسار التنمية، ابتداء من البنية الأساسية والتعليم والبحث والثقافة والاقتصاد، وبقدرالفهم لخصوصيات التاريخ والواقع والراهن كاساس، وليس مجرد استعارة أشكال، أو نقل ممارسات، بل بإعادة تاسيس وصياغة مفاهيم جديدة فى ضوء مكتسبات العصر المعرفية.

ومشروع نقل مياه النيل إلى سيناء إحدى صيغ تجدد معنى التحرر الوطنى السياسى والاجتماعى والاقتصادى، إذ يرتكز على جهد إرادة سياسية جادة، يشكلها وعى بالتاريخ ووعى بالواقع والإمكانات، وتتخذ من عنصرى «الاستقرار» و«التغيير» محورين أساسيين لدفع عملية التنمية الشاملة للمجتمع المصرى، كتوجه يسعى إلى كسر التبعية الغذائية، حفاظا على السيادة الوطنية بالتوسع فى استخدام التكنولوجيا من اجل إخضاع مزيد من الارض للزراعة، وزيادة الناتج باستحداث قاعدة زراعية قوية تبلغ فى مرحلتها الاولى استزراع ٤٠٠ الف فدان وإنشاء ٣٧ مجتمعا عمرانيا. وتوطين ما يقرب من مليون ونصف المليون نسمة، استهدافا «لتغيير» الواقع الاقتصادى والاجتماعى، اعتمادا على التطورات المعرفية والتقنية، لاستغلال موارد الطبيعة المتاحة، لتحقيق تنمية تواجه مازق الانفجار السكانى، والضغط الواقع على الموارد المحدودة، لتمنح الزراعة والإنتاج الغذائى أولوية متزايدة تحسينا للطاقة الإنتاجية، وتغييرا لنوعية حياة افراد المجتمع، وعلى الجانب الأخر تحقيقا «للاستقرار» القائم على السياسات الاجتماعية التى ترفع من كفاءة الأفراد وقدراتهم، وتستهدف مجتمعا اكثر عدالة، يفتح آفاق العمل فى مجالات الإنتاج حتى يحصل الناس على ما يستحقونه من خلال توزيع الإمدادات على مساحة الوطن كله.

والإرادة الوطنية هى المعيار الفعال للحضور الجوهرى لأى مجتمع، بطرحها الدائم لصيغ متجددة للتحرر الوطنى السياسى والاجتماعى والاقتصادى، وترسيخ قيمة العدل الاجتماعى، وتعديل الاختلالات الهيكلية، واجراء التحولات فى الهياكل الإنتاجية ،، وبقدر تجدد تجليات هذه الإرادة الوطنية فى حركة المجتمع، بقدر ماتتحدد علاقة الانقطاع او الاستمرار والتواصل والتمفصل، إذ ينعكس ذلك فى علاقة افراد المجتمع بواقعهم الراهن وبالعالم وبالحياة عموما، ويغدو الاجتهاد الواعى الذى يعرف مالايريد، ويحدد مايريد، هو الوقود الذى يغذى ابتكار الحلول للمشكلات بممارسة الممكن والجائز دفعا للمرارة والياس ومواجهة لفقدان المعنى، سواء كان هروبا من الواقع، أو الاعتداء عليه، أو الهروب من الحياة، فالمجتمعات لاتقتل بل تنتحر عندما تعجز عن أن تجد حلولا لمشكلاتها، فتفقد القدرة على ممارسة سيادتها، ويغدو انتحارها ارتماء فى احضان التبعية والهيمنة.

والحماية الحقيقية لأى مجتمع تتحدد فى الشروط التى فى ظلها يتعاون افراده ومؤسساته، وشروط الحماية للمجتمع تجسدها سياسات التنمية التى تتم صياغتها بناء على مصالح اجتماعية محددة، والتى تاخذ فى الحسبان بصورة منهجية اعتبارات العدالة الاجتماعية، فالمجتمع لايمكن أن يكون حراً ولا عادلاً إذا لم تكن هناك وسائل للتنمية وزيادة الثروات، ولاشك أن مواجهة عمليات الاستنفاد للموارد بعمليات تجديد وابتكار إمكانات جديدة بالتفعيل الإيجابى «للقوى الاجتماعية المهدرة» يعد تحصينا يحمى ويؤمن من تاكل أسعار الصرف وإيجاد التضخم المتسارع وتزايد حالات عدم الاستقرارالتى تغذى إمكانات الاختراق والتغلغل والهيمنة والتبعية.

إن المشروع يعكس توجه الإرادة السياسية المصرية ووعيها بان فك ارتباط الدولة بالاقتصاد لايعنى تخليها عن دورها الاجتماعى، فالكيان الوطنى غير قابل للاختزال إلى مجرد إجراءات اقتصادية قد تجلب المخاطر، ولأن الدولة هى التجسيد الفعلى للانتماء الوطنى من حيث شرعيتها وهويتها، فلابد من مداخلات السلطة العامة لضمان إنجاز أهداف اجتماعية، ترسخ «الاستقرار» فى عملية التنمية، كإجراء تصحيحى تدفع به الاضطراب فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وقد تجاوزت الإرادة السياسية الوطنية بذلك تلك المجابهة الحادة بين أنصار تدخل الدولة وخصومها، واخذت بمبدا تحديد الأدوار التى تلعبها الدولة والمجتمع المحلى والقطاع الخاص، بتوزيع افضل للمسئوليات، وإتاحة الفرصة للأقدر على القيام بهذا الدور أو ذاك فى إطار ضوابط اجتماعية ووطنية.

هذا الخيار الواعى للإرادة السياسية الوطنية المصرية فى ممارستها لعنصرى الاستقرار والتغيير. وفى مواجهتها لنظام العولمة، يعد حماية للمجتمع المصرى من سلبيات الاقتصاد الجديد، بتنفيذها مشروعات التنمية التى تحددها احتياجات المجتمع تحقيقا لتحرره الاجتماعى، إذ إن تحرر الوطن من للحاجة لا يتاتى إلا بتفعيل كل إمكاناته المادية والبشرية، كادوات فاعلة فى التنمية الوطنية الشاملة حتى يمتلك قدرة التعامل مع مستجدات الاقتصاد العالمى دون ان يرضخ بالضرورة للشروط السلبية للعولمة.

إن مشكلة التوزيع الجغرافى للسكان تعد تحديا اقتصاديا واجتماعياً وسياسيا وتتطلب ابتكار معالجة لمواجهة الاختلالات التى تنجم عن الاكتظاظ والتكاثر، والمشروع يطرح توطين مـا يقرب من مليون ونصف مليون نسمة فى بدايته، وعملية التوطين تستند حديثا إلى ان الإنسان يطوع القوى الاجتماعية، وبذلك سقطت الحتمية الطبيعية لمدرسة الجغرافيا البشرية، فالعقبات الطبيعية اصبحت لاتوقف مسار البشرية، والمجتمعات البشرية بما تملكه من معارف تؤثر من جديد وربما اكثر فى الأرض، وفكرة توطين جماعات من المواطنين مع غيرها عبر «التغيير» والتوسع المتدرج للعلاقات الإنتاجية والاقتصادية يفرض تعديلا فى البنى المادية والثقافية للمجتمع، والتى تنتج وعيا يكون لدى الجماعات المتوطنة عن حجمها وبنيتها المادية وحركتها، فتشكل بالتالى نوعا من الفكر والادراك الجماعى يتعمق فى اساس حياتها الاجتماعية كلها.

والتوطين الجغرافى للبشر فى سيناء، بوابة الوطن الشرقية، بتوفير مرتكزات الاستقرار من موارد وهياكل إنتاجية، وان كان يحمل معنى اقتصادياً، فإنه ايضا يؤكد إعادة تاسيس مفهوم التحرر الوطنى، بان استعادة مصر لسيادتها الكاملة على سيناء يتجسد باسترداد الثروة الوطنية واستثمارها بممارسة الإعمار المنتج، وما يتيحه من فرص فى مجالات العمل، وتغيير نوعية حياة الناس بما يرسخ قيمة المواطنة، التى تشكل المواطن المشارك والمساهم فى صنع الحياة بكل ابعادها، كدرع لحماية هذه السيادة بشرعية نظم وإرادة روح المجتمع وطابعه الوطنى.

ويعد مشروع نقل مياه النيل إلى سيناء أحد مكونات الرهان الرئيسى الذى يوفر مخرجا من تطويق آليات الإكراه والتوترات التى تهدد المجتمع اقتصادياً وسياسياً وامنياً، والذى يتبلور فى صياغة تنمية توفر للناس إمكان التغيير فى الموقع الاجتماعى والاقتصادى، من خلال تزايد الانتاجية الاقتصادية التى ترتكز على تعبئة الموارد، وتستند إلى التقنية المتطورة والكفاءة المتميزة فى إطار مجتمع مؤسسى يحقق رصيدا ملموسا من العدالة الاجتماعية، ويوسع من نطاق الممارسة والمشاركة السياسية، ولا يهدر روح مجتمعه بالحفاظ على هويته الثقافية بتوفير المناخ الذى فى ظله يمكن استيعاب المستجدات وامتلاك طاقة التفاعل والحوار.

إن الإرادة السياسية المصرية تتعامل مع التحديات بمنظور شامل يربط بين أبعاد الامن المختلفة فى الحاضر والمستقبل، وباستراتيجية تعتمد على قاعدة من الحقائق الواقعية، استهدافاً لتقليص آليات الإكراه والضغط بتفعيل مؤشرات القوة، ومواجهة مؤشرات الضعف، وبتجديد مفهوم التحرر الوطنى وتوسيعه ليشمل التحرر من التهديدات الخارجية والتهديدات الداخلية، ومشروع مياه النيل فى سيناء نموذج رائع لهذا المعنى.



بدأت استراتيجيات تنمية حوض النيل
٢٢ مشروعا بتكلفة ١٠٠ مليون دولار

كتب ـ عصام الشيخ:

بدأ بالقاهرة أمس الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية لتجمع التيكونيل والذى يستمر اسبوعا ويشارك فيه ممثلو دول حوض النيل بالاضافة إلى ممثلى البنك الدولى والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة والوكالة الكندية للتنمية «سيداء».

وقال الدكتور محمود ابوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية ان الاجتماعات سوف تناقش خطة العمل المستقبلية لتجمع التيكونيل والتى اقرها المجلس الوزارى لدول الحوض فى تنزانيا ٩٥ والانشطة الجارية حاليا والتحرك مع الجهات المانحة وتتضمن تلك الخطة ٢٢ مشروعا بتكلفة اجمالية قدرها مائة مليون دولار

واشار الوزير إلى أن البنك الدولى سوف يتولى رئاسة مجموعة استشارية من الجهات المانحة لتمويل خطة العمل الخاصة بالتجمع بالاشتراك مع الوكالة الكنيدة «سيداء» والبرنامج الانمائى للامم المتحدة حيث يقوم ممثلو البنك خلال الاجتماعات بعرض الاجراءات التى تتم حاليا والخاصة برؤية البنك لخطة العمل المقدمة من التيكونيل واولوية المشروعات التى يتم تمويلها.

اضاف المهندس محمد ناصر عزت رئيس قطاع مياه النيل ورئيس الوفد المصرى ان هناك عدة مشروعات سوف تتم مناقشتها منها مشروع ادارة الموارد المائية وجميع البيانات باستخدام الاقمار الصناعية والممول من الحكومة الايطالية بمنحة ٥ ملايين دولار وتنفذه منظمة الفاو والمشروع الذى تساهم فيه منظمة اليونسكو بـ ٥ ١ مليون دولار والخاص بتحليل الامطار والتصرفات بنهر النيل وفروعة وعمل نموذج رياح لحوض النيل فى المشروع الخاص باعداد الاطار الاقليمى للتعاون بين دول الحوض والذى يموله البرنامج الانمائى للامم المتحدة بـ ٣ ملايين دولار.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/١٢/١٩٩٧

● فى اجتماعات دول حوض النيل بالقاهرة أمس:

إقامة ٢٢ مشروعا مشتركا بتكلفة ١٠٠ مليون دولار

عقد بالقاهرة أمس الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للتيكونيل «دول حوض النيل العشر» بحضور ممثلى دول حوض النيل والبنك الدولى والبرنامج الانمائى للامم المتحدة والوكالة الكندية للتنمية.

وصرح د. محمود ابوزيد وزير الاشغال والموارد المائية بان اجتماعات اللجنة الفنية «للتيكونيل» ستستمر حتى ٧ ديسمبر الجارى وسيتم خلالها مناقشة خطة العمل المستقبلية لتجمع «التيكونيل» التى اقرها المجلس الوزارى لدول حوض النيل فى اجتماعه بتنزانيا عام ٩٥ والانشطة الجارية حاليا. والتحرك مع الجهات المانحة، وتتضمن تلك الخطة ٢٢ مشروعا تبلغ تكلفتها ١٠٠ مليون دولار.

كما سيتم مناقشة مشروع ادارة الموارد المائية، وجمع البيانات باستخدام الاقمار الصناعية بتمويل من الحكومة الايطالية يقدر بنحو ٥ ملايين دولار، على ان تتولى تنفيذه منظمة «الفاو».

وقال د. ابوزيد ان الاجتماعات ستناقش تنفيذ مشروع اعداد اطار اقليمى للتعاون بين دول حوض النيل، ويقوم بهذا العمل ٣٠ خبيرا من دول الحوض بمعدل ٣ خبراء من كل دولة، ويمول هذا المشروع البرنامج الانمائى للامم المتحدة بمبلغ ٣ ملايين دولار. واوضح المهندس محمد ناصر عزت رئيس هيئة مياه النيل ان مشروعا رائدا سيتم مناقشته تمهيدا لتنفيذه عن تحليل الامطار والتصرفات بنهر النيل وفروعه وعمل نموذج رياضى لحوض النهر، وتسهم منظمة اليونسكو فى تمويله بتكلفة ١.٥ مليون دولار، مشيرا الى ان هذا المشروع مهم جدا لصرف المقننات المائية لكل دولة على حدة، ومعرفة التصرفات بها وسقوط الامطار وتحليها بيانيا.

وقال: انه سيتم مناقشة رفع كفاءة سكرتارية تجمع التيكونيل بمقرها فى اوغندا، ومدها بالخبرات والمعدات اللازمة، على ان تتولى الوكالة الكندية للتنمية تمويل ذلك بتكلفة مليونى دولار، الى جانب الاعداد لمؤتمر النيل (٢٠٠٢) المزمع عقده بمدينة «كيجالى» فى بروندى فى فبراير القادم ومراجعة الاوراق البحثية والموضوعات التى سيتم مناقشتها فى هذا المؤتمر، لوضع استراتيجيات تنمية حوض نهر النيل. واشار الى انه سيتم الاعداد للاجتماع الوزارى السادس لوزراء الموارد المائية فى دول حوض النيل - الذى سيعقد فى مارس القادم بتنزانيا. واوضح المهندس ناصر عزت ان البنك الدولى سيتولى رئاسة مجموعة استشارية من الجهات المانحة على غرار نادى باريس لتمويل خطة العمل المستقبلية للتيكونيل والتى تبلغ تكلفتها ١٠٠ مليون دولار، وذلك بالاشتراك مع الوكالة الكندية للتنمية والبرنامج الانمائى للامم المتحدة، مشيرا الى ان ممثلى البنك الدولى سيعرضون على المجتمعين الاجراءات التى تتم حاليا بشأن اعداد تقرير البنك عن خطة العمل، واولويات المشروعات التى يتم تمويلها.

أشرف بدر



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠/١١/١٩٩٧

مشروع جديد للتعاون بين دول حوض النيل

كتب ـ ناصر فياض:

بدأ أمس بالقاهرة الاجتماع الثالث عشر لدول حوض النيل «النيكونيل». تناقش الاجتماعات اعداد مشروع اقليمي جديد للتعاون بين الدول الاعضاء. يقوم ٣٠ خبيراً من دول النيل بوضع تنظيم جديد للتعاون بين الأعضاء، كما تناقش تنفيذ ٢٢ مشروعاً مائياً على طول مجرى النيل بتكلفة ١٠٠ مليون دولار. تسعى مصر لزيادة حصتها من الموارد المائية البالغة ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنوياً ، ضمن برنامج الاستفادة القصوى من فواقد النهر. واعلن الدكتور محمود أبو زيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية، استمرار الاجتماعات ٧ أيام بمشاركة جميع دول حوض النيل ومناقشة مشروعات ادارة الموارد المائية باستخدام الاقمار الصناعية. وصرح المهندس محمد ناصر عزت رئس هيئة مياه النيل بأن الاجتماعات تناقش الاعداد لمؤتمر «النيل ٢٠٠٢» والذى يعقد فى رواندا فى شهر فبراير القادم، والاعداد للاجتماع السادس لوزارة الموارد المائية والمزمع عقده فى مارس القادم. تشارك فى الاجتماعات الوكالة الكندية للتنمية والبنك الدولى والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة ومنظمة اليونيسيف.



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢/١٢/١٩٩٧

الشورى يحذر من مخطط امريكى للسيطرة على منابع النيل

كتب صالح شلبي :

جدد مجلس الشوري برئاسة الدكتور مصطفي كمال حلمي امس تحذيراته من مخططات اسرائيلية وامريكية تستهدف السيطرة علي منابع المياه في الوطن العربي.

كشفت مناقشات المجلس عن وجود مخطط امريكي لتمرير مشروع قانون دولي هو الاول من نوعه من خلال الامم المتحدة لاقامة السدود علي الانهار كستار علي استمرار المشروعات الخطيرة.

واشارت المناقشات الي ان امريكا واسرائيل استطاعتا في الاونة الاخيرة توقيع عشر اتفاقيات في افريقيا لاقامة نحو خمسين مشروعا للسدود تنفذها تسع شركات اسرائيلية وامريكية بتكلفة ٤ مليارات دولار تقام في اثيوبيا واوغندا وجنوب السودان وتقع علي نهر عطبره والنيل الازرق ونهر بارو.

وأكد النواب ان قضية المياه هي قضية سياسية وان الكثير من الصراعات بين دول العالم كانت بسبب المياه خصوصا الحروب الثلاثة بين الهند وباكستان.

واضافوا ان اطماع اسرائيل مستمرة منذ حرب ١٩٦٧ والتي ساعدتها في الحصول علي قدر كبير من المياه من نهر اليرموك والضفة الغربية.

واشار الاعضاء الي تقرير البنك الدولي الذي كشف عن معاناة الشرق الاوسط وشمال افريقيا من نقص المياه ووصول نصيب الفرد فيه الي ١٧٠٠ متر مكعب، حين يرتفع هذا المعدل الي ١٢ الف متر مكعب في دول خارج المنطقة.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/١٢/١٩٩٧

دول حوض النيل تناقش فى القاهرة تمويل ٢٢ مشروعا

كتب ـ أحمد نصر الدين :


محمود أبو زيد

عقدت لجنة التنمية لتجمع دول حوض النيل «التيكوفيل» أجتماعا أمس وحضره ممثلو الدول العشر والبنك الدولى والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة والوكالة الكندية للتنمية. وصرح الدكتور محمود ابو زيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية بان الاجتماعات التى تشهدها القاهرة طوال الاسبوع الحالى سوف تناقش خطة العمل المستقبلية للتجمع والانشطة التى تتم الان بالتحرك مع الجهات المانحة والتى تتضمن ٢٢ مشروعا تبلغ تكلفتها ١٠٠ مليون دولار.

واضاف ان البنك الدولى سوف يتولى رئاسة مجموعة استشارية من الجهات المانحة على غرار نادى باريس لتمويل هذه المشروعات وكذا خطة العمل وسوف يعد ممثلو البنك الدولى تقريرا باولويات المشروعات التى سيتم تمويلها. وصرح المهندس محمد ناصر عزت رئيس هيئة مياه النيل بان الاجتماعات سوف تناقش مشروعات ادارة الموارد المائية باستخدام الاقمار الصناعية الذى تموله الحكومة الايطالية من خلال منظمة الفاو بمبلغ ٥ ملايين دولار، واعداد الاطار الاقليمى للتعاون بين دول الحوض الذى يضم ٣٠ خبيرا بمعدل ثلاثة خبراء من كل دولة من دول الحوض وبحث مشروع تحليل الامطار وتصرفات نهر النيل، ومشروع رفع كفاءة سكرتيرية التجمع بمقرها فى اوغندا من الوكالة الكندية للتنمية بمبلغ مليونى دولار والاعداد لمؤتمر النيل المزمع عقده فى مدينة كيجالى برواندا فى فبراير المقبل لوضع استراتيجية لتنمية حوض نهر النيل.





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧



قضية المياه والدواء المر!!

أحمد البطريق

هل يأتى اليوم الذى يشترى فيه المصريون المياه لاستخدامهم الشخصى بسعرها الحقيقى؟.. وهل يأتى اليوم الذى يدفع فيه كل مزارع مقابل ما يستنفده من مياه؟! وهل يمكن ان يكون مثل هذا الامر هو السبيل الوحيد لترشيد استخدام مياه النيل التى تشهد اهدارا غير مسبوق فى كل العصور؟! بعدما تأكد ان قطاع الصناعة يهدر ما يعادل ٤٠٪ من المياه المستخدمة لديه كذلك قطاع الزراعة وغيرهما من القطاعات الأخرى اضافة للمواطنين؟!

فعلى الرغم من نفى وزير الأشغال وجود نية لبيع المياه للمزارعين وتأكيده عدم التفكير فى تسعيرها للحد من استنزافها.. إلا إن كل المؤشرات تشير الى ان استمرار سلوكيات المواطنين دون تعديل، وتمرد العديد من المزارعين على القرارات المنظمة لعملية الزراعة.. كل هذا من شأنه ان يدفع المسئولين الى إعادة النظر فى مثل هذه الأمور، ومن ثم اعتماد الية جديدة للحفاظ على قطرة الماء التى وضعها تقرير الموارد المائية الذى ناقشه مجلس الشورى أخيرا بأنها العنصر الحاكم فى مستقبل مصر.

عبدالفتاح القصاص

ولعل ما ذكره وزير الأشغال من إن المساحات المخالفة فى زراعات الأرز والتى تبلغ ٦٠٠ الف فدان تستهلك من المياه ما يكفى لتشغيل ترعة الشيخ زايد بمنطقة توشكى..

لعل هذا قد يكون دافعا لكى تعمل الحكومة قبضتها على هذا القطاع منعا لهذه الممارسات التى تضر بمستقبل الوطن.

وإذا كان بعض نواب الشورى قد اكدوا ضرورة وضع آلية جديدة تلزم كل قطاعات الدولة والمواطنين بترشيد المياه لم يستبعدوا منها تسعيرها او على اقل تقدير تغريم المخالفين بقيمة ما تم استهلاكه بالمخالفة للقواعد الموضوعة.. فإن الغالبية العظمى منهم اكدوا على ضرورة اعمال سياسات جديدة من شأنها دفع المواطنين ايا كان موقعهم فى قطاعات الدولة المختلفة للالتزام بما تحدده الدولة كمعدل حقيقى للاستهلاك المتاح.

فالدكتور عبد الفتاح القصاص قال ان استمرار استهلاك المياه بنفس معدلاتها الحالية فى الوقت الذى لم تزد فيه حصة مصر من المياه على ٥٥ مليار متر مكعب سنويا يعنى صعوبة توفير المياه اللازمة للمشروعات القومية العملاقة، كما قال ايضا ان الكل مسئول حيال تلك القضية.. وعلى الجميع ان يعى ان استمرار هذا الوضع يهدد مستقبل الوطن.

كذلك قال الدكتور محمود محفوظ رئيس لجنة التعليم والبحث العلمى والذى انتهى بدوره من اعداد تقرير حول استعداد المصريين لدخول الصحراء فقد قال ان ازمة المياه قادمة فى ظل تدنى حصة الفرد منها الى حدود الفقر المائى.. وارجع ذلك الى اهدار ما يقرب من ٤٠٪ من المياه المتاحة للبلاد دون تحقيق استفادة حقيقية منها. وأضاف ان المطلوب ليس مجرد سياسات ولكن المطلوب

تشريع يمنع ويعاقب كل المخالفين لما يتم وضعه من برامج لاستخدام المياه لتحقيق الانضباط المطلوب.. فليس من المنطقى ان يخالف اكثر من نصف مليون مواطن فى زراعة محصول الأرز مثلا بزراعة ما يقرب من ٦٠٠ ألف فدان كان من الممكن الاستفادة من المياه التى تستهلكها فى زراعة مساحات جديدة تصل الى مليار فدان على اقل تقدير.

الدكتور محمود محفوظ حذر من خطورة تعرض مشروعاتنا القومية فى جنوب الوادى وفى سيناء لمخاطر نقص المياه. وقال إن اعداد المواطن المصرى لدخول الصحراء يتطلب اعادة صياغة فكره بالشكل الذى يجعله حريصا كل الحرص على كل قطرة ماء باعتبارها محددا رئيسيا لمستقبل الوطن فى ظل المخاطر التى تتهدد البلاد..

د. محمود محفوظ

ولعل ما اكده الدكتور القصاص من ان كل مؤسسات الدولة الدينية والثقافية والإعلامية بات عليها ان تخاطب المواطن المصرى بما يمكنه من فهم حقيقة وضعنا المائى وبما يحفزه على ترشيد استخدامه.. وما اكده ايضا من ضرورة أعمال التقنيات الحديثة فى تحلية مياه البحر لاستخدامها فى المناطق الشاطئية.. لعل هذا يوضح مدى التخوف من ان تكون المياه عائقا امام كل مشروعات التنمية.. ولعل هذا يفسر ايضا سبب المطالبة بتسعير المياه!! وان يكون العلاج الوحيد هو تناول الدواء المر!!

ماذا أعددنا للسنوات العجاف؟

بقلم الدكتور: محمد شتلة

لأن العصر القادم هو بكل المقاييس عصر المياه العذبة التى تلزم لانتاج الغذاء لملايين البشر الذين يتزايدون على ظهر الكرة الارضية وخاصة فى دول العالم الثالث بشكل غير مسبوق حيث اجتاحت المجاعات دولا عديدة بشكل يجعل البشر- كما تنقل لنا صورهم أجهزة الاعلام العالمية - مجرد هياكل عظمية تستحق الرثاء وتحتاج منا كبشر من كل الجنسيات ان تكون لنا معها وقفة نرتفع فيها الى مستوى الحدث الذى يمكن ان تواجهه الانسانية خاصة بعد ان تكرر القول بأن الحرب القادمة بين الشعوب ستكون حربا حول مصادر المياه العذبة.

والجانب المصرى من تلك المشكلة العالمية يتمثل فى اننا شأننا شأن كل دول العالم النامى نحتاج وبشدة لتنمية مصادرنا من المياه العذبة وتقليل الفاقد منها الى اقل قدر ممكن حتى يمكننا زيادة المساحة المزروعة فى مصر من خلال مشروعات التنمية الطموح والتى يأتى فى مقدمتها تعمير جنوب الوادى وتعمير سيناء الى جانب التنمية فى غرب البلاد للخروج من الوادى الضيق الذى حشرنا انفسنا طواعية فيه.

●●●

ولما كانت الحياة فى مصر تعتمد بشكل رئيسى على نهر النيل باعتباره المصدر الوحيد للمياه العذبة السطحية والجوفية فى مصر وباعتبار ان المصادر الاخرى كالأمطار هى مصادر هامشية فإن ما دفعنى لكتابة هذا المقال فى هذا الوقت بالذات هو سطور قليلة نشرتها الصحف المصرية فى صفحاتها الداخلية يقول: ان فيضان نهر النيل هذا العام ١٩٩٧ هو ثانى أسوأ فيضان يحدث خلال هذا القرن بعد فيضان عام ١٩٢٣ حيث انخفض هذا العام حجم المياه القادمة الى بحيرة ناصرجنوب السد العالى الى ٧٥ مليار متر مكعب حصة مصر منها بعد استقطاع حصة السودان يبلغ ٥٠ مليار متر مكعب.

وحيث ان ما تحتاجه الحياة فى مصر هو ٥٥ مليار متر فإننا سنضطر لسحب نحو ٥ مليارات متر مكعب من مخزون البحيرة ويرجع هذا الى انخفاض كمية الامطار المتساقطة على هضبة الحبشة حيث توقف نزول لمطر تماما لمدة ١٥ يوما وهذه ظاهرة غير مسبوقة وتحدث للمرة الثانية خلال هذا القرن مما ادى الى انتشار الجفاف فى الحبشة.

●●●

فتلك الكلمات البسيطة والخطيرة لها اكثر من معنى ولا يجب ان تمر علينا مر الكرام بل يجب ان تكون لنا معها اكثر من وقفة نأخذ منها العبرة والخبرة.

فتلك الكلمات الواضحة المعانى هى شهادة تقدمها الطبيعة التى لا تكذب ولا تتجمل لسد مصر العالى العظيم القابع فى جنوب الوادى ليوفر للمصريين الامن والامان وليقيهم من خطر الجفاف الذى قارب ان يحيط بحدودنا الجنوبية وليغلق وللأبد ملف الهجوم والتشكيك الذى يقوده البعض للتشكيك فى منجزاتنا القومية وعلى رأسها هذا السد العظيم الذى سيبقى رمزاً لمصر الصمود والبناء والامل لأسباب معلومة واخرى مجهولة.

كما ان تلك الكلمات يجب ان تكون دافعا لهذا الجيل من المصريين لأن يتذكر فضل هذا النيل على هذا الشعب الطيب وعلى حضارته فيحافظون على مياهه ويستثمرونها الاستثمار الامثل لنشر الخضرة على خريطة مصر.

فنحن نعرف قبل غيرنا ان مصدر مياه النيل هى الامطار المتساقطة على منابعه الدائمة على هضبة البحيرات الاستوائية والموسمية على هضبة الحبشة وتعرف ايضا قبل غيرنا ان الله جل علاه هو منزل الغيث ولا احد سواه يعرف مقدار الغيث او موعد ومكان نزوله الامر الذى يلزمنا ان نأخذ بالاسباب بالعمل على زيادة رصيد مصر من مياه النيل عن طريق المساهمة فى مشروعات اعالى النيل التى تسهم فى توفير قدر اكبر من المياه ولعل الوقت يكون مناسبا للقيام باعمال مشتركة مع دول المجرى خاصة مع السودان الشقيق، فمازلنا نتذكر بأسى ما آلت اليه مشروعات قناة جونجلى.

●●●

ولعل ما حدث من تناقص فى مياه النيل هذا العام يكون دافعا لمصر والسودان معا لاعادة بعث هذا المشروع لما له من فائدة لقطرى وادى النيل كما ان الضرورة تلزمنا نحن المصريين فى اعادة النظر فى نظم الرى المستعملة والتركيب المحصولى واتباع سياسة زراعية موجهة تهدف للاستفادة القصوى من كل قطرة مياه عذبة لصالح المزارع والمجتمع معا.

ولعل اهم ما يمكن اتباعه هو اعادة النظر فى المساحات المزروعة بالارز والقصب باعتبارهما اكثر المحاصيل استهلاكا للمياه وتطهير المجارى المائية من ورد النيل واتباع طرق الرى الحديثة داخل الوادى وخارجه وكذلك تشجيع الرى الليلى الى جانب مايراه خبراء الزراعة والرى فى مصر.

واذا كان القصص القرآنى قد اوضح كيف تمكن سيدنا يوسف أن يقى مصر من خطر الجفاف خلال السنوات السبع العجاف فإننا نأمل وندعو ان يوفق الله سميه الدكتور يوسف والى فى الأخذ بالاسباب ليقى مصر من الوقوع فى دائرة خطر السنوات العجاف.. وانا لمنتظرون:

●● كاتب المقال: استاذ بكلية زراعة عين شمس



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤/١٢/١٩٩٧

مصر حريصة على دعم التعاون مع دول حوض النيل

كتب ـ احمد نصر الدين:

اكد الدكتور محمد ابو زيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية ان مصر حريصة على دعم مشروعات التعاون مع دول حوض النيل والعمل على تنمية موارد النهر لمصلحة جميع دول الحوض من واقع خبرة مصر، وتقدمها فى هذه المشروعات،وقال ان البنك الدولى للانشاء والتعمير وعددامن الجهات الدولية المانحة وافقت على عقد اجتماع دولى يضم الدول العشر المشتركة فى حوض النيل بالاشتراك مع المجلس العالمى للمياه بالقاهرة، وذلك لتبادل الخبرات وتمويل مؤتمرات النيل جاء ذلك عقب اجتماع الوزير امس مع اللجنة الفنية لدول حوض النيل «تيكو نيل» التى تجتمع بالقاهرة لبحث الخطوات التنفيذية للخطه المتكاملة لتنمية موارد النهر ، وناقش الوزير المقترحات التى طرحت لدعم موارد النهر وتنميتها والعرض الذى قدمه خبراء البنك الدولى والجهات الدولية المانحة بشأن تحديد اولويات للمشروعات التى تتفق عليها دول المعرض لتمويلها . وأكد الوزير ان نتائج هذه الاجتماعات سوف تعرض فى اجتماع وزراء الموارد المائية لدول الحوض الذى ينعقد فى يناير القادم بتنزانيا.



المصدر : الأحــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ١٢ / ١٩٩٧

واشنطن تحرض أثيوبيا على زيادة حصتها من مياه النيل

بدات الولايات المتحدة الامريكية فى تنفيذ مخطط للاضرار بمصالح مصر فى مياه النيل عن طريق تدخلها ببعض المشروعات لدول الحوض وهو مايتعارض مع جميع الاعراف والقوانين الدولية التى تمنع تدخل المؤسسات الخارجية فى قضايا الانهار الدولية وترك مناقشة قضاياه بين دول الحوض الواحد. ونجحت الولايات المتحدة بالتعاون مع البنك الدولى فى اقناع الحكومة الاثيوبية بضرورة الحصول على حصة ثابتة من نهر النيل والتحرر من جميع الاتفاقيات السابقة رغم عدم حاجة اثيوبيا لمياه النيل خلال الفترة الحالية.

واعلن امس سيوم ميسيفين وزير الخارجية الاثيوبى عن رغبة بلاده فى الحصول على نصيب من مياه النيل واحتياجها بشدة اليها لاستخدامها فى مجال الرى وتوليد الطاقة الكهربائية وبعض الاغراض الاخرى.

جاءت تصريحات وزير الخارجية الاثيوبى عقب لقائه مباشرة مع عضو الكونجرس الامريكى توم كامبيل باديس ابابا امس ومناقشته فى جميع قضايا مياه النيل واعادة التوزيع العادل لايراده، تمهيدا لزيارة وزيرة الخارجية الامريكية مادلين اولبرايت لاديس ابابا خلال اليومين القادمين.

وكانت الحكومة الاثيوبية قد اعلنت اخيراً عن قيامها بخطة شاملة لتحويل الزراعة بها عن طريق الرى بالغمر بدلاً من الامطار وانها حصلت على تمويل من مؤسسات رفضت الافصاح عنها تزيد على ٣٠٠ مليار جنيه لتنفيذ هذه الخطة على ثلاثين عاما.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ١٢ / ١٩٩٧

القذافي يحذر من محاولات إسرائيل سرقة المياه العربية

طرابلس - ا ش ا - حذر العقيد معمر القذافى قائد الثورة الليبية من المحاولات الاسرائيلية المتكررة لسرقة المياه العربية والاستيلاء على منابعها بما يضر بمستقبل عمليات التنمية فى العديد من الاقطار العربية.

وأشار - فى كلمته خلال لقائه بالقيادات الشعبية الليبية بمناسبة بدء أعمال المؤتمرات الشعبية - إلى ان اسرائيل تعمل على الوجود فى اثيوبيا واقامة مشروعات بها لسرقة جزء من مياه النيل، موضحا ان التحالف الاسرائيلى - التركى يهدف إلى منع وصول حصص المياه السورية والعراقية من منابعها فى تركيا. واضاف ان اسرائيل تصمم على البقاء فى جنوب لبنان لكى تواصل سرقتها للمياه اللبنانية إلى جانب استيلائها على مياه فلسطين وجزء كبير من مياه الأردن.

ودعا العقيد القذافى الليبيين إلى التوجه للاستثمار فى الدول المجاورة وخاصة مصر والسودان واقامة مشروعات فيها. كما اقترح العمل على زيادة دخل ليبيا من السياحة وزيادة تصدير المنتجات الليبية غير النفطية.

ودعا إلى ضرورة محاربة كافة مظاهر الفساد والرشوة فى ليبيا وطالب بتوفير فرص عمل جديدة لمعالجة ظاهرة البطالة.

وندد القذافى باستمرار الحصار المفروض على العراق والذى وصل إلى حد قيام بعض العراقيين ببيع أجزاء من أجسادهم مقابل توفير قوت أولادهم ، مشيرا إلى ان الولايات المتحدة التى تدعى حمايتها لحقوق الانسان تسعى لاستمرار هذا الحصار الجائر.



البنك الدولى يمول ٢٢ مشروعا لدول حوض النيل

كتب ـ أحمد نصر الدين:

قررت الدول العشر لحوض النيل «التيكونيل» فى ختام اجتماعات لجنتها الفنية أمس مناقشة تنفيذ ٢٢ مشروعا تكلفتها ١٠٠ مليون دولار يوم ١٩ يناير القادم يتم تمويلها من البنك الدولى، ويتولى خبراء الدول العشر بالتعاون مع خبراء البنك الدولى اعداد تقرير يقدم فى اجتماع وزراء الموارد المائية بهذه الدول الذى يعقد فى أول مارس.

وصرح الدكتور محمود ابو زيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية بانه تم الاتفاق على عقد المؤتمر الدولى النيل عام ٢٠٠٢ يوم ٢٣ فبراير فى مدينة كيجالى برواندا و١٥ هيئة ومنظمة دولية ومراكز ومعاهد البحوث فى مجال المياه وسوف تقدم مصر فى المؤتمر ١٥ بحثا ودراسة لمناقشتها وتتعلق بتطوير الأداء وتنشيط الجهود لدعم فوائد المياه. ومن ناحية اخرى اعلن المهندس محمد ناصر عزت رئيس هيئة مياه النيل ورئيس تجمع التيكونيل أن مصر وافقت على تقديم منحة لاترد تقدر بنحو ٨.٣ مليون دولار إلى اوغندا لشراء معدات لمقاومة نبات ورد النيل فى بحيرة فكتوريا .



المصدر : آخــر ســاعــة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/١٢/١٩٩٧

ندرة المياه .. تهدد الأمن القومي للشرق الأوسط

كتب : هانىء مباشر

● معظم الدول العربية والدول المجاورة لها تعاني من ارتفاع مستمر في مشكلة ندرة المياه مما سينعكس على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة.. والخيار فى هذه الحالة له تداعياته الخطيرة على الأمن الغذائى وبالتالى الأمن القومى للمنطقة.

هذا ما أشار إليه المشاركون فى «الندوة الإقليمية الثانية للخبراء حول إصلاح السياسات المائية فى الشرق الادنى» والتى نظمتها منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو» وطالبوا بضرورة أن تقوم الحكومات بتنفيذ إصلاح السياسة المائية واتخاذ الاجراءات التنفيذية وذلك بمقاييس لا مركزية تراعى التوازن بين العرض والطلب للوقوف على مستوى ندرة المياه على المدى المتوسط والطويل.



المصدر : الحيــــاة
التاريخ : ٢١/١٢/١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

باريس تستضيف المؤتمر العالمي الثاني للمياه في آذار

● القاهرة - «الحياة» - تشارك مصر في اجتماعات المجلس العالمي للمياه التي تعقد في مرسيليا (فرنسا) اليوم وتستمر ثلاثة ايام. وتهدف الاجتماعات الى إعداد جدول اعمال المؤتمر العالمي الثاني للمياه الذي سيعقد في بارس في آذار (مارس) المقبل برعاية الرئيس الفرنسي جاك شيراك.

وقال الدكتور محمود ابو زيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية في مصر رئيس المجلس العالمي للمياه إن الاجتماعات ستبحث في قضايا عدة خصوصاً الفقر الحالي الذي تعاني منه معظم الدول النامية على رغم توافر الموارد لديها، اضافة الى السبل المختلفة لتنمية تلك الموارد سعياً لتحقيق التنمية.

واضاف ان المجلس وافق أخيراً على قبول عضوية تجمع «التيكونيل» كممثلين لدول حوض النيل وذلك ضمن مديري المجلس اضافة الى وجود مصر والمغرب ممثلين عن افريقيا.

معلوم ان المؤتمر العالمي الاول للمياه عقد في مراكش في المغرب مطلع السنة الجارية.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠/١٢/١٩٩٧

حكايات عربية بقلم: وجيه أبو ذكرى

صراع عام ١٩٩٨
مؤامرة على مياه النيل!

اسرائيل تريد ابتزاز مصر.
تريد ١٪ من حصة المياه المصرية لرى صحراء النقب.
وإذا رفضت مصر، فإنها ستنفذ مؤامرتها ضد مصر فى العبث بمياه النيل عند المصب!!
كيف؟

إن اطماع اسرائيل فى مياه نهر النيل قديمة، لقد جاء الى مصر فى عهد الاستعمار البريطانى تيودور هرتزل قبل تأسيس الدولة اليهودية ، بل قبل وعد بلفور، ومعه مشروع لنقل مياه النيل، من فرع دمياط الى فلسطين - عبر سيناء - الا ان السلطات البريطانية والمصرية، رفضت النظر فى المشروع الصهيونى، بنقل مياه النيل الى فلسطين. وكان ذلك عام ١٩٠٣.

وظلت اسرائيل تحلم بمياه النيل.

ومع أول بادرة صلح مع مصر، طلب مناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل الاسبق من الرئيس الراحل أنور السادات، نقل ١٪ من مياه النيل الى اسرائيل، ووافق السادات بشرط ان يتم سلام شامل ودائم فى الشرق الاوسط، وربط السادات بين نقل مياه النيل الى اسرائيل والحل السلمى الدائم وعودة السيادة العربية على القدس الشرقية، ورفض بيجين اقتراح السادات، وقال بيجين «اذا كانت مياه النيل مقابل القدس، فلسنا فى حاجة الى مياه النيل»!!

●●●

وليس سرا ان حكومة نتنياهو قد كلفت «مؤسسة المياه الاسرائيلية» بعمل دراسة عن تكلفة مد اسرائيل بواحد فى المائة من حصة مصر من مياه النيل، واعدت مؤسسة المياه الاسرائيلية هذه الدراسة، كما اعدت مساحة الاراضى التى يمكن زراعتها من هذه المياه.

ثم كلف نتنياهو احد بيوت الخبرة الامريكية بعمل دراسة عن امكانية نقل المياه - مياه النيل - من حصة مصر الى اسرائيل وتاثير ذلك على حاجة مصر من المياه. وقد نشرت الكاتبة المبدعة مها عبدالفتاح من واشنطن، جانبا من هذا التقرير الذى نشر كاملا فى «وول استريت جورنال» اهم ما فى هذا التقرير ان من الضرورى تغيير اتفاقية توزيع مياه النيل من جديد، لان مصر تحصل على نصيب الاسد من مياه النهر، وأن اتفاقية توزيع مياه النيل، قد ابرمت فى ظروف، كانت فيها دول حوض النيل مشغولة بحروبها ومشاكلها الداخلية.

وهنا المسألة لا تحتاج الى تعليق، انها رسالة اسرائيلية الينا، تقول الرسالة اذا لم تعطونا واحدا فى المائة من حصتكم سنحرض دول حوض النهر لتغيير حصة مصر من المياه. وقد تخسر مصر اكثر من واحد فى المائة فى حالة تعديل الاتفاقية!!

●●●

فى اسرائيل، فإن الصقور والحمائم، يتفقون على ضرورة الحصول على واحد فى المائة على الاقل من مياه النيل، وفى كتابه «شرق اوسط جديد» كتب شيمون بيريس (زعيم الحمائم ورئيس وزراء اسرائيل السابق) فصلا كاملا عن حاجة اسرائيل لمياه النيل والمياه العربية، ويكشف ان احد الاسباب الرئيسية فى حرب يونيو عام ١٩٦٧ كانت بسبب محاولة الدول العربية اقامة سد «المخيبة» على نهر الاردن!!

وفى هذا الكتاب يؤكد بيريس ان الحرب القادمة فى الشرق الاوسط، سوف تشتعل بسبب المياه. ويقترح شيمون بيريس فى كتابه «شرق اوسط جديد» اقامة هيئة اقليمية من دول الشرق الاوسط لتوزيع المياه وخاصة حوض نهر النيل، وحوض نهر دجلة والفرات، ويقول ان المياه ليست للدول التى تجرى فيها الانهار فقط، ولكنها للدول التى تحتاج اليها!!

يقول بيريس : المياه فى الواقع وكما يقول الفيلسوف جان جاك روسو، لا تعود لشخص واحد، او لبلد محدد. ولكن للبشرية ككل، والمياه فى الشرق الاوسط هى ملك للمنطقة. ولعل المياه اكثر من اى قضية اخرى تعتبر دليلا على مدى الحاجة الى تعاون اقليمى، ومن خلال هذا النظام يمكن التخطيط وتنفيذ مشاريع تنمية المياه وتوزيع المياه على اساس اقتصادى باسلوب عادل ومؤتمن!!

يقول: ان الاعلان عن قيام هيئة اقليمية تشارك فيها كل الاطراف المعنية يعنى الكثير فيما يتعلق بقضية توزيع المياه بصورة عادلة، ومما يعنى كذلك تخفيف آثار للتوتر والعمل من اجل السلام.

ويقدم بيريس الحل فيقول: يمكن نقل المياه مباشرة من خلال القنوات المفتوحة، او الانابيب او بصورة غير مباشرة من خلال الحاويات. الا ان ذلك ليس كافيا. لان معظم اقطار المنطقة لا تحظى بوفرة من المياه وافضل مصادر المياه تقع فى دول اخرى اى خارج حدودها وقدرتها على الاستغلال الامثل لها، وعليه فإن الحل الافضل يكمن فى مد خطوط انابيب لنقل المياه من بلد الى آخر، ومثل هذه الخطوط يجب ان تقام بموجب سياسة اقتصادية رشيدة، ولا تقوم على المخاوف الاستراتيجية القديمة.

●●●

فى الاحتفال بالانتهاء من حفر السحارة الرابعة، لمرور المياه، مياه النيل، الى سيناء لأول مرة، سألت احدى الصحفيات الرئيس حسنى مبارك سؤالا حول اطماع اسرائيل فى مياه النيل، وعن امكانية توصيل ترعة السلام الى اسرائيل.. قال مبارك بكلمات حاسمة صريحة:

لا.. لن نعطى المياه لاحد.. ان المياه لمصر فقط.. وعلى قدر احتياجاتنا فقط، ولانعطى المياه لاحد.. لان الاتفاقية الخاصة بمياه النيل لاتعطينا حق التصرف فى هذه المياه.

●●●

عاش مبارك ، وشكرا له، فكما لا تفريط فى حبة رمل من اراضينا لا تفريط فى قطرة ماء من مياهنا، ونقول لهم فى اسرائيل، اقترحوا كما تشاءون. واعملوا الدراسات فلا جدوى.. فلا تفريط فى قطرة مياه واحدة من مياهنا، وموتوا عطشا!!



المصدر : الحياة
التاريخ : ١٢/١٢/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اسرائيل ومشاكل التمويل تعيق المشاريع المائية في المناطق الفلسطينية

□ رام الله – من نعيم ناصر:

■ انتقد رئيس سلطة المياه الفلسطينية، نبيل الشريف، قلة المساعدات الدولية المخصصة للمياه، على رغم وجود مساعدة اميركية بمبلغ ٤٦ مليون دولار، وصفها «بانها ليست ذات قيمة، مقارنة بالحاجات الفلسطينية الفعلية».

وأعلن الشريف ان سلطة المياه بحاجة الى نحو نصف بليون دولار، لتمكينها من استغلال حصتها في المياه التي نص عليها اتفاق اوسلو – ٢.

وكان الشريف يتحدث في ورشة عمل اقامتها سلطته، وشارك فيها ممثلون عن السفارة النروجية، تم فيها تقويم شامل للمشاريع التي نفذتها وتنفذها السلطة، بمساعدة نروجية.

وقال نائب رئيس سلطة المياه، فضل كعوش: «ان الورشة تناقش اوراق عمل داخلية تخص تنفيذ وتطوير الاستراتيجية الوطنية العليا، وتناقش مجمل السياسات المائية في فلسطين».

ورد الشريف اسباب «الازمة المائية» التي تعيشها المناطق الفلسطينية الى «عدم استجابة اسرائيل ومماطلتها في الموافقة على طلبات لحفر آبار جديدة» مبيناً ان سلطة المياه انجزت حتى الآن حفر اربعة آبار، بعد مفاوضات مضنية مع الجانب الاسرائيلي استمرت لأكثر من عام.

وحمّل الشريف الجانب الاسرائيلي المسؤولية عن الصعوبات والمشاكل التي تعيق حفر مزيد من الآبار، واتهمه بالانتهاك السافر لاتفاق «اوسلو – ٢» الذي اعطى السلطة الوطنية حق استغلال ٨٠ مليون متر مكعب من المياه.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/١٢/١٩٩٧

الصعود إلى القمة البنك المركزى للمياه

ل.م
محمد عبد الفتاح محسن

إلى هذا الارهابى الذى استحوذ عليه الشيطان فاعمى بصيرته وسار به في نفق مظلم حاقدا على الام الرؤوم مصر متربصا بمسيرتها فى الصعود إلى القمة، وإلى ابن النيل الطيب المحب لنمائها وخيرها اضع هذه اللمسات عن البحيره. انها وثيقة تامين لمصر ضد الارهاب الاكبر وفى مواجهة الإرهاب الاصغر.

المألوف على اسماعنا من خلال تعاملاتنا الاقتصادية والاجتماعية والحياتيه هو اسم البنك كآلية لإدارة الأموال وتنميتها والسيطرة على حركتها. وذلك نظام سائد ومستقر منذ ان نشأ نظام البنوك فى مصر وفى العالم. والبنك المركزى للمياه هو نمط اخر ولكنه يتعامل مع المياه كمصدر اقتصادى رئيسى بدلا من التعامل فى الأوراق النقدية والمالية. وإذا كانت بنوك المال تتعامل فى اوراق النقد كوسائل لانتقال الأرزاق بين الأفراد فإن المياه هى الرزق ذاته تنزل من السماء بعيدا عن سيطرة البشر فتسلك ينابيع فى الأرض فتحيا به وتنشط الدورة الاقتصادية فى ارجائها. وإذا كانت الأوراق النقدية والسندات المالية هى الوسائل لتبادل النعمة فإن المياه هى الأصول الثابتة لهذه النعمه.

والتشابه موجود بين النمطين بنك المال وبنك المياه فهناك الوارد والمنصرف وهناك الميزانيات التى تضبط ايقاع التنمية وهناك ادارة الموارد وتنميتها وتوزيعها على القطاعات الانتاجية وهناك السنة المائية التى تماثل السنة المالية.

والبنك المركزى للمياه بمفهوم وظيفته لابد أن تدخل في حساباته مياه النيل السطحية وموارد المياه الجوفية والأمطار والسيول ولكن حصته المائية الكبيرة ترد من مياه النيل ومن ثم فإن المقر الرئيسى لهذا البنك يتحدد فى بحيرة ناصر وهى من أكبر البحيرات الصناعية فى العالم تكونت امام السد واصبحت الوعاء لتعاملاته. ويأتى الإيراد المائى للنهر من أمطار الهضبة الإثيوبيه ومن الهضبة الاستوائية ومن جنوب السودان وتنتقل المياه من خلال النهر إلى دولتى المصب مصر والسودان حيث ارتبط رخاء مصر واستقرارها بإيراد النهر واستقراره كما كانت أزماتها الاقتصادية رهنا بأزمات النهر منذ عهد الفراعنة.

ومصر بدون مياه النيل ليست سوى مسرح قاحل ولو تصورناها على هذه الصورة لكان أهلها ونظامها الاقتصادى والاجتماعى على حال غير الحال.

وتيقن حكام مصر على مر العصور من اهمية الايراد المائى وشد النهر انتباههم فاولوه عنايتهم ورعايتهم بدا ذلك منذ ايام الفراعنة واستمر بل إن الحضارة الفرعونية القديمة تفجرت على ضفاف النيل. ولما جاء عمرو بن العاص اول حاكم عربي لمصر بعد فتحها انبهر هذا الحاكم القادم من الصحراء القاحلة بالنهر فاولاه عنايته ورعايته وكتب رسالة إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عام ٦٤١ ميلادية يصف فيها مصر ونيلها «فهى الشجرة الخضراء التى يفيض نيلها على جانبيه ثم ينخفض فيخرج الأهالى لحرث الأرض وزرعها». وقد استن عمرو سياسة تنموية للنهر حيث أمر بتخصيص ثلث ايراد الجباية لتقوية الجسور وحفر الترع وتجنيد الرجال لتنفيذ هذه المهمة القومية والتى أطلق عليها «عمارة الأرض». ولم يتواصل الاهتمام بالنهر بعد عمرو فتعرضت مصر فى بعض زمانها للكوارث والمجاعات. ولما ولى محمد على أمر مصر بنى القناطر الخيرية فكانت اول منشأة مائية كبيرة تقام على النيل لتنظيم حركة مياهه وإدارتها. ثم انشىء خزان أسوان وانشئت القناطر على مجرى النيل فى عهود ما قبل ثورة ١٩٥٢ وفى بدايتها شيد جمال عبد الناصر السد العالى وهو من أكبر المنشآت الهيدروليكية فى العالم فاحكمت تصرفات النهر كما احكم توزيع المياه على اراضى مصر حيث يصيبها الرخاء.

لقد استقر تفكير المهندس المصرى على إقامة المنشآت المائية على النيل لضبط مياهه ولتوفير احتياجات الأرض الزراعية دعما لاقتصاد مصر وكان من اهم الاعمال التى انشئت فى مرحلة ما قبل السد العالى خزان اسوان، الذى بدىء فى انشائه عام ١٨٩٨ وانتهى العمل منه عام ١٩٠٢ لتخزين مليار متر مكعب من مياه النيل بعد ذروة الفيضان لسد احتياجات الزراعة الصيفية فى العام التالى ونفذت التعلية الأولى عام ١٩١٢ لتخزين مليار ونصف متر مكعب إضافية لتوفير المزيد من المياه للاستخدام فى أوقات التحاريق وبعد عشرين سنه نفذت التعليه الثانية للخزان عام ١٩٣٢ لتصبح سعته الكلية خمسة مليارات متر مكعب للوفاء بالاحتياجات المتزايدة للزراعة. واقيم سد جبل الأولياء عام ١٩٣٧ على النيل الأبيض جنوب الخرطوم لتوفير المزيد من الإيراد الصيفى وكانت سعته التخزينية ٢,٥ مليار متر مكعب ليصبح إجمالى التخزين من المياه للزراعات الصيفية نحو ٧,٥ مليار متر مكعب لخزانى أسوان وجبل الأولياء. وهكذا كانت ادارة مياه النيل وتنميتها تسير في خط واحد يربط بين مصر والسودان. لقد تقادم العهد على خزان أسوان وكان لابد من وضع نظام لحقنه لتقويته. وكانت سعته التخزينيه مرهونه بالإيراد السنوى للنهر وهو ايراد كان يتذبذب بين عال ومنخفض فكان يتعذر ملء الخزان فى السنوات الشحيحه، وحتى بعد التعلية الثالثة فى أوائل الأربعينات فإن ذلك لم يحسم مشكلة توفير المياه لمواجهة متطلبات الزيادة السكانية التى بدات تظهر بوادر تفجرها. ولهذا اتجهت الأفكار السياسية والهندسية إلى طرح الحل الأمثل بانشاء السد العالى كخزان قرنى للتخزين المستمر طويل المدى. وتحول خزان أسوان الى سد موازنة للمناسيب والتصرفات خلف السد



العالى لتعظيم توليد الكهرباء من محطتيه القديمة والجديدة والتى كان التوليد منهما يتوقف على ايراد النهر قبل انشاء السد .

ويروى أن الحسن بن الهيثم عالم البصريات العربى كان اول من راودته فكرة انشاء سد على النيل لتنظيم مياه الرى ووقاية مصر من أخطار الفيضانات، وقد كتب وهو فى بغداد «لو كنت فى مصر لعملت فى نيلها عملا يحصل به النفع فى كل حالة من حالاته من زيادة أو نقصان» وكان ابن الهيثم يقصد عملا انشائيا يقى مصر من مخاطر الفيضانات فقد كان الفيضان إذا جاء عاليا يمر كل شيء واغرق الارض وقضى على الحرث والنسل وانتشرت الاوبئه وإذا جاء منخفضا حدثت المجاعات.

ولما استدعاه الحاكم بأمر الله إلى مصر عام ١٠٨٠ م وطلب منه تحقيق هذه الفكرة حضر وتوجه إلى أسوان ولكنه عاد واعتذر. ربما كانت لدى ابن الهيثم فكرة ولكنها لم ترق بعد إلى ادراك حجم المشاكل والعقبات المتوقعه. وقبيل ثورة يوليو ١٩٥٢ قدم المقاول اليونانى المتمصر «دانينوس» والذى كان مهتما بشئون الزراعة تصورا واضحا عن المشروع وكان هناك اقتناع باهمية بل وبحتمية إقامة هذا النظام الهيدروليكى العملاق. وعندما سحب البنك الدولى عرضه، لتمويل المشروع بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية أمم الرئيس المصرى الراحل جمال عبد الناصر قناة السويس وكانت لعبة سياسية كبيرة حدثت لها أصداء عالمية وانتهت بشن العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ من بريطانيا وفرنسا وكانت اسرائيل هى الدولة الثالثة المتآمرة والنهازة للفرص وتلك قصة أخرى. وبدء بناء السد بمعونة من الاتحاد السوفيتى (السابق) فى ٩ يناير ١٩٦٠ وتم البناء فى ١٥ يناير ١٩٧١ وكانت بناء السد من أهم الأحداث التي شهدتها مصر خلال الثلث الأخير من القرن العشرين فى مجال إدارة مياه النهر وتنميتها. لقد حمى مصر من الجفاف الذى تعرضت له الدول الإفريقية من ١٩٧٩ الى ١٩٨٧ كما حماها من غائلة الفيضان فى سنينه المتكررها واقربها فيضان ١٩٩٦.

واخذت البحيرة العملاقة فى التكوين منذ انتهاء المرحلة الأولى للسد فى منتصف مايو ١٩٦٤، إنها بنك للمياه السطحية تفيض بداخلها مياه الأمطار التى تساقط على الهضبة الاثيوبية والتى تشكل حوالى ٨٦ فى المائه من جمله ايراد البحيرة، وتستوعب البحيرة حوالى ١٦٠ مليار متر مكعب من المياه منها ٣٠ مليار متر مكعب كتخزين ميت مخصص لترسيب الطمى بين قاع الخزان ومنسوب ١٤٧ مترا، ٩٠ مليار متر مكعب كتخزين حى مخصص لتخزين مياه الرى ويصل منسوب هذا القسم إلى ١٧٥ مترا وهناك القسم الخاص بتخزين مياه الطوارىء من مياه الفيضانات العاليه وتصل كمية المياه التى يمكن استيعابها حتى منسوب ١٨٢ مترا إلى ما بين ٤٠ و ٤٤ مليار متر مكعب. وتمتد البحيرة جنوبا بطول ٥٠٠ كيلو متر وتنتهى تقريبا عند الجندل الثانى (شلال دال) داخل حدود السودان، ويمتد من هذا الطول ٣٥٠ كيلو مترا داخل حدود مصر، ١٥٠ كيلو مترا داخل حدود السودان، ويتراوح عرضها ما بين ١٢، ٢٥ كيلو مترا ومساحتها حوالى ٦٠٠٠ كيلو متر مربع . إنها رباط للوحدة الاقتصادية بين الشقيقين مصر والسودان.

وعلى اعتبار أن هذه البحيرة بنك للمياه السطحية فإن لها سنة مائية تتشابه مع السنة المالية لبنوك المال وتبدأ سنتها المائية من اول اغسطس من كل عام وتنتهى فى نهاية من العام التالى، ويتم مراقبة الايراد المائى وتحديده فى الفترة من أول اغسطس الى اول اكتوبر من نفس العام.

لقد تواترت الأخبار عن السدود التى تقيمها اثيوبيا لتخزين مياه الأمطار وإعاقة وصول المياه إلى مجاريها الطبيعية كما تردد أن الولايات المتحدة تمول انشاء ٢٧ سدا بتعاون اسرائيل على ١٤ فرعا من الانهار الصغيرة التى تنحدر من الهضبة الاثيوبية ولإن طبيعة الغالبية من هذه الانهار تنحدر فى خوانق عميقة وقد يصل عمق بعض هذه الخوانق إلى ما يقرب من ١.٥ كيلو متر فإن اختيار المواقع الملائمة لبناء السدود سوف يكون صعبا والتكاليف عاليه. ولو علمنا أن اثيوبيا فى غنى عن الرى الصناعى لانها تعتمد على الأمطار فى زراعتها حيث تصل نسبة سقوط الامطار فى الجنوب إلى نحو ٢٠٠٠ مم وعند اديس ابابا إلى نحو ١٢٥٠ مم لتبادر إلى الذهن تساؤل عن أهمية هذه السدود لاثيوبيا وعن دوافع إنشائها وإذا انتقلنا إلى سؤال اخر عن مدى تأثير تلك السدود التى انشئت بتمويل امريكى ومشاركة اسرائيلية على موارد حياتنا التى تتجمع فى بحيرة ناصر لأوضحنا إن حصة مصر طبقا للاتفاقات الدولية للمياه هى موضوع لا يمكن المساس به وان مثل هذه الأمور لا تحتمل الألاعيب ولا شك انها خاضعة لمتابعة سياسية وفنية من جانب مصر فهناك خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها فى امور ترتبط بحياتنا وتمس امننا القومى. واذا كان هناك من يلوح بتهديد مياه البحيرة فهذا هو الإرهاب الاكبر الذى يمكن ان يصيب شعب مصر فى مقتل وها نحن نتعايش بالم مع تلك المتوالية العددية من عمليات الإرهاب الأصغر التى توالى حلقاتها وانتهت بفاجعة الاقصر لقد ضرب هؤلاء الحاقدون السياحة فى ذروتها أو ليست السياحة مشروعا تنمويا عملاقا يترعرع على ضفاف البحيرة ويضفى الخير على مصر؟



منظمة دولية تحذر:

٢مليار شخص يعانون نقص المياه خلال نصف القرن القادم





حذر تقرير اصدرته منظمة العمل السكاني الدولى بالولايات المتحدة مؤخرا من ان ربع سكان العامل سيعيشون في بلدان تعاني نقصا حادا في المياه بحلول عام ٢٠٥٠.

واوضحت المنظمة في تقريرها ان ارتفاع معدلات النمو السكاني سيساهم في استمرار زيادة معدلات المعاناة من نقص نصيب الفرد من المياه ليرتفع اربعة اضعاف خلال الخمسين عاما القادمة ويؤثر علي حوالي ملياري شخص. ويعاني نحو ٤٣٠ مليون نسمة حاليا او نحو ثمانية في المائة من سكان العالم من نقص او ندرة المياه ويعتمد التقرير علي توقعات منظمة الامم المتحدة بالنسبة لتغيرات مصادر المياه قائلا ان نقص المياه سيؤثر علي ٤٨ دولة في عام ٢٠٥٠.

وحذر التقرير من المنافسات الاقليمية علي حصص المياه وتوقع ان يتحول بعضها الي صراعات وخاصة في مناطق حوض انهار النيل ودجلة والفرات والجنوب الافريقي.

واضاف ان العراق وسوريا وتركيا ستواصل التنافس علي حصص المياه في منطقتي دجلة والفرات في ظل تصاعد احتياجات الدول الثلاث وخطط التنمية في مجالي الزراعة والطاقة وفي ضوء توقعات ارتفاع معدل النمو السكاني في البلدان الثلاثة بواقع خمسين في المائة في الاعوام الثلاثين القادمة.

وافاد التقرير ان الشرق الاوسط وشمال افريقيا وخاصة بلدان الخليج العربي هي اكثر المناطق المتضررة من ندرة المياه حاليا ويتوقع ان تنضم اليها دول افريقيا جنوب الصحراء في الخمسين عاما القادمة حيث يتوقع تضاعف عدد السكان فيها.

واوضح ان السنوات العشر القادمة ستشهد انتقال خمس دول الي مصاف البلدان التي تعاني ندرة المياه وهي المغرب وكينيا والصومال وجنوب افريقيا ورواندا.

ويقدر التقرير ان الفرد يحتاج الي حوالي ١٧٠٠ متر مكعب من موارد المياه المتجددة سنويا وهو معدل يري بعض خبراء المياه انه مرتفع نسبيا.

ووفقا لجداول التقرير تحتل مصر حاليا المرتبة ١٨ في الدول التي تعاني نقص المياه ويبلغ نصيب الفرد فيها سنويا ٩٣٦ مترا مكعبا بينما تاتي مالطة في المرتبة الاولي ونصيب الفرد فيها ٨٣ مترا مكعبا وقطر والكويت وليبيا في المراتب الثلاث التالية ولايتعدي



المصدر : الأحـــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/١٢/١٩٩٧

متوسط نصيب ألفرد فيها مائة متر سنويا وتاتي اسرائيل في المرتبة ١١ ونصيب الفرد فيها ٣٨٩ مترا مكعبا سنويا.

وفي عام ٢٠٥٠ توقع التقرير ان تحتل مصر المرتبة العشرين حيث سيصل نصيب الفرد فيها الي ٥٠٣ امتار مكعبة سنويا علي اساس ان عدد السكان سيصل الي ١١٥ مليون نسمة بينما ستحتل ليبيا والكويت وقطر المراتب الثلاث الاولي في نقص المياه بمتوسط لايزيد على ستين مترا مكعبا وتاتي اسرائيل في المرتبة ١٣ بحوالي ٣٣٥ مترا مكعبا للفرد وجدير بالذكر ان الهند تحتل المرتبة الاولي في البلدان التي تتمتع باعلي نصيب للفرد من المياه ويصل الي ٢٣٤٤ مترا مكعبا سنويا حاليا ويتوقع التقرير ان ينخفض الي ١٣٦٠ مترا مكعبا في عام ٢٠٥٠.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبـــــار

التاريخ : ١٩٩٧/١٢/١٧

اجتماع دولى على عقد مؤتمر المياه القادم بمصر

مشـروعات حـوض النيـل امام المؤتمـر العـالمـى بفرنسـا

كتبت كريمة السروجى :

وافق المجلس العالمى للمياه بمارسيليا بالاجماع على انعقاد المؤتمر الدولى للمياه القادم بمصر فى سبتمبر ٩٩ يبلغ اعضاء المجلس ١٦٠ عضوا فى المؤسسات الدولية. تراس المجلس مصر لاربع سنوات قادمة ويشترك فى مجلس ادارته ٢٥ عضوا ممثلين لمختلف المؤسسات الدولية العاملة فى مجال المياه وعضوان من افريقيا للمرة الأولى منذ انشائه. وقررت دول حوض النيل تقديم حصر شامل للموارد المائية بها وتصور عام عن مشروعات التعاون المقترحة لتلك الموارد امام المؤتمر العالمى للمياه فى فرنسا المقرر عقده خلال شهر مارس القادم تحت رعاية الرئيس الفرنسى جاك شيراك.

صرح بذلك د. محمود ابوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية عقب عودته من مارسيليا وحضور اجتماعات المجلس الثانية منذ تولى مصر رئاسته فى سبتمبر الماضى.

واشار الى ان الحكومة الهولندية وافقت على تقديم ٤٠٠ الف دولار منحة لاعداد الدراسة المبدئية لرؤية مستقبل الموارد المائية فى العالم بالاضافة الى ١,٥ مليون دولار لتنظيم المؤتمر العالمى للمياه المقرر انعقاده فى مارس القادم.



مدير تجمع «التيكونيل» ينفي قيام أثيوبيا بتنفيذ مشروعات تؤثر علي حصص مصر من المياه

كمبالا ـ ناصر فياض:

نفى امس محمد كيفوجو المدير التنفيذى لتجمع «التيكونيل» الذى يضم دول حوض النيل قيام اثيوبيا بتنفيذ مشروعات مائية كبرى تؤثر على حصص الدول الاعضاء من المياه بما فيها مصر والسودان، واشار ان دراسات المشروعات المائية باثيوبيا تختص بتنمية موارد المياه على احواض مائية محدودة لا تؤثر على النيل الازرق، وان إثيوبيا عضو مراقب بالتجمع ويحضر ممثلوها اجتماعات التيكونيل للتشاور فى اسس التعاون بين الدول لصالح جميع دول الحوض. واضاف ان انحدار المياه فى الفروع الرئيسية للنيل يمنع قيام اية سدود طبقا للدراسات الفنية. واكد ان الاتفاقيات الدولية تلزم دول احواض الانهار بالتشاور مع الدول الاخرى المشاركة فى اية مشروعات كبرى..

طالب مدير التيكونيل بزيادة مساعدات الجهات المانحة لتنفيذ ٢٢ مشروعا مشتركا بين دول النيل، تهدف زيادة الموارد واستغلال الفواقد والتوسعات الزراعية الجديدة،



المصدر : الأهـــــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢-/١٢/١٩٩٧

تقرير علمى يطلب:

ترشيد استخدام المياه فى الوطن العربى وإعادة استخدام مياه الصرف فى الزراعة

كتب - وجيه الصقار:

طالب تقرير علمى بضرورة الاستفادة من المياه المهدرة فى الوطن العربى والعمل على زيادتها من خلال مصادر جديدة حتى يمكن زراعة ٢٣٪ من الارض بالمنطقة والتى ثبتت جودتها على مستوى الاقطار العربية، واشار التقرير الى أن أهم وسائل زيادة الموارد المائية يكون باستغلال الموارد بوسائل متسقة، ووضع سياسة لتوزيع مياه الانهار المشتركة، وعمل موسوعة تضم مصادر المياه بتلك الدول، ومراعاة التكامل فى دراسة مناطق الاستصلاح الجديدة لتنمية الاراضى والمياه، ودعم الادارة المائية بالكوادر الفنية المدربة، وإعادة النظر فى الاحتياجات المائية للمحاصيل بصورة دورية، والاعتماد على سلالات نباتية اقل احتياجا للمياه، ومرتفعة المحصول، وكذلك استخدام مياه الصرف الزراعى أو الصحى، وحسن استغلال الموارد المتاحة.

واشار التقرير الذى ناقشته ندوة الموارد المائية والارضية فى الوطن العربى، بالمجلس العربى للدراسات والبحث العلمى برئاسة الدكتور فاروق اسماعيل رئيس جامعة القاهرة الى أن المناطق التى يتم زراعتها حاليا لاتزيد على ٤٪ من مساحة الوطن العربى حيث يعتمد ٨٠٪ من المساحة المنزرعة على مياه الامطار بينما المساحة المتبقية والصالحة للزراعة تظل بورا.

وقال التقرير إن الاراضى الصالحة للزراعة تتميز باحتوائها على المعادن والعناصر العضوية، مع انتشار طبقات صماء تحت التربة ببعض الاماكن، كما أن المطر السنوى يصل الى مائة ملليمتر. غير ان مايعيق الزراعة فى بعض تلك المناطق تعرضها لتقلبات مناخية حادة ودورات جفاف مناخية.

ويشير الدكتور محمدى ابراهيم استاذ علم الاراضى بجامعة القاهرة والذى اعد التقرير الى ان مايزيد حدة المشكلة ان ٥٠٪ من اجمالى الطلب على المياه يتم توفيره من الانهار والمجارى المائية والتى تقع مصادرها خارج حدود الدول العربية ومع الزيادة السكانية المتوقعة لسكان الوطن العربى الى ٣٠٥ ملايين نسمة عام ٢٠٠٠ فإن مشكلة الامن الغذائى فى المنطقة العربية اصبحت ملحة لتحقيق الاكتفاء الذاتى وإنجاح خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويؤكد التقرير أن استخدام المياه مرة واحدة نوع من الترف لايمكن تحمله واتجهت الدول الى إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى فى الرى، أو بخلطها بمياه عذبة لتصحيح تركيزات الاملاح فى الحدود المقبولة للرى ويشير الباحث الى تجربة مصر فى هذا المجال حيث تتم اعادة استغلال حوالى ٧ مليارات مكعبة من المياه الخاصة بالصرف الزراعى، و٤ مليارات من الخزان الجوفى فى الوادى والدلتا، ومليار ونصف مليار من السدة الشتوية، وتتم اعادة استخدام المياه من خلال ٢١ محطة رفع موزعة فى مناطق الدلتا.



المصدر : الأحـــــرار

التاريخ : ٢١/١٢/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قبول دول حوض النيل أعضاء دائمين بالمجلس العالمى للمياه

كتب عيسى عبدالباقى

اكد الدكتور محمود ابوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية ان المجلس العالمى للمياه وافق فى اجتماعه الاخير على قبول الفنيين بدول حوض النيل اعضاء دائمين فى المجلس لاول مرة مشيرا الى ان هذا القرار يساعد على طرح مختلف قضايا المياه بدول الحوض واحتياجاتها المالية لتنمية مواردها فى مختلف المحافل الدولية.

ووافق المجلس ايضا على عقد مؤتمر دولى للمياه بمصر خلال شهر سبتمبر القادم ويحضره مندوبو المؤسسات الاعضاء ووفود ١٦٠ جهة دولية بجانب ممثلين لدول حوض النيل

وقال ابوزيد ان الحكومة الهولندية رصدت مليونا و٩٠٠ الف دولار للبدء فى اعداد الدراسة المبدئية عن مستقبل الموارد المائية فى العالم خلال القرن القادم والمساهمة فى تنظيم المؤتمر العالمى للمياه المقرر عقده خلال مارس القادم بفرنسا تحت رعاية الرئيس شيراك وسيتم خلاله تقديم ورقة عمل خاصة عن دول حوض النيل تستعرض كافة الموارد داخل النهر ووضع تصور شامل للمشروعات المقترحة مستقبلا.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/١٢/١٩٩٧

● بمشاركة ٨٠ دولة :

دعوة مصر للمشاركة فى المؤتمر الدولى للمياه بفرنسا

وجهت فرنسا الدعوة لمصر للمشاركة فى المؤتمر الدولى الذى يعقد بباريس خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ مارس تحت عنوان «المياه والتنمية المستدامة».

ويعقد المؤتمر بناء على اقتراح من الرئيس الفرنسى جاك شيراك اثناء انعقاد الدورة غير العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة، وتستضيفه فرنسا بهدف تقديم اسهام ملموس فى وضع استراتيجيات دولية من أجل تحسين وسائل حماية وإدارة استغلال الموارد المائية.

ومن المقرر أن يرأس وفد مصر إلى المؤتمر الدكتور محمود أبوزيد وزير الاشغال ورئيس المجلس العالمى للمياه. حيث يجرى حاليا الاعداد لورقات العمل التى ستشارك بها مصر فى المؤتمر.

وتدور اعمال المؤتمر حول ٣ موضوعات فى إطار تحسين المعرفة بمصادر المياه، ودفع عملية تطوير القدرات المؤسسية الجديدة، وتحسين إدارة المصادر المائية بوضع استراتيجيات وطنية، وتعبئة الوسائل المالية اللازمة لتحقيق ذلك.

وقد تلقت وزارة الأشغال الدعوة أمس لحضور المؤتمر بعد أن حولتها وزارة الخارجية لمسئولى وزارة الاشغال.

ومن المقرر أن يشارك بهذا المؤتمر القائمون على سياسة المياه فى ٨٠ دولة من اعضاء لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والوزراء وكبار المسئولين عن إدارة الموارد المائية وكان المجلس العالمى للمياه قد ناقش فى اجتماعه الاخير بمارسيليا برئاسة د.محمود أبوزيد الاعداد لهذا المؤتمر.

أشرف بدر

٠٠٠٠٩٩



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــــــرام

التاريخ : ٢٦/١٢/١٩٩٧

مشروعات المياه الإسرائيلية والخيار التركي..

د. فوزى درويش

لاشك فى أن مشروعات المياه المستقبلية فى التفكير الاقتصادى والسياسى الاسرائيلى تشكل ركيزة أساسية فى الاتجاه نحو الخيار التركى. وهذه إطلالةعلى بعض البحوث الإسرائيلية للبحث عن مصادر إضافية للمياه يتجلى منها مدى الاعتماد الإسرائيلى على تركيافى هذا المجال فى ظل ما تتوقعه إسرائيل من انها سوف تواجه عجزا مائيا مطلقا بحلول عام ٢٠٢٠ يبلغ ٨٠٠ مليون متر مكعب من المياه. على أن الإسرائيليين حين يتناولون مسألة ندرة المياه لديهم يأخذون فى حسبانهم ايضا هذه المشكلة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط برمته، وتذهب تقديراتهم الى ان الطلب التقديرى على المياه فى المنطقة الذى كان ٧٣,٢ بليون متر مكعب عام ١٩٨٥ سوف يصل الى ٩٢ بليون متر مكعب عام ٢٠٠٠ والى نحو ١٤٩ بليون متر مكعب عام ٢٠٢٠.

والواقع ان الفكر الإسرائيلى فى البحث المستقبلى عن هذه المصادر المائية الاضافية قد شمل عددا من الخيارات حتى عام ٢٠٢٠ منها مشروعات تحلية المياه لعدم اعتمادهم فى ذلك على جيرانهم، ولان إسرائيل التى يبلغ اجمالى ناتجها القومى ـ حسب المصادر الإسرائيلية ـ نحو ٦٠ بليون دولار بما يمكنهم من تحمل تكاليف التحلية ولو بأسعار مرتفعة حيث تبلغ تكاليف تحلية المياه طبقا لأرقام البنك الدولى مابين ١,٦ و ٢,٧ دولار للمتر المكعب ـ الا أن اللجوء إلى التحليةيتضمن استيراد الطاقة فضلا عن تدبير مساحات من مياه البحر النظيفة، ويتطلب اى مشروع للإمداد بمياه التحلية بطاقة قدرها ٢٥٠ مليون متر مكعب سنويا استثمارا يصل إلى بليون دولار.

بيد أن الأمر الذى يقض مضاجع الإسرائيليين أن المشروعات من هذا القبيل سوف لاتغطى احتياجات إسرائيل فى العقدين القادمين.

وتذهب المصادر البحثية الإسرائيلية إلى ان الطلب المقدر للاحتياجات الإسرائيلية للمياه التى كانت فى عام ١٩٨٥ قد بلغت ١,٩ بليون متر مكعب سوف تصل فى عام ٢٠٠٠ إلى ٢,١ بليون متر مكعب وتصل فى عام ٢٠١٠ إلى نحو ٣,٦ بليون متر مكعب(ويدخلون فى تقديراتهم هذه احتياجات الفلسطينيين)، ومن ثم فإن جهود التحلية لن تكفى لسد هذه الزيادة الكبيرةفى الطلب على المياه. ومن المشروعات الأخرى التى لجأت إسرائيل لدراستها مشروعات توصيل البحر المتوسط بالبحر الميت، والبحر الأحمر بالبحر الميت، ولكن سرعان ما تبين أن هناك بعض المشكلات الفنية من مزج مياه البحر المتوسط بالميت تتلخص فى ان عمليتى «البلورة»، و«التنويه» تتسببان فى تكون كميات كبيرة من الجبس فى الماء مما يعمل على تغيير التوازن الكيميائى فى البحر الميت وإمكاناته السياحية والعلاجية، فضلا عن قيام صناعات إسرائيلية وأخرى أردنية تعارض اقامة مثل هذه المشروعات، بالاضافة إلى أن عملية التحلية تكون اقتصادية فقط بالقرب من مراكز هذه المشروعات، ومن هنا صارت الطريقة المثلى من ناحية الجدوى فى استيراد المياه التركية كحل مكمل.

وتشير المصادر الإسرائيلية ـ دون مواربة إلى أن استيراد المياه من تركيا قد يصبح بالنسبة لإسرائيل من الأمور التى لايمكن الاستغناء عنها لأنها من أقل المشروعات انطواء على العنصر السياسى عما عداها من مشروعات. ويتلخص هذا الاتجاه فى صادرات تركيا من المياه المحمولة بحرا فى سفن عملاقة عند مصب نهر «مانافيجات» فى الجزء الجنوبى الأوسط من ساحل البحر المتوسط، وأنه حين التقى الأتراك مع المندوب الإسرائيلى عام ١٩٩٥ لم يقبلوا العرض الإسرائيلى بأن يكون سعر المتر المكعب نصف دولار. غير أنه تم تطوير الفكرة وتمثلت فى «أكياس الميدوسا» التى تحمل المياه العذبة من تركيا فى عبوات بلاستيكية عائمة ضخمة تكون سعة الواحدة مليون متر مكعب لتتجه صوب غزة ومنها إلى إسرائيل بمستوى سعر لايتجاوز ٢٥ سنتا للمتر المكعب.

على أن هناك خيارا تركيا آخر تضعه إسرائيل ضمن حساباتهاوهو مشروع «خط أنابيب السلام» وهو مشروع كان قد تم اقتراحه فى الأساس من جانب الرئيس التركى الراحل أوزال عام ١٩٨٦ يهدف إلى امداد تسعة من دول الشرق الأوسط ـ ولم تكن إسرائيل من بينها ـ بنحو ٢,٢ بليون متر مكعب من المياه عبر خطين من الأنابيب أحدهما يبلغ طوله ٢٦٥٠ كيلو مترا الى مكة وجدة وآخر طول ٣٩٠٠ كيلو متر يصل إلى دولة الامارات. وكان المفترض أن يأتى الماء من منابع نهرين فى جنوب شرق تركيا هما جيهان وسيهان بتدفق سنوى مشترك ١٤ بليون متر مكعب. ونظرا لأن هذا المشروع كانت تكتنفه مشكلات تكنولوجية وأخرى سياسية وتاريخية فقد أحجمت عنه الدول البترولية فى الخليج وفضلت اعتمادها على التحلية.

وهناك ثلاثة مشاريع أخرى لنقل المياه من تركيا عبر الأراضى (خطوط أنابيب أو قنوات) إلى الدول المحيطة بنهر الأردن وهى خط أنابيب «مصغر للسلام» وضع مشروعه البروفيسور كولارز من الولايات المتحدة، وآخر وضع مشروعه البروفيسور شوفال من إسرائيل، وذلك إلى جانب «قناة السلام» بإعداد أمريكى ـ إسرائيلى مشترك. والمشروعان الأولان يقترحان كذلك سحب مياه نهرى جيهان وسيهان من تركيا لتنتهى هذه الأنابيب فى عمان ودمشق، وكانت التكلفة التقديرية لكل واحد من المشروعين من ٤ ـ ٥ بلايين دولار.

ثم نجد بعد ذلك الاختيار الخاص بشق «قناة السلام» ١٩٩١ التى شاركت فى اعداده إسرائيل ويكون على مرحلتين: الأولى وتتضمن التفاوض بين تركيا وسوريا والعراق حول الكمية من المياه التى يمكن تحويلها من نهرى جيهان وسيهان إلى الفرات على مسافة ٢٤ كيلو مترا، والمرحلة الثانية وتستخدم عامل الجاذبية لتحويل المياه من سد «أتاتورك بارلجى» فى اعالى الفرات من خلال خطوط انابيب وقنوات إلى سوريا والاردن وإسرائيل.

ومما تقدم تتضح أهمية الخيار التركى فى معادلة المياه الإسرائيلية المستقبلية سواء تغيرت الأوضاع السياسية بين العرب وإسرائيل أم لم يصبها التغيير خلال العقدين الزمنيين القادمين فى أغلب الاحتمالات.



المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ٣ / ١٢ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سوريا تشير إلى جمود علاقاتها بتركيا بشأن المياه

دمشق - من عاطف صقر:

صرح معاون وزير الرى السورى المهندس بركات حديد بأن العلاقات المائية بين سوريا وتركيا، تتأثر بالوضع فى المنطقة والاتجاه لإجراء مناورات تركية - إسرائيلية، واوضح أن اللجنة الفنية المشتركة بشأن المياه بين تركيا وسوريا والعراق لم تجتمع منذ فترة، على الرغم من رغبة سوريا والعراق فى عقدها. واعرب عن أمله فى أن تتابع هذه اللجنة أعمالها بشكل دورى، وتسهيل التعاون للوصول إلى حل لاقتسام مياه نهرى دجلة والفرات بشكل عادل وفقا للقوانين النافذة، خصوصا قانون استخدام المجارى المائية فى الأغراض غير الملاحية.

وحول الموقف مما تردد عن العلاقات المائية مع الأردن، أكد أنه خلال الاجتماع الأخير مع الجانب الأردنى فى عمان، قال وزير المياه الأردنى الدكتور منذر حدادين: إن بلاده لا يمكن أن تسمح بإقامة أية منشأة مائية على الأراضى السورية المحتلة بدون معرفة سوريا أو التنسيق معها، وأوضح أنه لا توجد مشكلات مع الأردن، لأن هناك اتفاقا حول اقتسام مياه نهر اليرموك.



المصدر : الوفـــــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

الأعضاء يحذرون من أطماع إسرائيل في مياه النيل

رفع مجلس الشورى برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي التقرير النهائي بشأن تنمية الموارد المائية الى الرئيس مبارك. أكد النائب طلعت منصور تدخل اسرائيل بانشاء مشروعات مشتركة مع دول وادى النيل. وحذر من تأثير هذه المشروعات على حصة مصر من مياه النيل. كما حذر من تزايد احتياجات اثيوبيا من المياه بسبب زيادة السكان. وطالب بفتح حوار مستمر مع دول وادى النيل. ورد الدكتور مصطفى كمال حلمي مؤكدا وجود حوار مستمر مع الدول المعنية، وان الرئيس مبارك يرتبط بعلاقات طيبة مع رؤساء هذه الدول.



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/١/١٩٩٨

المياه الجوفية.. كنز مجهول فى أفريقيا

ضعف التمويل.. وغياب التكنولوجيا الملائمة.. عقبة كبيرة

أكد تقرير اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة والتى تتخذ من اديس ابابا مقرا لها .. عدم وجود مكان تقريبا فى افريقيا يخلو من المياه الجوفية التى تشكل نسبة ٣٠ من اجمالى الموارد المائية فى افريقيا.

واوضح التقرير ان المياه الجوفية لا تتيح سوى نسبة محدودة من مياه الشرب فضلا عن نطاقات صغيرة للغاية فى مجال التنمية باستخدام وسيلة اخرى فى بعض الدول التى تعتبر المياه الجوفية فيها هى المصدر الرئيسى للمياه وتوجد المياه الجوفية بالتشكيلات الرسوبية على طول السواحل بقرب ووسط وشرق القارة الافريقية غير أن استغلال تلك المياه فى افريقيا ارتبط حتى الآن ليس بمدى وفرتها أو ندرتها ولكن بمدى الاحتياج اليها ومدى القدرة على توفر الامكانيات المالية والتكنولوجية لاستغلالها.

ان استغلال مصادر المياه الجوفية لايظهر بوضوح سوى فى منطقة الشمال الافريقى حيث تتوفر تكنولوجيا المعلومات والخرائط الهيدرولوجية والامكانيات المادية مقارنة بمناطق اخرى من افريقيا الفقيرة ففى ليبيا بالرغم من تزايد عمليات معالجة المياه واعدادها للشرب.. فان النمو المتزايد فى طلب الدولة على المياه قد دفع بها الى الاعتماد على التنقيب على المياه الجوفية فى اراضيها وتؤكد الاحصائيات الدولية ان منطقة جنوب ليبيا التى تسكنها قلة سكانية تقبع على اثنين من اكبر احواض المياه الجوفية على مستوى العالم.

وقد استغلت الحكومة الليبية عائدات النفط فى تمويل واحد من أكبر مشاريع هندسة المياه على مستوى العالم والذى ستحمل من خلاله الانابيب الضخمة تلك المياه من هذين الحوضين المستودعين الى المناطق الشمالية الاكثر من حيث الكثافة السكانية.

باستثناء ذلك لم تلجأ مناطق افريقية اخرى الى استغلال المياه الجوفية المتاحة لديها. ويرى خبراء المياه الجوفية فى افريقيا ان سبب عدم الاتجاه الى التنقيب عن مواضع المياه الجوفية فى مناطق القارة من جانب حكوماتها على نطاق أوسع حتي الآن يرجع أساسا الى عدة عوامل من بينها عدم ظهور ندرة حقيقية تهدر احتياجات الدول الافريقية من مياه السطح المتاحة.

وكذلك الافتقار حتى الآن فى اجزاء عديدة من القارة الى تكنولوجيا المعلومات والبيانات واعمال المسح الجغرافى التى تحددكم وكيف هذه المياه بما يساعد على الاتجاه الى استغلالها .. كما ان ضعف اقتصاديات معظم الدول الافريقية لا تتيح لهذه الحكومات التفكير فى مشروعات لهندسة المياه الجوفية وتركيز هذه الدول فى الوقت الحالى على مكافحة الفقر وتسوية المنازعات فيما بينها لكن قد يتغير موقف تلك الدول مستقبلا عندما تقل مياه السطح عن تلبية احتياجاتها التنموية المتزايدة وتتفجر الخلافات والنزاعات فيما بينهما من أجل الحصص المائية المتاحة من مياه الانهار، لتجأ كثيرها عندئذ الى التنقيب عما لديها من مياه جوفية تجنبها ندرة مياه السطح، المتاحة لانقاذ برامجها التنموية .



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ / ١ / ١٩٩٧

الفاو وإيطاليا تجمعان سورية والأردن وتركيا في مشروع ناجح لتطوير الاحراج

هل تصلح الغابات ما أفسدته السياسة؟

روما. صلاح البزاز

«هل تصلح الغابات ما افسدته السياسة؟ هذا السؤال اصبح مثارا وبقوة الآن في ثلاث دول هي الأردن وسورية وتركيا. ليس خافيا على احد وجود خلافات سياسية بين الدول الثلاث، او بين الثانية والثالثة منها على الأقل. لكن واحدا من المشروعات الدولية التي تجمع الفرقاء بكثرة في الشرق الأوسط الآن، يمضي قدما في طريقه وبنجاح دون ان يعطي السياسة سوى قليل من الاهتمام، فهل تكتمل التجربة».

منذ خمس سنوات تقريبا عكفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) على هذا المشروع بالتعاون مع الحكومة الايطالية. وكما يقول خبراء المنظمة فإن مشروع تطوير الغابات ودعم الأمن الغذائي في الأردن وسورية وتركيا، يهدف الى الحد من صراع المصالح في الدول الثلاث خاصة عندما يتعلق الأمر بمناطق الغابات (البيئة الحرجية)، واحتياجات القرويين الذين يعيشون في هذه البيئة ويتقوتون منها. وإذا كانت السياسة هي الهم الغالب في الشرق الأوسط، فقد جاء الوقت الذي يحتل فيه الغذاء مساحة ليست صغيرة من اهتمام حكومات الدول، وربما يكون هذا الاهتمام هو الذي دفع سورية وتركيا بالأخص الى الموافقة على الدخول في شراكة واحدة وبمشروع اقليمي واحد. البداية صغيرة لكنها مشجعة، وربما تكون مقياسا لإمكانية تحقيق تكامل غذائي في المنطقة. ميزانية المشروع الذي ترعاه «الفاو» تبلغ خمسة ملايين جنيه وهي مقدمة من الحكومة الايطالية. وقال بينيدتو كافال كازيلي المدير الايطالي للمشروع «ان البلدان الثلاثة تجمعها خواص متجانسة عديدة، وان المشروع والقائمين عليه نجحوا في خلق نوع من التفاهم بين المسؤولين المعنيين وسكان الغابات والاحراج في الدول الثلاث».

حتى الآن تم تطبيق خطط هذا المشروع في عشرين قرية تضم مجتمعات حرجية هي الأكثر فقراء والأقل اهتماما في الدول الثلاث. الخطة الرئيسية تعتمد على توعية الفلاحين وسكان هذه القرى بكيفية الاستغلال الأمثل لمقومات البيئة التي يعيشون فيها دون اهدارها، ولذا تتم اعادة تشجير مناطق واسعة من الغابات، واستحداث انواع جديدة من النشاط الزراعي لم تكن معروفة بالنسبة للسكان مثل تربية خلايا النحل او زراعة الفطر، او زراعة انواع جديدة من الاشجار الفاكهة مثل «الكيوي».

أهداف نبيلة وامكانات قليلة

في سورية يعتبر مشروعا كهذا من الخطط غير المألوفة، ورغم نجاحه النسبي هناك، فإن الدكتور فاروق الاحمد مدير عام الاحراج السورية لديه تحفظ على الامتداد الجغرافي الذي وضعه القائمون على التنفيذ والتمويل، ويطالب بوضع لبنان بدلا من تركيا في خطة تطوير الغابات ودعم الأمن الغذائي، وسبب ذلك من وجهة نظره هو ان لبنان متجانس فنيا واجتماعيا مع كل من سورية والأردن. وبالرغم من ذلك يعلق الدكتور «الأحمد» آمالا على امكانية امتداد المشروع ليشمل ثلاث محافظات اخرى في سورية بعد محافظات القنيطرة واللاذقية وحلب التي يجري فيها العمل الآن. والأساليب المتبعة في سورية تتناسب كثيرا مع المفاهيم الزراعية والتعاونية السائدة هناك، وفي القرى السورية تقدم ادارة المشروع خلية نحل واحدة لعدد محدود من الفلاحين ويطلب من المستفيد ان يقدم بعد عام طردا من النحل لتوزيعه على فلاحين آخرين، وهذا ـ كما يقول المهندس السوري وجيه الخوري ـ يؤدي الى تنامي روح التعاون وتوسيع قاعدة المشاركة بين السكان. وبالاضافة الى تربية النحل، هناك زراعة الفطر التي سجلت تجربة رائدة في محافظة حلب ومنها انتقلت الى مناطق اخرى. وأهم ما يميز هذه الزراعة هو عائدها السريع فموسم الزراعة لا يستمر اكثر من 75 يوما وبعدها يتم جني المحصول. وفي احدى القرى السورية وهي قرية «اطرنجي» يبحث السكان حاليا في امكانية زراعة غابة شعبية في



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/١/١٩٩٨

المنطقة، لكن صعوبة تنظيم السكان وعدم وجود تشريعات واضحة في مجال الغابات الشعبية يقف عائقا امام انجاز هذا الطموح.

تركيا وتجربة متطورة

حسب رأي خبراء «الفاو» فإن تجربتهم لتطوير الغابات التركية هي الأكثر نجاحا. ياوز يوكسل الوكيل المساعد لوزارة الغابات التركية يرى انه بعد خمس سنوات من تنفيذ المشروع، فإن يمكن القول بأنه نموذج ناجح وقابل للتطبيق في المستقبل. وقد اعتمد مشروع تطوير الغابات ودعم الامن الغذائي في خمس قرى تركية فقط، لكن يمكن اعتبارها من اهم النماذج الناجحة بين 17400 قرية حرجية في تركيا. ومما اسفر عنه المشروع في البيئة التركية، تعميم مفهوم المشاركة بين الدول والسكان فيما يتعلق باستقلال الغابات خاصة وأن 99% من هذه الغابات يخضع لسيطرة الدولة مباشرة، ومن ثم عاد المشروع بمزيد من الثقة والمصالحة بين السلطات والسكان المحليين. ومن بين الحرف الرائجة في هذه القرى الآن تربية النحل، حيث يؤكد مختار قرية «هادم» ان دخله من هذه الحرفة يبلغ 18 مليون ليرة تركية كل موسم من اربع خلايا فقط. ووسط كل ذلك يتوجه المشروع الذي ترعاه «الفاو»

الى التنمية الاجتماعية في محيط المرأة، مع استحداث الحرف التي لا تتطلب مشقة عضلية او تتطلب الرجال فقط لادائها وفيما يتعلق بالحفاظ على التربة ومنعها من الانجراف، بدأ المشرفون الاتراك يعلمون الفلاحين كيفية اقامة مدرجات عند سفوح الجبال وغرسها بشتلات الاشجار للحفاظ على التربة من الانجراف، ويعترف المسؤولون الاتراك بنجاح

التوجهات التي اعتمدت في قراهم الحرجية، ويؤكد طلعت بوتلوباش المدير الاقليمي للاحراج في محافظة «قونيا» ان المجتمعات الريفية تتعاون مع السلطات حاليا بشكل مباشر، وأن هذه السلطات

تنصحهم بعدم تربية الماعز لانها حيوانات ضارة بالاحراج». اما الصعوبات التي تواجه تعميم التجربة هناك فتتمثل في عدم وجود موارد خارجية كافية تقنع القرويين بالتوجه لأنشطة اخرى اكثر عائدا وحفاظا على البيئة الحرجية.

الأردن تجربة محدودة

الأردن هو ثالث اعضاء المثلث الذي يطبق فيه المشروع الايطالي بالتعاون مع «الفاو». وبالرغم من ان تاريخ حماية الاحراج الاردنية يعود الى ثلاثينات هذا القرن، فإن الموارد الغابية في هذا البلد

محدودة من حيث الكم والنوع، وتقدر مساحة الغابات الطبيعية في الأردن بحوالي 405940 اي حوالي 85% من مساحة البلاد، لكنها بشكل عام متدهورة ومتناثرة ويندر فيها التجدد الطبيعي.

هذه الاوضاع التي تعاني منها الاحراج الاردنية دفعت المسؤولين عنها الى المطالبة بالاستفادة القصوى من مشروع حماية الغابات. ويرى موسى العبادي مدير الغابات والمراعي الاردنية انه كان يجب الاخذ بعين الاعتبار الامكانيات المتفاوتة في البلدان الثلاث (سورية - تركيا - الاردن) لكي تحظى بلاده بحصة اكبر نظرا لامكانياتها المحدودة للغاية في هذا المجال. كما يؤكد المسؤول الأردني ان المشروع الايطالي خطوة ناجحة ومهمة تتطلب الاستمرارية وزيادة الموارد المالية والفنية.

ومن ابرز الانشطة التي نفذها المشروع في الأردن، استخدام المياه المعالجة لزراعة الاشجار في وادي الخلة بالقرب من العاصمة عمان وتطوير محمية رعوية وحماية التربة من الانجراف في محافظة السلط، اما في محافظة جرش فتركز النشاط في ثلاث قرى على تربية النحل وزراعة الفطر وادارة الغابات بمشاركة السكان. ورغم الافكار الجديدة التي حملها المشروع الايطالي وسعى لتنفيذها، فإن كثيرا من المسؤولين عن الغابات في الأردن يرون انه لا يزال اقل من مستوى الطموح، خاصة وان توعية المجتمعات الريفية التي تعيش في مناطق الغابات تتطلب زمنا اكبر واصرارا حثيثا للوصول الى تغيير في سلوكها الانساني. وعن مستقبل هذا المشروع في الأردن يقول كافال كايزيلي المدير الايطالي، ان اهم انجاز حدث تمثل في اقناع السكان باستخدام مياه الصرف المعالجة في ري الغابات مع تجنب استخدامها في زراعة المحاصيل بسبب المحاذير الصحية.

المرحلة الأولى من هذا المشروع الذي لم يسمع الرأي العام به كثيرا ستنتهي هذا العام، ومهما قيل عن حجمه وامكانياته فستحسب له انه انحاز للفقراء والمهمشين من سكان الدول الثلاث وساعدهم في اكثر الاحتياجات حيوية لهم وهو الغذاء. ولا يكفي دول المنطقة أن تنتظر دائما من يعطيها سمكة، بل يجب عليها ان تتعلم كيف تصطادها ■

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٤/١/١٩٩٨

قضيــــة 98

الخبراء يناقشون المياه فى الخليج وتحديات القرن الجديد

□ المنامة – خاص :

تنظم جمعية علوم وتقنية المياه مؤتمرها الخليجي الرابع تحت شعار الماء فى الخليج وتحديات القرن الحادى والعشرين بالتعاون مع الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ووزارة الكهرباء والماء بدولة البحرين وجامعة الخليج بالاضافة الى جهات رسمية اخرى سيعلن عنها فى وقت لاحق .

ويناقش المؤتمر الذى سيقام فى البحرين خلال شهر فبراير 1998 عدة امور بينها تحديات القضايا ذات الاولوية والتحديات التى تواجه دول مجلس التعاون لتحقيق تنمية مستدامة لموارد المياه فى القرن الحادى والعشرين وتقويم الوضع الراهن لموارد المياه الطبيعية والمصادر البديلة والطلب على الماء فى الحاضر والمستقبل فى دول مجلس التعاون واستعراض طرق المحافظة على المياه والاستخدامات المثلى فى القطاعات المختلفة واستعراض اجراءات حماية المياه وضمان ملاءمة نوعياتها للاستخدامات المختلفة بالاضافة الى مراجعة خبرات دول مجلس التعاون فى ادارة وتشغيل وصيانة المشاريع المائية واستعراض المستجدات التقنية والبحثية فى مجال تنمية الموارد المائية وادارتها وتشجيع تبادل الخبرات والمعلومات وتطوير برامج التوعية وبناء القدرات فى مجال تنمية موارد المياه وادارتها فى دول مجلس التعاون.

اما بالنسبة للمحاور الرئيسية للمؤتمر فتشمل التخطيط والادارة المتكافئة للموارد المائية .. المياه الجوفية .. المياه المحلاة .. المياه العادمة .. المياه السطحية.. المياه والتنمية الزراعية .. المياه والتنمية الحضرية والقروية.. اقتصاديات الموارد المائية حماية البيئة والوعى المائى والمستجدات البحثية فى مجال علوم وتقنيات المياه.

وسيقام خلال ايام المؤتمر معرض لمعدات وتقنيات المياه والابتكارات والمنتجات الجديدة فى هذا المجال.

وصرح رئيس مجلس ادارة جمعية علوم وتقنية المياه عبدالمجيد العوضى بأن الجمعية تحرص على اقامة هذا المؤتمر العالمى كل سنتين فى احدى دول مجلس التعاون حيث يتم طرح مختلف المواضيع الخاصة بعلوم المياه والمستجدات العلمية التى تطرأ فى هذا المجال.

واضاف رئيس الجمعية بان هذه المؤتمرات تلاقى اقبالا كبيرا من المهتمين والمختصين والعاملين فى مجال المياه من جميع دول العالم ويحاضر فيها خبراء ومتخصصون من عدة جهات رسمية ومؤسسات علمية كما يعتبر هذا المؤتمر ملتقى علميا يجتمع فيه المشاركون لتبادل الاراء وطرح وجهات النظر والخبرات فيما يعود بالنفع على منطقة الخليج بشكل خاص والدول العربية بشكل عام.

واشار عبدالمجيد العوضى الى ان الجمعية قد استلمت عددا من ملخصات البحوث المشاركة فى المؤتمر كما انها تتوقع ان تكون هناك مشاركات اخرى خلال الايام القادمة.

يذكر ان جمعية علوم وتقنية المياه قد تم اشهارها عام 1987 وقد تفضلت حكومة البحرين باستضافة مقر الجمعية فاصبحت اول جمعية خليجية علمية يحق لكل مقيم الانتماء اليها وكذلك للمؤسسات والشركات فى جميع انحاء العالم حق المشاركة فى عضويتها ويضم مجلس ادارة الجمعية 11 عضوا يمثلون دول مجلس التعاون ويبلغ عدد اعضائها اكثر من 460 عضوا.

وتهدف الجمعية الى تشجيع ونشر الاهتمام بعلوم المياه والبحث العلمى وتطوير القدرات المحلية فى مجالات علوم وتقنية مصادر ومعالجة المياه والعمل على ترشيد استهلاك المياه والمساهمة فى برامج التوعية العامة والتعاون مع الجامعات ودور البحث العلمى وكذلك توفير الدراسات والمعلومات المتعلقة بشئون المياه وتبادل المعلومات والخبرات بين العاملين فى هذا المجال.

الأمم المتحدة تطالب إفريقيا بالاستفادة من المياه الجوفية

اكد تقرير اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة والتى تتخذ من اديس ابابا مقراً لها فى هذا الشأن عدم وجود مكان تقريباً فى افريقيا يخلو من المياه الجوفية التى تشكل نسبة ٢٠ فى المائة من اجمالى الموارد المائية فى افريقيا. واوضح التقرير ان المياه الجوفية لا تتيح سوى كميات محدودة من مياه الشرب فضلاً عن نطاقات صغيرة للغاية فى مجال التنمية باستخدام وسيلة اخرى فى بعض الدول التى تعتبر المياه الجوفية فيها هى المصدر الرئيسى للمياه.

وتوجد المياه الجوفية بالتشكيلات الرسوبية على طول السواحل بغرب ووسط وشرق القارة الافريقية غير ان استغلال تلك المياه فى افريقيا ارتبط حتى الآن ليس بمدى وفرتها او ندرتها بل بمدى الاحتياج اليها ومدى القدرة على توافر الامكانيات المادية والتكنولوجية لاستغلالها.

واوضح تقرير اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة ان استغلال مصادر المياه الجوفية لا يظهر بوضوح سوى فى منطقة الشمال الافريقى حيث تتوافر تكنولوجيا المعلومات والخرائط الهيدرولوجية والامكانيات المادية مقارنة بمناطق اخرى من افريقيا الفقيرة. ففى ليبيا بالرغم من تزايد عمليات معالجة المياه واعدادها للشرب فان النمو المتزايد فى طلب الدولة على المياه قد دفع بها الى الاعتماد على التنقيب على المياه الجوفية فى اراضيها. واشار التقرير الى ان الاحصائيات الدولية تؤكد ان منطقة جنوب ليبيا التى تسكنها قلة سكانية تقبع على اثنين من اكبر احواض المياه الجوفية على مستوى العالم. وقد استغلت الحكومة الليبية عائدات النفط فى تمويل واحد من اكبر مشاريع هندسة المياه على مستوى العالم والذى ستحمل من خلاله الانابيب الضخمة تلك المياه من هذين الحوضين المستودعين الى المناطق الشمالية الاكثر من حيث الكثافة السكانية. باستثناء ذلك لم تلجأ مناطق افريقية اخرى تقريباً الى استغلال المياه الجوفية المتاحة لديها.

ويرى خبراء المياه الجوفية فى افريقيا ان سبب عدم الاتجاه الى التنقيب عن مواضع المياه الجوفية فى مناطق القارة من جانب حكوماتها على نطاق اوسع حتى الآن يرجع اساساً الى عدة عوامل من بينها عدم ظهور ندرة حقيقية تهدد احتياجات الدول الافريقية من مياه السطح المتاحة. وكذلك الافتقار حتى الآن فى اجزاء عديدة من القارة الى تكنولوجيا المعلومات والبيانات واعمال المسح الجغرافى التى تحدد كم وكيف هذه المياه بما يساعد على الاتجاه الى استغلالها وضعف اقتصاديات معظم الدول الافريقية بما لا يتيح لهذه الحكومات التفكير فى مشروعات لهندسة المياه الجوفية وتركيز هذه الدول فى الوقت الحالى على مكافحة الفقر وتسوية المنازعات فيما بينها. وخلص التقرير الى ان هذه الدول قد تغير موقفها مستقبلاً عندما تقل مياه السطح عن تلبية احتياجاتها التنموية المتزايدة وتتفجر الخلافات والنزاعات فيما بينها من اجل الحصص المائية المتاحة من مياه الانهار لتلجأ كغيرها عندئذ الى التنقيب عما لديها من مياه جوفية تجنبها ندرة مياه السطح المتاحة لديها لانقاذ برامجها التنموية.

المياه الجوفية هى المصدر الرئيسى للزراعة فى افريقيا

المصدر : الحيــــــاة
التاريخ : ٦ / ١ / ١٩٩٨
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتجاه الى رفع أسعار مياه الشرب

الإمارات: استهلاك المياه الأعلى عالمياً

□ دبي - «الحياة»:

■ قال مصرف الامارات الصناعي ان الامارات، وعلى رغم انها دولة صحراوية، فإنها تتصدر دول العالم في استهلاك المياه مقارنة بعدد السكان. وذكر ان متوسط استهلاك الفرد من المياه في الامارات يدور حول ٥٠٠ ليتر يومياً في مقابل ٣٣٠ ليتراً متوسط استهلاك الفرد في بريطانيا و٣٠٠ ليتر في اسبانيا و٢١٥ ليتراً في فرنسا و١٥٠ ليتراً في الأردن.

وتوقع المصرف ارتفاع الطلب على المياه في الامارات بمعدلات كبيرة في السنوات المقبلة ليصل الى ٦٠٠ مليون غالون يومياً، مشيراً الى ان وحدات تحلية المياه العامة في الامارات تعمل جميعها بطاقاتها القصوى لمواجهة الطلب المتزايد نتيجة ارتفاع عدد السكان والتوسع في المشاريع الزراعية والتنمية الصناعية.

وقدر المصرف المتوسط اليومي لانتاج المياه بنحو ٣٤٨ مليون غالون يومياً تشكل المياه المحلاة قرابة ثلثيها. واشار الى ان كمية المياه المحلاة ارتفعت عام ١٩٩٧، خصوصاً في إمارة ابو ظبي التي تنتج وحدات تحلية المياه فيها نحو ١٢٥ مليون غالون يومياً، أي اكثر من نصف الطاقة الانتاجية في الدولة.

واشار المصرف الى ان امدادات المياه في الامارات تأتي من مصدرين اساسيين هما المياه الجوفية ومياه البحر المحلاة. واكد ان المياه الجوفية تشكل نحو ٣٠ في المئة من امدادات مياه الشرب. لكنها تشكل المصدر الرئيسي للري الزراعي. موضحاً ان معظم الطلب على المياه يأتي من القطاع الزراعي بواقع ٧٠ في المئة من اجمالي الطلب في البلاد.

واكدت دراسة عن المصرف وجود عدد من الخيارات لتوفير مياه الري الزراعي إما بواسطة مصادر المياه التقليدية التي يمكن تطويرها أو استيراد المياه من الخارج. وقالت: «ان الخيار الافضل هو ترشيد عمليات استهلاك المياه وتنقية المياه وانشاء سدود في المناطق الريفية يمكن ان يوفر حلاً مساعداً».

وعن اسعار المياه المحلاة اظهر المصرف الصناعي ان جميع السكان يتم تزويدهم بالمياه المحلاة العالية التكلفة، مشيراً الى انه يصعب استرداد معظم التكلفة من المستهلكين حيث تدعم الحكومة المياه في اطار سياسة الدولة التي تهدف الى توفير الرفاهية الاجتماعية.

واشار الى وجود اتجاه لرفع اسعار مياه الشرب الى مستويات معقولة واعتبر ان السعر الأمثل للمياه هو الذي يقود الى ترشيد الاستهلاك والمحافظة على هذه السلعة النادرة وحض المستهلكين على استخدام المياه بالشكل الأمثل وبطريقة لا تصبح عبئاً اقتصادياً.

وأفاد المصرف ان الامارات تتجه في المرحلة المقبلة الى تخصيص قطاع المياه وتقود ابو ظبي هذا العملية، ومن المتوقع ان تبدأ الامارة ببيع ٤٠ في المئة من «محطة الطويلة ايه - ٢» لتحلية المياه وتوليد الطاقة الكهربائية وسط توقعات ان تعمل المحطة المذكورة بطاقتها القصوى بحلول سنة ٢٠٠١ بانتاج ٥٠ مليون غالون يومياً بالتزامن مع سعي الامارة الى رفع الطاقة الانتاجية للمياه الى ٣٧٥ مليون غالون يومياً بحلول سنة ٢٠١٠.

واعتبر المصرف ان كلفة انتاج المياه المحلاة مرتفعة مما يصعب على الاقتصاد الاعتماد على المياه المحلاة في عمليات الري الزراعي.



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧ / ١ / ١٩٩٨

الضغوط على مصادر المياه تهدد بانفجار نزاعات اقليمية

زيادة السكان في الشرق الأوسط وشمال افريقيا تعيق تحقيق نمو اقتصادي متوازن

□ واشنطن - من بتسي لاون المعلوف:

■ تدنت نسبة الخصوبة على نحو حاد في معظم دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا اسوة بما حدث في العالم كله. لكن على رغم هذا التحول المشجع يقول الديموغرافيون ان ذلك لا يعني ان نسبة النمو السكاني ستتراجع في هذه البلدان قبل انصرام عقود عدة.

والواقع ان زيادة السكان في المنطقة المشار اليها بشكل تحدياً لقدرتها على النمو الاقتصادي، بدرجة تكفي لتوليد ما تحتاجه من وظائف وتلبية طلبات العمل المتزايدة، وبالتالي تحسين مستوى العيش فيها.

وسيؤدي النمو السكاني السريع في المنطقة الى حصول شح في امدادات المياه، وهي ليست غزيرة على كل حال، ما يعزز احتمال انفجار النزاعات في أحواض الانهار الرئيسية.

وتشير آخر مراجعة لتكهنات قسم السكان، التابع للامم المتحدة، ان عدد سكان العالم سينخفض بحلول السنة ٢٠٥٠ بمقدار ٤٥٠ مليون نسمة كما كان متوقعاً في عام ١٩٩٤.

ومن أسباب هذا التراجع التدني الحاد في «نسبة الخصوبة الاجمالية» على الصعيد العالمي، والتي تقيس، على نحو غير دقيق تماماً، متوسط عدد الولادات لكل امرأة. ففي عام ١٩٥٠ بلغ متوسط الولادة في العالم لكل انثى خمسة أولاد، لكن هذا المعدل تراجع حالياً الى ٢,٨. ويقول الديموغرافيون ان هذا المتوسط المتدني قريب من المستوى المطلوب لبقاء التعداد السكاني على حاله في اية دولة، اي ٢,١ من الولادات لكل امرأة.

ويشعر العاملون في قسم السكان التابع للامم المتحدة بما يشبه الراحة بعد ان قدموا التكهنات الخاصة بسكان العالم في ١٩٩٦ والتي اعتمدوا على أساسها فكرة ان عدد سكان العالم سيقل عما كان منتظراً بحلول السنة ٢٠٥٠. ويقول هؤلاء الخبراء ان نسبة الخصوبة في ١٩ دولة يقطنها ١٨ في المئة من سكان العالم كانت ٢,١ او اقل في عام ١٩٧٥، واصبح تعدادها الآن ٥١ دولة وبات يقطنها ٤٤ في المئة من سكان العالم.

ويتكهن الخبراء الآن ان عدد هذه الدول سيصل الى ٨٨ دولة، بين السنة ٢٠١٠ و٢٠١٥ وسيقطنها ٦٧ في المئة من سكان العالم. وعلى رغم ان معظم الدول، حيث تتدنى نسبة الخصوبة، كانت صناعية منذ عقدين من الزمن، أصبحت الآن تضم دولاً ناشئة مثل الصين. ويتوقع بحلول السنة ٢٠١٥ ان تضم لبنان، والبحرين، ومصر، وتونس، والمغرب، والكويت، بالاضافة الى دول نامية كبيرة مثل الهند واندونيسيا، والبرازيل. ويفيد الديموغرافيون ان نسبة الخصوبة في دول المنطقة الأخرى تتراجع بسرعة.

وقال جوزيف تشارني، مدير قسم السكان التابع للامم المتحدة لـ «الحياة»: «حدث تراجع كبير جداً في نسبة الولادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وغرب آسيا. وكانت شمال افريقيا المنطقة الافريقية الوحيدة التي شهدت تبدلاً سريعاً في هذه النسبة وشهدت الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا تراجعاً مهماً في نسبة الولادات».

وتشير آخر تقديرات الامم المتحدة الى أن معدل الولادات الاجمالية تراجع عما كان عليه في مطلع السبعينات من ٧,٤ إلى ٤,٤ في الجزائر، ومن ستة الى ٣,٦ في المئة في مصر، ومن ٦,٩ إلى ٣,٣ في المغرب، ومن ستة الى ٢,٩ في تونس، ومن ٧,٦ إلى ٥,٦ في الأردن، ومن ٧,٥ إلى ٤,٧ في سورية، ومن ٧,٢ إلى ٥,٢ في العراق، ومن ٨,٥ إلى ٧,٧ في اليمن.

أما في منطقة الخليج فقد تدنت النسبة الى ما يراوح بين نحو ثلاثة في المئة في البحرين و٣,٣ في المئة في الكويت الى ٤,٥ في المئة في قطر، و٥,٩ في المئة في الامارات، و٦,٥ في المئة في السعودية.

وقد يكون لتراجع نسب الولادات مضاعفات ومعان ضمنية ليست بديهية او بيّنة. فالديموغرافيون يشبهونها بجبال الجليد التي تتحرك ببطء لكنها تسبب في الأخير تبدلات كبيرة كزيادة عدد سكان المدن، أو تقلص حجم الأسرة وبنيتها، والتغير الطارئ على انماط العلاقات الأسرية، خصوصاً بالنسبة للمرأة، وتبدل انماط الحياة بشكل عام.



المصـدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ / ١ / ١٩٩٨

ويقول تشارني ان لتدني نسب الولادات «معانٍ ضمنية بالنسبة الى الاسرة. فالأم التي تنتهي فترة الحمل في زواجها باكراً، غالباً ما يفسح المجال أمامها لكي تشارك في دورة الحياة بشقيها الاجتماعي والاقتصادي. وعندما يتكاثر عدد سكان المدن فذلك يعني

ان المرأة تعيش في منزل صغير نسبياً، وبالتالي تتحرر من الانتماء الى أسرة كبيرة والعيش في منزل واحد، مما يعني أن سن الزواج قد لا ياتي باكراً، وهذا يمنح المرأة مزيداً من فرص التعلم والمشاركة في النشاط الاقتصادي.

ويضيف تشارني ان التبدلات الديموغرافية قد توفر فرصاً اقتصادية وتجارية جديدة، لا سيما في مجالات العناية الصحية والعائلية، والاستشارات الخاصة بالضمان والاستثمار. ونظراً الى أن المتزوجين الصغار السن يختارون انماطاً جديدة من العيش، وسيتحسن وضع معظم سكان الدول النامية مما سيوفر الأموال الضرورية لتحريك اقتصاد الاستهلاك في العالم كله، وهو ما تسعى الى الاستفادة منه الشركات الدولية والمحلية على السواء.

لكن بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا لن تستفيد من كل ذلك في القريب العاجل. إذ يقول الديموغرافيون ان عدد «الشبان في سن الخصوبة» سيزداد خلال العقود المقبلة بسبب ظاهرة تسمى بـ «الزخم الديموغرافي». وهذا يعني ان هؤلاء الشبان (نساء ورجالاً) سيلدون مزيداً من الاطفال، على رغم تدني نسبة الخصوبة فيهم، بسبب عددهم الكبير. فنسبة الذين تراوح اعمارهم بين ١٥ و٦٤ (وهؤلاء أكثر الجماعات خصوبة ونشاطاً في اي مجتمع) تبلغ ٥٤ في المئة من سكان المنطقة حالياً. وبحلول السنة ٢٠٣٠ ستصل هذه النسبة الى ٦٦ في المئة على حد ما يقول البنك الدولي. وقد يكون تأثير هذا الواقع الديموغرافي كبير جداً.

وتقول دراسة صدرت عن «مؤسسة السكان»، ان ٤١ في المئة من سكان الجزائر لم يبلغوا الـ ١٥ من العمر. ونظراً الى نسبة الخصوبة الكبيرة هناك يتوقع ان يرتفع عدد السكان من ٢٨ إلى ٥٦ مليون نسمة خلال ٢٩ سنة.

وتقل اعمار ما نسبته ٤٤ في المئة من سكان ايران، البالغ عددهم ٦٨ مليون نسمة، عن ١٥ عاماً.

وتقول المؤسسة ان عدد سكان ايران سيزداد ضعفين خلال ٢٦ سنة فقط. وتعتبر المؤسسة ان الدول العربية، باستثناء المغرب ومصر، تدخل في نطاق الدول التي يتخطى فيها عدد من تقل اعمارهم عن ١٥ عاماً نسبة الـ ٥٠ في المئة. وينتظر أن يزداد عدد سكانها ضعفين خلال ثلاثين سنة او اقل.

هكذا يتضح ان تدني نسبة الخصوبة قد يختزل فترة التحول الديموغرافي من نسبة عالية في الخصوبة والوفيات الى نسبة متدنية. لكن تراجع نسبة النمو السكاني على نحو لا يستهان به قد يستغرق جيلاً واكثر. ويذكر ان الدول الصناعية بدات فترة التحول الديموغرافي منذ ثلاثة قرون. لكن فترة التحول المماثلة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا حديثة العهد. فقد بدات نسبة الوفيات تتراجع في مطلع الخمسينات، في معظم الدول العربية، من ٢٠ و٣٠ في الألف الى ما بين خمسة وثمانية في الألف. لكن نسبة الولادات لم تبدأ بالتراجع حتى الآن.

وربما شهدت الدول العربية قريباً توازناً بين نسب النمو السكاني والمكاسب الاقتصادية. لكن بهجت عاشق باشي، الخبير الديموغرافي في المجموعة المهتمة بالتنمية الانسانية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، يقول ان «الدول العربية قد لا تشهد هذا التوازن حتى سنة ٢٠٣٠ أو ٢٠٤٠، وحتى ذلك الوقت يتعين على المسؤولين بذل جهود كبيرة».

ومعلوم ان نسب النمو السكاني في المنطقة ضيّقت حظوظ الأداء الاقتصادي الجيد فيها، وتشير توقعات البنك وصندوق النقد الدوليين الى ان هذا التضييق سيتواصل. فالسكان ازدادوا ثلاثة في المئة سنوياً خلال الثمانينات لكن نسبة النمو الاقتصادي كانت، بسبب تدني أسعار البترول، ٢,٠ في المئة. لهذا لم يتوسع الاقتصاد بالسرعة المطلوبة لاعالة او لاستيعاب الأعداد الاضافية من السكان، مما فاقم البطالة وسبب تراجعاً في مستوى العيش.

وفي آخر تقدير لصندوق النقد الدولي أن الناتج المحلي الاجمالي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ازداد بنسبة ٤,٨ في المئة عام ١٩٩٦. لكن الزيادة بالنسبة الى الشخص الواحد بلغت ٢,٤ في المئة فقط. وفي عام ١٩٩٧ بلغت الزيادة ٣,٩ في المئة فقط، أي ما يعادل ١,٤ في المئة للشخص الواحد. ويتكهن الصندوق الدولي ان دول الخليج المنتجة للنفط ستدرك بعد الانتهاء من التدقيق في الاحصاءات، ان اداءها الاقتصادي بالنسبة للفرد الواحد تراجع في عام ١٩٩٧.

ويوجد فرق كبير بين أداء الشرق الاوسط وشمال افريقيا وأداء المنطقة الآسيوية قبل انفجار ازمتها الاخيرة. ويذكر أن نسبة النمو السكاني في المنطقة الآسيوية تدنت الى ١,٥ في المئة فيما ازداد نموها الاقتصادي باطراد باكثر من ثمانية في المئة سنوياً خلال العقدين الأخيرين.

ويستمد الخبراء الاقتصاديون تشجيعاً من حال مصر والمغرب وتونس والاردن ولبنان التي ستجني ثمار تباطؤ نسبة النمو السكاني. لكن اليمن يواجه مستقبلاً مشوشاً لان نسبة الخصوبة فيه، البالغة ٧,٢ في المئة، هي الأعلى في المنطقة، بينما تحتل نسبة النمو الاقتصادي المرتبة الدنيا.

وتقف سورية في الوسط حيث ينمو عدد السكان بسرعة لكن نسبة الخصوبة فيها بدات بالتراجع.

ويعتقد البنك الدولي ان الحلول لهذه المشاكل تواجه بتخصيص مزيد من الموارد للشأن التربوي، وخصوصاً تربية الاناث في الأرياف، وللعناية الصحية الأولية في بلدان مثل اليمن والمغرب. وفي الخليج العربي وسورية ولبنان وتونس، تذهب



المصدر : الحيــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ١ / ١٩٩٨

الاستثمارات في سبيل تحسين نوعية الخدمات التربوية والصحية الأولية بدلاً من توفيرها.

ويشير عاشق باشي، الناشط في البنك الدولي، الى «أن الحلول كلها تنحصر في معدلات النمو الاقتصادي والتربية لا سيما تربية الاناث. ومن شأن الاستثمار في هذا المجال أن يعود باحسن الفوائد لأنه استثمار في رأس المال البشري، ومن شأنه أن يقلل من نسبة الخصوبة. فالمرأة المتعلمة دائماً في موقع افضل لانجاب طفل متعافٍ. كما انها ترغب عادة بولادة عدد اقل من الاطفال، لتربيتهم على النحو الأفضل مما يحسن من فرص العمل امامهم عندما يكبرون ويرفع مستوى معيشتهم».

وتشهد الدول العربية، حيث ترتفع نسب الخصوبة، عدداً أقل من النساء المسجلات في مدارسها. والفجوة بين الاناث والذكور، في الانتساب الى المدارس، كبيرة جداً خصوصاً في المغرب واليمن حيث يقدر البنك الدولي ان أقل من ٣٠ في المئة من الاناث في الأرياف يذهبن الى المدارس.

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا حالياً من اكثر المناطق افتقاراً للمياه في العالم.

ويتخوف الخبراء، اتباع فلسفة تي. آر. مالثوس المتوفي في عام ١٨٣٤ والذي قال ان محدودية وسائل العيش وحدها تحد من الزيادة المتفلتة من الانضباط في عدد السكان من احتمال ان يصبح عدد سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا نحو ٦٠٠ مليون نسمة بحلول منتصف القرن المقبل. وسيؤدي خفض نسب الولادات في العالم الى تخفيف الضغوط على المياه العذبة الى حد ما، بحسب ما جاء في دراسة صدرت عن مؤسسة «بوبيليشن اكشون انترناشونال».

وتقول الدراسة ان ٤٣٦ مليون نسمة يعيشون حالياً في ٢٩ دولة تقل فيها المياه عما يجب أن تكون عليه. وفي احسن الحالات، وانطلاقاً من توقعات عام ١٩٩٤ الصادرة عن الامم المتحدة أن عدد السكان سيزداد الى ٣,٥ بليون نسمة يعيشون في ٥١ دولة.

لكن توقعات عام ١٩٩٦ تشير الى ان هذا العدد سيكون بليوني نسمة يعيشون في ٤٨ دولة.

وفي معظم البلدان العربية ستزداد الضغوط على الامدادات المحدودة من المياه العذبة بسبب النمو السكاني السريع. وبحلول سنة ٢٠٢٥ لن يبقى بلد عربي متحرر من الضيق المائي أو من ندرة المياه إلا العراق وسورية. أما الباقي فسيواجه ندرة على حد ما جاء في الدراسة المشار اليها والتي صدرت في كانون الأول (ديسمبر) الماضي.

الى هذا كله تحذر «بوبيليشن اكشون انترناشونال» من احتمال ازدياد التوتر في وادي النيل حيث يوجد «ربما افضل مثال عن تفاعل النمو السكاني مع ندرة المياه والنزاع الدولي».

وتلفت دراسة المؤسسة الى ان عدد سكان اثيوبيا يعادل تقريباً عدد سكان مصر، وان نسبة ازدياد السكان في اثيوبيا هي ٣,٢ في المئة سنوياً بينما هي اثنين في المئة في مصر، مما سيدفع اثيوبيا الى استخدام المزيد من مياه النيل للري. وبالاضافة الى ذلك تستخدم بلدان وادي النيل الأخرى حالياً كمية ضئيلة من مياه النيل، لكن التقرير يؤكد «انه نظراً الى أن سكان وادي النيل يبلغون حالياً ١٤٠ مليون نسمة، ويتوقع أن يصل هذا العدد الى ٣٤٠ مليون نسمة بحلول سنة ٢٠٢٥، فمما لا مفر منه ان هذه البلدان ستبدأ قريباً بالمطالبة بكمية اكبر مما تستهلكه حالياً من مياه النيل لسد حاجاتها المتزايدة الى الري والتنمية».



مصر تدعو ٣٠ دولة للمؤتمر العربى الأول للمياه

كتب ـ أحمد نصر الدين:

وجهت مصر دعوتها الى اكثر من ٣٠ دولة عربية واجنبية لحضور المؤتمر العربى الاول للمياه يوم ٢٦ ابريل المقبل كما وجهت الدعوة الى عدد من الهيئات العالمية العاملة فى مجال المياه والموارد المائية لحضور المؤتمر الذى يستمر يومين. وصرح الدكتور محمود ابو زيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية بان المؤتمر سيناقش عدة قضايا وموضوعات مهمة منها تكنولوجيا ادارة المصادر المائية ونقل وتوزيع وصرف المياه وأحدث تكنولوجيا فى هذا المجال واعادة استخدام مياه الصرفين الزراعى والصحى بعد معالجتها فى رى الاراضى الزراعية. واقتصاديات تحلية المياه المالحة والمياه العربية واستراتيجية استخداماتها.

وصرح المهندس حسين العطفى رئيس الادارة المركزية لشئون المكتب الفنى للوزير بانه سيقام على هامش المؤتمر معرض حول صناعة المياه العربية تشارك فيه اكثر من ٢٥٠ شركة.



المصدر : الأهـــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠/١/١٩٩٨

منظمة دولية تتهم حكومة إسرائيل بتسميم مياه البحر المتوسط

تل ابيب ـ د .ب .ا ـ اتهمت منظمة جرينبيس (السلام الاخضر) المعنية بشئون البيئة الحكومة الإسرائيلية بعدم الاكتراث بالحفاظ على البيئة او باقامة علاقات طيبة مع جيرانها. وفى بيان اصدرته فى تل ابيب امس الاول اتهمت المنظمة رفائيل ايتان وزير الزراعة الاسرائيلى بالنكوص عن وعده بوقف القاء النفايات السامة فى البحر المتوسط.

وقالت المنظمة إن ايتان سمح فى شهر ديسمبر الماضى لشركة امريكية بالقاء رواسب طينية سامة فى البحر المتوسط لمدة عشرة اشهر رغم تعهد سابق بوقف هذه العملية فى نهاية العام الماضى.

وقالت جرينبيس إن قرار ايتان سيسمح للشركة بالقاء ٤٠ الف طن من الرواسب الطينية شديدة السمية فى مياه البحر المتوسط على مدى الشهور العشرة المقبلة.

يذكر ان اسرائيل لم توقع حتى الآن على الاتفاقية الدولية لمنع القاء النفايات السامة فى البحر.



مصر تشارك فى مؤتمر وزراء حوض النيل بتنزانيا

كتبت كريمة السروجي:

قررت مصر الاشتراك في مؤتمر وزراء الموارد المائية لدول حوض النيل المقرر انعقاده بتنزانيا خلال يناير الحالي، يمثل مصر وفد رسمي برئاسة د. محمود أبوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية. وعلمت «الأخبار» ان المؤتمر يشهد عرض نتائج مقترحات وتصورات البنك الدولي لدعم المشروعات المقرر تنفيذها بمنطقة حوض النيل على مستوى حوض النهر أو مستوى اجزاء من الحوض أو على المستوى الثنائى بين دولة وأخرى، وكذلك المشروعات التى تقترحها كل دولة على حدة. كما تشترك مصر ايضا فى مؤتمر النيل ٢٠٠٢ والذى يعقد فى شهر فبراير المقبل فى مدينة كيجالى برواندا والذى ينظم بدعم من البنك الدولى والدول المانحة ويستهدف تبادل الخبرات عن منطقة حول النيل بين دوله.



المصدر : الحيــــاة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/ ١/ ١٩٩٨

"شبح ندرة المياه" يهدد الشرق الأوسط وافريقيا

مؤسسة "وورلدواتش" الأميركية تحذر من الزيادة السريعة في عدد سكان العالم

□ واشنطن - من بتسي لاون المعلوف:

■ حذرت مؤسسة «وورلدواتش»، من ان وضع العالم مطلع سنة ١٩٩٨ يدعو الى القلق. وفي آخر تقرير سنوي صدر عنها وتناول «وضع العالم» حذرت المؤسسة من أن الزيادة السريعة في عدد سكان العالم يولد، اذا اضيف الى توسع الاقتصاد الدولي ما يشير ويدل على ان صيد الأسماك يزيد على ما يجب ان يكون عليه، وعلى أن الماء يزداد ندرة أو شحاً، وان مساحات الأرض الزراعية تتراجع وان هذا كله سيتفاقم مستقبلاً.

وقال رئيس مفكري المؤسسة لستر براون لمناسبة اصدار التقرير السنوي المؤلف من ٢٥١ صفحة: «إذا واصل الاقتصاد الدولي في بنيته الحالية، التوسع سيحطم آخر المطاف الأنظمة الطبيعية التي تسنده».

لكن المؤسسة، التي تدعو الى تبني تكنولوجيا تجدد الطاقة والى التقليل من الاعتماد على الوقود التي لا تعوض، تخلص ايضاً الى ان تقدماً لا يستهان به يتم احرازه في مجال تطوير التكنولوجيات الخاصة بالطاقة المتجددة، أو التي يمكن تعويضها، وتبنيها.

وقال كريستوفر فلافين، احد كبار نواب رئيس «وورلدواتش» ومدير الابحاث فيها: «كان عام ١٩٩٧ عام الفتوحات التاريخية في مجال التكنولوجيات التي تلجم وتحول وتنقل، والتي تستخدم في آخر المطاف الطاقة. وفي الشهر الماضي وحده ازدادت الأدلة على ان بعض الكلام، الذي يدعو الى السأم الذي سمعناه مرة أخرى في كيوتو من بعض الصناعيين الأميركيين الذين يقولون ان خفض التلوث لا يمكن أن يحصل وان تحقيق هذا الخفض يكلف أموالاً طائلة، بدأ ينحسر أمام التنافس الحاد جداً على الأسواق التي تنشأ لمعالجة المشاكل البيئية التي تكلف بلايين الدولارات».

وللتدليل على ما يقول يذكر فلافين الاعلانات التي صدرت في وقت سابق من هذا الاسبوع من منتجي السيارات الاميركيين التي تنم عن نواياهم انتاج سيارات تستخدم وقوداً مهجناً بعد سنوات عدة ما يشير الى أن هؤلاء المنتجين يأخذون على محمل الجد التحديات التي يطرحها منتجو السيارات اليابانيون خصوصاً التي تطرحها سيارة «تويوتا» المهجنة التي تسير بالطاقة الكهربائية وتستهلك غالوناً واحداً فقط من البنزين إذا قطعت ٦٦ ميلاً ما يعني أن بوسعها عبور الولايات المتحدة من شرقها الى غربها بفضل تعبئة خزان البنزين فيها ثلاث مرات فقط.

وتعمل هذه السيارة في اليابان حالياً ومن المنتظر ان تطرح الى الاسواق الاميركية خلال ثلاثة اعوام.

وقال فلافين: «ان الكلام الذي قاله كبار منتجي السيارات الأميركية في ديترويت كان فعلاً ملفتاً اذ انهم قالوا ان الاستغناء عن المحرك ذي الاحتراق الداخلي لم يعد بعيد المنال، وان العالم يشهد حالياً سباقاً تنافسياً».

واشار هذا الكلام وما يشبهه الى ان منتجي السيارات الاميركيين في ديترويت قد يكونون متخلفين بمقدار خمس سنوات على الاقل في مجال هذه التكنولوجيات. لكن ما سيحدث هو ان على هؤلاء المنتجين ان يسارعوا الى اللحاق بالآخرين.

سوق الطاقة الهوائية

ولفت فلافين ايضاً الى ان التقديرات الأولية تشير الى أن سوق الطاقة الهوائية والطاقة الكهربائية المستمدة من الشمس توسعت ٢٥ في المئة العام الماضي، والى ان النظرة الى هذه الانواع من الطاقة تبدلت بالنظر الى ان شركات رئيسية، بما فيها «انرون» و«شل» و«بريتيش بتروليوم» و«شارب» (اليابانية) بدأت تبدي اهتماماً ملحوظاً بهذه الانواع من مصادر الطاقة (الهواء والشمس مثلاً).



المصدر : الـحـيـاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/١/١٩٩٨

وقال الباحثون في المؤسسة انهم يستبشرون خيراً بالتطورات في مجالات اخرى، غير مجال الطاقة، مثل مجال سوق «المنشآت الخضراء» والمصانع التي لا تنفث اي غازات ضارة ابداً، وفي مجال استخدام المواد على نحو فعال وان فرص الاستثمار في هذه المجالات كافة كبيرة جداً.

ندرة المياه والشرق الأوسط

لكن تقرير «وورلدواتش» يخص بالذكر شبح ندرة المياه او شحها ويقول انها اكثر «الاشباح» خطراً على الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

ومع زيادة عدد سكان هذه المنطقة على نحو سريع وكبير في العقود المقبلة (من ٣٥٢ مليون نسمة عام ١٩٩٥ إلى ٦٧٧ مليون نسمة عام ٢٠٣٠، على حد ما تشير اليه تقديرات تقرير وورلدواتش)، سيضطر اهل المنطقة الى استيراد معظم ما يحتاجون اليه من الحنطة.

وقال تقرير المؤسسة الاميركية ان كلاً من الجزائر واسرائيل والأردن والكويت ولبنان وليبيا والسعودية وتونس يستورد الآن نصف ما يحتاج اليه من حبوب او اكثر.

وقال براون: «تشكل دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا اكثر أسواق الحبوب في العالم نمواً. ويعادل الماء الذي تتطلبه زراعة الحبوب التي استوردتها دول المنطقة العام الماضي ما يتدفق في النيل من الماء سنوياً.

وعلى رغم ان المهتمين يقولون ان حروب الشرق الأوسط في المستقبل ستدور حول النفط أو الماء قال براون: «انه غير مقتنع بهذا، اذ انني اعتقد ان التنافس سيكون في أسواق الحبوب الدولية، وستفوز الدول الاقوى مالياً وليس بالضرورة الدول الاقوى عسكرياً».

وقالت «وورلدواتش» ان النموذج الصناعي الغربي الراهن لن ينفع الدول الصناعية ولا الدول النامية لانه يشجع على نشوء عادات الاستهلاك الغربية. وللتدليل على ما تقول تذكر المؤسسة مثال الصين التي ازدادت ضعفين كل ثماني سنوات منذ ١٩٨٠ وحققت نمواً اقتصادياً زادت نسبته على عشرة في المئة في السنوات الاولى من العقد الجاري.

وإذا بقي الامر على حاله تتكهن «وورلدواتش» بأن الصين ستضغط كثيراً على اسواق الحبوب والطاقة الدولية. وتخلص الى «ان امثولة الصين تعلمنا ان النموذج الصناعي الغربي لا يمكن ان يعيش ويستمر لسبب بسيط وهو عدم وجود ما يكفي من الارض والماء وموارد الطاقة».



خلافات مصرية إثيوبية ترجىء اجتماع اللجنة المشتركة للبلدين

كتب ربيع شاهين:

أعربت مصادر دبلوماسية مصرية عن استنكارها لانتقادات إثيوبيا لمشروع ترعة السلام المصرية التى توصل مياه النيل إلى سيناء.

كانت إثيوبيا قد جددت حملتها الإعلامية هذا الأسبوع وأعلنت رفضها توصيل مياه النيل إلى سيناء.

تشهد العلاقات بين القاهرة وأديس أبابا خلافات خلال الأشهر الأخيرة، خاصة فى أعقاب إزالة التوتر فى العلاقات المصرية السودانية وزعمت إثيوبيا أن فى ذلك تهديدا لمصالحها(!!).

ومن جانب آخر صعدت أديس أبابا حملة انتقاداتها ضد القاهرة تارة بشأن موضوع المياه حيث تزعم إثيوبيا أن مصر تهدر حقها بمياه النيل، وتسعى لتعديل توزيع حصص المياه، وهو ما ترفضه القاهرة تماما لوجود اتفاقيات ثنائية ودولية تنظم هذا الموضوع، فيما لم تمانع مصر إمكانية التعاون المشترك للاستثمار الأمثل لموارد النهر لصالح البلدين وجميع دول حوض النيل لوجود طاقات وإمكانيات كبيرة معطلة من موارده لا تستغل بسبب الشلالات الموجودة به وعلى رأسها ورد النيل حيث لا يستغل من حجم مياه النيل سوى عشر إمكانياته وموارده المائية.

وقد وجهت أديس أبابا انتقادات ضد مصر بعد تبنيها واحتضانها مفاوضات ناجحة بين الفصائل الصومالية تمخضت عن توقيع اتفاق القاهرة فى ٢٢ من ديسمبر الماضى، وهو ما دفع الحكومة الإثيوبية إلى السعى لتبنى اتجاهات صومالية «خاصة» وتبقى الصلة بها لإجهاض وإفشال هذا الاتفاق.

وترى دوائر دبلوماسية أن الانتقادات الإثيوبية لمصر بشأن موضوع مياه النيل مرفوضة وأن مصر تتصرف وفقا لمصالحها القومية وفى نطاق حقوقها وحصتها بمياه النيل، وأن أى انتقادات لن تنال من هذه المشروعات التنموية، ولا تستبعد تلك الدوائر أن يكون النقد الإثيوبى لمشروع ترعة السلام مرتبطا بموقف أديس أبابا من المصالحة بين الصوماليين.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/ ١/ ١٩٩٨

أزمة المياه القادمة!

قد تدفع موجة الاستيطان الكبيرة التى تسعى إسرائيل لتدعيمها وفرضها لاحداث تفوق سكانى فى مواجهة الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة بالضفة وغزة، والفلسطينيين حاملى الجنسية الإسرائيلية فى إسرائيل إلى إنهيار عملية السلام والانزلاق نحو مواجهة عنيفة... وربما تكون هذه المواجهة هى الحل الأفضل لأزمة المجتمع الإسرائيلى الذى لايجد حلولا عملية لتناقضاته التكوينية والمستقبلية إلا فى سياق مناخات الحرب والتعبئة والعسكرة!!

وتسعى الدولة الإسرائيلية بجميع أجنحتها إلى توطين مليون يهودى روسى بكل ماتستلزمه هذه الهجرة الكبرى من موارد وفرص عمل وإسكان ومياه وفى مساحة من الأرض - هى - بطبيعتها لاتحتمل المزيد من الاعداد القادمة اللهم إلا بالقضاء على الوجود الفلسطينى - أصحاب الأرض او تهجيرهم إلى الأردن.

والقراءة الهادئة للاحصائيات المائية والسكانية الدالة على ما يحدث فى إسرائيل قد تؤدى إلى استنتاجات لما يمارسه نيتانياهو سياسيا لتدمير عملية السلام، فنسب البطالة المعلنة تصل إلى ٩٪ ومعدلات التضخم تصل إلى ٢٥٪ وديون الدولة سنويا قرابة ٤ مليارات دولار، وعلى جانب الأزمة المائية نجد أن مياه الاراضى المحتلة قد صارت جزءاً لايتجزأ من إسرائيل، حيث تعتمد الشبكة الإسرائيلية المائية تماما على شبكة مياه الاراضى المحتلة فى الضفة [٧٠٪ من المياه الجوفية التى تعتمد عليها إسرائيل من الضفة الغربية] ويسمح للفلسطينيين باستهلاك ١٧٪ فقط من هذه الموارد حيث يخصص لمزارعى الضفة الغربية الفلسطينية نفس القدر الذى كان يخصص لهم فى عام ١٩٦٧! ونادرا مايسمح لهم بحفر آبار جديدة، ويستهلك الفرد الإسرائيلى (٣٠٠ لتر مياه يوميا) فى حين يستهلك الفلسطينى (٦٩ لترا يوميا للفرد)، وفى بعض القرى فى غزة بدأت تتحول إلى اراض مقفرة حيث يقل الاستهلاك اليومى للفرد عن ٤٥ لتر مياه وهو اقل من الحد الأدنى الذى وضعته منظمة الصحة العالمية للحفاظ على الصحة!

ماذا يعنى ماسبق فى سياق موجة الهجرة الجديدة، والاستيطان الوقح لمليون يهودى جدد بالنسبة لعملية السلام، وفى سياق هشاشة الاقتصاد الاسرائيلى المعرض للتدهور والتاكل لقطاعات مهمة فيه مثل الزراعة [تعانى الكيبوترات والموشاف من تراجعات تصل إلى ٣٪ فى الإنتاجية].

ماذا يعنى ذلك سوى سعى إسرائيل لمواجهة جديدة تفرض فيها أمرا واقعا جديدا بطرد المزيد من الفلسطينيين ربما إلى الاردن ولبنان حيث تستعر الأزمة الحياتية والمائية فهل ننتظر ان يحدث ذلك؟

وماهى خطط مواجهة سعى نيتانياهو لتحطيم خطة السلام؟

د. علاء غنام



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ / ١ / ١٩٩٧

«الإثنين».. بدء الاجتماعات الثنائية بين البنك الدولي ودول حوض النيل

رصد ١٠٠ مليون دولار من الجهات المانحة لتنفيذ ٢٢ مشروعا مائيا

كتب ـ ناصر فياض:

تبدأ بالقاهرة يوم الاثنين المقبل، الاجتماعات الثنائية بين البنك الدولي ودول حوض النيل تهدف الاجتماعات الى اطلاع البنك وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، والوكالة الكندية للتنمية على المشروعات ذات الاولوية بدول حوض النيل. من المقرر بدء البنك والجهات المانحة فى عمليات التمويل فور الاستقرار على المشروعات. واعلنت مصادر بوزارة الاشغال والموارد المائية ان البنك والجهات المانحة رصدت ١٠٠ مليون دولار لتنفيذ ٢٢ مشروعا مائيا مشتركا بين دول حوض النيل. اشارت المصادر الى ان الاجتماع المرتقب سيناقش تقريرا عن خطط عمل حكومات دول حوض النيل المقبلة. كما يناقش تقريرا من البنك الدولي حول اولويات مراحل التنفيذ فى عدد من المشروعات. اوضحت المصادر سعى دول الحوض الى زيادة حصصها المائية، واستبعدت وجود خلافات حول اولويات تنفيذ المشروعات. من المقرر عقد اجتماع «النيل ٢٠٠٢» بمدينة كيجالي فى رواندا خلال «فبراير» المقبل لبحث استراتيجية تنمية حوض النيل، واجتماع الوزراء المعنيين بالموارد المائية فى تنزانيا خلال «مارس» المقبل.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨/ ١/ ١٩٩٨

وزير الأشغال والموارد المائية:

مصر ليس لديها فائض من المياه حتى تعطيه لإسرائيل أو غيرها



د. محمود أبو زيد

أكد الدكتور محمود أبوزيد وزير الاشغال والموارد المائية ان مصر ليس لديها مياه فائضة لتعطيها لإسرائيل او لغير إسرائيل، فالمياه المتوافرة لدينا سوف يتم الاستفادة منها باقامة المشروعات الزراعية أرض سيناء، مشيرا الى ان الرئيس مبارك أكد ذلك فى أثناء افتتاح ترعة السلام.

وأشار الدكتور محمود أبوزيد الى ان المشروع سيصل الى غرب العريش ولا توجد خطة ولا نية الى توصيل المياه خارج حدود مصر وان دول حوض النيل لاتقبل ذلك كما لاتقبله مصر وهذا الموضوع مرفوض تماما.

وأعلن وزير الاشغال والموارد المائية ان خطة الدولة هى استصلاح وزراعة ٣,٤ مليون فدان جديدة حتى عام ٢٠١٧ وهذه المساحات تحتاج الى كميات كبيرة من المياه سواء كانت جوفية او معاد استخدامها من الصرف الصحى او الزراعى.

جاء د[illegible] م المواطنين فى ملتقى الفكر الاسلامى بالحسين الذى تنظمه وزارة الأوقاف.

وقال ان وزارة الاشغال والموارد المائية تدعو جميع المواطنين الى ترشيد انفاق المياه لان الدولة تتوسع فى مشروعاتها العملاقة التى تحتاج الى كميات كبيرة من المياه مثل مشروع شمال سيناء لزراعة ٦٢٠ الف فدان غرب وشرق القناة.

ومشروع جنوب الوادى حيث يتم استصلاح ٥٤٠ الف فدان بالاضافة الى توفير احتياجات الزيادة السكانية التى تصل الى ٨٥ مليون نسمة تقريبا فى عام ٢٠١٧ خاصة ان حصتنا فى المياه محدودة وهى ٥٥,٥ مليار متر مكعب ومن هذه الحصة نجد ان نصيب الفرد الآن ٩٠ مترا مكعبا فى السنة لان عدد السكان ٦٠ مليون نسمة ومع زيادة عدد السكان سوف يتناقص نصيب كل فرد.

وقال الدكتور محمود حمدى زقزوق وزير الأوقاف ان الحروب القادمة بين الدول ستكون بسبب المياه لان السكان فى تزايد مستمر، وكل دولة تتصارع فى انشاء المشروعات لابنائها، ولذلك فان الحروب العالمية القادمة سوف تكون على المياه وينبغى علينا ان ندرك ذلك ونفكر فى استخداماتها والحفاظ عليها، وكذلك عدم تلويث المياه كما أمرنا الدين الاسلامى الحنيف.

محمد عبداللطيف



المصدر : الأهــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٨/١/١٨

اجتهادات

شرعت الدراسات الاستراتيجية ، مع تصاعد مؤشرات ازمات المياه فى مناطق عديدة من العالم ، تطلق على المياه اسم «الذهب الازرق» . وذلك اسوة بـ «الذهب الاسود» كناية عن البترول ، مع صعوده الى قمة الطاقة بالعالم منذ الثلاثينيات .خصصت مؤسسة «ت.ت.ى» الفرنسية نشرتها فى يناير ١٩٩٨ ، التى تعنى بالأخبار الاستراتيجية ، عن حالة المياه بالشرق الاوسط ودورها فى ازماته الراهنة والمستقبلية . فى تقديرها ان المنطقة ، وهى ذات مناخ جاف او شبه جاف ، بدات تعانى نقصاً حادا فى المياه . وذلك بسبب محدودية المصادر ، وتزايد مواسم الجفاف وقلة الامطار . وترسم النشرة خريطة للمنطقة ، فتوزع دولها الى ثلاث مجموعات . مجموعة الدول ذات المصادر المتجددة وتحصرها فى تركيا ولبنان فقط ، والدول التى تعتمد مصادرها على منابع تقع فى دول اخرى ، وهى مصر والعراق وايران وسوريا الى حد ما . ودول ثالثة باتت ذات وضع حرج ، مائيا ، وهى الاردن وإسرائيل وفلسطين .

فى تقدير النشرة ، ان ازمة المياه الحالية والمتوقعة ، تعمق من النزاعات السياسية والمشاكل الاقتصادية بالمنطقة ، خاصة مع الانفجار السكانى ، والتلوث وزيادة ملوحة الارض فضلا عن الهدر السفيه للمياه نتيجة العادات الاجتماعية السيئة وعدم اللجوء للتكنولوجيا الحديثة فى الرى .

ويمكن القول ان اسرائيل شنت ، ولاتزال ، حرب مياه فى المنطقة . وخاصة بالنسبة لفلسطين والاردن وسوريا ، منذ قرارها بعد حرب ١٩٦٧ ، اعتبار مياه الارض المحتلة مصدراً استراتيجيا . وتشير النشرة الى ان ازمة المياه باسرائيل كانت من اهم الدوافع لغزو لبنان فى عام ١٩٨٢ واحتلال الشريط الحدودى فى الجنوب لتوفير السيطرة على جانب رئيسى من نهر الحصبانى، وفتح الطريق للوصول الى مصد نهر الليطانى . كذلك فان اسرائيل قامت بالسيطرة على المياه الجوفية لضمان المياه اللازمة للمستوطنات على حساب الاحتياجات الفلسطينية المشروعة . الامر الذى ادى الى انخفاض نسبة الزراعة المروية بغزة من ٢٥٪ الى ٤٪ من الاراضى خلال الخمس والعشرين سنة الماضية . ولعل مياه الجولان السورية التى تغذى مستوطنات الجليل بالمياه ، هى التى تفسر تعثر مسار السلام الاسرائيلى- السورى ، ورفض حكومة نيتانياهو الجلاء عنها .

من زاوية اخرى تتحرك تركيا ، فى استراتيجيتها الجديدة ابالمنطقة باستخدام سلاح المياه . وشرعت منذ فترة فى تنفيذ مشروعها الضخم بتقوية امكاناتها فى استغلال مياه نهر حران بالاناضول . وهو يتضمن بناء اكثر من عشرين سداً على نهرى دجلة والفرات وروافدهما وهما النهران الاساسيان لتغذية سوريا والعراق . ومع الانتهاء من تنفيذ المشروع فإن كمية مياه الفرات الواصلة الى سوريا ثم العراق . تنخفض من ٣٢مليارا الى ٢٠مليار متر مكعب والمعروف ان هذه المياه تقسم بين سوريا والعراق بنسبة ٤٢٪م و٥٨٪ . كذلك فإن حجم ما يصل الى ايران سوف يتقلص . باختصار ملف الذهب الازرق ، يكشف عن احتمالات قوية لاشتعال نيران جديدة بالشرق الاوسط . الامر الذى يطرح سؤالا ملحا على العرب : هل يمكن بناء سياسة مائية مشتركة موحدة للمياه ، قبل فوات الأوان ؟

لطفى الخولى



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩/١/١٩٩٨

مساع مصرية لتجنب صدام مع اثيوبيا في ملفات مياه النيل والصومال

□ القاهرة - محمد علام:

□ يتوجه وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى إلى أديس أبابا في ٢٧ شباط (فبراير) المقبل، لرئاسة وفد بلاده في إجتماعات المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية. لكن هذه الزيارة تكتسب أهمية خاصة بسبب دخول العلاقات المصرية - الاثيوبية أخيراً «مرحلة توتر» عندما اثارت اثيوبيا مشكلتين اعتبرت مصر اثارتهما غير مبررة أو مفهومة، وصنفها مراقبون في خانة المواقف «العدائية»، الأمر الذي انعكس سلبياً بإلغاء اجتماعات اللجنة العليا المشتركة التي كان من المقرر عقدها في اديس ابابا قبل نهاية العام الماضي.

وتتعلق المشكلة الأولى: باعتراض اثيوبيا على إعلان القاهرة (اتفاق المصالحة في الصومال) الذي أبرمته أطراف صومالية في العاصمة المصرية في ٢٢ من الشهر الماضي برعاية مصرية. واعتبرت اديس ابابا ان الاعلان لن يحقق السلام المنشود في الصومال وسيزيد العدوان ويهدد باستئناف الحروب الأهلية، وحاولت دفع أحد الأطراف إلى إثارة فكرة إدخال تعديل على الإعلان.

وحتى الآن لم تنجح المحاولات الأثيوبية، خصوصاً ان وزير الخارجية عمرو موسى سارع بعرض اعلان القاهرة، لدى توقيع الأطراف الصومالية عليه يوم ٢٢ من الشهر الماضي، على مجلس الأمن والجامعة العربية ومنظمة الوحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وأصدرت الجهات الاربع بيانات تأييد للإعلان وجهود مصر.

لذلك تعتبر أوساط سياسية مصرية الديبلوماسية الأثيوبية في «مأزق» لانها إن حاولت إفشال الإعلان فعليها مواجهة المنظمات الدولية والإقليمية الأربع وتحمل مسؤولياتها كاملة إزاء إجهاض جهود صادقة لإعادة بلد عربي أفريقي عضو في المجتمع الدولي إلى وضعه الطبيعي.

لكن ما أثار حفيظة القاهرة هو دخول أثيوبيا عبر أبواب خلفية، إذ دفعت بعض عناصر صومالية إلى طرح فكرة نقل إجتماع المصالحة الوطنية المقرر عقده في مدينة بيداوه في ١٥ شباط (فبراير) المقبل، إلى مدينة بوصاصو. وذلك بحجة ان بيداوه تخضع لسيطرة الزعيم حسين عيديد، بينما بوصاصو تخضع لسيطرة جناح الزعيم علي مهدي محمد والأطراف الصومالية (الـ ٢٦) الموالية لأثيوبيا، ووقعت هناك مطلع العام الماضي إتفاقية سودري، وعليه - حسب أديس أبابا - فإن نص الإعلان على عقد المؤتمر في بيداوه انحياز مصري لعيديد. لكن مصر تصدت لمحاولة نقل مكان المؤتمر، كما رفض عيديد المحاولة.

ولوحظ إمساك عمرو موسى عن التصعيد مع أثيوبيا والعمل بصبر لتفويت الفرصة على محاولات إجهاض الجهود المصرية، وإزاء هذه المحاولات بعث برسالة إلى نظيره الأثيوبي سيوم مسفين شدد فيها على «ضرورة التعاون من أجل الاستقرار في الصومال والقرن الأفريقي»، ونبه إلى ان «الجهود المصرية التي أسفرت عن إعلان القاهرة تأسست على جهود أثيوبيا التي أسفرت عن إتفاقية سودري». ويلاحظ أن زيارة موسى لاديس ابابا ومحادثاته المرتقبة مع كل من زيناوي ومسفين تأتي بعد أيام من الموعد المفترض لعقد مؤتمر بيداوه، وعليه فمن المنتظر أن تنعكس اجواء إنعقاد المؤتمر أو تأجيله - وبمعنى آخر استكمال نجاحات الديبلوماسية المصرية أو نجاح الديبلوماسية الأثيوبية في الاتجاه المضاد - ليس فقط على أجواء محادثات موسى في أديس أبابا بل على اجتماعات المجلس الوزاري الافريقي نفسه.

أما المشكلة الثانية التي أثارتها أثيوبيا فجأة هي عودة وزير خارجيتها إلى توجيه الانتقادات لما أسماه «المسألة المائية المصرية»، وتجديد معارضة بلاده للمشاريع المائية في سيناء وتوشكى مكرراً مزاعمه بانه «ليس من حق مصر أن تروى أراضي زراعية خارج نطاق وادي النيل حتى ولو في إطار حصتها» وزاد على ذلك إفتراضاته بأن «تطلب مصر زيادة حصتها من مياه النهر لمواكبة توسعاتها من الأرض الزراعية ما سيخلق مشكلة في المستقبل بين مصر ودول حوض نهر النيل». كما جدد سيوم مسفين دعوة بلاده إلى «الحصول على حصة عادلة من مياه النيل وإعادة النظر في حصص الدول المشتركة في حوض النهر»، ومنها حصة مصر التي تبلغ ٥٥,٥ بليون متر مكعب سنوياً.

وتلقت وزارة الخارجية المصرية تقارير من سفارتها في أديس أبابا ومن جهات دولية وإقليمية أخرى افادت بأن أديس أبابا تتحرك في هذا الإتجاه على الصعيدين وبإتجاه عواصم إقليمية ودولية ترويجاً لأفكارها في محاولة لإقتناص تأييد لمواقفها، لكن وزارة الخارجية المصرية أبلغت الجهات المعنية أنها «لن تنجر إلى معارك وهمية».

وعلى غرار تعاطي مصر السابق مع الممارسات الأثيوبية في الملف الصومالي فقد فندت في إتصالات سواء مع حكومة أثيوبيا أو مع حكومات الدول المعنية مزاعم الأخيرة، وأكدت مصر أنه «ليس هناك في القانون الدولي ما تدعيه أثيوبيا من أنه ليس من حق أي دولة ري أراض زراعية أو مستصلحة خارج وادي النهر، كما أنه ليس هناك ما يمنع قيام دولة بإستصلاح أراض للزراعة».



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/ ١/ ١٩٩٨

وعرضت مصر على أثيوبيا إقتراحين لوقف هذا الإهدار للجهود التي يفترض أن تصب في مصلحة الشعبين، الأول: تنشيط «آلية التنسيق والتشاور في القضايا ذات الاهتمام المشترك» والثاني البحث في أي خلافات مائية في اطار منظمة اندو جو (الاخاء) التي تجمع دول حوض النيل العشر.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/١/١٩٩٨

اجتهادات

يبـقى فى ملف «الذهب الازرق» حال مصر المائى. ومصر واحدة من البلاد القليلة بالعالم التى تعتمد الحياة فيها على النهر الواحد، والذى توجد منابعه خارج حدودها وسيطرتها عند أعالى افريقيا. وتتعلق به فى الوقت نفسه بدرجات متفاوتة، حياة ثمانى دول أخرى، يخترقها نهر النيل حتى يصل إلى مصبه عند الشواطىء المصرية على البحر الابيض. مصر بالتاريخ القديم والحديث، بلد مهم ومؤثر للغاية بدوائر الشرق الاوسط والمنطقة العربية وافريقيا. يتوقف الكثير من قضايا الحرب والسلام بهذه الدوائر على نهجها السياسى. ويتصل هذا النهج اتصالا وثيقا بقضية التنمية الداخلية التى توفر الامن ومستوى حياة إنسانية معقولة لشعبها، الذى تجاوز تعداده الستين مليون نسمة، والمتوقع أن يصل إلى مائة مليون قبل نهاية الربع الأول من القرن الحادى والعشرين. المياه. من العوامل الاساسية للتنمية بمشروعات عملاقة مثل توشكى وتعمير سيناء. والاشكالية هنا أن السكان يتزايدون والتنمية تعنى زراعة المزيد من الصحراء وإقامة مشروعات صناعية وخدمية، تحتاج إلى المياه. فى حين أن المصادر محدودة وغير متجددة. من هنا تكتسب نقطة الذهب الازرق قيمة غالية ومتزايدة وبالنسبة لمصر تتساوى أو لعلها تتجاوز، قيمة نقطة «الذهب الأسود» وكان هذا هو الدافع لبناء السد العالى باسوان، والذى بات، طبقا لاتفاقية ١٩٥٩ يوفر لمصر سنويا ٥٥,٥ مليار متر مكعب وللسودان ١٨,٥ مليار متر مكعب.

بيد أن ثمة مخاطر اخرى متوقعة يتوجب أن تؤخذ فى الاعتبار. وهى أن مجرى النيل بات اكثر من ذى قبل معرضا للانتهاك والتلوث وكذلك لنقص المياه المتجمعة فى مخزون السد العالى، لأسباب متعددة، منها الحروب الاهلية فى عدد من بلدان حوض النيل والتى تعصف بالاستقرار وبناء علاقات سوية على اساس المصالح المشتركة بين دولها. وكذلك تعاظم احتياج عدد من البلدان مثل أوغندا وإثيوبيا وإريتريا لمزيد من مياه النيل لمشروعات التنمية والمشروعات الجديدة. ومنها أيضا التحرك الإسرائيلى فى بعض هذه البلدان، لتحريضها بالتمويل والخبرة الفنية على المغالاة فى إقامة خزانات إقليمية بهدف استنزاف مياه النيل إلى درجة تقلل من كم المياه الوارد لمخزون السد لمصر، باستمرار. تتعامل مصر مع هذه المخاطر، بالحرص على علاقات صداقة مستقرة على قاعدة المصالح المشتركة مع بلدان حوض النيل، وعدم الوقوع فى حبائل الاستفزازات التى تتفجر بين وقت وآخر كما يحدث مع نظام الحكم السودانى، او مع اثيوبيا فى بعض الاحيان. وكذلك بالمراقبة الدائمة للتحرك الإسرائيلى وحصاره.

قضية «الذهب الازرق» - إذن - معقدة وذات مخاطر حالة ومحتملة متصاعدة. ولانها مسالة حياة او موت، فإنه بات حتميا تنمية الوعى السياسى والاجتماعى والاقتصادى للمياه. وحيث انه بالاضافة لذلك يتصاعد الذهب الازرق ليكون عاملا من عوامل المواجهة مع إسرائيل وتركيا، حربا وسلما على السواء. ويتنامى الاحتياج، فى المنطقة العربية الجائعة له، بدرجات متفاوتة، فان الامر، يجعل من توفير مياه الحياة وتجديدها واستخلاصها بتكنولوجيا اقتصادية من مياه البحر، إحدى القواعد الجوهرية الملحة لبناء السوق العربية المشتركة مع دخول القرن الحادى والعشرين.

لطفى الخولى



المصـدر : .... الأهرام الاقتصادى ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : .... ١٩/١/١٩٩٨ ....

السياسة فى قطرات الماء!

ستكون مشكلة المياه هى مجال الصراعات بين الدول فى القرن القادم وذلك بسبب محدودية المياه العذبة فى ظل مواجهة الزيادة السكانية بالعالم والإقبال على زراعة الأرض لتوفير احتياجات الناس من الغذاء، وفى نفس الوقت زيادة درجة التصحر والجفاف نتيجة ارتفاع درجة حرارة الأرض بسبب زيادة نسبة غاز ثانى أوكسيد الكربون الناتج عن التلوث البيئى بفعل زيادة النشاط الصناعى.

ومن هنا حرصت لجنة الزراعة والرى فى مجلس الشعب برئاسة المهندس ابو بكر الباسل على مناقشة السياسة المائية لمصر وخطة الحكومة لتوفير احتياجات مصر من المياه العذبة لأغراض الزراعة والشرب، وتلبية احتياجات مشروعات التوسع الزراعى فى الصحراء لزيادة الإنتاج الزراعى وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة لزيادة المساحة المعمورة فى مصر من ٤٪ إلى ٢٥٪ لتخفيف الكثافة السكانية من الوادى والدلتا.



اجتماع لجنة الزراعة والرى برئاسة المهندس أبو بكر الباسل لمناقشة السياسة المائية
(تصوير: محمد لطفى)

وفى البداية يقول الدكتور محمود أبو زيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية: إننا نواجه تحديات فى مياه الرى تتمثل فى توفير مياه الشرب والأغراض الصناعية، وتلبية احتياجات السكان المتزايدة أعدادهم سنويا بنحو مليون نسمة وحصتنا فى مياه نهر النيل محدودة ومكفولة قانونا باتفاقيات تاريخية بغض النظر عما يقال من أن هذه الإتفاقيات قد تم توقيعها فى عهد الاستعمار، وهذه الدول تعلم مدى قانونية هذه الاتفاقيات فى المجتمع الدولى.

وقال: إن موارد حوض النيل تكفى لمصر حاليا ومستقبلا ولكن الأمر فقط يحتاج إلى تنظيم لضمان حسن استخدام هذه الموارد، ومشكلة دول حوض النيل أنه لاتوجد لديها إمكانيات مالية لتنفيذ هذه المشروعات، وتلجأ هذه الدول الى الدول الأجنبية وجهات التمويل الدولية وتتدخل السياسة فى الموضوع. وأكد الوزير أنه لاتوجد مشروعات مالية فى دول حوض النيل تؤثر على حصة مصر من مياه النيل.

وقال الوزير: إن مصر تتعاون مع دول حوض النيل لإنشاء آبار للمياه الجوفية فى المناطق البعيدة عن مجارى الأنهار وهى كينيا وأوغندا، ومشروعات لتوليد الطاقة الكهربائية فى هذه الدول وكذلك مع أثيوبيا، وتقوم علاقتنا مع دول حوض النيل



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/١/١٩٩٨

على أساس حسن الجوار وان المياه في الحوض تكفى جميع الدول المعنية.

الوقاية من التلوث

وقال: إننا نعد خطة لتوفير احتياجاتنا المائية حتى ٢٠١٧ والبدائل وضمان حصة مصر وزيادة هذه الحصة فى المستقبل

وقال: لابد من الحفاظ على الموارد المائية وحمايتها من التلوث حتى يمكن استخدام هذه المياه بسلام وامان فى اغراض الشرب والزراعة

وقال نحاول تعظيم الاستفادة من المياه المتاحة ، وتقليل الفواقد المائية بشتى صورها، والتوسع فى استخدام المياه غير التقليدية :

الصرف الصحي - الصرف الزراعى - المياه الجوفية العميقة، وزيادة حصة مصر من مياه النيل وتطوير مشروعات الري للحد من استخدامات المياه وتوفيرها لمشروعات التوسع الزراعي. والخطة حتى عام ٢٠١٧ ان يتم تطوير نحو مليون فدان لتوفير نحو ١٠٪ من مياه الرى.

وقال الوزير: إن الخطة الجديدة تركز على استخدام مياه الصرف الزراعى وقدرها نحو ٤,٢ مليار متر مكعب، واستخدام نحو ١٢ مليار متر مكعب من فاقد المياه التى تذهب إلى البحر سنويا، والتوسع فى استخدام المياه الجوفية سواء كانت سطحية او عميقة. ولايوجد مشاكل فى حفر آبار بالدلتا لأن هذه الآبار تسهم فى خفض منسوب المياه الجوفية أما المشكلة ففى الصحراء حيث أن حفر الآبار فيها يجب أن يتم بحساب لأن المياه فيها بطيئة التجديد واعماقها البعيدة تعتبر مكلفة حيث تصل تكلفة البئر نحو مليون جنيه.

وقال إن إستخدام التكنولوجيا الحديثة من خلال تسوية الأرض بالليزر أسهم فى خفض استخدام مياه الرى فى مناطق زراعة قصب السكر والأرز بكميات كبيرة، وكذلك نتوسع فى مشروعات الصرف المغطى لأنها تسهم فى تحسين التربة لزيادة الإنتاج الزراعى وزيادة استخدام مياه الصرف الزراعي بعد زيادة الكميات الواردة منها سواء من باطن الارض او من خلال اعمال غسيل التربة فى شمال الدلتا.

حجز مياه السيول

وقال وزير الأشغال: إن تكلفة إنشاء الكبارى على المجارى المائية نحو ١٤,٥ مليون جنيه والمتاح منها ٨ ملايين فقط ومطلوب منها إنشاء كبارى جديدة تكلفتها نحو ٤٣ مليون جنيه. المتاح ٨ ملايين جنيه والمطلوب ٤٣ مليون جنيه لتلبية احتياجات إنشاء الكبارى. وبدأنا فى مصر الترع والمصارف التى تخترق كتلا سكانية وإيجاد تحويلات



بعيدة عن الكتل السكانية، وهذا افضل، وهناك حل اخر فيمكن تغطية هذه المجارى ولكن هذا ينتج عنه مشكلات فنية وكيفية مما يؤدى هذا إلى انسداد المجارى المغطاة.

أما مياه السيول فتحرص الوزارة على الاستفادة من هذه المياه عن طريق إنشاء مخرات للسيول فى الصعيد تصب فى النيل حيث يمكن إعادة الاستفادة من هذه المياه فى الاغراض المختلفة، كما أن إنشاء مخرات للسيول فى سيناء لتلافي الأضرار الناجمة عن هذه السيول، وتوجد اعتمادات مالية تقدر بنحو ١٢٠ مليون جنيه لاغراض إنشاء المخرات وتطهير المجارى المائية من الحشائش. ويوجد نحو ٤,٥ مليون جنيه لصيانة شبكة الصرف المغطى.

وقال وزير الأشغال والموارد المائية: إن الوزارة تحاول تدبير مياه الرى لجميع المناطق الزراعية، والعمل على تطوير اساليب الرى والمشروعات اللازمة بالقدر الذى يسهم فى وصول المياه الى جميع الاراضى الزراعية. وذلك جميعا تمثل حزمة فى عملية التطوير لاتتم إلا بجهود الأطراف الثلاثة وبشكل مشترك بإستمرار. ■



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٩ / ١ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الاشغال :

اجتماع دولى بالقاهرة اليوم لتنمية موارد مياه النيل

كتبت كريمة السروجى:

تبدأ اليوم بالقاهرة اجتماعات لجنة خبراء البنك الدولى المكلفة باعداد تقرير مراجعة الخطة التنفيذية لمبادرة حوض نهر النيل والتى تهدف الى تنمية الموارد المائية بدول الحوض.. صرح بهذا د. محمود ابوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية . وقال ان اللجنة ستناقش على مدى ثلاثة ايام تنفيذ عدد من المشروعات فى اطار استراتيجية متكاملة بعيدة المدى لتنمية وادارة مياه حوض نهر النيل . يشارك فى الاجتماعات خبراء هيئة مياه النيل بين مصر والسودان بالاضافة الى خبراء التكنوالنيل الممثلين لدول الحوض.

وقال ان توصيات اجتماعات اللجنة ستعرض مع اعمال الاجتماع المقبل لوزراء الموارد المائية لدول حوض النيل المقرر عقده فى تنزانيا اوائل شهر مارس القادم.

وقال ان خطة التكنونيل للنهوض بحوض النيل تتكون من ٢١ مشروعا تستهدف الصالح العام للدول جميعا وتنمية موارد المياه واعداد نظام معلومات وتحسين بيئة المنطقة المائية.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩ / ١ / ١٩٩٨

اليوم.. بدء اجتماعات دول حوض النيل مع البنك الدولى

كتب ـ ناصر فياض

أعلن الدكتور محمود ابوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية سعي مصر لدي الدول المانحة لتمويل مشروعات حيوية بدول حوض النيل تهدف المشروعات الي استغلال فواقد المياه وزيادة حصص الدول الاعضاء.. واشار الي ان اجتماعات دول الحوض مع البنك الدولي اليوم تناقش تقريرا للبنك الدولي حول اولويات المشروعات القابلة للتنفيذ ضمن خطة تشمل ٢٢ مشروعا مائيا بتكلفة استثمارية تبلغ ١٢٠ مليون دولار. تستمر الاجتماعات حتي بعد غد الاربعاء ويحضرها ممثلون لجميع دول حوض النيل وخبراء البنك الدولي وهيئة المعونة الكندية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.. واشارت مصادر بوزارة الاشغال والموارد المائية الي سعي مصر لزيادة حصتها من المياه والبالغة ٥٥,٥ مليار متر مكعب بعد تنفيذ مشروعات مشتركة مع السودان وابرزها مشروع قناة جونجلي اشارت المصادر الي سعي دول المنبع بحوض النيل لاقامة مشروعات مائية جديدة خاصة بالتوسع الزراعي. استبعدت المصادر تأثير المشروعات علي حصص باقي الدول الاعضاء والمقرر زيادة الموارد المائية لكل دولة بعد تنفيذ المشروعات الكبري التي يمولها البنك الدولي.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ / ١ / ١٩٩٨

اليوم بحضور خبراء البنك الدولى والتيكونيل:

استراتيجية متكاملة لتنمية ادارة مياه حوض النيل

١٠٠ مليون دولار لتنفيذ مشروعات مشتركة بين دول التيكونيل

يعقد بالقاهرة اليوم اجتماع لجنة خبراء البنك الدولى المكلفة باعداد تقرير المراجعة للخطة التنفيذية لمبادرة حوض نهر النيل التى سبق ان اعدها خبراء اللجنة الفنية التيكونيل بغرض تنمية الموارد المائية بدول الحوض.

وصرح الدكتور محمود أبوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية بأن اللجنة ستعرض النتائج التى توصلت إليها بشأن تنمية الموارد المائية وحمايتها من التلوث

وقال: إنه سيتم تنفيذ مشروعات مشتركة بين دول حوض النيل بتكلفة ١٠٠ مليون دولار إلى جانب إجراء دراسات للحفاظ على مياه النهر من التلوث، والاستفادة من كل قطرة مياه، وتركيب شبكات متطورة لرصد حركة المياه بواسطة الاقمار الصناعية.

واشار الى ان خبراء البنك الدولى والتيكونيل إلى جانب ممثلى الدول المانحة وهيئة التنمية الكندية والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة سيناقشون خلال اجتماعاتهم التى تبدأ اليوم وتستمر ٣ أيام استراتيجية متكاملة بعيدة المدى لتنمية وادارة مياه حوض النيل والمشروعات التنفيذية وتقدير المراجعة ووضع الأولويات لتنفيذ المشروعات فى اطار هذه الاستراتيجية.

وقال المهندس محمد ناصر عزت رئيس هيئة مياه النيل ان توصيات هذه الاجتماعات ونتائج لجنة خبراء التيكونيل سيتم ادراجها فى برنامج اجتماعات وزراء المياه بدول حوض النيل والتى تستضيفها تنزانيا اوائل شهر مارس القادم.

وأضاف ان النتائج التى توصلت إليها لجنة الخبراء مهمة وطموحة لزيادة الموارد المائية وحسن تنمية وإدارة مياه النيل خلال الفترة القادمة بما يعود بالنفع على كل دول الحوض.

أشرف بدر

في افتتاح مؤتمر خبراء التيكونيل

أبو زيد: مشروعات مائية مشتركة بين دول حوض النيل

كتب ـ عصام الشيخ:

أعلن الدكتور محمود أبو زيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية ان مصر تسعى خلال المرحلة المقبلة الى مزيد من التعاون والتنسيق مع دول حوض النيل للوصول لاتفاق موحد بين دول الحوض يساهم فى تنفيذ المشروعات المشتركة ضمن خطة التيكونيل.

جاء ذلك عقب افتتاحه اجتماعات الخبراء والفنيين لتجمع التيكونيل والهيئات الدولية المانحة والتى يرأسها البنك الدولى وتستغرق ٣ أيام.. تناقش الاجتماعات خطة عمل التيكونيل والتى يتكلف تنفيذها ١٠٠ مليون دولار وتحدد الاجتماعات أولوية المشروعات ومدى ملاءمتها لكل دولة بهدف تعزيز التعاون الاقليمى بين دول الحوض من خلال تنفيذ مشروعات مشتركة فى مجالات تنمية الموارد المائية وحماية بيئة النهر والتخطيط والادارة المتكاملة لهذه الموارد وأضاف وزير الأشغال ان القرارات التى سوف تصدر الاجتماعات بشأن أولوية المشروعات ستعرض على الاجتماع الوزارى للموارد المائية لدول الحوض والمقرر عقده بتنزانيا منتصف مارس القادم وأوضح أن مصر تأمل فى ظل التحسن المستمر للعلاقات مع السودان فى استكمال مشروع قناة جونجل والتى تدخل ضمن تمازج المشروعات المشتركة بين دول الحوض.

ومن جانبه أوضح المهندس ناصر عزت رئيس قطاع مياه النيل انه تم الاتفاق بين ممثلى دول الحوض على دراسة انشاء هيئة لحوض النيل باعتبار ان تجمع التيكونيل مرحلة مؤقتة مشيرا الى أن الخبراء يضعون حاليا الأسس القانونية والاقتصادية والسياسية اللازمة تمهيدا لعرض المقترحات الخاصة بها على الاجتماع المقبل لوزراء الموارد المائية وأوضح د.على شادى ممثل هيئة المعونة الكندية (سيدا) ان تحويل المؤسسات الدولية المانحة لأية مشروعات مائية لدول الحوض يتم وفقا لمبدأ عدم الاضرار بحصص الدول المشاركة فى الحوض الواحد أو التأثير على دول المصب.

وأوضح د.خالد اكرام مدير البنك الدولى لمنطقة الشرق الأوسط بالقاهرة ان البنك والدول المانحة لديها الرغبة القوية فى تنفيذ مشروعات التعاون بين دول الحوض والتى تحقق فائدة لكل دولة وتمويل ذلك.

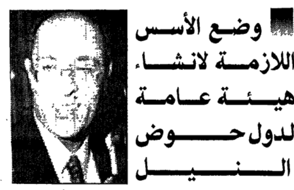


المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/١/١٩٩٨

البنك الدولى يترأس اجتماعات «التيكونيل» بالقاهرة

أبوزيد: بحث انشاء 26 مشروعا مشتركا بين دول حوض النيل



وضع الأسس اللازمة لانشاء هيئة عامة لدول حوض النيل

محمود ابو زيد

□ كتبت – مها عبد المجيد وعيسى عبد الباقى:

اعلن د. محمد ابو زيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية أن مصر تسعى خلال المرحلة المقبلة الوصول الى اتفاق موحد مع دول حوض النيل لزيادة سبل التعاون والتنسيق بما يحقق سبل تنفيذ المشروعات المشتركة ضمن خطة التيكونيل والخطط الشاملة على مستوى حوض النيل لزيادة الموارد المائية وتقليل الفاقد.

جاء ذلك فى افتتاح اجتماعات الخبراء الفنيين لتجمع التيكونيل والهيئات المانحة ويرأسها البنك الدولى لمناقشة الخطة التنفيذية لتنمية المصادر المانحة بدولم الحوض.

وقال ان الاجتماعات سوف تناقش على مدار ثلاثة ايام التقرير المقدم من المجموعة الاستشارية والتى تضم 16 خبيرا فى مجال الموارد المائية والانهار من جميع انحاء العالم ويتضمن المقترحات الخاصة بمراجعة خطة عمل التيكونيل التى تم وضعها من قبل مشيرا الى ان التكلفة المقدرة لهذه المشروعات تصل الى مائة مليون دولار فى مجالات التخطيط والادارة المتكاملة للموارد المائية ورفع كفاءة المؤسسات المختلفة والتدريب والتعاون الاقليمى وحماية البئية وتحسينها.

واوضح الوزير أنه سيتم تحديد اولويات المشروعات ومدى ملاءمتها لكل دولة بهدف تعزيز التعاون الاقليميين دول الحوض بانشاء مشروعات مشتركة تستفيد منها جميع دوله والبالغ عددها 26 مشروعا.

وذلك من خلال الاولوية القصوى للمشروعات لاهداف التنمية داخل الدولة ثم تنفيذ المشروعات المشتركة بين دولتين او اكثر واخيرا تحويل المشروعات التى تساعد كل دولة على حدة فى تنمية مواردها المائية.

واضاف ان المشروعات التى سيتم الاتفاق عليها بين الخبراء الدوليين وخبراء التيكونيل سوف تعرض على الاجتماع الوزارى للموارد المائية بدول الحوض والمقرر عقده بتنزانيا منتصف مارس القادم، كما انه من المتوقع ان يسبقه اجتماع بين الدول والمؤسسات المانحة بحضور بعض المراقبين من دول الحوض وذلك لاقرار المشروعات التى سوف يتم تمويلها وتوزيع هذا التمويل بين الهيئات المانحة وتحديد دور كل جهة من الجهات المانحة بالنسبة للتمويل.

واشار وزير الاشغال ان التعاون بين مصر ودول حوض النيل قائم ومستمر وهناك اجتماعات تمت بصفة دائمة وبشكل دورى بين المسئولين والخبراء فى تلك الدول لبحث سبل التعاون المشترك معبرا عن استعداد مصر لتقديم المساعدة الفنية والمالية اللازمة للحد من تلوث مجرى النيل وتقليل فواقد المياه باية دولة من دول الحوض.

واضاف ان مصر تامل فى ظل التحسن الاخير بالعلاقات المصرية



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : / / ١٩٩٨

السودانية فى استكمال مشروع قناة جونجلي والتى تدخل ضمن المشروعات المشتركة كنموذج بين دول الحوض لتحقيق عائد مائي بين دولتين مشيرا الى ان مؤتمرات النيل 2002 التى تعقد سنويا بكل دولة نيلية تساهم الى حد كبير فى دعم التعاون بما تقدمه من اوراق بحثية من العلماء والخبراء من دول الحوض ومن مختلف انحاء العالم ومن المقرر عقد الاجتماع القادم فى كيجالى بروندا فبراير المقبل.

واكد وزير الاشغال فى ختام تصريحاته ان مصر وهى تنفذ مشروعات التنمية الشاملة مثل توشكى وترعة السلام بسيناء وغيرها تعمل على ترشيد المياه وتطوير شبكات الرى والصرف واستخدام احدث التقنيات لتقليل فواقد المياه وذلك فى اطار حصتها المقررة طبقا لاتفاقية مياه النيل ايضا فان هناك اتجاها اخر تعمل من خلاله مصر ويتمثل فى التعاون المستمر والبناء مع دول الحوض من اجل اقامة مشروعات مشتركة لتحقيق الاستفادة للجميع.

ومن ناحية اخرى اوضح المهندس محمد ناصر عزت رئيس هيئة مياه النيل انه تم الاتفاق من حيث المبدأ بين ممثلى دول حوض النيل المشاركين فى الاجتماع على دراسة انشاء هيئة لحوض النيل حيث ان تجمع التيكونيل يعتبر مرحلة مؤقتة لحين وضع الاسس القانونية والفنية والادارية والمالية اللازمة التى تقوم حاليا بوضعها لجنة الخبراء من دول الحوض على ان يستغرق الانتهاء منها عامين وسوف تعرض المقترحات بالاسلوب الامثل لتشكيل هذه الهيئة وعملها على وزراء الموارد المائية بدول الحوض فى اجتماعهم المقبل بتنزانيا منتصف مارس القادم.

ومن جانبه اكد د. على شادى ممثل هيئة المعونة الكندية «سيدا» ان كندا تعتبر وسيطا محايدا وامينا بين دول حوض النيل وبعضها البعض وبين هذه الدول والمؤسسات المانحة بما يحقق فى النهاية تنمية الموارد المائية وتقديم المساعدات اللازمة لذلك على ان يعقب الانتهاء من المشروعات التى سوف تمولها الهيئات الدولية وعلى رأسها البنك الدولى الدخول فى الاستثمارات الحيوية التى تتعلق بمجالات المياه وحسن ادارتها وتوزيعها وزيادتها.

كما اكد د. على شادى ان تمويل المؤسسات المانحة لان مشروعات لدول حوض النيل يستلزم عدم الاضرار بحصص الدول المشاركة ذات الحوض الواحد او التأثير على دول المصب كما ان الاعراف والقانون الدولى يعطى هذه الدول الحق فى تنمية مواردها المائية من تمويلها الذاتى دون الرجوع الى اى من الدول المشتركة فى الحوض الواحد.

واوضح د.خالد اكرام ممثل البنك الدولى بمنطقة الشرق الاوسط ان البنك والدول المانحة لديها الرغبة القوية فى تنفيذ مشروعات التعاون بين دول الحوض والتى تحقق فائدة لكل دولة وتمويل ذلك.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢/١/١٩٩٨

الاتفاق مع دول حوض النيل لتنمية المصادر المائية

تطوير شبكات الرى والصرف بمشروعى توشكى وترعة السلام

كتبت كريمة السروجى:

اعلن د.محمود ابوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية ان مصر تسعى خلال المرحلة المقبلة الى مزيد من التعاون والتنسيق مع دول حوض النيل لتنمية المصادر المائية.. بما يحقق سبل تنفيذ المشروعات المشتركة ضمن خطة التكونيل والخطط الشاملة على مستوى الحوض وزيادة الموارد المائية وتقليل الفواقد. جاء ذلك فى افتتاح اجتماعات الخبراء والفنيين لتجمع التكونيل والبنك الدولى والهيئات المانحة امس- وتناقش الاجتماعات على مدى ٣ ايام التقرير المقدم من المجموعة الاستشارية. مشيرا الى ان التكلفة المقدرة لهذه المشروعات تصل الى ١٠٠ مليون دولار فى مجالات التخطيط والادارة المتكاملة للموارد المائية ورفع كفاءة المؤسسات المختلفة والتدريب والتعاون الاقليمى وحماية البيئة وتحسينها.

محمود ابو زيد

واوضح الوزير فى تصريحاته عقب الافتتاح الى انه سيتم تحديد اولويات المشروعات ومدى ملاءمتها لكل دولة بهدف تعزيز التعاون الاقليمى بين دول الحوض بانشاء مشروعات يبلغ عددها ٢٦ مشروعا وسوف تعرض المشروعات التى يتم الاتفاق عليها فى الاجتماع الوزارى لدول الحوض المقرر عقده فى تنزانيا منتصف مارس القادم.

وأكد الوزير ان مصر وهى تنفذ مشروعات التنمية الشاملة مثل توشكى وترعة السلام بسيناء وغيرها تعمل على ترشيد المياه وتطوير شبكات الرى والصرف واستخدام احدث التقنيات لتقليل فواقد المياه.. فى اطار حصتها المقررة طبقا لاتفاقية مياه النيل.

واعرب الوزير عن ان مصر تأمل فى ظل التحسن الاخير فى العلاقات المصرية السودانية الى استكمال مشروع قناة جونجلى والتى تدخل ضمن المشروعات المشتركة كنموذج بين دول الحوض لتحقيق عائد مائى بين الدولتين.



المصدر : الـوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/١/١٩٩٨

إنشاء هيئة مياه جديدة لدول حوض النيل

مشروعات ضخمة وإزالة التلوث فى المجرى المائى

كتب ـ ناصر فياض:

تدرس دول حوض النيل العشر انشاء هيئة جديدة تضم الدول الاعضاء خلال العامين القادمين وتهدف الي ادارة وتنظيم استغلال المياه واقامة مشروعات مائية لاستغلال الفواقد، وزيادة حصص الدول الاعضاء من المياه لتلبية التوسع السكاني والزراعي والصناعي. وأعلن اجتماع خبراء دول حوض النيل والذي عقد امس بالقاهرة بحث ترتيبات تأسيس الهيئة والخطط القادمة بين الدول الاعضاء.. أكد الدكتور محمود ابوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية في كلمته وجود رغبة من جهات التمويل الدولية لتمويل ٢٢ مشروعا مائيا باستثمارات تصل الي ١٠٠ مليون دولار.. واشار الي أن التشاور بين دول الحوض قائم منذ سنوات عديدة، وان حجم المصادر المائية المستغلة حاليا صغيرة مقارنة بالفاقد اليومي، وانه من المتوقع زيادة عدد سكان دول حوض النيل الي ٤٠٠ مليون نسمة عام ٢٠٢٥ مما يؤكد حتمية زيادة موارد المياه واقامة مشروعات مائية ضخمة لتلبية الاحتياج الشديد الي المياه، واكد الدكتور علي ابوشادي رئيس برنامج التنمية الكندية بأن مشروعات المياه بدول نهر النيل تحتاج الي دعم مالي وفني وان معظم دول حوض النيل فقيرة وطالب البنك الدولي ومؤسسات التمويل الدولية باستمرار دعم اقامة المشروعات بين الدول الاعضاء.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : / / ١٩٩٨

فى اجتماع بالقاهرة اليوم :

المشروعات المشتركة بين دول حوض النيل تدخل دائرة التنفيذ

تستانف اليوم بالقاهرة اجتماعات الخبراء والفنيين بدول حوض النيل «التيكونيل» والبنك الدولى ووكالة التنمية الكندية والأمم المتحدة الخاصة بمناقشة ومراجعة الخطة التنفيذية لتنمية المصادر المائية بدول حوض النيل والتى سبق أن أقر اعدادها وزراء المياه فى اجتماعهم بتنزانيا عام ٩٥.

وصرح الدكتور محمود أبوزيد وزير الأشغال بأن اجتماع القاهرة هذا سيناقش التقرير المهم والمقدم من المجموعة الاستشارية الدولية التى شكلها البنك الدولى من ١٦ خبيرا فى مجال الموارد المائية والأنهار من جميع انحاء العالم، وهو التقرير الذى يتضمن بعض المقترحات الخاصة بمراجعة خطة عمل «التيكونيل» واقامة ٢٦ مشروعا مشتركا بتكلفة ١٠٠ مليون دولار.

واشار الى أنه سيتم استكمال مناقشة تلك المشروعات وتحديد أولوياتها ومدى ملاءمتها لكل دولة من دول الحوض، مؤكدا أن الهدف من تلك الاجتماعات والمبادرات هو تعزيز التعاون الاقليمى بين الدول النيلية بانشاء مشروعات مشتركة تستفيد منها جميع دول حوض النيل من أجل رفاهية شعوب تلك الدول.

وأكد د. أبوزيد أن التعاون بين مصر ودول حوض النيل قائم ومستمر وأن هناك اجتماعات تتم بصفة دائمة بين المسئولين والخبراء فى تلك الدول من اجل بحث سبل التعاون المشترك.

وأشار إلى أن مصر وهى تقوم بتنفيذ مشروعات التنمية الشاملة كمشروعات تنمية جنوب الوادى وتنمية سيناء وغيرها تعمل على ترشيد المياه وتطوير شبكات الرى والصرف واستخدام البحث العلمى والتقنية الحديثة من أجل استغلال كل قطرة مياه لصالح شعب مصر من خلال حصتها المقررة سنويا طبقا لاتفاقية مياه النيل، كما أنها تعمل على توطيد علاقاتها بكل دول حوض النيل وانشاء مشروعات مشتركة معها

وكانت اجتماعات الخبراء والفنيين «بالتيكونيل» قد بدأت أمس وتستمر ٣ أيام بالقاهرة. وشهدها وزير الأشغال د. محمود أبوزيد.

وصرح المهندس محمد ناصر عزت رئيس هيئة مياه النيل بأنه سيتم عرض نتائج وتوصيات تلك الاجتماعات على وزراء الموارد المائية بدول الحوض فى اجتماعهم القادم بتنزانيا فى مارس القادم.

وأشار الى أن الخطة التنفيذية لتنمية المصادر المائية بدول حوض النيل هى أول خطة للتعاون المشترك بين هذه الدول، وتعد ترجمة للتعاون، وتحقيقا للتنمية المتواصلة بأقل اضرار للبيئة.

وأكد مسئول البنك الدولى المشارك فى الاجتماعات أن حجم المصادر المائية التى سيتم استغلالها اليوم بحوض النيل تعتبر صغيرة مقارنة بما يحمله النهر من امكانات مائية كبيرة، بالاضافة الى الامكانات الأخرى من توليد طاقة كهرومائية نظيفة وملاحة وصيد أسماك وسياحة سفارى.. ولأن عدد سكان دول الحوض فى تزايد مستمر فإنه لابد من احداث ثورة تنموية مشتركة بين تلك الدول وأن البنك سيسهم فى تمويل تلك المشروعات مع عدد من الجهات المانحة.

أشرف بدر



المصدر : المســــــاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/١/١٩٩٨

نحـــن والنيـــل

التصريحات التى أدلى بها الدكتور محمد ابوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية حول تعاون مصر مع دول حوض النيل فى تطوير موارد النهر المائية والطبيعية تعكس جانبا مهما للغاية من السياسة المصرية.

وهذا الجانب هو أهمية ان يتم اى تطوير او مشروع فى نهر النيل بالتعاون بين الدول الاعضاء حتى لايضار أى منها.

ويمكن لمصر ان تلعب دورا كبيرا فى ذلك بحكم خبرتها الطويلة فى مجال هندسة الرى والتى تستفيد منها معظم الدول الواقعة على حوضه.

وسيكون الامر فى النهاية لصالح الجميع خاصة فى مجال استقطاب الفواقد التى يمكن ان تزيد حصص الدول المطلة على حوضه بشكل كبير.

وهذه التصريحات يمكن ان تكون رسالة موجهة الى اثيوبيا التى لاتتوقف عن اتهام مصر باساءة استغلال حصتها فى المياه، ومن السذاجة الشديدة الا ننظر إلى هذا الاتهام المتكرر بانه محاولة للحصول على ذريعة لاقامة مشروعات تؤثر على حصة مصر.

ونحن لانشك فى ان الازمة التى تفتعلها اثيوبيا حاليا مع مصر فى اعقاب توقيع اتفاق المصالحة الصومالية تسير فى نفس الاتجاه فمصر قامت بوساطتها لحل الازمة بالتنسيق مع اثيوبيا فماذا جد فى الامور الان حتى تهاجمها.

ولايمكن استبعاد اى اصابع من جانب اثيوبيا خاصة مع تكرار زيارة خبراء الرى الاسرائيليين اليها.

وبالتالى فاننا نذكر حكومتها ان تحقيق الاستفادة المثلى من حصتها من مياه النيل يمكن ان يتم بمساعدة مصر وليس بالاعتداء على حصتها.

ونحن على ثقة تامة من ان القيادة المصرية تتابع هذا الموضوع بالاهتمام الواجب وقادرة على اتخاذ القرار المناسب فى الوقت المناسب.

عربى أصيل



سفيرنا فى أثيوبيا:

جميع المشروعات المائية تتم فى إطار حصة مصر

أديس أبابا - أ - ش أ - نفى السفير مروان بدر سفير مصر لدى أثيوبيا ان تكون المشروعات التى تقوم بها مصر لتحويل المياه إلى الاراضى الصحراوية تتعارض مع الاتفاقية الموقعة بين مصر وأثيوبيا فى عام ١٩٩٣ أو انها تتجاوز حصة مصر فى مياه نهر النيل.

وقال فى حديث لصحيفة ذى ريبورتر الاثيوبية الاسبوعية المستقلة أمس انه طبقا لاتفاقية عام ١٩٥٩ فان نصيب مصر يبلغ ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا من مياه نهر النيل، وان جميع المشروعات المائية فى مصر تجرى فى اطار هذه الحصة. وأكد أنه من بين هذه المشروعات المشروع الخاص بتوصيل المياه إلى سيناء وان هذا ليس تحويلا لمجرى النهر بل ان مصر تقوم بعمل تفريعات مختلفة لمياه النيل لرى المزيد من الاراضى.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : [illegible] / ١ / ١٩٩٩

فى ختام اجتماعاتها بالقاهرة:

دول حوض النيل تقر خطة مشروعاتها المشتركة

كتبت ـ سعاد طنطاوى:

أكدت دول حوض نهر النيل فى ختام اجتماعاتها أمس بالقاهرة على استمرار الهيئات الدولية المتمثلة فى منظمة الأمم المتحدة للتنمية والهيئة الكندية للتنمية الدولية وهيئة التكونيل في تمويل خطة مشروعات التعاون المشتركة بين دول حوض النيل للعديد من المشروعات.

وقال المهندس محمد ناصر عزت رئيس قطاع مياه النيل بوزارة الاشغال والموارد المائية ورئيس المؤتمر ان هذه المشروعات تهدف إلي تقوية التعاون والترابط وزيادة قاعدة البيانات وتبادل المعلومات علي المصادر المائية.

وأضاف انه تم إعداد دراسات لمشروعات مشتركة ومشروعات تحت التنفيذ منها ٢٢ مشروعا تتكلف ١٠٠ مليون دولار، مع عمل اطار إدارى وقانونى لهذه المشروعات ، وذكر الدكتور على شادى المستشار بالهيئة الكندية للتنمية الإدارية ، أنه تم الاتفاق بين الخبراء الدوليين من البنك الدولى والهيئات المعاونة على كيفية إدارة هذه المشروعات .



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣/ ١ /١٩٩٨

□ فى ختام اجتماعات تنمية المصادر المائية بدول التيكونيل:

أولوية لمشروعات مياه الشرب المشتركة بين دول حوض النيل

عقدت الجلسة الختامية لأعمال إجتماع الخبراء والفنيين من دول حوض نهر النيل والبنك الدولى والبرامج الانمائى للامم المتحدة ووكالة التنمية الكندية بغرض مراجعة الخطة التنفيذية لتنمية المصادر المائية بحوض النيل. وصرح الدكتور محمود أبو زيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية بأن المناقشات تناولت قائمة طويلة من المشروعات على المستوى الوطنى والاقليمى ومستوى الحوض.

ومن المشروعات الوطنية التى وافق المجتمعون على إعطائها أولوية هى مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى. أما قائمة المشروعات الاقليمية فتضمنت مشروعات الرى والصرف وصيد الاسماك والسياحة والطاقة الكهربائية وتضمنت المشروعات على المستوى حوض مشروعات إدارة الفيضانات والتصحر وإدارة البحيرات والاراضى الرطبة. وأضاف الدكتور ابو زيد أن تلك المشروعات قد تم تصنيفها ايضا بناء على اهميتها بالنسبة لأجزاء حوض نهر النيل المختلفة (منطقة البحيرات - بحيرة فيكتوريا - النيل الأبيض - النيل الازرق الرئيسى من الخرطوم للبحر الابيض المتوسط) وأفاد بأن هناك رغبة عامة جماعية للاتجاه نحو الامام على إطار عام للعمل فى المستقبل لدراسة وتنفيذ المشروعات بواسطة ممثلين من دول حوض النيل ومن المنظمات والهيئات الدولية من خلال العمل داخل تجمع التيكونيل ومجلس وزراء الموارد المائية بدول حوض النيل والذى سيتم عرض نتائج وترصيات إجتماع القاهرة عليهم خلال الإجتماع القادم بتنزانيا فى مارس ١٩٩٨. كما تم الاتفاق على الاستفادة من الخبرات العالمية فى تنفيذ مشروعات مماثلة لإدارة احواض الانهار او البحار والبحيرات مثال حوض نهر الدانوب ونهر الميكونج وحوض البلطيق والبحر الاحمر وبحر الآرال. وكانت الرؤية حتى عام ٢٠٢٠ التى شارك المجتمعون فى صياغتها تنص على تنمية متواصلة لأجل فائدة الجميع بحوض النيل من اجل تواصل حضارى وتعاون تنمية إجتماعية واقتصادية. وأفاد الدكتور أبو زيد بأن الغرض من الخطة التنفيذية التى تمت مراجعتها يتلخص فى زيادة تصور التعاون الاقليمى ووضع إطار عمل شامل للتعاون والمشاركة مباشرة من منظمات وهيئات التمويل الدولية إلى جانب تعظيم الاستفادة من استثمارات التنمية المتواصلة فى حوض النيل، واستخدام نتائج الخطة التنفيذية مرحليا لحين الاتفاق على إطار عمل شامل للتعاون بين كل دول حوض النيل. وكان الاجتماع قد بدأ يوم الاثنين الماضى وحضره مندوبون من جميع دول حوض النيل العشرة فيما عدا اريتريا والتى منعتها ظروفها الخاصة من الحضور. وقد أجرى الدكتور ابو زيد لقاءات جانبية مع مندوبى رواندا وتنزانيا والسودان فى شأن مؤتمر النيل ٢٠٠٢ والذى يعقد سنويا فى احدى دول الحوض وينظم هذا العام فى رواندا فى شهر ابريل القادم وتقدم فيه مصر عشرين بحثا ثم مؤتمر وزراء المياه لدول حوض النيل الذى سيعقد فى تنزانيا مارس المقبل.

أشرف بدر

خطر عند منابع النيل

طيرت وكالة أنباء الشرق الاوسط تقريرا مهما يمس صميم حياتنا كمصريين، لأنه يتعلق بخطر محتمل يواجهه نهر النيل العظيم، الذى يعد شريان الحياة الحقيقى، ليس بالنسبة لمصر وحدها، إنما بالنسبة لكل دول حوض نهر النيل مجتمعة.

هذا التقرير يتحدث عن ظاهرة مناخية عالمية خطيرة تحمل اسم «ظاهرة النينو المناخية»، وتشغل بال المجتمع الدولى منذ سنوات، ولكنها حظيت فى الأيام الأخيرة باهتمام غير مسبوق من وسائل الإعلام العالمية.

وبعيدا عن النظريات والمصطلحات العلمية، فإن تلك الظاهرة عبارة عن تقلبات مناخية واسعة النطاق فى المناخ العالمى، تتسبب فى حدوث تغييرات فى كميات الأمطار واتجاهات الرياح ومناطق الضغط المرتفع والمنخفض على مستوى العالم بشكل جذرى.

وقد أسفرت تلك الظاهرة التى تحدث كل عام فى إلحاق أضرار جسيمة بالعديد من المحاصيل والمناطق المزروعة فى اجزاء واسعة من العالم أثناء العام الماضى، وهى الأضرار التى أدت إلى صعود أسعار بعض الحاصلات الزراعية العالمية مثل البن والسكر فى الأسواق الدولية.

ويقول تقرير وكالة أنباء الشرق الاوسط إن مخالب تلك الظاهرة وصلت إلى القارة الإفريقية، وبالتحديد إلى هضبة الحبشة التى تمثل المنبع الرئيسى لنهر النيل.

وأوضح التقرير أن ظاهرة «النينو» تسببت فى تقلص كمية الأمطار التى هبطت على منابع نهر النيل بشكل ملموس خلال أشهر الصيف الماضية، وأن هذا العام سيشهد تراجعا فى كمية المياه التى ترد إلى نهر النيل.

والمشكلة أن تلك الظاهرة تحدث كل عام، وأنها - كما تشير التقديرات - تسير من سيئ إلى أسوأ، وهو ما يعنى من الناحية العملية أن خطرها على الأمطار التى تغذى مياه النيل فى تعاظم مستمر.

وبالفعل فقد توقعت هيئة الأرصاد الجوية والإنذار المبكر الأثيوبية تراجع كمية الأمطار التى تهطل على البلاد بشكل كبير خلال موسم الأمطار الرئيسى فى البلاد خلال العام الحالى، وهو الموسم الذى عادة ما يمتد من أواخر شهر يوليو إلى أواخر شهر سبتمبر بسبب تلك الظاهرة الملعونة.

إننا نطالب المسئولين فى وزارة الأشغال والموارد المائية والزراعة وخبراء الأرصاد الجوية فى مصر بدراسة تلك الظاهرة التى صارت حديث العالم الآن باعتبارها «مارد المناخ العالمى الجديد».

ويجب أن تشمل تلك الدراسة وضع كل السيناريوهات المحتملة لتداعيات تلك الظاهرة الخطيرة وأثرها على كمية الأمطار التى تغذى مياه النيل.

فنحن الآن فى غمرة مشروعات عملاقة تعتمد فى تنفيذها على مياه النيل فى الأساس مثل مشروعى تنمية جنوب الوادى ومد مياه النيل إلى سيناء.. ولاشك أن موضوعا كهذا يمس تلك المشروعات فى الصميم.

وأيضا فإننا ندعو كذلك إلى التنسيق مع الدول المعنية بتلك المشكلة لتوحيد الجهود الرامية إلى مواجهتها.

المحرر



المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ٢٤/ ١/ ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في شهر أبريل المقبل :

مؤتمر دولى عربى للمياه بمصر

تنظم وزارة الاشغال والموارد المائية بالتعاون مع هيئات المياه العالمية فى الفترة من ٢٦ الى ٢٨ ابريل القادم المؤتمر العربى للمياه والذى يشارك فيه حوالى ١٥٠٠ خبير من اكثر من ٣٠ دولة عربية واجنبية.

وصرح الدكتور محمود ابو زيد وزير الاشغال والموارد المائية بأن المؤتمر سيناقش خلال فترة انعقاده عددا من القضايا العامة وفى مقدمتها تكنولوجيا ادارة المصادر المائية ونقل المياه وتوزيعها وصرفها وأحدث تكنولوجيا فى هذا المجال والاستخدام الاقتصادى للمياه بجانب موضوعات خاصة باعادة استخدام مياه الصرف الزراعى والصرف الصحى بعد معالجتها فى الرى واقتصاديات تحلية المياه المالحة والمياه العربية واستراتيجية استخداماتها.

وسينظم على هامش المؤتمر معرض كبير عن صناعة المياه العربية تشارك فيه حوالى ٢٥٠ شركة من الدول العربية والعالمية وتقوم بعرض منتجاتها فى مجالات المياه وتكنولوجيا المياه والرى.

ومن المقرر ان يعقد الدكتور محمود ابو زيد وزير الاشغال العامة والدكتور ممدوح البلتاجى وزير السياحة عقب عيد الفطر المبارك مؤتمرا صحفيا للاعلان عن تفاصيل المؤتمر والرد على اسئلة الصحفيين.



المصدر: الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٦/١/١٩٩٨

مشاريع متعددة ذات ابعاد استراتيجية وسياسية

العطش التركي - الاسرائيلي ومصير المياه العربية!

الكتاب: اسرائيل ومشاريع المياه التركية.
المؤلف: عوني عبدالرحيم السبعاوي.
الناشر: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

نظام مارديني

برزت مسالة المياه ببعدها الاستراتيجي منذ أواخر الثمانينات كإحدى مفردات الصراع مع اسرائيل، واحدى مفردات الأزمات العربية مع دول الجوار الجغرافي، ولا سيما تركيا. وتزامن ذلك مع ارتفاع عدد سكان المنطقة، والقفزة التنموية التي شهدتها على الصعيدين الزراعي والصناعي.

وكما هو معلوم فإن الطبيعة الجغرافية والجيولوجية في المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي، تشكل مورداً مهماً للمياه السطحية والجوفية. ولكن الاهمال وسوء التصرف وغياب التنسيق في البرامج والمشاريع المائية التي تقوم بها دول المنطقة، وقيام تركيا بتنفيذ مشاريعها المائية على نهر الفرات، وتطلع اسرائيل للاستيلاء على موارد مائية اضافية مع استمرارها في النهب المنظم لمياه الضفة الغربية والجولان ونهر الأردن وجنوب لبنان... كل ذلك جعل المنطقة مرشحة للدخول في ازمات وحروب بسبب الاختلاف أو عدم الاتفاق على التصرف المشترك بخصوص المياه. لذا فإن فرضية الدراسة هذه التي اجتهد في اثباتها الباحث الدكتور السبعاوي، ترتكز على منطقتين اساسيين:

أولاً: ان السياق الحالي للعلاقات المائية بين الدول المشتركة في حوضي دجلة والفرات، باعتبارهما نهرين دوليين، لا يعكس واقعاً منطقياً وطبيعياً في علاقات الجوار بين تركيا والدولتين العربيتين المجاورتين لها.

ثانياً: ان دخول اسرائيل بوصفها عنصراً جديداً في المشروعات المائية التركية يضيق العديد من مجالات العمل المشترك على المستوى الاقليمي في المستقبل، وبالتالي يعرض المنطقة لأزمات جديدة نتيجة للصراع على المياه.

ويشير الباحث الى دراسات اجرتها مؤسسات ومنظمات دولية واقليمية وتحدثت عن المياه في المشرق العربي ودول الجوار وأشارت الى المواقع المرشحة لاحداث التوتر والنزاع. ولكنها في الوقت ذاته قدمت مقترحات - حلول للأزمات المتوقعة او لاستباق حدوثها. ففي مؤتمر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا) الذي عقد في دمشق في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، توقع المحللون بان المنطقة ستواجه في نهاية القرن العشرين نقصاً سنوياً حاداً مقداره ١٠٠ بليون متر مكعب من المياه.

اما التقرير الذي صدر في آب (اغسطس) ١٩٩٦ عن البنك الدولي، فقد حذر من ان شدة النقص في المياه قد تؤدي الى ظهور حلقة مغلقة من الركود في النمو الاقتصادي والاستثمارات، كما رأى من الأهمية عقد مؤتمر اقليمي لمعالجة أزمة المياه العام ١٩٩٧.

والمعروف ان اولى بوادر ازمة المياه قامت عندما حولت تركيا مجرى نهر الفرات لمدة شهر واحد، في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، وذلك لملء خزان سد اتاتورك، الأمر الذي أدى الى انحباس المياه المتدفقة من هذا الشريان الحيوي عن سورية والعراق.

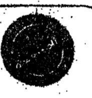
وللتعرف على حجم المشكلة وأبعادها يتطرق الباحث بشكل مركز الى مشروعين من اهم المشاريع المائية التركية التي تقف وراءها اسرائيل وهما: مشروع جنوب شرق الأناضول، ومشروع «انابيب السلام». ففي حين يرى ان المشروع الأول يخضع لخطة طويلة الأمد لتغيير معالم المنطقة. ويتكون من ١٣ مشروعاً أساسياً للري وانتاج الكهرباء عن طريق انشاء ٢٢ سداً على النهرين، فإنه يرى في المشروع الثاني تسخيراً للفائض عن الاحتياج من مياه نهري سيحون وجيحون، وبيعه لدول المشرق العربي.

ومع ان الأتراك يقدمون مشروعهم هذا بصيغة تركز على الاعتماد المتبادل والتعاون بين دول المنطقة، خصوصاً انه سيكون لكل الدول التي يمر بها خط انابيب «مشروع السلام» الحق المزدوج في شراء مياه الشرب منها. فإن مرور احدى خطي الأنابيب في اسرائيل الغى المشروع الذي تقف وراءه الأخيرة، كما يشير الى ذلك الباحث.

وتاكيداً لهذا الواقع ، تحاول الأوساط التركية والاسرائيلية ربط مشروع «أنابيب السلام» بقضية التسوية مع اسرائيل لضمان نجاح واستمرار هذا المشروع التركي الطموح. ومن اجل تحقيق نظام شرق اوسطي تتصدره اسرائيل، وتؤدي تركيا دورها فيه بدعم من الولايات المتحدة الاميركية.

ونجد ان اسرائيل تتعامل مع المشاريع المائية التركية وفقاً لاعتبارين اساسيين:

الأول: الاهتمام المفرط بمشروع «جنوب شرق الاناضول» والاستعداد لتقديم الخبرات والتقنية في مجال تطوير



المصدر : الحياة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/١/١٩٩٨

الزراعة ضمن هذا المشروع.
الثاني: ضمان استمرارية تزويد تركيا لاسرائيل بـ ٢٥٠ - ٤٤٠ مليون متر مكعب من المياه عن طريق شركات خاصة عبر استخدام الطريق البحري: ويعني هذا الضمان زيادة الكمية في حال التنفيذ الكامل لمشروع «جنوب شرق الاناضول» وربط السياقات النهائية لذلك بما قد يتوافر مستقبلاً من عوامل لتنفيذ مشروع «أنابيب السلام» التركية.
ومن هنا نستطيع ان نفسر اصرار تركيا على ربط مشروع «انابيب السلام» باسرائيل، كما نفسر سعي تركيا الى ضرورة تحقيق معادلة المياه والنفط كخطوة تمهيدية ينبغي ان تسود.
لا شك في ان واقع الامر يشير الى ان التأثير الاسرائيلي في المشاريع المائية التركية أضحى واضح المعالم منذ سنوات عدة، اي منذ ان اقحمت اسرائيل نفسها في مشروع الـ «غاب» التركي.
وعلى رغم اهمية هذه المشاريع التركية، الا ان هناك صعوبات تواجهها. فإذا كان مشروع «جنوب شرق الاناضول» يواجه صعوبة حقيقية بسبب تكلفته المالية الباهظة بالدرجة الأولى، فإن معوقات مشروع « أنابيب السلام» تتحدد في اكثر من جانب، أهمها:
١ - يعد مشروع «انابيب السلام» مشروعاً خيالياً بسبب كلفته الباهظة.
٢ - على رغم الأهمية الحيوية لمياه الشرب، الا انها لا تصب مباشرة في مجال التنمية الاقتصادية للبلدان المعنية.
٣ - الفائدة التي قد يجنيها الطرف العربي من حصوله على مياه الشرب، تبقى مرتبطة - من حيث جدواها الاقتصادي - بتعاقب التطورات التقنية.
٤ - يشكك الكثير من الخبراء (ومنهم أتراك) في الجدوى الاقتصادية لمشروع «أنابيب السلام».
٥ - برزت شكوك بشأن مشروع «انابيب السلام» على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، ما دفع العديد من الأوساط العربية الى وصفه بمشروع «أنابيب الأحلام» بالنظر الى ما يكتنف تنفيذه من صعوبات أمنية وسياسية واقتصادية.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/١/١٩٩٨

تعثر مفاوضات المياه بسبب التعنت الإسرائيلى

غزة - أ.ش.أ

صرح الدكتور رياض الخضرى عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس وفد فلسطين فى المحادثات المتعددة الأطراف حول المياه بان المفاوضات حول المياه متوقفة بين الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى منذ فترة طويلة لوجود اختلاف جوهرى فى مواقف الطرفين.

وقال الدكتور الخضرى: ان الموقف الفلسطينى يؤكد وجود حقوق مائية للفلسطينيين بينما يدعى الجانب الاسرائيلى أن لهم فقط حصة مياه وهو مايرفضه الجانب الفلسطينى جملة وتفصيلا.

وذكر الدكتور الخضرى فى تصريح صحفى له امس ان هناك اعرافا وقوانين دولية توزع المياه فى الاحواض المشتركة وعلى هذا الاساس فإن لفلسطين حقوقا فى مياه حوض نهر الاردن واحواض الضفة الغربية التى يستنزفها الجانب الاسرائيلى كلها ولايعطى الجانب الفلسطينى منها الا حصة واحدة.

وقال الدكتور الخضرى ان الفلسطينيين يتلقون سنويا ٢٥٠ مليون متر مكعب من المياه منها ١٣٥ مليون متر مكعب للضفة الغربية ١١٥ مليونا لقطاع غزة بينما يستهلك الاسرائيليون الفى مليون متر مكعب من المياه سنويا اى ان الفرد الاسرائيلى يتمتع بخمسة اضعاف مايتمتع به الفلسطينى من المياه.

واضاف الدكتور الخضرى ان لفلسطين حقوقا فى الاحواض السطحية للمياه فلها مثلا حصة مياه فى نهر الاردن كما لاسرائيل والاردن وسوريا وهذه حصص يمكن تقسيمها وفق اسس دولية معروفة.

وقال ان سيطرة اسرائيل على المياه الفلسطينية يؤثر بصورة سلبية على خطط التنمية الزراعية وامكانيات استصلاح الاراضى او زيادة الرقعة الزراعية ثم ان قلة المياه تؤدى الى ملوحة الارض وذكر ان الآبار الاسرائيلية فى المستوطنات اعمق من الآبار الفلسطينية مما يؤدى الى زيادة سحبها للمياه الجوفية وقال انه يجب العمل دوليا على وقف سيطرة اسرائيل على المياه وتنظيم توزيعها بين الجانبين.



المصدر : الحياة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/١/١٩٩٨

دول حوض النيل تبحث استراتيجية المياه في القرن المقبل

□ القاهرة - «الحياة»

■ تعقد دول حوض النيل في منتصف الشهر المقبل مؤتمراً في مدينة كيغالي (رواندا) تحت عنوان «النيل ٢٠٠٢» للبحث في مواضيع متعلقة باستراتيجية مياه النيل خلال القرن المقبل. ويشارك في المؤتمر وزراء الموارد المائية في دول الحوض العشر ويستمر ثلاثة ايام.

ويهدف المؤتمر إلى وضع آلية جديدة تضم الدول الأعضاء، كبديل عن آلية «تيكونيل» الحالية، تمتد مسؤولياتها إلى الاشراف المتكامل على مشاريع استغلال مياه النيل ووضع أولوية المشاريع المقرر البدء فيها واعتماد المنحة المقدمة من البنك الدولي وهيئة المعونة الكندية والبرنامج الانمائي للامم المتحدة التي تبلغ قيمتها مئة مليون دولار لتنفيذ ٢٢ مشروعاً مائياً لمصلحة الدول الاعضاء. ويناقش المؤتمر كذلك قضايا عدة لعرضها على الاجتماع الوزاري السادس لدول الحوض الذي سيعقد خلال آذار (مارس) المقبل في تنزانيا.

وقالت مصادر مطلعة أن اثيوبيا، العضو المراقب في آلية «تيكونيل»، متحفظة على الحصول على العضوية الكاملة.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ / ١ / ١٩٩٨

د.أبوزيد: لامساس بحصتنا بمياه النيل

معونات مصرية فنية ومادية لدول حوض النيل

كتب – محمود نفادى:

وصف الدكتور محمود أبوزيد وزير الاشغال والموارد المائية علاقات مصر مع كافة دول حوض النيل بأنها علاقات طيبة ومتوازنة ويحكمها حسن الجوار والحرص على خلق مناخ يساعد على التعاون بين الدول.

وقال تقرير لمجلس الشعب انه لامساس مطلقاً بحق مصر التاريخي في مياه النيل طبقاً لاتفاقية ٥٩ كما أن لها حقاً طبيعياً في الحصول على مزيد من ايراد النيل فيما ينفذ مستقبلاً من مشروعات مشتركة مع السودان.

● توقع عقد اتفاقية شاملة وتشكيل آلية تضم كل دول الحوض حيث يقوم حالياً فريق من الخبراء من دول حوض النيل باعداد الاطار الاقليمي لنهر النيل لأن مصر تؤمن بأن لكل دولة الحق في استخدام مياه النيل بشرط عدم احداث أى ضرر ملموس لأى طرف من الاطراف.. والاستفادة من الامطار التى تسقط فى منابع النيل ولم تستغل بعد.

وأوضح أن مصر تقدم العون الفني والمادى لدول حوض النيل حيث يتم حالياً انشاء ١٠٠بئر جوفية في كينيا بمنحة مصرية ومكافحة نبات الهايسنت في أوغندا وتجرى دراسة انشاء آبار جوفية في تنزانيا وأوغندا بجانب تدريب الكوادر المعنية لكل الدول.



د.محمود ابوزيد

ونفى وجود أى اعتراضات من دول حوض النيل على المشروعات التى تقيمها مصر علاوة على التزام اثيوبيا بالاتفاق الموقع مع مصر عام ٩٣ بشأن التعاون فى مياه النيل وعدم إضرار أى دولة بأخرى.



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٣١/١/١٩٩٨

بحضور ٨٠ دولة وأكثر من ١٠٠ وزير وخبير:

مصر تشارك في أكبر مؤتمر دولي للمياه بباريس

كتب - أشرف بدر: تقرر مشاركة مصر في المؤتمر الدولي الذي يعقد بفرنسا خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ مارس المقبل تحت عنوان «المياه والتنمية المستدامة». وصرح د. محمود أبوزيد وزير الأشغال بأن المؤتمر يعقد بناء على اقتراح من الرئيس الفرنسي جاك شيراك وذلك خلال انعقاد الدورة غير العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة في يونيو ٩٧ لاستضافة مؤتمر دولي يجمع القائمين على سياسة المياه من شتى أنحاء العالم. وقال: إن نحو ٨٠ دولة ستشارك في المؤتمر بكبار مسئوليها والمهتمين بشئون المياه، مشيرا إلى مناقشة مجموعة من الأبحاث والدراسات المهمة حول المياه، وكيفية تنميتها، إلى جانب المشروعات التنموية العملاقة التي تقام في هذه الدول.

وأوضح أن مصر ستشارك بنحو ١٢ بحثا حول تجربتها في إدارة وحسن توزيع المياه، والمشروعات العملاقة التي أقيمت خلال الفترة الماضية في مجالي الري والصرف، وكذلك المشروعات القائمة حاليا. وأشار إلى أن المؤتمر سيناقش ٣ موضوعات حول تحسين المعرفة بمصادر المياه، ودفع عملية تطوير القدرات المؤسسية الجديدة، وتحسين إدارة المصادر المائية بوضع استراتيجيات وطنية، وتعبئة الوسائل المالية اللازمة لتحقيق ذلك.

وقال وزير الأشغال إن مصر حريصة على المشاركة في مثل هذه المؤتمرات الدولية الكبرى لعرض تجربتها على الدول الأخرى، والاستفادة من تجارب هذه الدول بما يتيح الفرصة لتطوير قدراتها في شتى المجالات.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣/ ١/ ١٩٩٨

تقدم منحة قدرها ٥ ملايين دولار

وكالة تنمية كندية تموّل مشروعات في دول حوض النيل

القاهرة - أ.ش.أ - قررت وكالة التنمية الدولية الكندية تخصيص منحة تقدر بنحو ٥ ملايين دولار لدعم مشروعات دول حوض النيل حتى عام ٢٠٠٢ علاوة على ما ساهمت به الوكالة منذ عام ٩٢ بنحو ٧ ملايين دولار في المشروعات المشتركة لدول الحوض منها ٢ مليون دولار مساهمة في تأسيس وانشاء مؤسسة التيكونيل التي تضم دول الحوض العشر وافتتاح مكتبها الرئيسي في اوغندا.

صرح بذلك الدكتور علي ابو شادي ممثل الوكالة الكندية بالشرق الاوسط وممثل الوكالة في اجتماعات دول حوض النيل المنعقدة في القاهرة حاليا وقال ان الوكالة تعتمد في تمويلها لأي مشروع في اي دولة من دول الحوض على التعاون والاتفاق والتفاهم.

فيما بينها وانطلاقا من مبدأ المشاورات بين دول الحوض لاثبات ان اقامة اي مشروع لا يؤثر تأثيرا ضارا على دول المصب والتأكيد على عدم وجود اي خلاف او اعتراض من اي دولة على اقامة هذا المشروع.

واشار ممثل الوكالة الكندية الى ان الوكالة ستنظم المؤتمر السنوي السادس النيل ٢٠٠٢ حول التنمية المتكاملة للموارد المائية في فبراير القادم في كيجالي عاصمة رواندا ويقدم في المؤتمر من ٤٠ الى ٥٠ بحثا ويشارك فيه اكثر من ٣٥٠ مندوبا من دول الحوض العشر والهيئات الدولية المهتمة بمياه الانهار.

وقال ابو شادي ان الوكالة الكندية تقوم حاليا بانشاء قاعدة بيانات موحدة (اطلس للمصادر المائية) لدول حوض النيل بجانب وضع كل المعلومات الخاصة بنهر النيل على الانترنت حتى تتمكن اي دولة من الحصول على المعلومات التي تحتاجها.



لا أمل في زيادة حصة مصر من مياه نهر النيل

مجلس الشورى يحذر من تفاقم أزمة المياه أوائل القرن القادم

حذر تقرير لمجلس الشورى من دخول مصر فى دائرة الفقر المائى بعد ان تعاظمت ازمة المياه فى العالم وبصفة خاصة فى منطقة الشرق الاوسط.

وأكد التقرير المعروض حالياً على مجلس الوزراء ضرورة ترشيد استخدام المياه وتقليل نسبة الفاقد منها بعد ان وصلت إلى الثلث تقريباً من اجمالى حصة مصر من مياه النيل والتى تبلغ ٥,٥٥ مليار متر مكعب سنوياً طبقاً لاتفاقية دول حوض النيل التى وقعت عام ١٩٥٦.

ودعا التقرير الى ضرورة الاهتمام باجراء الدراسات والابحاث بهدف استغلال كل قطرة من المياه الاستغلال الامثل وحمايتها من التلوث وسوء الاستعمال بعد ان انخفض متوسط نصيب الفرد من الاراضى الزراعية حتى وصل الى ٠,١٢ فدان وهى اقل النسب فى العالم فى الوقت الذى توقع فيه التقرير انخفاض حصة نصيب الفرد من المياه العذبة وتناقصها سنوياً بشكل يمكن أن يؤدى الى عجز شديد فى الوفاء بالاحتياجات فى اوائل القرن القادم وتعرض البلاد الازمة مائية شديدة فيما أكد التقرير انه لا أمل فى زيادة حصة مصر من مياه النيل فى المستقبل القريب.حذر التقرير من خطورة فاقد المياه فى قطاع الصناعة الذى يقدر بنحو ٤٠٪ خاصة بعد ان كشف التقرير ان المياه المستخدمة فى هذا القطاع مياه نقية تم انفاق مبالغ هائلة لمعالجتها علاوه على ان الجزء الاكبر من فاقد هذه المياه يتم صرفه على المجارى المائية دون معالجة كما حذر التقرير من خطورة الفاقد فى قطاع الاستهلاك المنزلى بعد ان وصلت نسبته ما بين ٣٠ إلى ٤٠٪.وكشف التقرير انه لم تتوصل حتى الآن داخل مصر العلوم والتقنيات الى وسائل علاج الخطر الناتج من تلوث المياه الجوفية بخزان قاع الدلتا والمياه الجوفية الحفرية فى الطبقات الجيولوجية بالصحارى المصرية على صحة الانسان.وطالب التقرير الذى تدرسه الحكومة حالياً بضرورة ايجاد رؤية جديدة للتعامل مع قضايا المياه سواء على المستوى الوطنى او الاقليمى وعلى ان تتوجه السياسة المصرية الخارجية الى دول حوض النيل والوصول الى صيغ جديدة للتعامل معهما فى شأن اية موارد اضافية من مياه النهر مع اتمام المشروعات المشتركة معها.



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/ ٢/ ١٩٩٨

حلف الشيطان بين تل أبيب وأنقرة وأديس أبابا

سلاح العطش لتركيع العرب



التنسيق التركى الاسرائيلى إلى أين ؟

يؤكد الخبراء أن مشكلة المياه فى المنطقة وصلت لمرحلة الأزمة وشيكة الحدوث، وأن الماء حل محل النفط كأكثر الموضوعات إثارة للجدل سيما وأن معظم دول المنطقة تواجه نقصا حادا فى مواد المياه، وتشير الدراسات إلى أن ثلثى السكان العرب تأتى مواردهم المائية المتجددة من أنهار تنبع من خارج الوطن العربى «النيل، ودجلة والفرات، السنغال..» كما أن نسبة الذين لا يحصلون على مياه صالحة للشرب لا تزال فى حدود ٦٦٪ من مجموع السكان العرب، أضف إلى ذلك أن نحو ثلث السكان العرب لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر المطلق.

وتشير بعض المصادر إلى أن البلدان العربية تستورد فى الوقت الحاضر نحو ٤٠٪ من مجمل ما تستورده بلدان العالم الثالث مجتمعة من مواد غذائية، بحيث قدرت الفجوة الزراعية بنحو «١٤,٥» مليار دولار عام ١٩٩١م، بعد أن كانت فى أوائل الثمانينيات فى حدود «١٠» مليار دولار، وفى هذا يقول د. نجيب عيسى الباحث والخبير فى شئون المياه إنه من المتوقع أن يرتفع استهلاك الوطن العربى من المياه المتجددة إلى نحو ٢٤٥ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠ وإلى نحو ٤٤٣ مليار م، العام ٢٠٢٥ م ثم إلى ٥٠٠ مليار م عام ٢٠٣٠م، وإذا اعتمدنا رقم ٣٣٨ مليار م كمجموع للموارد المائية التقليدية المتجددة فى الوطن العربى نصل إلى نتيجة مفادها أن هذه الموارد تكون قد استغلت بالكامل عندما يصل عدد السكان العرب إلى نحو ٢٧٠ مليون نسمة أى فى حدود عام ٢٠١٢م «وهذا فقط على أساس نصيب للفرد لا يتعدى ٨٩٥م٣ سنويا وهى أقل من خط العوز المائى المقدر بألف متر للفرد سنويا».

ورجحت الدراسة أن يستنفد الوطن العربى بهذا المعدل موارده المائية المتاحة قبل العام المذكور، لأن الطلب على المياه يزداد مع ازدياد نسبة السكان الحضر التى من المتوقع أن ترتفع من ٦٠٪ إلى ٧٥٪ من مجموع سكان الوطن العربى، فيما يقدر خبراء البنك الدولى بأن نصيب الفرد العربى من الموارد المائية سيهبط إلى ٦٦٧م عام ٢٠٢٥.

وتقول إحدى الدراسات أنه عندما يصل الوطن العربى إلى ٣٠٠ مليون نسمة سنجد ١٥ دولة عربية تقع تحت خط الفقر المائى، وجاء فى بعض الدراسات أن مصر ستكون بعد عامين بحاجة لنحو خمسة مليارات م٣ وسوريا نحو مليار م٣ والأردن نحو ١٨٥ مليون م٣، كما أن السحويات من المياه فى أقطار مجلس التعاون الخليجى وليبيا واليمن قد تجاوزت فى الوقت الحاضر كمية مواردها المائية المتجددة سنوية، لكن الوضع المائى للأقطار العربية التى تعتمد على أنهار تنبع من الخارج مرشح لأن يكون أسوأ بكثير فى حال انجزت بلدان المنبع مشاريع السدود التى تنوى إقامتها على الفرات ودجلة والنيل.

ويقول الخبير الأمريكى «توماس نافا» إن إنجاز مشروع «الغاب» فى تركيا «سد أتاتورك بشكل خاص» سيؤدى إلى خفض إمدادات نهر الفرات إلى سوريا بنسبة ٤٠٪ وإلى العراق بنسبة ٧٥٪ وحتى ٩٠٪، أضف إلى ذلك المشاكل البيئية البالغة الخطورة التى سيسببها هذا المشروع للبلدين من جراء ما سينتج عن السدود ومشاريع الرى من حبس لجزء كبير من الطمى الذى تحمله المياه وازدياد فى نسبة ملوحتها وتلوثها بالأسمدة الكيمائية والمبيدات، أما السدود التى تنوى أثيوبيا إقامتها على نهر النيل الأزرق فمن شأنها أن تخفض تدفق النيل إلى الدلتا بنحو ٢٠٪.

وذكر الدكتور نجيب عيسى أن تكاليف المشروعات لإحداث التنمية الزراعية المطلوبة لتوفير الأمن الغذائى حتى عام ٢٠٠٠ كانت لا تزيد حسب بعض المصادر على ١٠٪ من قيمة ما ستدفعه الأقطار العربية لإستيراد المواد الغذائية والمقدرة بنحو «٢٥٠» مليار دولار حتى أن الأقطار العربية ذات الفوائض المالية والأكثر فقرا من حيث الموارد النمائية الطبيعية فضلت أن تنفق مبالغ طائلة على تحلية مياه البحر ذات الكلفة المرتفعة، وزيادة على ذلك فإنها لم تول أى اهتمام لمسألة التعاون فيما بينها بشأن تطوير مصادر أخرى للمياه بكلفة اقتصادية أقل.

وانتقد د.عيسى عدم التعاون العربى فى مسألة المياه على رغم وقوع الدول العربية على أحواض مياه سطحية وجوفية مشتركة، إلا أن مجالات التعاون تكاد تكون معروفة باستثناء الاتفاق بين مصر والسودان عام ١٩٥٩م لتقاسم الموارد فى مياه النيل وفيما عدا ذلك فإنه كان قد تقرر أن يتعاون السودان مع مصر لإنجاز بناء قناة جونجلى لزيادة المياه المتدفقة إلى النيل الأبيض بمقدار ٤,٥ مليارات سنويا تتقاسمها الدولتان، لكن الأمن المضطرب فى الجنوب حال دون تحقيق المشروع، كما حالت إسرائيل دون تحقيق مشروع تحويل نهر الأردن فى الستينات، وتحاول أن تنجز المشروع حاليا بالتعاون مع عمان، كما حالت دون إنجاز سد الوحدة بين سوريا والأردن فى السبعينيات، ولاحظ الباحث أن المشاريع المائية العربية كانت فى بعض الأحيان سببا للنزاع وليس للتعاون بين الأقطار المعنية.

وحذر د. عيسى من خطورة معالجة مسألة المياه فى الإطار الشرق أوسطى مؤكدا أنه لن يأتى للدول العربية بتعويض عن الفرص الضائعة، وإنما سيكون من شأنه ضياع أى فرصة قد تسنح على هذا الصعيد فى المستقبل المتطور. ذلك أن مشاريع التعاون المائى التى توضع للمنطقة تأتى فى إطار جزء من المشروع الذى تحمله التسوية لإقامة نظام اقتصادى شرق أوسطى يصبح



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/٤/١٩٩٨

فيه الطرف العربي في موقع التبعيه لدول المنطقة القادرة والفاعلة «إسرائيل وتركيا»، وفي هذا السياق فإنه ليس من قبيل المصادفة ألا يكون قد تبلور حتى الآن إلا مفهومان للتعاون الاقتصادي الشرق أوسطي يتكاملان ولا يتعارضان واحتلت فيهما مسألة المياه موقعا مركزيا هما تحديدا المفهوم الإسرائيلي و المفهوم التركي، وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى قول السفيرالراحل موفق العلاف الأمين العام المساعد للجامعة العربية «بأن الأزمة المائية في الشرق الأوسط تكمن في أن الحدود السياسية لا تطابق الحدود المائية» فالمشروعات التي تقوم بها إسرائيل بالتنسيق مع دول الجوار «تركيا، أثيوبيا» يمكن أن تؤدي إلى إحداث مجاعة حقيقية في العالم العربي، لأن إسرائيل قد تستخدم القوة العسكرية لتأمين المصادر المائية الضرورية لها. وكما يقول جورج المصري «الباحث في الشئون العربية» فإن لإسرائيل طموحات معروفة في المياه العربية تتفق مع رغبة تركيا في الاضطلاع بدور سياسي واقتصادي رئيسي في الشرق الأوسط حيث تعطي مسألة تقدم عملية التسوية الفرصة المناسبة لتنفيذ المشروعات التركية الخاصة في «مياه الفرات وأنبوب السلام» ولا يختلف الحال لدى أثيوبيا التي تستخدم دائما مياه النيل كورقة ضغط ضد مصر والسودان للتحكم في منطقة القرن الإفريقي وهو ما يتفق مع أهداف إسرائيل في دعم قوة إقليمية مناوئة للعرب لشد الجزء الجنوبي الغربي من العالم العربي إلى صراعات تبعده عن المواجهة المباشرة معها.

ويزداد الأمر سوءا وقتامة - والكلام للمصري - إذا ما علمنا أن العجز المائي العربي سيبلغ ١٣٠ مليار متر مكعب سنويا بافتراض أن حاجة الفرد السنوية ٨٠٠ - ١٠٠٠متر وبذلك تكون الحاجة إلى ٢٢٠ مليار متر في العام لأغراض الشرب والري والاستخدام الصناعي بينما لا تؤمن الأنهار العربية مجتمعه «وأهمها دجلة والفرات والنيل موضع التنازع مع أثيوبيا وتركيا وإسرائيل» أكثر من ١٩٥ مليار م سنويا في الأحوال العادية.. الأزمة عميقة وأبعادها غاية في الخطورة على المواطن العربي.. فماذا نحن فاعلون لمواجهة هذه التحديات؟!

محمد نعمان ■



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ٣/ ٢/ ١٩٩٨

مواقـــف

زمان قرات قصة (عفريت فى القرية) للاديبة الايطالية دى شاسيدس ولم يكن هناك عفريت. وانما هى ذهبت الى قريتها بعد اربعين سنة من الحياة فى روما. وقد هبطت شركة ايطالية المانية امريكية لاستخراج المعادن. واقيمت بيوت للعمال والمهندسين وملاعب ومطاعم ومدارس وكنائس وسوبر ماركت وكباريهات . وعلقت الاعلام على البيوت من كل لون وحجم. ودخلت فى اللغة الايطالية كلمات انجليزية والمانية وفرنسية.

فلم تعد الاديبة تعرف قريتها ولا اهلها كانهم هبطوا من كوكب اخر.

اما اهل القرية، فليسوا هم.. وانما تغيروا.. تبدلوا.. انكروا ماضيهم وكل من يذكرهم به.. ولذلك كرهوا هذه الاديبة لانها جاءت من الماضى البعيد!

انتهت القصة..

وفى الشرق الاوسط شىء من ذلك مع ضرورة استخدام كلمة عفريت.. لان التغيير الذى اجتاح الشرق الاوسط شرير دموى.. فى الجزائر وفى مصر وفى فلسطين وفى الاردن وقبل ذلك فى اواسط افريقيا.. والصومال.. ثم الجفاف الذى اغتال النبات والحيوان والانسان ثم الاجتياح العراقى للكويت والمعارك الكردية والتركية. وليست هذه هى النهاية. ان الشرق الاوسط لن يعرف السلام حتى منتصف القرن القادم. فلاشىء يدل على ان امريكا تلين لاى مطلب عربى مشروع..

انه العفريت يركب الناس ويجعل اصابعهم ديناميت وقلوبهم قنابل.. فهم القتلة والضحايا فى ايران وافغانستان والسودان..

وسوف تبقى لافتة: الارض مقابل السلام شعارا ومطلبا مؤقتا.

وسوف تظهر لافته اخرى هى: الماء مقابل السلام..

الماء الذى يأتى من تركيا الى سوريا والعراق.. والماء الذى يأتى من اثيوبيا الى مصر ويأتى من انهار تصب فى بحيرة فيكتوريا الى السودان الى مصر..

وسوف يبدأ اللعب فى حوض النيل وفى اعالى النيل.. وسوف تظهر من تحت الارض مشاريع سدود وبحيرات صناعية وتوليد طاقة كهربائية.. وسوف تختلف دول النيل على هذه المشاريع. وسوف يكون الاتفاق صعبا. ولابد من دفع الملايين من مصر والسودان.. ولابد ان تظهر امريكا واسرائيل من اجل توصيل مياه النيل عبر سيناء الى الاردن واسرائيل بموافقة دول اعالى النيل التى تتقاضى الملايين عن ذلك.. وكلها مشاكل معقدة!

فليس عفريتا واحدا وانما هو جيش من العفاريت والجن والشياطين من امريكا واسرائيل تستأنف نشاطها كاملا فى القرن الحادى والعشرين!

فلا نضع رؤوسنا فى الرمل!

أنيس منصور



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣/ ٢/ ١٩٩٨

بالصوت.. والصورة

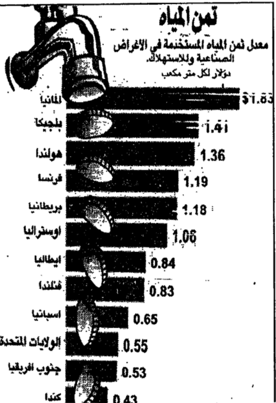
المياه غالية جداً فى العالم.. ورخيصة جداً فى مصر

فى الرسم البيانى المنشور .. يتبين ان سعر المياه غال جدا فى معظم الدول الصناعية.. وهى الدول التى تتمتع بموارد مياه طبيعية غزيرة وسخية.

فى المانيا مثلا تبين ان سعر متر المياه ١,٨٣ دولار ، أى ٦٢٢ قرشا مقابل ١٤ قرشا هنا فى مصر، ويلى ذلك السعر فى بلجيكا ١.٤١ دولار (٤٧٩ قرشا) وهولندا ١.٣٦ دولار (٤٦٢ قرشا) وفرنسا ١.١٩ دولار (٤٠٤ قروش) وبريطانيا ١.١٨ دولار (٤٠١ قرش) وفى استراليا ١.٠٦ دولار (٣٦٠ قرشا) وايطاليا ٨٤ سنتا (٢٨٥ قرشا) وفنلندا ٨٣ سنتا (٢٨٢ قرشا) واسبانيا (٢٢١ قرشا) وامريكا ٥٥ سنتا (١٨٧ قرشا) وجنوب افريقيا ٥٣ سنتا (١٨٠ قرشا) وفى كندا ٤٣ سنتا .. اى ١٤٦ قرشا.

اسباب ارتفاع المياه على هذا النحو ترجع إلى ارتفاع تكلفة البنية الاساسية الموصلة للمياه من محطات التكرير إلى المصانع والمساكن وغيرها من مواقع الاستهلاك (الشبكات ومحطات الضخ والرفع) وارتفاع تكلفة محطات التكرير ذاتها.. يكفى للاشارة إلى ذلك ان محطة تكرير المياه لمدينة العبور تتكلف ٩٠٠ مليون جنيه مصرى.

تقدر مصادر الامم المتحدة ان اعلى استهلاك للمياه فى العالم فى دولة الامارات (٥٠٠ لتر يوميا) مقابل ٢٣٠ لترا فى بريطانيا و٣٠٠ لتر فى اسبانيا و٢١٥ لترا فى فرنسا و١٥٠ لترا فى الاردن .



تحذر الامم المتحدة من ثلاثة مصادر تمثل المخاطر المحدقة بمصادر المياه فى القرن المقبل.. وتقول ان مظاهر الخطر ستبدأ فى التجمع إعتبارا من عام ٢٠٠٠ .. اى بعد اقل من عامين..

الخطر الأول يتجمع فى ارتفاع عدد سكان المدن فى العالم. فهناك زحف متصل من جانب سكان المناطق الريفية نحو المدن والزحف معناه زيادة استهلاك المياه في غير الاغراض الزراعية الانتاجية ، والتوسع فى البنية الاساسية الموصلة للمياه الى المناطق العمرانية الجديدة، واتساع شبكات الصرف ومحطات تكرير مياه الصرف وغيرهامن الخدمات المرافقة .. كل هذا يؤدى الى ارتفاع الانفاق العام على الخدمات ، بينما يتراجع الانتاج الزراعى ذاته.

وفى هذا المجال تقدر الامم المتحدة عدد سكان مدن الدول النامية بنحو مليارى و١٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ .. مضافا اليها ٩٠٠ مليون يقطنون مدن الدول المتقدمة وسوف يزداد العدد باضطراد إلى ٤ ملايين نسمة عام ٢٠٢٥ ، وعند هذا المستوى تصبح تكلفة المياه لاتطاق .

الخطر الثانى يصدر عن معدلات التلوث الرهيبة التى تصيب المجارى المائية نتيجة الزحف البشرى نحو المدن والتوسع فى الانتاج الصناعى ، وعدم الاهتمام بشروط المحافظة على المجارى المائية.

اما المصدر الثالث للخطر هو التوسع فى استخدام المياه الجوفية مما يحدث خللا فى المكونات الطبيعية للأرض ومانشأ عن ذلك من مضاعفات اقلها



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/٢/١٩٩٨

زيادة معدلات الزلازل والتقلبات الأرضية.
كل هذه المسائل تطرح على البشرية مجموعة من القضايا الحيوية الخاصة بتنظيم استخدام المياه.. وشروط الاستخدام ذاتها.



إلغاء اتفاقية ١٩٥٩ أول خطوة

البنك الدولى يسعى لتخفيض حصة مصر من مياه النيل!

يسعى البنك الدولى وبعض المؤسسات الحالية الدولية لتشكيل «هيئة دولية لدول حوض النيل» على أن تبدأ عملها بعد عامين. ويأتى فى أولويات الهيئة الجديدة إلغاء كافة الاتفاقيات السابقة المبرمة بين دول حوض النيل بما فيها اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان، وتوزيع فائض النيل السنوى بين جميع دول الحوض العشر بدلاً من قصر الاستفادة على مصر والسودان.

من المثير للدهشة أن يتزامن هذا المشروع مع قرب إطلاق المياه مع أكبر مشروعين للرى فى مصر وهما توشكى وسيناء، وهو الأمر الذى سيؤثر قطعا على قدرة مصر على استيفاء مصر لمتطلبات هذا المشروع من مياه النيل.

يأتى فى مقدمة بنود الهيئة الجديدة تنازل كل من مصر والسودان عن حصتها الثابتة والتى تكاد تكفى بالكاد احتياجات الزراعة للأغراض الضرورية لصالح دول حوض النيل التى تعتمد فى زراعتها على الأمطار وليس الرى.

كما لوح البنك الدولى من خلال خبرائه إلى بند هام تضمنته اتفاقية ٥٩ بين مصر والسودان وينص على حق أى دولة من دول الحوض فى طلب حصة من النيل والتقدم بطلب مصر والسودان على أن يخصم من البلدين عند التحقق من حاجة هذه الدول لهذه المياه.

ويأتى إلحاح البنك فى المطالبة ببدء إنشاء هذه الهيئة رغم اتفاق جميع دول الحوض على ترك موضوع توزيع المياه، فى نيل قائمة المشروعات المشتركة حتى يتم تنفيذ مشروعات مائية من شأنها استغلال طاقة النهر غير المستغلة والتى من شأنها زيادة نصيب هذه الدول نتيجة المشروعات وليس عن طريق التعدى على حصص مصر والسودان.

كما ناقش البنك وخبراؤه موضوع المشروعات الكبرى التى أعلنت عن تنفيذها إثيوبيا مؤخرا خلال الـ٣٠ عاما المقبلة وزعمها الحصول على تمويل سيصل إلى ٣٠٠ مليار دولار خلال هذه السنوات من المؤسسات الدولية المانحة والتى رفضت الإفصاح عن هذه المشروعات دون الرجوع إلى دول حوض النيل، مخالفة بذلك القانون والأعراف الدولية.

من جهة أخرى علق أحد مستشارى الهيئات الدولية المانحة على ذلك بقوله إن الأعراف الدولية تلزم الدول النهرية عند قيامها بمجرد التفكير فى تنفيذ بعض المشروعات المائية، بتمويل أجنبى، بأن يتوافرلديها شرطان أساسيان الأول ألا تمثل هذه المشروعات أية أخطار على الدول المشاركة لها فى نفس الحوض والثانى إلا تسبب هذه المشروعات أى مخاطر على الدول الواقعة فى نهايات النهر أى دول المصب «مصر والسودان».. إلا أن القانون والأعراف الدولية أعطت هذه الدول الحق فى تنفيذ ماتريد من مشروعات داخل أراضيها بشرط أن يكون التمويل محليا وهذا ما توافر لمصر ولم يتوافر لدولة مثل إثيوبيا.

مجموعة كبيرة من رجال السياسة والقانون والفنيين بمصر يبذلون جهدا كبيرا لتهميش فكرة التوزيع العادل لمياه النيل دون القيام بمشروعات تزيد من طاقاته غير المستغلة وفواقده حيث يؤثر ذلك على مصر بصورة كبيرة، كما أن دول الحوض الأخرى لديها بدائل كثيرة عن نهر النيل.

حمزة سليم



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥/٢/١٩٩٨

النيل والاتفاقية الجديدة للانهار الدولية

فرص التعاون بين دول الحوض اقرب من احتمالات الصراع

المستقبل ينفتح على اعادة توزيع حصص المياه وتوسيع قاعدة العمل المشترك



أذن الرئيس المصري حسني مبارك، بتدفق ٢,٨ بليون متر مكعب من مياه النيل الى صحراء شبه جزيرة سيناء للمرة الاولى، وكان مبارك قد افتتح مشروع بلاده للقرن القادم، لشق قناة تمتد عبر صحراء مصر الغربية لانشاء دلتا جديدة فيما عرف بمشروع توشكى، والذي سوف يستوعب نحو ٥ بلايين متر مكعب من المياه.

واتهمت اديس ابابا القاهرة بانها لم تخطرها بهذه المشروعات قبل بدء تنفيذها، وردت الاخيرة بان تلك المشروعات تدخل في اطار حصتها المقررة من مياه النهر وفقا للقواعد المستقرة في هذا الشان وقد ادت هذه الاتهامات المتبادلة الى اعادة فتح ملف الوضع القانوني لنهر النيل خصوصا، في ظل كثرة الحديث عن ان حروبا للمياه توشك ان تقع بين دول حوض النيل، وفي ظل اقرار الجمعية العامة للامم المتحدة في مايو الماضي لاتفاقية دولية جديدة حول الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية، اثارت من الخلاف اكثر مما اثارته من الاتفاق.

وفي هذا الاطار يصبح التعرف على الوضع القانوني للنيل في اطار هذه الاتفاقية، من الاهمية بمكان.

وتنظم النيل حاليا - باعتباره نهرا دوليا - مجموعة من الاتفاقات اهمها:

١- اتفاقية ١٨٩١ بين بريطانيا وايطاليا وتنص على امتناع الاخيرة عن اقامة اي اعمال على نهر عطبرة يمكن ان تؤثر بدرجة محسوسة في كمية مياه النهر باعتباره احد الروافد الاساسية التي تغذي النيل المصري.

٢- اتفاق الكونغو وبريطانيا عام ١٨٩٤ وينص على تعهد الاولى بعدم السماح باقامة اي اعمال على نهر سمليكي اوسانجو يكون من شانها خفض حجم المياه التي تصب في بحيرة البرت.

٣- اتفاقية ١٩٠٢ بين اثيوبيا وبريطانيا ويتعهد فيها الامبراطور الاثيوبي منيليك الثاني بعدم اقامة اي مشروعات سواء على النيل الازرق او بحيرة تانا او نهر السوباط تؤثر في نهر النيل.

٤- اتفاقية ١٩٢٩ بين مصر والسودان، وتنص على ضرورة المراعاة الكاملة لمصالح مصر المائية وعدم الاضرار بحقوقها الطبيعية في مياه النيل.

٥- اتفاقية عام ١٩٥٩ بين مصر والسوان لتقسيم مياه النيل بينهما وتعطي لمصر ٥٥,٥ بليون متر مكعب سنويا، في مقابل ١٥,٢ بليون متر مكعب للسودان، كما تتضمن استعداد الدولتين لخفض مخصصاتهما السنوية بنسب متساوية اذا ما راتا ان دول المنبع في حاجة لزيادة استخدامها لمياه النيل.

الاتفاقات سارية المفعول

وترى القاهرة ان الاتفاقيات السابقة لاتزال سارية بحكم قواعد التوارث الدولي، كما انها تتوافق مع ما نصبت عليه النظم الدولية الحديثة، التي لا تسمح للدول التي تقع على اعالي النهر بالاضرار بمصالح الدول التي تقع في ادناه او ما يعرف بمبادئ هلسنكي، كما ان هذه الاتفاقات انعكاسا وتقنينا للاعراف الدولية المستقرة بشان مياه النيل وتقاسم هذه المياه بين دول الحوض، ولا تخرج في مجموعها عن العرف الدولي المستقر على الصعيد العالمي بشان تقاسم مياه الانهار الدولية والتي تضع في اعتبارها التقاسم المنصف للمياه، والذي يستند الى مجموعة من المعايير المتوازنة، منها الموارد المائية المتاحة لكل دولة من دول الحوض واعتماد السكان في كل دولة على موارد النهر، والطبيعة الخاصة باقليم كل دولة من دوله، ووجوب عدم الاضرار بالدول النهرية الاخرى.

اثيوبيا، من جانبها، ترفض اعتبار نهر النيل نهرا دوليا، وتعارض اي مشروعات مشتركة لضبط مجراه، ورفضت في هذا الاطار - اضافة الى كينيا - الانضمام الى منظمة الاندوجو التي تجمع بين دول النهر، كما ترفض اتفاقية ١٩٠٢ معتبرة انها قائمة على التزام شخصي، كما ان البريطانيين ليسوا اليوم طرفا في القضية بين مصر واثيوبيا. وامتد رفضها الى اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان معتبرة اياها تتعارض مع قواعد القانون الدولي وانها غير ملزمة بها لانها لم توقع عليها. وقد امتدت معارضة الاتفاقيات القائمة الى الدول الاخرى من حوض النيل، ولكن بدرجات اقل. فالسودان ثاني اكبر مستخدم للنيل، اعلنت انها سوف تبني سد عليه شمال الخرطوم، اما الدول السبع الاخرى والتي لا تستخدم الآن سوى كميات صغيرة، سوف تحتاج الى كميات اكبر في المستقبل. وهناك الآن شعور متزايد في اوغندا بعدم الرضاء عن اتفاقيتها مع مصر لانشاء سد اوينا عام ١٩٤٧، والتي تزال تعطي المهندسين المصريين حق مراقبة تصريفات المياه منه حتى الآن.

وقبل ان نتعرض الى وضع النيل القانوني في اطار الاتفاقية الجديدة التي اقرتها الامم المتحدة للاستخدامات غير الملاحية للانهار ومواقف دول الحوض منها، يتعين بداية ان نثير عددا من الملاحظات حول ما تضمنته الاتفاقية من احكام:

١- انها اتفاقية اطارية بمعنى انها تضع القواعد العامة والاصول الكلية المتعلقة باستخدامات الانهار في غير شؤون الملاحة،



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥/٦/١٩٩٨

والقواعد التي يتم على اساسها تقاسم الموارد المائية للانهار بشكل عام. ثم تاتي اتفاقية خاصة لكل نهر، بحيث تنطلق من القواعد العامة والاصول الكلية التي تضمنتها الاتفاقية الاطارية، اخذة في الاعتبار الاوضاع الخاصة بالنهر من جميع النواحي.

٢- علاقة الاتفاقية بالاتفاقيات السابقة بشان نهر ما، وقد كان نص المادة الثالثة من الاتفاقية الاكثر اثارة للجدل، الا انه جاء في النهاية معليا اعتبارات الثبات على الرغبة العارمة في القضاء على الاتفاقات القائمة، اذ جاء فيها «انه ليس في هذه الاتفاقية ما يؤثر في حقوق او التزامات دول المجري المائي الناشئة عن اتفاقات يكون معمولا بها بالنسبة لهذه الدولة في اليوم الذي تصبح فيه طرفا في هذه الاتفاقات». الا انها اعطت الفرصة للدول الاطراف في اتفاقات قائمة، ان تنظر - اذا ما رغبت وعلى اساس اختياري تماما - في امكانية تحقيق اتساق الاتفاقات القائمة مع القواعد العامة الواردة في هذه الاتفاقية الجديدة.

٣- الانتفاع والمشاركة المنصفان والمعقولان في الموارد المائية للنهر بين دوله، ويتطلب هذا الانتفاع اخذ العوامل والظروف الخاصة بالجغرافيا والايكولوجيا ذات الصلة بالحاجات الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والاستخدامات القائمة. غير ان هذا المبدا، كان يقيد دائما بعدم التسبب في ضرر للدول الاخرى. وجاء مشروع لجنة القانون الدولي، واورد مبدا عدم التسبب في الضرر وجعله في مرتبة ادنى، بعد ان اشترط ان يكون الضرر جسيما، بحيث لا يكون اي قدر من الضرر موجبا للتعويض او التاثير على مبدا التقاسم المنصف للمياه، ومن هنا ظلت نصوص المواد ٥ (الخاصة بالتقاسم المنصف) و٦ (الخاصة بمعايير هذا التقاسم) و٧ (المتعلقة بالالتزام بعدم التسبب في ضرر)، موضوعا للمناقشة والتفاوض حتى اللحظة الاخيرة، وجرى التوصل الى صيغة توفيقية - شارك في التوصل اليها المندوب المصري - وضعت المبادئ الثلاثة على قدم سواء، وحاولت ان تخفف الى ابعد مدى من الصياغة التي جاء بها مشروع لجنة القانون الدولي، التي كانت تستجيب في المقام الاول لمصالح دول المنبع.

وبالتالي جاءت صياغة المادة السابعة على اكبر قدر من التوازن بربطها بالمادتين السابقتين عليها، والنص في الفقرة الاولى من المادة الخامسة عند تقرير مبدا التقاسم المنصف، على وجوب مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية، والتركيز على التزام الدولة بالعمل على تخفيف الضرر وازالته والتعويض عنه عند الضرورة، الا ان الاتفاقية لم تتضمن في اي من موادها، اي ذكر للحقوق التاريخية للدول المتشاطئة على النهر.

٤- قبل ان تقوم دولة من دول المجرى المائي او تسمح بتنفيذ تدابير مزمع اتخاذها، يمكن ان يكون لها اثر ضار ذو شان على دول اخرى من دول المجرى المائي، عليها ان توجه اخطارا الى الدول الاخرى بذلك في الوقت المناسب، ويكون هذا الاخطار مصحوبا، بالبيانات والمعلومات الفنية المتاحة، بما في ذلك نتائج اي عملية لتقييم الاثر البيئي من اجل تمكين هذه الدول من تقييم الآثار الممكنة (وهو الامر الذي يحدث عادة بالنسبة للمشروعات التي تقوم بها دول المنبع). وحددت الاتفاقية فترة زمنية معينة (ستة اشهر) يجوز مدها كمهلة للرد على الاخطار، والقت التزامات على عاتق الدولة في فترة المهلة، اهمها التعاون وعدم البدء في تنفيذ التدابير المزمع اتخاذها. وعلى وجه العموم تضمن الجزء الثالث من الاتفاقية ضمانات وتفصيلات مهمة لصالح دو المصب والمجرى الاوسط في مواجهة دول المنابع.

٥- في حالة نشوء نزاع بين طرفين او اكثر بشان تفسير او تطبيق هذه الاتفاقية، وفي غياب اتفاق فيما بينهما ينطبق على النزاع، فإن الدول تلجا الى التفاوض، ويجوز لها ان تطلب وساطة، او مساعي حميدة او التوفيق من طرف ثالث، او تتفق على عرض النزاع على التحكيم او على محكمة العدل الدولية، واذا لم تتمكن الاطراف المعنية، بعد ستة اشهر من وقت طلب المفاوضات، من تسوية نزاعها عن طريق الوسائل السابقة يعرض النزاع على لجنة محايدة لتقصي الحقائق.

وبالنظر الى رؤيتها لما تضمنته الاتفاقية من احكام، تباينت مواقف دول حوض النيل منها على النحو التالي:

مصر

امتنعت عن التصويت على المعاهدة، وانطلقت في موقفها هذا من تحفظات عدة على الاتفاقية اهمها:

١- ان الطبيعة الاطارية لهذه الاتفاقية تعني في المقام الاول، انها تنطوي على مجموعة من



المصدر : ......الـقـبـس......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/٦/١٩٩٨

المبادئ والاحكام العامة ويتوقف تطبيق احكامها كليا وجزئيا علي اي موطئ من احواض الانهار الدولية، على اتفاق ورضاء جميع دول هذا الحوض، ولا يمكن للاتفاقية الاطارية، بحكم طبيعتها، ان تكون قابلة للتطبيق المباشر من حيث الموضوع، على موارد النهر، ما لم تقم الدول النهرية بابرام اتفاق خاص ينظم العلاقة بينهما، حتى لو كانت جميع الدول اطرافا في هذه الاتفاقية الاطارية.

٢- اتجاه الاتفاقية لتطوير الاعراف الدولية المستقرة، واكدت القاهرة انها لن تكون ملتزمة الا بالقواعد العرفية المستقرة، ومعتبرة ان هذه الاتفاقية الاطارية لن تؤدي بحال من الاحوال الى التاثير على الاتفاقيات الدولية القائمة الثنائية او المتعددة الاطراف المتعلقة بانهار بذاتها. ورهنت الالتزام بها باحترام الاتفاقيات السابقة. وتحفظ في هذا الاتجاه الوفد المصري على المادة الثالثة التي اعتبرها لا تحمي بصورة كافية الاتفاقيات الثنائية والاقليمية السابقة.

٣- ان معايير التقاسم المنصف للمياه، كما وردت في المادة السادسة، لا يمكن لها بحال ان تنسخ اية معايير اخرى سبق ان استقرت في العرف الدولي او تكون بديلا عنها.

٤- تحفظت على الصياغة المطلقة لنص المادة الخامسة، واكدت مصر علي ضرورة الربط بين هذا المبدأ وبين التزام الدول الشهيرة بعدم الاضرار بالدول النهرية الاخرى، وضرورة وضع المبدأين على قدم سواء.

٥- الاتفاقية بدلا من المساهمة في حل المشكلات ثنائيا وفي اطار علاقات حسن الجوار، فتحت الباب امام تدويل وتفاقم النزاعات، كونها تحدثت عن وساطة في حالة قيام خلافات وعرضها على محكمة العدل الدولية او لجان دولية.

وانطلق الموقف المصري السابق من اعتبار ان اي تغير في الوضع القائم سوف يكون في غير صالحها سواء باقامة الدول الاخرى لمشروعات قد تحتجز من نصيبها من المياه، او اعادة توزيع حصص المياه والذي سيتبعه بالضرورة استقطاع جزء من حصتها بما يعني العطش للمياه التي ازدادت الحاجة اليها بعد تنفيذ المشروعات الزراعية الهائلة التي تقوم بها في الوقت الحاضر خصوصا مشروعي توشكي ونقل المياه الى سيناء. وبالتالي حرصت السياسة المصرية على الابقاء على حصتها الحالية من المياه، كما شملت تلك السياسة، البعد عن تسعير المياه باعتبارها بعيدة عن وصف السلعة التي تباع وتشترى، واهمال البعد الدولي نسبيا في ادارة هذا الملف الحيوي. وتنبع اهمية هذه السياسة المصرية في ضوء حقائق ثلاث:

١- يمد النيل مصر بنحو ٩٨٪ من مياهها، في حين لا يتجاوز نصيب الامطار والمياه الجوفية نحو ٢٪ من احتياجات مصر المائية، وتستوعب الزراعة من ٨٠-٩٠٪ من تلك المياه. وبالتالي فإن محاولة تغير هذه الحصة يعني ان تتحول مصر من واحة في صحراء جرداء الى جزء من تلك الصحراء.

٢- تمد الهضبة الاثيوبية النيل بنحو ٨٥٪ من مياهه، من انهارها الثلاثة السوباط والنيل الازرق وعطبرة، الامر الذي يجعل اثيوبيا على قائمة اولويات السياسة المائية المصرية، ويجعلها تنظر بحذر تجاه اي تحرك او موقف او مشروع اثيوبي متعلق بالمياه.

٣- المخاوف المصرية من وجود تدخلات اجنبية في منطقة منابع النيل خصوصا في اثيوبيا، واستخدام ملف المياه للضغط عليها في اتجاه تغيير سياستها تجاه قضايا معينة، على نحو ما سيتضح لاحقا.

اثيوبيا

رغم انها شاركت مصر في الامتناع عن التصويت على الاتفاقية، الا ان مبرراتها كانت شديدة الاختلاف، اذ بعد ان كانت من اشد المرحبين بها عند قرارها في لجنة الكل في ٤ ابريل الماضي، عادت عند التصويت عليها في الجمعية العامة (٢١ مايو الماضي) الى الامتناع عن التصويت، واكد ممثلها ان الاتفاقية لا تحقق التوازن بين دول المصب ودول المنبع، وان الجزء الثالث من الاتفاقية والخاص بالاجراءات المزمع اتخاذها، يضع اعباء ثقيلة على الدولة التي تنوي القيام بمشروعات على مياهها، كما اشار الى ان المادة الثالثة كان يجب ان تنص على التزام الدول بتعديل الاتفاقيات القائمة بالتوافق مع الاتفاقية الاطارية، واخيرا تحفظت اديس ابابا بشدة على المادة السابعة الخاصة بالالتزام بعدم الاضرار الجسيم.

وينطلق الموقف الاثيوبي السابق من السعي الى اعادة توزيع حصص المياه بين دول حوض النيل، ولما كانت مصر والسودان قد اقتسمتا المياه في غيابها فإن الامر يتطلب ادخال اديس ابابا كشريك. وتزيد ان مصر ليست في حاجة الى ١١ بليون متر مكعب من المياه التي تحصل عليها، وأن كمية المياه التي سوف يستوعبها مشروع توشكي والمقدرة بـ ٥ بلايين متر مكعب سنويا، يمكن ان تستخدم لعقد اتفاق جديد حول مياه النيل يرضي اثيوبيا، خاصة وأن المشروعات التي تزمع



الاخيرة تنفيذها احدها فقط هو الذي سيقام على بحيرة تانا وسوف يخفض حصة مصر بالكمية نفسها التي سيستوعبها مشروع توشكي. اما باقي المشروعات اما صغيرة او غير مؤثرة او ستقام بغرض توليد الكهرباء، واعتبرت اثيوبيا ان اقدام مصر على تنفيذ مشروع توشكي بهذه السرعة يستهدف عرقلة المشروعات الاثيوبية.

عوامل الموقف الاثيوبي

ويمكن فهم الموقف الاثيوبي في ضوء عدد من العوامل اهمها:

أ ـ تزايد عدد سكانها والذي اصبح يقارب نظيره المصري، اضافة الى انتشار الفقر والمجاعات فيها وموجات الجفاف، وما شهدته من حروب اهلية حتى وقت قريب، وتسعى اثيوبيا الى استخدام مياه النيل لمواجهة تلك الازمات، خصوصا وان اديس ابابا تنظر بتقدير مشوب بالاعجاب والغيرة الى نتائج التجربة الزراعية المصرية في التحول لنظام الري الدائم، وانشاء السد العالي وتوليد الطاقة الكهرومائية وما ترتب على ذلك من تقدم ورفع مستويات المعيشة والانتاج.

ب ـ سعي القيادة الاثيوبية الجديدة الى لعب دور اقليمي، بارز واستخدام ورقة المياه كاحدى ادوات هذا الدور خصوصا وان انتهاء الحرب الباردة قلل من اهمية اثيوبيا للقوى العظمى، ويشمل هذا استخدام ملف المياه في التعامل مع الحكومة السودانية، التي تتهمها اديس ابابا بتدعيم متطرفين اسلاميين فيها يسعون الى الاستقلال باجزاء من الدولة الاثيوبية. كما ترغب في تدعيم دورها في القرن الافريقي، خصوصا الصومال، و التي لاثيوبيا فيها مصالح حيوية ناجمة عن سيطرتها على اقليم اوغادين ذي الاغلبية الصومالية، وتدخلاتها المتكررة في الصومال تحت دعوى مكافحة اسلاميين اصوليين. اضافة الى المشروعات التي تزمع اثيوبيا اقامتها من شانها ان تمد التنمية الى المناطق التي يسعى سكانها الى الانفصال عن الدولة الاثيوبية، الامر الذي يقلل من هذه النزعات ويحافظ على وحدة الدولة.

جـ ـ دور الاطراف الخارجية، وخصوصا الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل ويبرر القائلون بهذا الدور مقولتهم، بالنظر الى ان اثيوبيا تعتبر من اغنى البلاد الافريقية في المياه بما يحق وصفها بالنافورة، ولا تشكل روافد النيل الا نصف مصادرها من المياه، اما النصف الآخر من المياه فهو في صورة امطار ومياه جوفية وانهار اخرى كثيرة يصب بعضها في البحر الاحمر واكثرها في المحيط الهندي. ولهذه الانهار ميزة خاصة فهي قليلة الانحدار تسهل اقامة السدود عليها، وتجعل الاستفادة من مياهها التي تذهب الى البحر في الزراعة اكثر رشدا وفائدة. اضافة الى ان استخدامها لن يتسبب في خلق نزاع مع احد. ومع ذلك توجه اثيوبيا جهودها الى النيل الازرق والذي تقل على جانبيه الاراضي الصالحة للزراعة كما ان انحدار النهر الكبير واندفاع مياهه وكثرة رواسبه يجعل بناء السدود عليه صعبا، والاستفادة منها في الزراعة باهظ التكلفة، وقبل ذلك مثيرا للنزاع.

الموقف الاميركي

وبالنسبة للولايات المتحدة، فإن اهتمامها بالمنطقة يعود الى الستينات اذ ان استخدام ورقة مياه النيل للضغط على مصر التي كانت تنتهج في ذلك الوقت نهجا استقلاليا لم ترض عنه الولايات المتحدة، اما الآن فإن الاهتمام الاميركي باثيوبيا ينبع من الرغبة الاميركية في التواجد بقوة في منطقة القرن الافريقي وتكوين نموذج ديموقراطي في اثيوبيا على الطريقة الاميركية يستطيع الحفاظ على مصالحها. وتدرس اثيوبيا الآن قائمة المشروعات التي اقترحتها الولايات المتحدة منذ الستينات على النيل الازرق وعددها ٣٣ مشروعا بواسطة بيوت الخبرة الهندسية الاميركية والفرنسية والايطالية والهولندية. ولا يوجد بين هذه المشروعات ما يمكن ان يضر بمصر في حال تنفيذها سوى تلك التي تحيط ببحيرة تانا والتي ستتسبب في منع ما يقرب من خمسة بلايين من الامتار المكعبة من المياه من الوصول الى مصر. وهو ما اعتبرته القاهرة مخالفا لاتفاقية ١٩٠٢، ورغم عدم اتمام هذه المشروعات حتى الآن، بيد انها تشير الى أحتمال قيام واشنطن بالتأثير على القاهرة من خلال نقاط ضعفها الجيوبولوتيكية، والتلويح بورقة تقديم مساعدات مالية وفنية لاثيوبيا.

وبالنسبة الى اسرائيل يرجع البعض اهتمامها باثيوبيا الى عام ١٩٤٩، عندما طرح رئيس وزرائها بن غوريون «استراتيجية التخوم» بما تتضمن من خلق نزاعات للعالم العربي مع جيرانه ومنها اثيوبيا، لاشغاله عن التفرغ لاسرائيل، كما يعود الاهتمام الاسرائيلي باثيوبيا الى رغبتها في حماية طرق مواصلاتها عبر البحر الاحمر. ويشير البعض في هذا السياق الى صفقة تمت بين الدولة العبرية واثيوبيا توافق فيها الاخيرة على نقل يهود الفلاشا الى اسرائيل، والتي ستساعد اديس ابابا في المقابل في بناء سدود على النيل الازرق. وارسال خبراء للقيام بالدراسات اللازمة لمثل هذه السدود.

كما حصلت اثيوبيا على موافقة البنك الدولي على تمويل بعض المشروعات التي تسعى لتنفيذها، رغم عدم حصول البنك على



المصدر : المستقبل

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩/٤/١٩٩٨

موافقة دول الحوض الاخرى، فيما اعتبره البعض ان البنك في مثل هذه الحالات ينفذ ارادة الدول الكبرى، كما وُعدت اثيوبيا بنحو ٢,٥ بلايين من المعونات الغربية سواء من الولايات المتحدة او غيرها من الدول المانحة.

مواقف الدول الاخرى

تشير مواقف دول الحوض الاخرى، الى ان دولتين فقط وافقتا على الاتفاقية هما السودان وكينيا، واعترضت بوروندي، ولم تشترك كل من اريتريا واوغندا والكونغو الديموقراطية في التصويت. وامتنعت كل من رواندا وتنزانيا عن التصويت، حيث ابدت الاولى اعتراضا شديدا على الجزء الثالث من الاتفاقية والخاص بالتدابير المزمع اتخاذها. كما ذهب مندوب تنزانيا في شرح موقف بلاده الى القول بان النص في المادة الخامسة على الاخذ في الاعتبار بمصالح جميع دول المجرى في اطار الاستخدام العادل، قد احدث خللا في التوازن الذي كان ينطوي عليه مشروع لجنة القانون الدولي.

احتمالات المستقبل

يشير استعراض المواقف السابقة الى ان دول حوض النيل قد تباينت مواقفها بشان الاتفاقية الجديدة، لكن غالبيتها اتفقت على عدم التسليم بتلك الاتفاقية كتقنين للعرف الدولي، على اختلاف منطلقاتها، بما يعنيه هذا من ان تلك الاتفاقية لن تطبق على حوض النيل الا بالتوصل دوله الى اتفاق يحقق مصالحهم جميعا، والمرجح ان مثل هذا التوصل سوف يتم عبر وسائل تعاونية اكثر من كونها صراعية استنادا الى عوامل ثلاث:

اولا: دول حوض النيل، باستثناء مصر والى حد ما السودان، تمتلك بدائل كثيرة للمياه اذ لا يشكل النيل سوى ربع المياه المتاحة لدوله العشر، فاثيوبيا تمتلك على سبيل المثال ١٢ نهرا، وتشير الارقام الى ان الاستفادة من مياه الامطار في دول الحوض لا تتجاوز سوى ٢٠٪ فقط. كما يفقد النهر بليونات من الامطار في المستنقعات سنويا، فعلى سبيل المثال فإن تاخر تنفيذ قناة جونجلي بجنوب السودان ادى الى فقدان حوالي ٣٨ بليون متر مكعب كان من الممكن اضافتها لنصيب مصر والسودان. وبصفة عامة فإن ما لدى دول حوض النيل من المياه تكفي، اذا احسن استخدامها، على الاقل ٣٠-٥٠ سنة قادمة. وتتسم بدائل استخدام مياه النيل بانها اكثر منفعة واقل تكلفة واقل اثارة للنزاع.

اضافة الى ان معظم مشروعات تلك الدول اما صغيرة وغير مؤثرة او انها بالاساس سوف تنشا لاستغلالها في توليد الطاقة الكهربائية. وبالتالي فليست ثمة تناقض في السياسات المائية لمصر وبقية دول الحوض، حتى السودان التي تتمتع بامكانات استزراع كبيرة، فإنه يمكن تسوية اي خلاف بين الدولتين في اطار عدم تعارض المصالح خصوصا وانهما دولتا مصب.

ثانيا: رغم اعتراف مصر ببعض الاختلافات مع دول حوض النيل الاخرى الا انها حرصت في الوقت نفسه على ابقاء الاتصال مفتوحا مع هذه الدول، مؤكدة اهمية التعاون بين دول الحوض، وعملت على دفع شركاتها للعمل في بعض دول الحوض مثل اوغندا، مذكرة بسد اوين في الاخيرة عام ١٩٤٧، ومشروع الربط الكهربائي مع زائير، والحديث عن مشروعات راهنة مثل حفر ابار ارتوازية مع كينيا ممول من جانب مصر بتكلفة ٥ ملايين دولار، بل عرضت القاهرة مساعدة اثيوبيا في استكمال مشروعاتها المائية التي لا تضر بالحقوق المصرية في مياه النيل.

واذا كانت اديس ابابا لم تقبل ذلك بعد، فإن المتوقع ان تقبل ذلك بحكم ما تعانيه اثيوبيا وسائر دول الحوض من عجز عن تمويل مثل هذه المشروعات.

ثالثا: الدور الاميركي في منطقة حوض النيل، بات ساعيا الى الحفاظ على استقرار المنطقة. وبدا ذلك مما ذكر عن عزم الولايات المتحدة اعادة سفيرها في الخرطوم وعن تاييدها المبادرة التي تقوم بها جنوب افريقيا لحل مشكلة جنوب السودان، والاعلان عن ان شركات بترولية اميركية ستبدأ اعمالها في السودان العام القادم، بما يشير جميعه الى ان الولايات المتحدة ليس من مصلحتها عدم استقرار منطقة حوض النيل بما قد يهدد مصالحها.

اتجاها التعاون

ويمكن القول ان التعاون بين دول الحوض سوف يثار في اتجاهين:

الاول: اعادة توزيع حصص المياه، اذ ان مصر رغم معارضتها لمثل هذه العملية في الوقت الراهن، الا انها تسلم بحتميتها في المستقبل، وبالتالي في اطار مشروع التيكونيل والذي تشكل بين معظم دول الحوض منذ عام ١٩٩٢، يتم حاليا مراجعة اعادة توزيع حصص المياه، غير ان القاهرة والخرطوم طلبتا تاجيل تلك المراجعة وتقديم مشروعات اخرى كمشروع قناة جونجلي، من شانها ان تزيد من ايرادات النهر، بما يكفل للدولتين عدم المساس بحصصهما الحالية من المياه. بل ويعتبر



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥/٢/١٩٩٨

الدبلوماسيون المصريون والاميركيون والاثيوبيون، ان اقدام مصر على مشروع الوادي الجديد بهذه السرعة هو محاولة لدعم موقفها التفاوضي في اي اتفاق قادم حول مياه النيل، من خلال ايجاد حقائق واقعية يصعب او يستحيل تجاهلها.

الثاني: يتوقع ان يتسع التعاون بين مصر ودول حوض النيل الاخرى ليشمل مجالات اخرى اضافة الى المياه، كالمجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والتكنولوجية وزيادة حجم التبادل التجاري وانشاء خطوط ملاحية مع الدول المطلة على المحيط الهندي وانشاء شركات مشتركة لتسويق المنتجات، وهو ما تطالب به دول حوض النيل مصر منذ فترة طويلة، باعتباره يشبه مقابل للحفاظ على حصة مصر الحالية من المياه.

اما اثيوبيا فإن الامر يتطلب الاعتراف لها بدور اقليمي ما في تسوية مشكلات القرن الافريقي كالمشكلة السودانية، اضافة الى التعاون الذي تبديه مصر حاليا مع اديس ابابا بشان قضية الصومال، واخيرا يأتي موضوع تعاون البلدين في اطار الموقف من توسيع مجلس الامن، والحيلولة من دون التنافس بينهما على شغل ما يخصص لافريقيا من مقاعد في التوسع المتوقع للمجلس.

■ مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ■



المصدر : الحيــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/٢/١٩٩٨

"اسرائيل ومشاريع المياه التركية، مستقبل الجوار المائي العربي"

دراسة تلقي ضوءاً على أزمة المياه في المنطقة واهم المشاريع التركية

☐ ابو ظبي - شفيق الاسدي

■ اصدر مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ضمن سلسلة «دراسات استراتيجية» كتاباً للدكتور عوني عبدالرحمن السبعاوي بعنوان «اسرائيل ومشاريع المياه التركية، مستقبل الجوار المائي العربي».

ويتناول الكتاب مقدمات ازمة المياه وعواملها وآثارها المحتملة، واهم المشاريع المائية التركية الاستراتيجية قيد التنفيذ والمقترح تنفيذها، مع التركيز على موضوع تفاعل الأهداف المائية التركية - الاسرائيلية نتيجة التطورات المهمة التي تشهدها العلاقات التركية - الاسرائيلية في المرحلة الراهنة.

ويؤكد الدكتور السبعاوي ان الهدف من الدراسة بيان أهم الصعوبات والمعوقات التي يمكن ان تعترض المشاريع المائية التركية وابراز موقف جامعة الدول العربية من تلك المشاريع.

ويقول ان العلاقات المائية بين الدول المشتركة في مياه دجلة والفرات لا تعززها علاقات الجوار بين تركيا والدولتين العربيتين المجاورتين، وان دخول اسرائيل بوصفها عنصراً جديداً في المشاريع المائية التركية يضيق من مجالات العمل المشترك على المستوى الاقليمي ويعرض المنطقة لأزمات جديدة نتيجة الصراع على المياه.

ولفت الدكتور السبعاوي الى ان أزمة المياه في المنطقة بدات في ١٩٩٠/١/١٣ بتحويل تركيا مجرى الفرات لمدة شهر واحد لملء خزانات سد اتاتورك، وقال ان هذه الحادثة التي تكررت عام ١٩٩١ وما بعده أدت الى خلق عامل توتر جديد يضاف الى مشكلات المنطقة، قد يعرضها في المستقبل الى تناقص الثروة المائية في حال بقاء هذه المشكلة من دون حل.

ويستعرض د. عوني، الخلافات التركية - السورية حول هذه القضية ومواقف الساسة الأتراك في عهد الرئيس التركي السابق والحالي، ثم تطرق في شكل مركز الى مشروعين من اهم المشاريع المائية التركية التي تقف وراءها اسرائيل، وهما «مشروع جنوب شرق الاناضول» و«مشروع انابيب السلام».

وفي هذا الصدد يقول د. عوني، ان السياسة المائية التي تنتهجها تركيا على المستويين الداخلي والاقليمي من خلال هذين المشروعين - ضمن اطار موضوع المياه في مفاوضات التسوية العربية - الاسرائيلية،



و«تزويد اسرائيل بالمياه التركية عبر ناقلات بحرية، - تؤكد ان ثمة ترتيباً يجري تطبيقه، يلتقي مع الطروحات الاميركية حول النظام الدولي الجديد، الذي تعد التسوية الشاملة في المنطقة على المستوى السياسي والاقتصادي جزءاً منه.

وتعتبر تركيا ان توزيع الحصص المائية في المنطقة سيتيح لها - وهي الدولة الاولى في غزارة الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط - ان تتبوأ مكانة مهمة ومتميزة تلتقي مع اسرائيل، كما تلتقي مع الأطراف العربية المعنية بالتسوية وغيرها، سواء بالنسبة الى سورية او العراق أو أقطار الخليج العربي.

مشروع جنوب شرق الأناضول

ويشير د. عوني الى ان مشروع جنوب شرق الاناضول الذي تقدر تكلفته بعشرين بليون دولار، ويتوقع الانتهاء من تنفيذه سنة ٢٠٠١ سيحقق الكثير من المزايا لتركيا، منها، توفير المياه اللازمة لري ١,٨ مليون هكتار، بما يعادل ٢٠ في المئة من مساحة الأراضي الزراعية الحالية، وانتاج نحو ٢٨ بليون كيلووات/ ساعة من الكهرباء سنوياً، بما يتجاوز الانتاج التركي الحالي من الطاقة الكهربائية، وتوفير ١,٦ مليون فرصة عمل جديدة في تلك المناطق ذات الأكثرية الكردية.

والمشروع الذي صممته تركيا وباشرت في تنفيذه من دون استشارات شاملة مع سورية والعراق، بهدف ان تكون قوة اقتصادية كبرى في المنطقة، هو على حساب حقوق سورية والعراق في مياه الفرات وأنه من المكن ان يؤدي بعد الانتهاء منه الى حدوث كارثة مائية في سورية، والى نشوب أكثر من كارثة مائية في العراق.

فتشغيل المشروع سيخفض نصيب سورية من المياه بنسبة ٤٠ في المئة، والعراق بنسبة ٨٠ في المئة، ما يتعارض مع القانون الدولي الذي لا يبيح لتركيا السيطرة على مياه نهري دجلة والفرات لأغراض سياسية واقتصادية.

كما ان المشكلة لا تنحصر في حجب مياه الفرات - الذي يعد بحد ذاته مشكلة كبرى - فحسب، بل يترافق ذلك مع مشكلة اخرى لا تقل اهمية، وهي نوعية المياه التي ستتدفق لاحقاً من نهر الفرات، ولا سيما بعد قرار تركيا استعمال قسم من هذه المياه في المعامل الصناعية، واطلاق المياه بعد استعمالها، الأمر الذي سيعرض الاراضي الزراعية التي تروى بواسطة هذه المياه الى أضرار عدة، منها رفع معدل ملوحة

الأراضي وتلوثها ما يؤدي الى عدم صلاحيتها للزراعة، اضافة الى رفض تركيا للمقترحات الخاصة بمفاوضات رفيعة المستوى حول تخصيصات المياه واستعمالاتها.

مشروع أنابيب السلام

مشروع انابيب السلام هو أحد نتائج مؤتمر المياه في الشرق الأوسط، الذي عقده مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية التابع لجامعة جورج تاون الأميركية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٦. وكان اعلن عن نتائج دراسة المشروع في حزيران (يونيو) ١٩٨٧، وهو يقضي بتسخير الفائض عن الاحتياج من مياه نهري (سيحون) و(جيحون) التركيين لاستفادة أقطار الشرق العربي، لا سيما أقطار الخليج العربي، وعلى رغم ان الأتراك يقدمون مشروعهم هذا بصيغة ترتكز على الاعتماد المتبادل الايجابي المصلحي التعاوني في ما بين دول المنطقة على اساس ان تكون لكل الدول التي يمر بها خطا انابيب مشروع السلام، الحق المزدوج في شراء مياه الشرب منها، وفي تقاضي رسوم مالية على مرور



المصدر : الحيــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٢/٥

الانابيب عبر اراضيها، الا ان الشكوك التاريخية والحساسيات السياسية العربية من احتمالات عودة الهيمنة التركية، او عودة النزعة الامبراطورية العثمانية لتهيمن على العقل السياسي التركي العام تلقي بظلال كثيفة على هذا المشروع المائي التركي الطموح.

تفاعل الأهداف المائية التركية - الاسرائيلية

يستعرض د. عوني في دراسته، التأثيرات الايجابية على الدور التركي في وظيفته الأطلسية بعد انهيار القطبية الثنائية، وانفراد الولايات المتحدة الاميركية بالقطبية الأحادية، وحرب الخليج الثانية التي أعطت زخماً جديداً لسياسة تركيا تجاه الدول العربية والشرق أوسطية الأخرى، مشيراً الى ان انهيار الاتحاد السوفياتي ترك الولايات المتحدة الاميركية قوة أساسية مؤثرة في المنطقة، ووفر ضمانة أكيدة لتوثيق العلاقات بين تركيا واسرائيل.

كما أشار الى الكثير من الأسباب التي تعمل على توطيد هذه العلاقات وعدم قطعها، منها، ان خيار مشاركة تركيا في المنظمات الاوروبية في المستقبل، واعتمادها على الدعم المالي الذي تتلقاه من الولايات المتحدة الاميركية، يجعل من الصعب عليها قطع علاقاتها مع اسرائيل. كما ان الوفرة في أسعار النفط المنخفضة خلال السنين الأخيرة في السوق العالمية، جعلت من غير المعقول ان تقوم تركيا بتغيير توجهات سياستها الخارجية لصالح الاقطار العربية، بالاضافة الى ان الدعم العلمي والتقني، والحجم المتنامي للتجارة، والاتفاقات الامنية والعسكرية، بين تركيا واسرائيل، جعلت من غير المرجح ان تصاب العلاقات بينهما بتوتر أو انقطاع.

وأخيراً انه اذا ما استمر الحوار العربي - الاسرائيلي، فان تركيا سوف تستفيد من قدرتها على الاضطلاع بدور الوسيط انطلاقاً من علاقاتها الودية مع اسرائيل.

يقول د. عوني السبعاوي: «ان العلاقات التركية - الاسرائيلية الحالية ترتكز على رغبة مشتركة في ابقاء المشرق العربي منطقة محصورة بين القوتين التركية والاسرائيلية، ومنح اسرائيل هوية شرق اوسطية تساعدها على بناء علاقات اقتصادية لتصريف بضائعها في الاسواق المجاورة لها، وفتح ثغرة في جدار المقاطعة العربية لاسرائيل.

وعلى مستوى هذا التطور المهم في العلاقات التركية - الاسرائيلية، تبرز قضية التعاون المائي التركي - الاسرائيلي كاحد الاوجه الاساسية في تلك العلاقات، بابعادها السياسية والاقتصادية والامنية، ما يعطي قضية المياه في العالم العربي ودول الجوار الجغرافي بعداً استراتيجياً لم تبلغه في اي وقت مضى. وهذا البعد يتيح لتركيا ان تتبوأ موقعها في عملية صنع قرارات المنطقة، ولا سيما انها تملك أوراقها كاملة.

هذا وتتحدد خطوات العلاقات المستقبلية بين تركيا في المنطقة تحديداً والعالم بصفة عامة تبعاً لمشروع «جاب» الذي يقضي باقامة ٢٢ سداً و١٧ محطة كهرومائية مطلع القرن المقبل بكلفة قدرها ٢٠ بليون دولار، وكذلك مشروع «انابيب السلام» الذي يقضي ببيع اسرائيل وعدد من الاقطار العربية ومن ضمنها دول الخليج العربية، مياهاً تركية بكلفة تصل الى ٢١ بليون دولار.

ويشير د. عوني الى ان هذا المشروع سيحقق لاسرائيل اهدافها التوسعية، ويؤمن لها امدادات ضرورية من المياه وباسعار رخيصة. لقد اقحمت اسرائيل نفسها وكانها دولة معترف بها في المنطقة، وأعلنت ان موضوع المياه يعنيها وانها ستعالجه مع دول المنطقة المعنية اضافة الى مسائل اخرى كانت حددتها لتعالجها في مؤتمر السلام، اذ ان التفاهم على تقاسم الثروة المائية في المنطقة من اولويات التسوية السياسية للصراع العربي - الاسرائيلي.



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/٢/١٩٩٨

وكان موضوع التفاهم على تقاسم الثروة المائية في المنطقة احد المواضيع الخمسة التي ادرجت في مؤتمر موسكو عام ١٩٩٢، علماً بانه عندما تطرح قضية المياه، تبرز تركيا كطرف اساسي مباشر، نظراً لان نهري دجلة والفرات ينبعان من اراضيها.

وقد استعرض الباحث في دراسته، بعض نتائج دراسات وابحاث الشركات ومراكز الدراسات في الجامعات الاميركية بشان مشروع «انابيب السلام». كما استعرض في جزء كبير، آراء وتعليقات وتصريحات مسؤولي البلدين (تركيا واسرائيل)، وورقتي العمل التركية والاسرائيلية في المؤتمر الدولي للمياه الذي عقد في فيينا عام ١٩٩٢، وما عرض بشان هذه القضية في المؤتمرات الدولية.

معوقات المشاريع المائية التركية

يقول د. عوني، ان مشروع «انابيب السلام» يواجه معوقات عدة، منها، انه خيالي بسبب تكلفته المالية الباهظة، وان مياهه لن تستعمل في الري، جاعلة الفائدة التي قد يجنيها الطرف العربي من حصوله على مياه الشرب ذات اجل قصير. بالاضافة الى تشكيك الخبراء خارج وداخل تركيا في الجدوى الاقتصادية للمشروع، وفي قدرة تركيا على توفير فائض المياه الصالحة للبيع الى حد وصف المعارضة التركية للمشروع بانه مشروع «انابيب الاحلام» لما يكتنفه من صعوبات امنية وسياسية واقتصادية.

موقف جامعة الدول العربية

استعرض د. عوني، موقف جامعة الدول العربية من مشكلة المياه والبيان الذي ابدت فيه الجامعة قلقها بشان حبس مياه نهر الفرات عن سورية والعراق عام ١٩٩٠، ودعت من خلاله الى الالتزام بقواعد القانون الدولي. واستعرض كذلك القرار الذي اتخذه مجلس الجامعة في اجتماعه المنعقد في آذار (مارس) ١٩٩٦، بتدعيم حقوق سورية والعراق في مياه نهري دجلة والفرات. وكان مجلس الجامعة اقر كذلك مبدأ تطبيق القانون الدولي في ما يتعلق باقتسام المياه الدولية، بما في ذلك اسرائيل، في حالة تقدم محادثات السلام. وإدراكاً منه لخطورة موضوع المياه، دعا أمين عام الجامعة الى عقد مؤتمر عربي للمياه في إطار الجامعة.

قاعدة تفاهم عربي

ويذكر د. عوني السبعاوي في خاتمة دراسته ما توصل اليه من استنتاجات ومقترحات، اهمها، ان السياسة المائية التي تنتهجها تركيا على المستويين الداخلي والاقليمي تؤكد الترتيب الذي يجري لتتبوأ تركيا مكانة مهمة ومتميزة تلتقي مع اسرائيل، كما تلتقي مع الاطراف العربية المعنية بالتسوية سواء بالنسبة الى سورية او العراق او اقطار الخليج العربي.

هذا بالاضافة الى ان الموارد المائية ستكون مستقبلاً منفذاً لممارسة الوصاية السياسية، فالتعارض والخلاف حول حقوق الانتفاع بمياه الاحواض المشتركة بين الدول المشتركة في احواض الانهار، اضحى عاملاً يهدد علاقات حسن الجوار بين تلك الدول، ولا سيما في غياب الاتفاقات الدولية التي تنظم حقوق الانتفاع.



المصدر : الحيــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥/ ٢/ ١٩٩٨

وأشار د. عوني، الى ضرورة ايجاد قاعدة تفاهم عربي حول الاهداف العربية العليا والمصالح الحيوية، لتنسيق المواقف والوصول الى موقف موحد يعتمد سياسة مائية عربية تستند الى مبدأ الالتزام بالمعاهدات والقوانين الدولية، التي تنظم للاستفادة من الانهر المشتركة. كما ان التعاون بين الاقطار العربية من شأنه ان يحل المشكلات القائمة بين العرب والاتراك، ويفضي الى عدم انفراد تركيا بانشاء المشاريع المائية وتوظيف الدور الاسرائيلي فيها من دون استشارة الدول العربية المعنية. كما ان التعاون بين الدول العربية في هذا الشأن سيؤدي بالضرورة الى الاهتمام بمشاريع الري والمشاريع الزراعية داخل الاقطار العربية، والى ترشيد استهلاك المياه من خلال مواجهة الافراط المتزايد في استخدامها، أو بتوفير تقنيات جديدة من شأنها توفير المياه بوسائل تقليدية ومبتكرة، لا سيما في الاقطار العربية الخليجية التي تمتلك فعلياً نحو نصف الطاقة العالمية لتحلية المياه.



المصدر : الحيــــاة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٢ / ١٩٩٨

نصيب الفرد من الماء بين ادنى المعدلات في العالم

الاردن ينتج ثلث حاجته الغذائية

□ عمان - صلاح حزين

■ قدر الدكتور منذر حدادين، وزير المياه والري الاردني، نصيب الفرد الاردني من المياه سنوياً بما معدله ١٧٠ متراً مكعباً، ووصفه بانه من ادنى المعدلات في العالم. وقال ان الاردن لا ينتج سوى ثلث حاجته الغذائية.

وقال حدادين في محاضرة له بعنوان «استراتيجية المياه للمملكة» ان نصيب الفرد من الاراضي الزراعية البعل يقل عن دونم واحد، مشيراً الى انه يتناقص مع مرور الزمن. وعزا وزير المياه والري الى هذه الحقائق تفاقم مشاكل المياه في الاردن وهي مشاكل تراوح بين تقنين توزيع مياه الشرب في شتى مناطق المملكة بما في ذلك العاصمة عمان، وحتى توزيع مياه الري على المزارعين في وادي الاردن.

واضاف ان طاقات المملكة لانتاج الغذاء من الزراعة المروية والبعلية لا تتجاوز ما نسبته ٣٠ في المئة من حاجات السكان للغذاء، اما الباقي فيستورده الاردن من الخارج مع ما يتطلبه ذلك من عملات اجنبية.

اختلال الموارد

وعزا الوزير مشكلة المياه في الاردن الى الاختلال في معادلة الموارد المالية والسكان وليس الى شح المياه. وقال ان الموارد المائية للمملكة ظلت تتارجح في معدلاتها حول قيمة ثابتة منذ ميلاد السيد المسيح، غير ان الاختلال الديموغرافي الذي حدث عام ١٩٤٨ مع انشاء اسرائيل وما تمخض عن ذلك من هجرات الفلسطينيين الى الدول المجاورة هو الذي اخل بهذه المعادلة، حيث كان من نصيب الاردن استقبال نسبة مرتفعة من اللاجئين ثم النازحين، مما ادى الى انخفاض نصيب الفرد من المياه من ٣٠٠٠ متر مكعب سنوياً عام ١٩٤٦ الى ١٧٠ متراً مكعباً عام ١٩٩٧.



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٩/ ٢/ ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النهضة الوطنية

معضلة البعد الخارجي





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٩/٢/١٩٩٨

بدأت صفحة قضايا استراتيجية في الاسبوع الماضي حوارا حول الابعاد الخارجية لمشروع النهضة الوطنية المصرية، وعلى صفحة اليوم يجرى استكمال هذا الحوار، فيذهب المقال الأول إلى أن الخبرة المصرية السابقة تبين وجود مخاطر وعقبات تمنع مصر من تبني أحد الاختيارين المتطرفين المتمثلين في التكيف مع القيود الدولية والاقليمية أو الصدام معها، ويقترح على الجماعة الوطنية الاجتهاد في تعيين النقطة بين هذين الاختيارين المتطرفين التي يجب على سياسة مصر الخارجية عندما أن توفق بين القيود والمصالح المتعارضة، أما المقال الثاني فيناقش النيل كأحد الابعاد الجوهرية لأمن مصر القومي ورفاهيتها الاقتصادية، فيدعو الى تنشيط الدبلوماسية المصرية على هذا المحور، والعمل على تحييد اثر الصراعات السياسية على مياه النيل باعتبارها مصلحة مشتركة لكل دول الحوض.

في أي مشروع للنهوض الوطني يحتل البعد الخارجي ركنا أساسيا، صحيح أنه يختلف بحسب طبيعة ووضع الدولة الراغبة في النهوض، إلا أنه بصفة عامة يشغل حيزا كبيرا من اهتمامات النخبة الفكرية التي تأخذ على عاتقها وضع الخطوط الرئيسية لنهوض وطنها وعادة ماينصرف الاهتمام بصياغة المكون الخارجي لمشروعات النهوض الوطني لوضع أجندة سياسة خارجية للوطن تستهدف تعظيم المكاسب وتوظيف السياسة الخارجية لجني مكاسب تعود بالنفع على خطة النهوض، أو تهبط بالمخاطر الموجودة في المحيط الاقليمي والبيئة الدولية إلى الحد الأدنى على النحو الذي يجنب مشروع النهوض الوطني مخاطر الصدام الخارجي. الاقليمي أو الدولي. فالمؤكد أن عالم مابعد الحرب الباردة يحمل معه انتهاء إمكان النهوض الوطني المنعزل عن العالم الخارجي، لاسيما في ظل تزايد روابط عالم اليوم وشبه إنفراد منظومة الدول الرأسمالية بالهيمنة على نظام مابعد الحرب الباردة.

عماد جاد

وتكشف سوابق النهوض التي اقدمت عليها بلدان عديدة تعدد مناهج التعامل مع البعد الخارجي لخدمة مشروعات النهوض الوطني، وتتراوح هذه المناهج ما بين التسليم الكامل للقوى الاقليمية و الدولية الكبرى على نحو قد يصل إلى تولي هذه القوى صياغة مشروع النهوض بشقيه الداخلي والخارجي، وبين تولي صياغة مشروع النهوض. لاسيما في شقه الخارجي - على نحو يتصادم مع القوى الخارجية الأمر الذي يجعل من الصدام المادي مع هذه القوى إحتمالا قائما باستمرار.

والواقع ان حالتي التسليم الكامل للخارج والصدام التام تمثلان طرفي نقيض، الأمر الذي يعني وجود مسافة بين الحدين يمكن الاجتهاد في تحديد نقطة ما بينهما، نقطة يتفق على أنها تحقق الهدف المنشود وهو توظيف البعد الخارجي في خدمة مشروع النهوض الوطني. ولا يعني ذلك أن قضية موقع نقطة الاتفاق بين الحدين قضية تخضع لقواعد عامة، وانما هي قضية تختلف من حالة إلى اخرى، كما انها تخضع لرؤى قد تتسم بالثبات من جانب القوى الاقليمية والدولية المعنية.

وعند التصدي لتحديد نقطة التوازن بالنسبة لوطننا مصر، لا يمكن ان يجري ذلك بمعزل عن الخصوصية الحضارية بالمعنى الشامل وعن واقع التفاعلات الاقليمية وسوابق العلاقة مع القوى الدولية الكبرى لاسيما الولايات المتحدة والغرب الأوروبي الذي تتشكل منه المنظومة المهيمنة على نظام ما بعد الحرب الباردة.

فمصر دولة تحتل مكانها في تاريخ البشرية وتمثل قلب العالم العربي واكبر دوله، وسبق لها ان كانت محور الحركة في طموحات العمل العربي المشترك والاشتراك في قيادة ثلاثية مع الهند ويوجوسلافيا على طريق البحث عن خط «الحياد الايجابي» وعدم الانحياز بين المعسكرين المتصارعين إبان الحرب الباردة.

ويعني ذلك ان السياسة المصرية تحمل من الخصائص الموضوعية وسجل التفاعلات الاقليمية والدولية ما يجعلها تزيد من مساحة «الذاتي» في مكونات سياساتها الخارجية، كما أن طبيعة التفاعلات الاقليمية الراهنة تفرض على مصر لعب دور فاعل في مواجهة قضايا لا تملك بصددها خيارات للتراجع او لعب دور المراقب وذلك لاعتبارات تتعلق بمصالحها الجوهرية وفي مقدمتها امنها القومي. ويكشف تاريخ التفاعلات الاقليمية عن أن «طبيعة السياسة الخارجية المصرية، لم تكن العامل الحاسم في تبني مواقف محددة قادت إلى الصدام مع المحيط الاقليمي - الدولي على نحو أجهض محاولات سابقة للنهوض الوطني، فإذا كانت تجربتا محمد علي وعبدالناصر قد انتهيتا بصدام مع الخارج، فإن نظام ما قبل ١٩٥٢ بكل ما حمله من مرونة وغياب للدور الاقليمي النشيط وإسقاط للطموحات، لم يكن في مقدوره تجنب المواجهة العسكرية عام ١٩٤٨ التي أدت إلى انهياره أيضا تحت وطأة الهزيمة العسكرية بكل ما رافقها من فساد في قضايا «الأسلحة الفاسدة» ويرجع ذلك بالأساس إلى أن نظام ما قبل ١٩٥٢، ورغم انه حدد لنفسه نقطة التقاء اقرب إلى التلاقي مع القوى الدولية واجتهد في نزع ملامح الفعل في الاطار الاقليمي، إلا أنه وجد نفسه في موقف يحتم عليه الدفاع عن الأمن الوطني لمصر، فكان الصدام والسقوط ونخلص من ذلك إلى القول بأن خصوصية مصر وصورتها لدى القوى الاقليمية والدولية تفرض عليها صياغة سياسة خارجية تمزج ما بين الفعل الاقليمي وتجنب الصدام مع القوى الدولية على نحو يحفظ لمصر فاعليتها الاقليمية ويجنبها الدخول في صدامات خارجية تستهدف اجهاض نهضتها.

وبالنسبة لدولة مثل مصر تمثل هذه القضية معضلة حقيقية، لا سيما ان الاجتهاد يدور حول المواءمة بين حدين متناقضين، الاقتراب من اى منهما يمكن أن يطيح بالمعادلة، وفي نفس الوقت لا يمكن في عالم ما بعد الحرب الباردة الاقتراب من الحد الأول - الذاتي - كثيرا لأن تشابكات وتعقيدات النظام الدولي بعد الحرب الباردة وطبيعة العلاقة مع منظومة الدول الرأسمالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة تعني صعوبة - إن لم يكن إستحالة - إنجاز مشروع للنهوض الوطني في ظل صدام مع هذا النظام - كذلك فإن الاقتراب كثيرا من الحد الثاني أي التكيف الكامل مع النظام الدولي الراهن أو بمعني اكثر دقة التكيف مع الرؤى والمواقف الأمريكية يمكن بسهولة أن يقود إلى تقويض المشروع من الداخل لاعتبارات عديدة نذكر منها: -

- الخصوصية الحضارية وطبيعة مرحلة التطور التي يمر بها المجتمع المصري، والتي تضع قيودا على قدرة النظام المصري على التجاوب مع الأجندة الدولية كبوابة للعبور إلى مرحلة نهوض وطني، فالمجتمع المصري له خصوصيته الثقافية التي تضفي سمات معنية على أية مشروعات للنهوض الوطني وعلى نحو تجعل لمثل هذه المشروعات سماتها الفارقة عن الصيغة العامة والتي تطرحها



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٩/٢/١٩٩٨

منظومة الدول الراسمالية لاسيما فى قضية إيقاع التحول إلى اقتصاد سوق وأيضا قضية الديمقراطية الليبرالية فى ثوبها الغربى، إضافة إلى قضايا اجتماعية أخرى يمثل الاقتراب منها صدمة للقيم والتقاليد الحاكمة للمجتمع المصرى. ومن ثم فإن الاقتراب من هذا الحد على النحو الذى يسمح بانطلاق مشروع للنهوض الوطنى سوف يتصادم مع ثوابت المجتمع المصرى وخصوصيته على نحو يمكن ان يطيح بالتجربة، لاسيما وأن الاعتماد على التكيف الكامل مع النظام الدولى - الذى يخضع لهيمنة دول المنظومة الراسمالية - يمثل رؤية متكاملة لا يمكن اعتماد الانتقائية بصددها، فإذا ماأتخذ القرار بذلك، لا يمكن العودة عنه بسهولة، ومواصلة السير فيه سيفجر مشاكل هائلة تطيح بقوى الاعتدال التى حفظت لمصر خصوصيتها.

- طبيعة التفاعلات الاقليمية ودور مصر، إذا كان البعض يستند إلى تجربة دول جنوب شرقى آسيا فى النهوض المشترك من خلال تجربة العمل الاقليمى المشترك، وقدرة هذه التجربة على ايجاد مصالح متنوعة كانت كفيلة بحل الصراعات فى تلك المنطقة، ومن ثم بيان سلامة المدخل الاقتصادى فى تدشين التعاون وحل الصراعات، فهى تجربة لا تصلح للقياس عليها فى الشرق الأوسط، فكافة مشاكل وصراعات جنوب شرقى آسيا كانت من نوع مشاكل الحدود والنزاع على جزر عديمة القيمة او هامشية اى لم تكن هناك صراعات حادة كتلك التى يشهدها الشرق الأوسط وبالتحديد فى إحتلال إسرائيل لاراضى شعب عربى - الشعب الفلسطينى - وأراضى بلدان عربية أخرى - سوريا ولبنان - بقوة السلاح، إضافة إلى الاعتماد على خيار القوة العسكرية فى التفاعل مع الدول العربية والخروج على جميع قرارات الشرعية الدولية فى ظل رعاية أمريكية كاملة. هذا إضافة إلى حيازة سلاح نووى - او قدرات نووية - جرى استثناؤها بقرار امريكى من الخضوع لبنود معاهدة منع الانتشار النووى، وهى قدرات تمثل فى ذاتها تهديدا لأمن مصر القومى.

ايضا فإن تجارب النهوض الوطنى تكشف صعوبة إن لم يكن استحالة النهوض بمعزل عن الاطار الاقليمى، الامر الذى يعنى ان نهوض مصر مرتبط بصيغة ما للفعل العربى المشترك، ومع التسليم بسلبيات خبرة هذا العمل، إلا انه يظل الاطار الأكثر فعالية للنهوض الوطنى ويبقى بعد ذلك الاجتهاد فى صياغة رؤى جديدة لتوظيف الاطار العربى فى النهوض الاقليمى.

لكل ما سبق يمكن القول بأن صياغة البعد الخارجى فى مشروع النهوض الوطنى يمثل معضلة حقيقية وتحديا يفرض على عقول الأمة الاجتهاد فى فك رموزه والاتفاق على الموقع الافضل بين حدى التكيف الكامل والمواجهة المتواصلة، على النحو الذى يجعل من البعد الخارجى عاملا مساعدا فى مشروع النهوض الوطنى او على الأقل القضاء على احتمالات تكرار تجربة الصدام مع الخارج والتى كانت تمثل بداية لسقوط المشروع.

والمؤكد أن التوصل إلى صيغة فعالة للعمل العربى المشترك على الأقل بين الدول العربية الفاعلة، صيغة تبدأ من اسفل لأعلى وتعتمد المدخل الاقتصادى الفعال فى مثل هذه الحالة، سوف يخدم مشروع النهوض الوطنى فى اطار اقليمى، ايضا فإن التوصل إلى تسوية سلمية شاملة وعادلة للصراع العربى الإسرائيلى سوف تزيل احد أهم معوقات النهوض الوطنى لمصر، وهى قضايا يجرى العمل بصددها من خلال فعل اقليمى ولا تمتلك السياسة الخارجية المصرية - فى ضوء المكونات الموضوعية السابقة الاشارة اليها - فعل الكثير ازاءها، فتحقيق اى تقدم بصددها يضاعف من قدرة توظيف البعد الخارجى - اقليميا ودوليا - فى خدمة مشروع النهوض الوطنى.

المسالة التى لاشك فيها اذن هى ان للنيل خصوصيته باعتباره فى نفس الوقت احد مكونات الجغرافيا السياسية لمصر وأمنها القومى، وايضا احد مكونات جغرافية مصر الاقتصادية، ولاسيما مع تزايد الاعتبارات الجيواقتصادية فى حسابات السياسة المصرية.

وبطبيعة الحال فإن مصر ليست استثناء فى هذا السياق، فتزايد الاعتبارات الجيواقتصادية اصبح احدي السمات الغالبة على نظام مابعد الحرب الباردة، ورغم حداثة هذا المفهوم ومحاولة تقديمه على مفهوم الجغرافيا السياسية، فان يمكن القول إن اعتبارات الجغرافيا السياسية لن تختفى تماما من الحسابات المصرية، ولكن المقصود ان المفهوم الجديد يسعى لطرح إطار اكثر شمولا من مجرد الارتكاز على دور الدولة وامنها، فهو يسعى لدراسة حالة الدولة الاقتصادية وتماسكها الاجتماعى وقدرتها على مواجهة المنافسة الاقتصادية كمصدر لتهديد بقاء الدولة وتفككها، وهو مايعنى أن اعمال المفهوم الجديد يزيد من اهمية نهر النيل فى توجيه السياسة الخارجية المصرية، فالنهر هو شريان الحياة وبالتالى فلاتنمية أو تقدم بدونه.

وعلى مستوى الاقليم فالملاحظ أن التفاعلات السياسية البينية فى منطقة الحوض قد اسهمت - إلى حد ما - فى تقليص فرص التفاهم والعمل الجماعى بين دوله، كما أن مخاطر الجفاف الدورى وشبح المجاعات بالاضافة إلى وجود ست من افقردول العالم فى الإقليم، بالاضافة إلى مشكلات الزيادة السكانية وسوء استخدام المياه، جميعها قضايا تمثل انذارا يهدد المنطقة، ولاسيما مع التقديرات والتقارير الدولية التى تشير إلى مخاطر حدة التنافس المتوقعة على المياه فى المستقبل.

اما على المستوى الدولى، فيمكن الحديث عن متغيرات جديدة اخذت سبيلها سواء فى خريطة التحالفات الدولية أو فى نمط التفاعلات البينية فى منطقة الحوض، مثال ذلك التنافس الأمريكي الفرنسى فى منطقة البحيرات، ودخول العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية لوضع خطط التنمية للعديد من دول الحوض وربطها بين قضيتى المياه والتنمية ومايتطلبه ذلك من تزايد الحاجة لاستخدام الموارد الطبيعية، وهو مايفسر إلى حد كبير كثرة الانباء عن الدراسات الدولية الخاصة بالسدود فى دول الحوض وقرب تنفيذها، بالاضافة لمحاولات اعادة النظر فى اتفاقيات المياه التى تتم تحت اشراف الأمم المتحدة.

وبالنظر للمستويات الثلاثة ، نجد أن الدبلوماسية المصرية ومن قبلها السياسة المصرية مطالبة بمواجهة حازمة من التحديات والقيود المتداخلة والمتشابكة، والتى يصعب معها استبعاد احتمالات النزاع على المياه، خاصة فى ظل ميراث تاريخى يغلب عليه الصراع بقدر أكبر من التعاون وتتباين فيه التوجهات السياسية للنظم الحاكمة فى وقت لاتوجد فيه اتفاقيات تعاون جماعية.

وهو مايقودنا لمسالة الحضور المصرى فى المنطقة، فرغم التحسن الكبير الذى شهدته الاعوام القليلة الماضية والذى تجلت بعض مظاهره فى تعيين الشخصية الدبلوماسية التى شغلت منصب منسق مياه النيل لفترة طويلة سفيرا فى اديس ابابا وتمويل مشروع حفر بعض الآبار الارتوازية فى كينيا، فضلا عن اجراء العديد من الحوارات مع البنك الدولى فى اعقاب اعلان عزمه تمويل عدد من المشروعات الاثيوبية على النيل. إلا أن تلك الإجراءات ليست كافية لمواجهة متطلبات المرحلة القادمة التى تتطلب خطوات مصرية تاخذ فى الحسبان التوازن المصلحى لدول الحوض جميعا وتستند إلى فلسفة التعاون الاقليمى كما يعكسها مشروع التكونيل (التعاون الفنى من أجل



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٩/٢/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تمثل المحافظة على حصة مصر الحالية فى مياه النيل (٥٥.٥ مليار متر مكعب) وزيادتها فى المستقبل، تحديا يفرض نفسه على السياسة الخارجية المصرية، وهو مطلب يحتم توافر رؤية مصرية متكاملة تأخذ فى الاعتبار بصفة خاصة مصادر الخلاف وبذور التوتر التى تخيم على منطقة حوض النيل، فلاشك أن مجموعة التحديات التى تطرحها الصراعات الاقليمية وحالات عدم الاستقرار التى تشهدها دول المنبع تلقى بظلالها ولو بشكل غير مباشر على المشروعات الوطنية (مشروع توشكى ومشروع ترعة السلام) كما أنها تفرض مزيدا من الضغوط على الدبلوماسية المصرية التى تواجه بالعديد من التحديات، فعلى المستوى المحلى تبرز علاقة المياه بالتنمية وماتتضمنه من امكانات تعظيم أو تقليل لعناصر القدرات الذاتية المصرية، وهو مايطرح بدوره مسألة تعديل نمط التنمية بالاهتمام بالزراعة واستصلاح الاراضى وتعمير الصحارى والتنمية المتكاملة فى الريف والاعتماد على انماط انتاجية أكثر ملاءمة لتغيير النظرة الى الزيادة السكانية كمشكلة تعترض التنمية، وهى جميعا أهداف تشكل فيها المياه عاملا مرجحا، وبالتالى تبرز أهمية اعادة رسم ملامح السياسة المائية المصرية

مع الأخذ فى الاعتبار أهمية تجنب التكلفة السياسية لبعض مظاهر عدم الرشادة فى استخدام حصتنا من المياه، وماينتج عن ذلك من مردود سلبى لدى بعض دول حوض النيل.

أيمن السيد عبد الوهاب

دعم التنمية وحماية البيئة لحوض نهر النيل) بمشروعاته الـ ٢٤، واتفاق الربط الكهربائى بين مصر وزائير، والتى تتطلب تجنب الصيغ السياسية احادية المصالح، كما عكستها تجربة الأندوجو فى كثير من جوانبها وما أعقبها من جمود أفرزه غياب أى اتفاقيات شاملة بشأن التعاون الاقليمى.

فى هذا الاطار، يجب العمل على زيادة محاور التعاون الجماعى مثال ذلك: ان يتم بحث إمكان إيجاد منطقة تجارة حرة، وانشاء خط ملاحى نهرى، وأن يتم التركيز على مشروعات البنية الاساسية الخاصة بالنهر والزراعة، وبحث سبل تقليل المفقود من مياه النهر فى المستنقعات وهو كثير، والتركيز على ميزة توليد الكهرباء لكونها الشكل الأمثل لاستفادة معظم دول النهر من مياهه. بالاضافة إلى تطوير دور قنوات التأثير التقليدية المتمثلة فى الكنيسة المصرية والازهر خصوصا وانهما يمتلكان رصيدا يمكن البناء عليه والدفع باتجاه عدم تسييس قضية المياه، فالملاحظ ان النواحى السياسية تستأثر بالنصيب الاكبر فى هذه القضية ، وأن صور التلويح بهذه القضية واتخاذها ورقة ضغط على مصر ليس بالأمر الجديد، ففكرة استخدام المياه كأداة ضغط سياسية فى الصراع ضد مصر، مستمرة منذ فترة طويلة وحتى اليوم ومن المعتقد أنها ستستمر لفترة قادمة بغض النظر عن مدى صدق هذه التهديدات سواء من قبل بعض دول حوض النيل أو من أطراف خارجية بشكل غير مباشر، وذلك بالرغم من غياب المقومات الحقيقية لهذا الصراع على المياه، فقناة جونجلى وحدها كان من الممكن ان توفر حوالى ٣٨ مليار متر مكعب على مدار السنوات العشر للحرب الأهلية فى جنوب السودان، كان من المقرر ان يقتسمها البلدان.

كما ان تجربة صندوق المعونة الفنية المصرية لدول افريقيا، اظهرت بدورها عدم القدرة على الاستفادة من وفرة خبراتها الفنية فى التعامل مع افريقيا بسبب ضعف الامكانات الموظفة فيها، وبالتالى تتزايد الحاجة لاعادة تطوير هذه الأداة إلى الحد الذى يجعلها تعطى أقصى مردود ممكن على العلاقات المصرية الافريقية، كما

يجب اعطاء الاولوية الدائمة لدول حوض النيل، وحل مشكلة التمويل ربما عبر طرف ثالث.

بهذا المعنى ومع اعمال الفرضية الرابطة بين صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية وتوافر قدر معين من الموارد، نصبح امام واقع جديد يتطلب العمل على سد الفجوة بين الموارد المتاحة والاحتياجات المتزايدة، بالاستناد للقدرات الذاتية، وذلك بالمزج بين متطلبات الامن القومى والاعتبارات الاقتصادية. ويعنى ذلك ان التحدى الرئيسى الذى يعترض التحرك المصرى تجاه دول الحوض يتجسد فى ضعف الامكانات الاقتصادية من ناحية والحاجة لزيادة حصة المياه فى المدى القصير من ناحية أخرى الأمر الذى يضع الدبلوماسية المصرية أمام اشكالية يجب حلها وهى التعامل مع ماتقتضيه المصالح الاقتصادية من توثيق للتعاون بين دول الحوض وماتفرضه الظروف السياسية من قيود معوقة لهذا التعاون، والبحث عن اطر اكثر اتساعا للتعاون تجمع دول النهر العشر شريطة الايكون المدخل المائى هو المدخل الوحيد لهذا التعاون

وإجمالا فإنه يمكن القول إنه على الدبلوماسية المصرية فى المرحلة القادمة ان تواجه معضلة ثلاثية الابعاد، فالمصالح التنموية مواجهة بالقيود السياسية، والتوازن المصلحى يختل امام ضعف الامكانات والتكاتف بين مؤسسات الدولة يغيب أمام تباين أشكال الحركة وضعف التنسيق.



المصدر: الشعب

التاريخ: ١/٢/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

برئاسة وزيرى الرى المصرى والسودانى:

استئناف اجتماعات هيئة مياه النيل بعد تعطيلها ٤ سنوات

كتب ربيع شاهين:

تشهد الخرطوم اجتماعات مصرية -سودانية «الأسبوع القادم» للجنة المشتركة المعنية ببحث موضوع مياه النيل برئاسة وزيرى الرى بالبلدين، المصرى المهندس محمود أبوزيد ونظيره السودانى نافع أحمد نافع.

تبدأ الاجتماعات يوم ١٦ من شهر فبراير الجارى وتستغرق ثلاثة أيام، وتأتى ضمن سلسلة الخطوات والإجراءات الرامية إلى تحسين العلاقات وتذليل جميع ما اعتراها من عقبات ومشاكل على مدار السنوات الماضية.

ويعد اجتماع الهيئة الفنية العليا لمياه النيل المصرية السودانية المشتركة خطوة مهمة خاصة بعد استئناف الملاحة النهرية بين أسوان ووادى حلفا، وكذا خطوات مهمة شهدتها العلاقات بصورة متقدمة على مدار الشهرين الماضيين، شملت ترشيح السفيرين العاملين لكل من البلدين بالقاهرة «أحمد عبدالحليم» والخرطوم «عماد حامد»، وكذا فتح جميع الملفات الأمنية وتحقيق تقدم بها، وكذا عقد اجتماعات اللجنة العليا للتكامل «اللجنة التجارية برئاسة وزيرى التجارة التى ناقشت عددا من القضايا المهمة وبحثت تجديد البروتوكول وتنشيط حجم التبادل التجارى بين البلدين فى جميع المجالات».

من جانب آخر كشفت مصادر دبلوماسية مطلعة أن مهمة وزير الرى المصرى بالخرطوم واجتماع الهيئة الفنية لمياه النيل تكتسب أهمية كبيرة، حيث أكدت أنها سوف تبحث فى التنسيق المشترك بين البلدين بشأن موضوع مياه النيل، خاصة الإعداد لاجتماع أروشا لوزراء الرى بدول الحوض «العشرة» المقرر عقده فى مارس القادم فى تنزانيا، وتنسيق المواقف بين القاهرة والخرطوم بشأن القضايا المدرجة على أجندة هذا الاجتماع.

كما يبحث اجتماع الخرطوم ثم أروشا من بعده الاستغلال الأمثل لمياه النيل وموارده بما يحقق المصالح المشتركة ويخدم خطط التنمية، وكذا بحث أى مشكلات أو عقبات تعترض طريق التعاون بين دول الحوض.

وكانت الهيئة الفنية لمياه النيل «المصرية- السودانية» قد تشكلت عام ١٩٥٩ بموجب اتفاقية مياه النيل الموقعة فى هذا العام، وكانت اجتماعات هذه الهيئة تعقد بصورة شبه سنوية، إلا أنها تعطلت وتجمدت على مدار السنوات الأربعة الماضية بفعل التداعيات السلبية التى طرأت على العلاقات المصرية- السودانية.. ثم تقرر عقد اجتماع الهيئة بعد الإنفراجة التى طرأت عليها مؤخرا.

ويرافق وزير الرى المصرى فى اجتماعه بالخرطوم وفد رفيع المستوى يضم مستشارى الهيئة، المهندس محمد ناصر عزت والمهندس محمد محمدين، وكذا خبراء الموارد المائية ومياه النيل بوزارة الرى والأشغال وبينهم المهندس اسحق فهمى رئيس قطاع مياه النيل بالوزارة والمهندس عونى أحمد عونى وكيل الوزارة.

وقد أعربت المصادر عن ارتياح مصرى تجاه عودة النشاط والحياة إلى هذه الهيئة، واعتبرت أن فى هذه الخطوة مصلحة للبلدين وشعبيهما ضمن الإجراءات الإيجابية التى شهدتها العلاقات مؤخرا.



المصدر : الأحـــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/ ٢ /١٩٩٨

بعد انقطاع استمر خمس سنوات

استئناف المباحثات المصرية السودانية لمياه النيل

كتب عيسي عبد الباقي:

تستانف الاثنين القادم بالخرطوم اجتماعات الهيئة المصرية السودانية المشتركة لمياه النيل بعد انقطاع استمر خمس سنوات واكد الدكتور محمود ابو زيد وزير الاشغال العامة والموراد المائية ان الاجتماع يناقش سبل التعاون المشترك بين البلدين في تنفيذ الخطة المتكاملة لتنمية الموارد المائية بحوض النيل في اطار تجمع(التيكونيل) والتي تم اقرارها اخيراً بالقاهرة خلال المباحثات مع المؤسسات الدولية المانحة كما تهدف الاجتماعات الي التوصل لصيغة موحدة لورقة العمل المقرر عرضها في مؤتمر وزراء المياه لدول حوض النيل بتنزانيا بداية مارس المقبل واشار الوزير الي ان الاجتماع سيناقش امكانية اعادة استكمال مشروع قناة جونجلي بجنوب السودان واستغلال الفواقد المائية في منطقة المستنقعات وبحر الغزال لزيادة موارد النهر للبلدين.

وقال الوزير ان الاجتماع ياتي بعد اعادة تشكيل الجانب المصري في هيئة مياه النيل المشتركة واللجنة القانونية لها برئاسة المهندس احمد فهمي رئيس قطاع مياه النيل وعضوية المهندسين محمد ناصر عزت مستشار الهيئة وعوف احمد عوف وكيل وزارة الري المصرية بالسودان ومحمد محمدين مستشار الهيئة.



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/٢/١٩٩٨

مشكلات المياه بأفريقيا .. نعمة أم نقمة؟

بالرغم من ان افريقيا بها سبعة عشر نهرا من اجمالى اثنين وخمسين من الانهار الكبرى على مستوى العالم الا ان الحديث عن احتمالات وقوع ازمات سياسية حول المياه فى هذه القارة فى المستقبل، دائما ما يطفو على السطح فى العديد من المناسبات التى تتعلق بالتنمية الاجتماعية للشعوب الافريقية.

والمعتاد ان يربط المراقبون بين بوادر ازمات المياه فى افريقيا وبين تزايد السكان فى الدول الافريقية وظهور الحاجة الملحة لمزيد من برامج التنمية التى تعتمد فى الاساس على مصادر المياه المتاحة وهذا صحيح الى حد كبير ولكن الاصح هو ان التباين الكبير فى توزيع المياه على اجزاء القارة وانتشار المناطق الصحراوية بها هو السبب فى ذلك ويكفى الاشارة الى ان الصحراء الافريقية هى الصحراء الكبرى بالنسبة للمناطق الصحراوية على مستوى العالم كله.

وتشير الاحصاءات المختلفة الى ان ٥٠٪ من مياه السطح فى افريقيا تتركز فى حوض نهر واحد هو نهر الكونغو بينما تصل هذه النسبة الى ٧٥٪ اذا اضفنا اليه احواض سبعة انهار اخرى هى النيجر واوجوجو وزامبيزى والنيل وسانجا وشارى لون وفولتا.



خريطة لحوض نهر النيل

تنسيق مقدم

ومع ان نقص المياه فى افريقيا يحتاج الى مزيد من التنسيق بين دولها عامة ودول احواض انهارها خاصة الا ان هذا التنسيق دون المستوى حتى الان، بل ينعدم بين كثير من الدول بسبب النزاعات متعددة الاسباب التى يخوض بعضها ضد البعض الاخر.

فنهر الكونغو على سبيل المثال وهو اكبر نهر افريقى من حيث حجم عائده المائى السنوى الذى يبلغ ١٢٥٠ مليار متر مكعب من المياه فان هناك تسع دول تتقاسم مياهه فيما بينها تحاول كل منها الاستحواذ على اكبر قدر من هذه المياه لاقامة مشروعات التنمية فى اطار سباقها المحموم من اجل البقاء على الخريطة الدولية.

والمشكلة بالنسبة لنهر النيل تبدو اكثر تعقيدا حيث تتزايد اعداد الافواه التى تعيش عليه تزايدا مضطردا فى الدول العشر التى تشترك فى حوضه وهى

محمد هزاع

مصر والسودان واريتريا واثيوبيا ورواندا واوغندا وكينيا وتنزانيا وبوروندى وزائير بينما لايزيد عائده السنوى من المياه على ٨٤ مليار متر مكعب وهو مايعكس الحاجة الماسة الى مزيد من التعاون بين هذه الدول من اجل مستقبل شعوبها.

وتوجد نفس المشكلة بالنسبة لانهار اخرى وان كانت درجة التعقيد والتنافس اقل من الحالتين السابقتين نظرا لقلة عدد الدول المشتركة فى احواضها فنهر مثل نهر «زامبيزى» يشترك فى حوضه ست دول فقط ومثله نهر «فولتا» ثم يخفت صوت الظاهرة التنافسية الى اقل درجة عند الانهار الاخرى مثل نهرى «اواش» وسابى» اذ لايشترك فى حوضيهما سوى دولتين لكل منهما فقط.

عوامل اخرى

ويزيد من المخاوف حول احتمالات تفجر النزاعات على المياه مستقبلا سلسلة من العوامل السياسية والاجتماعية ولكن العوامل الاقتصادية تبقى اهم هذه العوامل حيث دخلت كثير من الدول الافريقية فى سباق لاقامة مشروعات عملاقة للتنمية تعتمد على المياه فى الوقت الذى تفتقر فيه الموارد المائية فى القارة يضاف الى ذلك ان الابحاث الدولية تشير الى ان معدل التبخر فى افريقيا هو الاعلى على مستوى العالم.

واذا كانت هناك ندرة مائية نسبيا على مستوى القارة واذا كانت الموارد المائية غير موزعة توزيعا متكافئا على انحائها المترامية الاطراف واذا كانت

موجات الجفاف والتصحر والسباق المحموم لإقامة المشروعات التنموية بين دولها المختلفة وسط عدد كبير من النزاعات والصراعات الطائفية والعرقية فلا اقل من ان تفيق هذه القارة من سكرتها وتجلس دولها او على الاقل دول الاحواض المختلفة لانهارها المتعددة وتتفق على سياسات متوازنة لاستخدام هذه الطاقات الاستخدام الامثل حيث انه من الممكن ان تكون هذه الموارد عوامل تنسيق وتعاون بدلا من ان تكون عوامل شقاق وصراع.

مساعدات خارجية

ويزيد من حدة الحاجة الى مثل هذه المراجعة انه قد بات يقينا ان دول القارة لم يعد باستطاعتها الاعتماد الى مالا نهاية على المساعدات الخارجية وخاصة فيما يتعلق ببرامج التنمية المختلفة.

ولتكن نقطة البداية هي «التنسيق» ثم التعاون والاستفادة من احدث التكنولوجيات المتعلقة بتنمية الموارد المائية من اجل انجاز برامج التنمية الطموحة اقتصاديا مما ينعكس تلقائيا على النواحي الاجتماعية ومستوى الحياة بالنسبة لافراد شعوبها!!



الذهب الأزرق

تلقى الاهرام من السيد الدكتور محمود ابو زيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية التعقيب التالى على إجتهادات لطفى الخولى حول الذهب الأزرق.

تحية طيبة..

بالإحالة الى ما ورد فى عمود «إجتهادات» الذى تحررونه سيادتكم وذلك بجريدة الأهرام بتاريخ ١٩٩٨/١/١٩ فى شأن ملف «الذهب الأزرق» وعلى الأخص ما ورد به بخصوص مياه النيل.

فبداية أشكر لسيادتكم اهتمامكم الشديد بقضية من أهم قضايانا القومية والأمن القومى المصرى الا وهى مياه النيل وإدارتها وتخطيطها وتنميتها بطريقة متواصلة.

وإذا كان الاعتقاد السائد بان مياه النيل مضمونة للأبد وكما ذكرتم فى عمودكم فإنه توجد مخاطر منها تعرض مجرى النهر للانتهاك والتلوث.

وبالنسبة لما اثير من إحتمالات تناقص مخزون المياه امام السد العالى ببحيرة ناصر وتعاظم إحتياجات دول أعالى النيل من المياه لمشروعات التنمية والتحرك الاسرائيلى فى بعض هذه البلدان والاستفزازات التى تتفجر بين حين واخر وغيرها من البنود الأخرى فاتشرف بعرض الآتى:

أولا: الطلب على المياه السطحية فى زيادة مستمرة سواء بمصر أو بدول حوض النيل إلا أن الحوض توفر به مصادر أخرى تمثل فى الأمطار والمياه الجوفية وامكانيات إدارتها وتخطيطها وتنميتها بدون حدود والدليل على ذلك ان كل مليار متر مكعب من المياه التى تحصل عليها مصر يقابلها ٣٠ مليار م٣ من مياه الأمطار بحوض النيل وذلك بخلاف ما يسقط على احواض مائية وانهار واخرى داخل الحدود السياسية لتلك الدول النيلية.

وبالتالى فإن الفرص والامكانيات متاحة وتتطلب التعاون بين دول الحوض فى تقليل الفواقد المائية الكبيرة والمتوقع أن يتعدى العائد منها الفائدة المائية إلى طاقة كهرومائية هائلة وصيد أسماك ونقل نهرى وتنمية زراعية وغيرها.

ثانيا: إن مصر من مصلحتها التنمية المتواصلة بدول حوض النيل والتى تعانى من فقر شديد وسوء الحالة الصحية والبيئية والعادات القبلية إذ أن خمسة من دول حوض النيل تعد من أفقر عشرة دول بالعالم ومما لا شك فيه أن الخبرات الفنية والعلمية المصرية الثرية قادرة على إحداث تغييرات إيجابية كبيرة فى هذه الأوضاع بما يعود بالنفع على تلك الدول وما يعود على مصر من فائدة مائية إضافية.

ثالثا: إن سياستنا المائية لا تسمح بالتلاعب بمقدراتنا ولا تسمح بالدخول فى صراعات تحت مسمى حروب المياه. وما يثار من إنشاء سدود عديدة بدول أعالى النيل يجب أن يوضع فى حجمه الطبيعى سواء من صحة هذه البيانات أو من طبيعة هذه السدود والغرض منها وحجمها وهل هى بحوض النيل او باحواض انهار أخرى متعددة بتلك الدول.

وبالتالى فإن ما يثار أحيانا من قضايا مائية على صفحات الاعلام العالمى كثيرا ما يفتقر إلى الصواب والدقة.

رابعا : إن استراتيجيتنا فى التعامل مع دول حوض النيل تهدف الى تدعيم العلاقة معها بغض النظر عن التقلبات الطارئة فى تلك العلاقات.

وفى النهاية فإنى اتفق معكم تماما فيما ذكرتموه من حتمية تنمية الوعى السياسى والإجتماعى والإقتصادى للمياه فقد أصبح ضرورة قومية تتطلب منا جميعا كمجتمع ان نواجهها بكل أبعادها. وفقنا الله جميعا لخدمة مصرنا

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام... مع خالص تحياتى

وزير الأشغال العامة والموارد المائية

د. محمود أبو زيد

وزير الاشغال العامة والموارد المائية



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ / ٢ / ١٩٩٨

أبوزيد في اجتماعات الهيئة الفنية لمياه النيل بالخرطوم:

زيادة حصص مياه النيل حق لجميع دول الحوض

التعاون المصري السوداني له أهمية خاصة كدولتي مصب

كتب ـ أحمد نصر الدين:

أكد الدكتور محمود أبوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية اهمية توحيد وجهات النظر المصرية السودانية في عدة امور أهمها الدفاع عن حقوق مصر والسودان التاريخية في مياه النيل وعلى شرعية اتفاقيات مياه النيل العديدة والتي ابرمت في نهاية القرن الماضي ويزيد عددها على عشر اتفاقيات.

وأكد تمسك مصر بوجهة نظرها في الاتفاقية الاطارية الخاصة بالاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية والتي ناقشتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تتمثل في عدم المساس بالاتفاقيات السابقة والمحافظة على الحقوق المكتسبة وعدم احداث ضرر لدول المصب.

جاء ذلك امس في افتتاح اعمال الدورة الثامنة والثلاثين من اجتماعات الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل بالخرطوم في أول اجتماع رسمي لها بعد توقف دام خمس سنوات.

وقد طالب فيها الوزير بتوحيد وجهتي النظر المصرية السودانية ازاء مبادرة النيل الدولي الأخيرة للبدء في تنفيذ بعض المشروعات في الخطة المتكاملة لتنمية الموارد المائية لدول حوض النيل والتي سبق ان وافقت عليها دول الحوض عام ١٩٩٤.

واقترح الوزير البدء بالمشروعات التي تخدم جميع الدول في الحصول على حصص اضافية بجانب مشروعات الحد من انجراف الاراضي بهضبة الحبشة ومقاومة ورد النيل.

وطالب الدكتور ابوزيد بأن تتمسك مصر والسودان بتجمع «التيكونيل» بصفته أول تجمع لدول حوض النيل تشترك فيه جميع دول الحوض.

وقال الوزير أمام الاجتماع أمس انه من المحتم على الجانبين المصري والسوداني وضع اولويات تنمية الاحواض المشتركة والفرعية بخلاف حوض النيل والتي يمكن لكل منها ان تشارك في مشروعات مع دولها لمصلحة هذه الدول وبحيث لايمس حقوق الدولتين.

واقترح الدكتور ابوزيد في مجال التعاون بين الدولتين فيما يختص بالامور الفنية، التعاون في مشروع التنبؤ بالفيضانات. والذي تموله منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) وذلك عن طريق تبادل المعلومات والخبرات وأكد اهمية تحديث محطات قياس التصريفات والمناسيب على طول المجرى لتكون اساسا لتقييم المشروعات ووضع الخطط والاستراتيجيات.

كما طالب الوزير بأن تتبنى مصر والسودان في اجتماع وزراء المياه لدول الحوض في أول مارس القادم بتنزانيا انشاء صندوق لتمويل مشروعات تنمية الموارد المائية بحوض النيل تسهم فيه الحكومات المانحة والمنظمات الدولية على غرار صندوق البيئة والغذاء العالمي.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٣/١٩

وزير الأشغال يؤكد التزام مصر باتفاقية مياه النيل

أكد د. محمود أبو زيد وزير الأشغال والموارد المائية أن جميع المشروعات التنموية فى مصر تتم فى إطار حصة مصر فى مياه نهر النيل طبقا لما تنص عليه اتفاقية عام 1959.

ونفى الوزير بشدة المزاعم التى ترددها بعض الدول عن أن مصر تعتزم إمداد إسرائيل ببعض من مياه النيل، وقال إن لكل دول حوض النيل الحق فى الاستفادة بحصتها فى مياه النهر بما لا يهدد مصالح الآخرين أو يشكل ضغوطا على حصصهم المائية.

وقال الدكتور أبو زيد فى حديث صحفى أدلى به فى أديس أبابا إن الخلافات بين بعض دول حوض النيل تقف وراءها جهات خارجية مؤكدا أن لكل دولة الحق فى إقامة مشروعات وعلاقات مع ما تشاء من الدول الأخرى شريطة ألا تضر هذه العلاقات بمصالح الدول النيلية الأخرى.

ونفى وزير الأشغال ما يتردد عن أن مصر تعرقل المساعدات العربية لإقامة مشروعات تنموية بدول حوض النيل مشيرا إلى أن هناك مشاريع تعاون فى كل من كينيا وأوغندا وهذا يؤكد النوايا الطيبة من جانب مصر تجاه دول الحوض الأخرى وأن الزعم بأن مصر تمنع ذلك لا أساس له من الصحة.

وحول محاولة بعض الدول لاسيما أثيوبيا تعديل اتفاقية 1959 والسعى لتوقيع اتفاقية أخرى بديلة أكد الدكتور محمود أبو زيد أن لكل اتفاق ظروفه وأن هذه الاتفاقية كغيرها تحظى بالاحترام من قبل المجتمع الدولى.

وقال إنه بدلا من تضييع الوقت فى أحاديث بشأنها يجب الاتجاه إلى الاتفاق على مشروعات مشتركة أخرى لتحقيق الاستفادة المشتركة بين دول الحوض.



سدود أثيوبية جديدة على منابع نهر النيل

اديس ابابا - أ.ش.أ:

تدرس اثيوبيا اقامة مجموعة جديدة من السدود على منابع نهر النيل. وصف الرئيس الاثيوبى نيجاسو جيدادا، المشروعات الجديدة بانها السبيل للاستفادة الفعالة من الموارد المائية للدولة. ادلى «جيدادا» بهذه التصريحات خلال مباحثاته مع الدكتور جاك ضيوف مدير منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة «فاو» والذى يزور اثيوبيا حاليا.



المصدر : الأهرام العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٨/٢/٢١

عمرو موسى فى أثيوبيا لبحث مشكلة المياه والسودان والصومال

كتب ـ أشرف العشرى

تشارك مصر بوفد وزارى على مستوى عال برأسه وزير الخارجية عمرو موسى فى اجتماعات المجلس الوزارى الإفريقى الذى يعقد اجتماعاته السنوية نهاية هذا الأسبوع (يوم ١٥ فبراير) ولمدة ثلاثة أيام متواصلة فى العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، حيث يجرى بحث عدد من القضايا التى تهم القارة الإفريقية، وفى مقدمتها نتائج جهود المصالحة الصومالية الأخيرة والخلافات الإفريقية فى هذه القضية والوضع فى البحيرات العظمى وأزمة لوكربى ومستقبل آلية حل النزاعات الإفريقية بالطرق السلمية، وعلى هامش اجتماعات وزراء خارجية الدول الإفريقية سيعقد لقاء حاسم بين كل من عمرو موسى ونظيره الأثيوبى، سيخصص لإيجاد حلول للعديد من الخلافات التى تواجه العلاقات المصرية ـ الأثيوبية فى الفترة الأخيرة، وفى مقدمتها الخلاف حول قضية المصالحة الصومالية، حيث سيسعى موسى لتوضيح موقف مصر للجانب الأثيوبى من استضافة أكثر من ١٦ فصيلا صوماليا ونجاحها فى مساعدتهم فى التوصل إلى اتفاق إعلان القاهرة للمصالحة، وعدم وجود أى ارتباط أو علاقة بين اتفاق إعلان القاهرة واتفاق «سودرى» والذى كانت أديس أبابا قدمته للفصائل الصومالية أوائل العام الماضى ولم يحظ بأى نجاحات أو قبول، وتؤكد مصادر دبلوماسية مطلعة أن عمرو موسى سيطلب من وزير خارجية أثيوبيا ضرورة تخلى حكومة أديس أبابا عن معارضتها لاتفاق إعلان القاهرة للمصالحة الصومالية ووقف أى جهود أثيوبية لنسف هذا الاتفاق، بل أهمية وضرورة القبول به والتعاون مع جميع الفصائل الصومالية وضرورة حضور مؤتمر «بيداوا» للمصالحة الشاملة والذى تأجل حتى ٣١ مارس القادم، والقبول الكامل بالدور المصرى فى إحياء وعودة الحياة الطبيعية إلى الصومال بالتعاون مع الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، كما سيبحث موسى ووزير خارجية أثيوبيا المشكلة السودانية وأسباب التقارب فى العلاقات المصرية السودانية، وفى هذا الشأن سيطلب موسى من نظيره الأثيوبى ضرورة توقف التوتر الأثيوبى - السودانى وإقناع أديس أبابا بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للسودان لمنع أى محاولات لفصل جنوب السودان عن الأراضى السودانية ورفض مصر لأى محاولات إفريقية أو خارجية تمس وحدة وحدود الأراضى السودانية، وفى المقابل ستحتل قضية مياه النيل مركز الصدارة فى المباحثات المصرية الأثيوبية حيث سينقل موسى للوزير الأثيوبى رفض مصر لكافة المحاولات الأثيوبية الساعية حاليا لبناء أكثر من ٢٠٠ سد فى مناطق منابع النيل من خلال المساعدات المالية التى اتفق عليها مع البنك الدولى وحصول أثيوبيا على ١٥٠ مليون دولار لهذا الغرض، وهو الأمر الذى ترفضه مصر والسودان بحجة أن إقامة هذه السدود يتعارض مع اتفاقية دول حوض النيل عام ١٩٥٨، ولأنها تؤثر بالسلب على حصص كافة الدول الأعضاء فى الاتفاقية بما فيها مصر، والتى لا تقبل أى مساس أو محاولات للعبث بمياه النيل.



المصدر : الأهـــــرام

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/٢/١٩٩٨

الوجه الآخر للصراع على المياه فى الشرق الأوسط

تشير كل الدراسات والبحوث إلى أن الصراع القائم فى منطقة الشرق الأوسط وكثير من المناطق الأخرى سيكون من أجل السيطرة على مصادر المياه الطبيعية ومن المؤكد أن المسئولين فى مصر يدركون ذلك جيدا وكل ما يقومون به من الحفاظ على حقها فى مياه النيل لهو محل تقدير من جميع المصريين ولكننا نرى أنه يجب العمل على تقليل الفاقد من مياه النيل عند مصادره ومنابعه بالاضافة الى اتباع سياسة حاسمة لترشيد استهلاك المياه داخل مصر.

يوجد وجه أخر للصراع على تبعيات ندرة ومحدودية مصادر المياه فى المنطقة ونعنى به الصراع على سوق صناعة تحلية المياه خاصة فى منطقة الخليج العربى ومن الواضح أن بعض الدول فى المنطقة قد استعدت جيدا لهذا الصراع ومن مظاهر ذلك انشاء مركز تحلية المياه فى سلطنة عمان والوجود بكثافة عالية فى المؤتمرات العلمية لتحلية المياه والمحاولات الدائمة لتهميش دور مصر والتقليل من شأنها فى مجال تصنيع وحدات تحلية المياه بل إن الحال وصل الى مرحلة اقتناع بعض المصريين المهتمين بأعمال السمسرة أن مصر أصبحت سوقا واعدة لاستيراد وحدات تحلية المياه من دول الجوار مثال ذلك الوحدتان اللتان تم انشاؤهما فى شبه جزيرة أبو ثومة جنوب الغريقة بالرغم من نجاح تصنيع وحدات مشابهة فى مصر وتعمل الآن بكفاءة فى سيناء. ولبيان أهمية تلك الصناعة ومستقبلها نورد البيانات التالية:

(أ) تقدر قيمة وحدات تحلية المياه التى تباع سنويا بمبلغ ٥ مليارات دولار ويباع اكثر من ٨٠٪ من تلك الوحدات فى المنطقة العربية. ومن المتوقع أن تتضاعف القيمة الاقتصادية لوحدات تحلية المياه لتصل الى حوالى ١٠ مليارات دولار خلال السنوات العشر القادمة. (ب) فى الوقت الحالى توجد ٨٠ دولة يمثل سكانها حوالى ٤٠٪ من سكان العالم يعانون من نقص فى مصادر المياه الطبيعية وينتظر ان يصل عدد تلك الدول الى ١٢٠ دولة فى الربع الأول من القرن القادم. (ج) من المنتظر أن تصبح تكلفة تحلية مياه البحر قريبة من تكلفة نقل المياه الطبيعية لمسافات بعيدة ومعالجتها وذلك نظرا للتطور المستمر فى تكنولوجيا تحلية المياه.

ونود هنا تأكيد أن مصر مهيأة تماما لأن تكون المركز الرئيسى لصناعة وحدات تحلية المياه على المستوى العالمى ودليلنا على ذلك هو: (أ) ان أكبر وأعظم خبرة فى انشاء وتشغيل وصيانة وحدات التحلية موجودة لدى المصريين الذين يعملون فى هذا المجال منذ بداية الستينيات الى الآن. (ب) يحظى الباحثون المصريون العاملون فى مجال تحلية المياه بالتقدير والاحترام على المستوى العالمى وهم موجودون فى العديد من البلاد العربية والأوروبية والولايات المتحدة ويتضح ذلك من متابعة انتاجهم فى المجلات العلمية والمؤتمرات العالمية المتخصصة. (ج) وجود مصر فى قلب اكبر سوق لوحدات التحلية. (د) توافر الامكانيات الفنية من عمال وفنيين ومعدات. (هـ) توافر المواد الخام التي يمكن أن تستخدم فى انشاء وحدات التحلية. (و) قلة رأس المال اللازم لهذه الصناعة لأن نظامها يشبه الى حد كبير نظام المقاولات خاصة صناعة الوحدات ذات القدرة الإنتاجية الكبيرة. (ز) تكنولوجيا صناعة وحدات التحلية معروفة لعدد كبير جدا من المصريين ولا تحتاج الى الاعتماد على مصادر خارجية خاصة الوحدات التى تعمل بالطرق الحرارية.

ونحن نعتقد أن رجال الصناعة في مصر امامهم فرصة لصناعة المياه والتى تسمى الآن الذهب الأزرق ولكن يجب أن تكون صناعتهم مميزة ولها خاصية تختلف بها عن بقية الصناع ونقترح الخطوات التالية لتحقيق ذلك:

(أ) اعداد تصميم مبدئى لوحدة نموذجية لتحلية المياه. (ب) الدعوة الى عقد مؤتمر علمى يحضره اكبر عدد ممكن اصحاب الخبرة ومن جميع المستويات والاستفادة من تلك الخبرة لتطوير التصميم المقترح. (ج) تنفيذ التصميم فى منتهى الدقة وطبقا للمواصفات القياسية. (د) عرض نتائج تشغيل هذه الوحدة على المستهلكين ودعوة المهتمين لمشاهدة الوحدة اثناء تشغيلها.

كذلك نوصى بالقيام بالعديد من الانشطة المكملة لتلك الصناعة الواعدة ومن ذلك إنشاء شركات لتصنيع الكيماويات المستخدمة فى تشغيل وحدات التحلية. وإنشاء مراكز بحثية تعمل على تطوير هذه الصناعة ومتابعة كل جديد.

وإنشاء شركات متخصصة فى تشغيل وصيانة وحدات تحلية المياه وإعداد مراكز التدريب والتخصصات الجامعية القادرة على تأهيل الفنيين المتخصصين فى هذه الصناعة.

د. هشام طه الدسوقى - د. هشام محمد التونى

كلية الهندسة والبترول - جامعة الكويت



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١/ ٢/ ١٩٩٨

وزير الأشغال فى تصريحات لـ«الأهرام» عقب عودته من الخرطوم:

موقف مصرى ـ سودانى موحد للرد على استفسارات دول حوض النيل بشأن مشروعات توشكى وترعة السلام وسد توليد الكهرباء

أكد الدكتور محمود أبوزيد وزير الأشغال والموارد المائية ان مصر والسودان قررتا اتخاذ موقف موحد للرد على استفسارات بقية دول حوض النيل تجاه المشروعات المصرية والسودانية مثل توشكى، وترعة السلام، وسد توليد الكهرباء بالسودان، مشيرا إلى ان الجانبين اتفقا ـ كذلك ـ على إعداد رد موحد على مبادرة البنك الدولى بشأن تقليل المفقود وتعظيم الاستفادة من الموارد المائية، فضلا عن توحيد موقفى الدولتين فى سلسلة الاجتماعات، والمؤتمرات الخاصة بنهر النيل حتى عام ٢٠٠٢، ومن بينها مؤتمر «كيجالى» برواندا بعد غد، وأروشا بتنزانيا يوم ٢ مارس المقبل.

وفى تصريحات لمندوب «الأهرام» احمد نصر الدين، قال الدكتور أبوزيد ـ عقب حضور اجتماعات الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل بالخرطوم ـ إن مصر والسودان قررتا تبادل الخبرات لمعالجة مشكلات الإطماء فى مشروع الجزيرة بالسودان، بالإضافة إلى حل مشكلات ورد النيل، والحشائش المائية باستخدام أنواع معينة من الحشرات، والأسماك الآكلة للحشائش، وكذلك تنفيذ الدراسات الخاصة بوقف زحف الرمال على مجرى نهر النيل جنوبى السد العالى، والاستفادة من المساقط المائية على النيل، والترع الرئيسية لتوليد الكهرباء، وتطهير المجرى الملاحى: كما اتفقت الدولتان على تحديد المناطق بكل من الجزيرة فى السودان، والدلتا، والوادى لتنفيذ المشروعات التجريبية لاستخدام تكنولوجيا الرى الحديثة، وتوزيع المياه.

وأوضح وزير الرى ان كل هذه المشروعات المصرية ـ السودانية المشتركة يجرى تنفيذها فى إطار الالتزام بالحصة المائية المتفق عليها فى المعاهدات، والاتفاقات الدولية لنهر النيل.



المصدر : السياسى المصرى
التاريخ : ٢٢ / ٢ / ١٩٩٨
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أستاذ جامعي يتوقع

انخفاض نصيب الفرد من الماء إلى النصف خلال الثلاثين عاماً القادمة

المياه هى محور صراع المستقبل وهى القضية الخطيرة التى شغلت المتخصصين فى شتى الجوانب الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية والامنية فى منطقة الشرق الأوسط وفى مصر بوجه خاص لكونها ممثلة لثلاث دوائر مختلفة صارت مجمعا بعوامل شتى فهى قلب العرب ، وحجر الزاوية فى قارة افريقيا ومن هنا كان تأثيرها وتأثرها بمشاكل الشرق الاوسط سواء فى أسيا او افريقيا ..

حول هذا الموضوع التقت السياسى المصرى والدكتور محمد ابراهيم الطنطاوى استاذ الاقتصاد فقال ان الوطن العربى يحتل مكانا متميزا على خريطة الكرة الارضية ، وهو فى ملتقى الطرق التى تربط بين اقليمين مهمين هما اسيا واوروبا ،

ولهذا اكتسبت اهمية خاصة فى العصور القديمة والحديثة على حد سواء ..

ويتحكم الوطن العربى فى ثلاثة من شرايين الملاحة العالمية هى البحر الاحمر والخليج العربى ،حيث تتصل هذه الشرايين بالمحيطات عن طريق منافذ لايزيد عرض اوسعها عن ٣٠ كيلو مترا وهو مضيق جبل طارق وبوغاز باب المندب ..

واوضح ان نقص المياه العذبة مشكلة عالمية الا انها تبلغ ذروتها فى منطقة الشرق الاوسط حيث اصبحت معظم المشاكل الاقتصادية ناجمة عن مشكلة المياه ..

د . محمد ابراهيم

وحول مستقبل الزراعة فى البلاد العربية فى ظل مشاكل المياه ؟

قال أن هناك قيدين طبيعيين على التوسع الزراعى فى الوطن العربى هما :

القيد الاول ـ المياه : يبلغ حجم المياه المشتغلة حوالى ١٧٢ مليار متر مكعب سنويا فى المتوسط ، ومن المتوقع ان تؤدى زيادة الطلب على المياه الناجمة عن زيادة السكان والنمو الاقتصادى الى نقص خطير فى عرض المياه على مشارف القرن القادم ، حيث يتوقع الخبراء انخفاض نصيب الفرد من الماء خلال الثلاثين عاما القادمة الى النصف عما يتمتع به حاليا .

القيد الثانى : صغر مساحة الاراضى الصالحة للزراعه حيث تمثل الاراضى المنزرعة ١٦٪ فقط من مساحة الارض فى الوطن العربى يروى منها ٢٥٪ ريا دائما تسمح باكثر من محصول فى السنة ، اما الـ ٧٥٪ الباقية فتروى بمياه الامطار ولاتزرع الا محصولا واحدا فى الموسم يرجع ذلك الى ان معظم اراضى الشرق الاوسط قاحلة او شبه قاحلة ، لوقوعها فى حزام الصحارى المدارية قليلة المطر ، ولذا فمشكلة المياه العذبة من اهم القضايا المؤثرة على عملية الاستقرار ومستوى المعيشة للسكان حيث لاتفى بمتطلباتهم واعدادهم المتزايدة ..

محمد علام



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤/٢/١٩٩٨

وزيـــر الأشـــغال العامـــة:

مصر لم تتلق أى اعتراض من أثيوبيا ودول حوض النيل على مشروعاتها

كتب ـ أحمد نصر الدين:

اكد الدكتور محمود ابو زيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية انه لم يتلق حتى الآن اى اعتراض من اثيوبيا او من دول حوض النيل على مشروع توشكى او غيره، وقال ان قنوات الاتصال والتشاور مستمرة بين مصر وأثيوبيا وانهما متفقان ـ كما هى الحال بين بقية دول الحوض ـ على مناقشة اى مشروع تريد أى دولة من دول الحوض ان تقيمه بارضها على مجرى النهر فى اللقاءات السنوية او فى اجتماع «التيكونيل».

وأكد ـ فى مؤتمر صحفى عقب لقائه بعدد من الوزراء العرب أول أمس ـ أن العلاقات مع السودان الشقيق ودية للغاية خاصة بعد تقديم مصر عزاءها للسودان فى حادث الطائرة الأخير، مشيرا الى اتفاق البلدين على توحيد المواقف فى اجتماع وزراء مياه الحوض بتنزانيا أول مارس المقبل حيث يجرى الاتفاق على وضع الأسس لاصدار اتفاقية متكاملة تحدد علاقات دول الحوض ببعضها واستفادتها بمياه النيل وموارده بأسلوب عادل يحافظ على الثروة المائية.

وأشار الى تلقى الوزارة عدة عروض جادة من الصناديق الاقتصادية العربية لتمويل المشروعات التنموية بتوشكى وبما يغنى الوزارة عن طلبها من البنك الدولى للانشاء والتعمير ان يقوم بتمويل المشروع القومى المهم.

وقال الوزير ـ الذى سيبحث غدا ـ الاربعاء ـ مع نائب رئيس البنك الدولى تمويل البنك لمشروعات «التيكونيل» ان الاحتفال العالمى بتوقيع اتفاقية وعقد انشاء محطة الرفع العملاقة سيقام خلال اسبوعين. ونفى ابو زيد وجود أى نية للتسامح مع مخالفات زراعة الارز فى الموسم القادم خاصة خارج المناطق المصرح فيها بالزراعة للحفاظ على سلامة شبكتى الرى والصرف.

الاجتماع الوزارى لدول الحوض أول مارس بتنزانيا يضع اتفاقية تعاون عادلة

محمود أبو زيد

وأكد الوزير ان الدكتور محمد صفوت عبدالدايم رئيس الهيئة المصرية العامة للصرف يدرس حاليا وضع حلول عاجلة ودائمة لمشكلة اراضى الشباب بالسويس بإيجاد مصارف لاستيعاب مياه الصرف تمهيدا لصرفها فى مجرى القناة مشيرا إلى ان برنامج تنفيذ محطات الرى الكبرى لمشروع ترعة السلام يسير كما خطط له وأن العام الحالى سيشهد فى نهايته تنفيذ محطة السلام ٤ وقال ان اطلاق المياه لغسيل اراضى سهل الطينه يزداد يوما بعد يوم

وأشار إلى تكوين اكثر من ١٥٠٠ جمعية ورابطة لمستخدمى المياه والتى تشارك اجهزة الوزارة فى ادارة وصيانة وتشغيل شبكة الرى وكذا الاسهام الشعبى فى تطوير طرق الرى القديم والالتزام بطرق الرى المبدئية لزيادة الانتاج الزراعى وتوفير كميات كبيرة من الفواقد المائية فى الرى.



المصدر : الحيــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/ ٢/ ١٩٩٨

عبدالمجيد يبحث مع عثمان اسماعيل رئاسته لدورة الجامعة المقبلة

وزيرا خارجية مصر والسودان يجريان محادثات حول الجنوب والمياه

□ القاهرة - محمد علام

■ يعقد وزيرا الخارجية المصري عمرو موسى والسوداني مصطفى عثمان اسماعيل اجتماعاً ثنائياً على هامش مشاركتهما في اعمال المجلس الوزاري الافريقي في أديس ابابا السبت المقبل، وسيتناول الاجتماع تقويم الخطوات التي تمت على صعيد تحسين العلاقة في المجالات المختلفة، والاجراءات المفترض اتخاذها في المرحلة المقبلة بعد وفاة النائب الاول للرئيس السوداني الفريق الزبير محمد صالح مسؤول ملف العلاقات مع مصر.

كما سيتناول الاجتماع البحث في الجهود المبذولة لحل مشكلة جنوب السودان سلمياً في اطار تحضيرات لجولة المفاوضات المقررة بين الحكومة السودانية وبين «الحركة الشعبية لتحرير السودان» بزعامة العقيد جون قرنق في نيروبي في نيسان (ابريل) المقبل، وتنسيق المواقف إزاء اجتماعات الوزراء المعنيين بملف المياه في دول حوض نهر النيل الذي سيعقد في اروشا في تنزانيا الشهر المقبل.

الديون السودانية

وتجتمع في الخرطوم خلال ايام لجنة سودانية مصرية مشتركة تضم كبار المسؤولين في وزارة المالية والبنك المركزي في البلدين للبحث في تسوية الديون المستحقة لمصر. وأعربت مصادر مصرية مطلعة عن الامل في استمرار الحوار الايجابي بين البلدين في القضايا الاستراتيجية والقومية، ومنها موضوع المياه والتحديات المشتركة. وأكدت انه «لا يهم وجود اختلافات في وجهات النظر في بعض التفاصيل طالما الارادة السياسية للبلدين على اتفاق في شأن ضرورة تحسين العلاقة».

وأشارت المصادر نفسها الى اهتمام مصر بتحقيق السلام وانهاء الحرب الجارية في جنوب السودان لان «افتقار السودان الى الاستقرار يؤثر على الامن القومي».

عبدالمجيد

من ناحية أخرى، بعث الامين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد رسالة الى وزير الخارجية السوداني تتعلق بالمواضيع المطروحة على جدول أعمال مجلس الجامعة في جلسته المقبلة المقررة في ٢٣ اذار (مارس) المقبل بوصف السودان الرئيس المقبل للمجلس خلفاً للسعودية.

الى ذلك وصل القاهرة صباح امس السفير السوداني الجديد الدكتور أحمد عبدالحليم وسيلتقي قريباً الرئيس حسني مبارك لتقديم اوراق اعتماده بعد لقائه مع الوزير موسى. كما سيلتقي عبدالحليم الامين العام للجامعة لتقديم اوراق اعتماده مندوباً دائماً للسودان لدى الجامعة.

مصر ترأس المؤتمر العالمى للمياه بباريس

دول حوض النيل تحضر المؤتمر كأعضاء لأول مرة

كتبت كريمة السروجى:

تراس مصر المؤتمر العالمى للمياه المقرر انعقاده فى باريس يوم ١٩ مارس القادم تحت رعاية الرئيس الفرنسى جاك شيراك بحضور ٨٨ دولة من مختلف انحاء العالم. يلقى د. محمود ابوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية كلمة الافتتاح بصفته رئيسا للمجلس... وقال ان المؤتمر سيناقش تنمية الموارد المائية وبرامج المشروعات المتعلقة بها. كما يبحث المؤتمر الاطار العام لتنفيذ برامج استخدام المياه باعتبارها من اهم قضايا المستقبل. كما يقدم اكثر من ٩٠٠ باحث وفنى دراسات هامة للخطط المستقبلية لتنمية موارد الاحواض النهرية. واضاف د. ابوزيد انه سيتم لاول مرة هذا العام السماح لممثلى دول حوض النيل حضور المؤتمر كأعضاء بعد الحصول على الموافقة الرسمية من المجلس. وقال ان هذا المؤتمر يعتبر فرصة كبيرة لعرض قضايا الحوض واحتياجاته من الدعم المالى والفنى.. موضحا انه تم اختيار مصر ضمن ٨ دول عالمية للمشاركة فى الاجتماع التحضيرى للمؤتمر الذى عقد بباريس فى ١٣ فبراير الحالى بهدف اعداد اجندة المؤتمر ومراجعة البحوث والقضايا المتعلقة ببرامج المياه. واشار الى انه سيتم خلال المؤتمر الاحتفال باليوم العالمى للمياه يوم ٢٢ مارس فى باريس ومصر. يضم الوفد المصرى كلا من المهندس عبد الرحمن شلبى وكيل اول الوزارة ورئيس قطاع التخطيط والمهندس د. بيومى عطية رئيس الادارة المركزية للتخطيط والسفير عبد الرحمن صلاح مساعد وزير الخارجية.



محمود ابوزيد
كلمة الافتتاح

وزير الموارد المائية المصري لـ الحياة :

الحديث عن إمداد اسرائيل بمياه النيل هدفه بث الفتن بين دول الحوض

☐ الخرطوم - كمال حامد

■ أكد وزير الاشغال العامة والموارد المائية المصري الدكتور محمود أبو زيد استمرار التنسيق المصري - السوداني في شان المياه وان ما تردد عن امداد اسرائيل بمياه النيل عبر سيناء «هدف الى بث الفتن بين دول حوض النيل».

وقال أبو زيد في حديث الى «الحياة» في الخرطوم لدى اختتام اجتماعات «هيئة مياه النيل» المصرية - السودانية ان اللقاء درس تبادل الخبرات وقرر توسيع عمل الهيئة. وهدفت زيارة أبو زيد ايضاً الى تنسيق مواقف البلدين خلال الاجتماع الوزاري لدول حوض النيل الذي يعقد في [illegible] من اذار (مارس) المقبل في تنزانيا.

ونفى الوزير المصري بشدة صحة أنباء تحدثت عن وجود اتفاق مصري - اسرائيلي لإمداد الدولة العبرية بحصة من مياه النيل عبر صحراء سيناء، وقال ان «ما ورد في هذا الشان ليس صحيحاً لأسباب منطقية وعملية أولها ان مصر لا تملك فائضاً في المياه حتى تعطيه لغيرها، وان مصر تؤمن بان مياه النيل حق لدول حوض النيل الأمر الذي أكده الرئيس حسني مبارك في أكثر من لقاء».

وتابع: «أجزم بأن هذه الاشاعة هدفت الى بذر الشقاق والفتن بين دول حوض النيل لهز الاستقرار وتمهيد الطريق امام اسرائيل لتحرك اصابعها الخفية في هضبة البحيرات لزرع الفتن ومحاصرة الدول العربية».

واود ان أؤكد هنا انسجام الموقفين المصري والسوداني إزاء هذه القضايا وان مياه النيل بعيدة عن أي تسويات جارية أو ستجري في منطقة الشرق الأوسط».

وقال أبو زيد ان «لمصر والسودان حصة ثابتة من مياه النيل وفقاً لنصوص الاتفاقات الدولية وهي لا تنقص من حقوق دول حوض النيل الأخرى ولا تتعدى عليها. وليس صحيحاً ان مصر والسودان تستأثران بنصيب الأسد من مياه النيل لانهما دول مصب وما يصل اليهما ظل يمثل منذ آلاف السنين الفائض من دول المنبع التي لم يطلب أي منها اعادة توزيع حصص مياه النيل، وان كان البعض طالب بحقه من مياه النيل وهو أمر مشروع ومقبول في ظل تنامي الاحتياجات القطرية».

وعن نتائج اجتماعات الهيئة الفنية المصرية - السودانية لمياه النيل قال الوزير المصري ان الفنيين والخبراء من الجانبين حسموا القضايا الفنية «واوكل الاجتماع الى وزير الري السوداني المكلف الدكتور نافع علي نافع مهمة الاشراف على الهيئة، واجزنا اقتراحاً يرمي الى عدم اقتصار عمل الهيئة على الدور التقليدي الخاص بمشاريع حوض النيل وامتداده ليشمل مشاريع خارج نطاق الحوض مع العمل الجاد لتطوير قدرات البلدين الفنية وتبادل الخبرات، خصوصاً ان لدى مصر خبرات متراكمة في مشاريع مثل مشروع الصرف القومي الذي يمكن الاستفادة منه في مشروع الجزيرة في السودان. وللسودان ايضاً تجربة رائدة وغير مسبوقة في الوطن العربي تتمثل في تجربة شركة سكر كنانة التي طبقت نموذجاً متفرداً في الري بالآليات يمكن الاستفادة منه في مشروع توشكى في جنوب مصر».

وتحدث أبو زيد عن مشاريع مصر لمواجهة نقص الموارد المائية في ظل تزايد الاحتياجات، وقال ان «مصر خرجت بمشاريعها من شريط وادي النيل الضيق الى رحاب الصحراء في سيناء وعلى ضفتي الوادي في الصحراء الشرقية والغربية وهي مشاريع عالية التكلفة لكنها لازمة وضرورية في ظل اختناق الوادي بسكانه، اذ بلغ عدد سكان مصر ٦٢ مليون نسمة يعيش معظمهم في الوادي والدلتا وسيصل الى ١٠٠ مليون في الربع الأول من القرن المقبل».



البنك الدولى يسهم فى مشروعات دول حوض نهر النيل

بحث الدكتور محمود أبوزيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية أمس مع الدكتور كمال درويش نائب رئيس البنك الدولى برنامج مشروعات الرى والصرف فى مصر، المقترح تمويلها من البنك خلال الخطة العشرينية حتى عام ٢٠١٧. وأكد الدكتور كمال درويش اهتمام البنك بالإسهام فى مشروعات الخطة المتكاملة لتنمية موارد نهر النيل ، حسب الأولويات التى يتفق عليها مجلس وزراء المياه والموارد المائية لدول حوض النيل، والتى سيجرى بحثها فى أروشا بتنزانيا خلال اجتماعه أول مارس المقبل. وقال الوزير لمندوب «الأهرام» أحمد نصر الدين إنه تمت مناقشة المشروعات التى يسهم البنك فى تنفيذها بقطاع الرى والصرف بإجمالى ٢١٨ مليون دولار.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٢/١٩٩٨

وزير الأشغال : خطة مصر لمضاعفة إيرادات نهر النيل يبحثها وزراء ١٠ دول أفريقية ٢ مارس القادم

كتب عصام حشيش:

اكد الدكتور محمود ابوزيد وزير الاشغال والموارد المائية ان مصر بدات وضع اسس جديدة لتعاون استراتيجي يضم دول حوض وادى النيل لزيادة ايرادات نهر النيل وتنمية موارده المائية وقال الوزير فى تصريحات «للاخبار» ان وزراء المياه فى عشر دول هى دول الوادى ستبحث فى القاهرة ٢ مارس القادم خطة متكاملة لاقامة سلسلة من المشروعات تكفل مضاعفة ايرادات المياه عدة مرات .

وأكد ان اية مشروعات تقيمها اى دولة على النيل لزيادة مواردها المائية سوف تؤثر بالضرورة على ايرادات الدول الاخرى، الامر الذى يستلزم التوصل الى اتفاقية عامة جديدة والتفاهم على حصص الدول الاعضاء بما يحقق مصالحها المشتركة. مشيرا الى ان مشروعات مصر العملاقة فى توشكى وسيناء تتم فى اطار حصة مصر الحالية.. حيث تسعى مصر لزيادتها بتنفيذ مشروعات جديدة لمضاعفة ايرادات المياه

